

دكتورة عواطف عبدالرحمن

دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة



دار الفكر العربي

دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة

دكتورة عواطف عبد الرحمن
أستاذة الصحافة - جامعة القاهرة

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
11 شارع جواد صفي / القاهرة
ص ١٣٠١ - ت ٦٠٥٢٣

الهدوء

أهدى هذا الظاهر المستلزم إلى ذكرى
خاتمي محمد زكي أبو زبير الذي علمني كيف
يمسح الله تعالى باللوحة موحداً وسجدة
له مكرراً لها...
عواطف عبد الرحمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التى تتناول الاتجاهات الاساسية للصحافة المصرية ازاء بعض القضايا المعاصرة سواء على المستوى الوطنى (مصرية) او المستوى القومى (عربيا) ، مستهدفا استخلاص القوانين الجزئية التى تحكم مواقف ومعالجات الصحف للقضايا التى تشغل الراى العام المصرى خلال الربع الاخير من القرن العشرين .

وتدور هذه الدراسات حول القضايا التالية :

١ - الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات .

٢ - المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات .

٣ - اتجاهات الصحافة المصرية ازاء المقاومة الفلسطينية خلال الستينيات والسبعينيات .

٤ - اما الدراسة الرابعة فهى تمثل محاولة لرصد وتحليل الدور الذى تلعبه الصحافة المصرية فى تشكيل الراى العام والومى الاجتماعى لدى الشعب المصرى وقد تم ذلك من خلال ربط وتفسير النتائج التى كشفت عنها الدراسات الثلاث سالفة الذكر مع سواها من الدراسات المعاصرة عن الصحافة المصرية . ويسبق هذه الدراسات مدخل تاريخى يتناول الصحافة منذ بدء ظهورها فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر مع مجئ الحملة الفرنسية (١٧٩٨) ويتابع النشأة الوطنية للصحافة المصرية التى يرمز لها بصور جرنال الخديو (١٨٢٧) ثم تتوالى بعد ذلك حلقات الصحافة المصرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ومن خلال الرصد والتحليل للأدوار الطليعية التى اضطلعت بها الصحافة المصرية فى قيادة

الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى والسراى وصنائعهم من احزاب
الأقلية ، ثم كاداة للتعبير عن السلطة السياسية المتهتة فى قيادة ثورة
يوليو سواء فى فترة المد الوطنى والاجتماعى (الستينيات) أو فترة الانحسار
القومى والتبعية الاقتصادية (الستينيات) . من خلال هذا الرصد تبرز
حقيقتان أساسيتان أولهما : ان الصحافة المصرية حفظت لنا بين صفحاتها
تفاصيل المعارك الوطنية والانتفاضات الشعبية وأشكال التأمر العديدة
اللى دبرتها سلطات الاحتلال والسراى ضد القوى الوطنية فكانت سجلا
حافلا لتاريخ الوطن يتميز بالخصوصية والتنوع والثراء . وثانيهما : غياب
الدراسات الوثائقية والتحليلية الشاملة التى تبرز الأدوار المختلفة
اللى قامت بها الصحافة المصرية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .
والواقع ان التواريخ القومى للصحافة المصرية بأبعاده السياسية
والاجتماعية والحضارية لم يكتب بعد ولا يزال يمثل حتى اليوم طلبا يتجدد
جيلا بعد جيل منذ المحاولات الجادة التى بذلها الرواد الأوائل أمثال
ابراهيم عبده وعبد اللطيف حمزة وخليل صابات وأحمد حسين الصاوى
والتى أسفرت عن اجتهادات لا يمكن تجاهلها ولكن لا يمكن الاكتفاء بها
أو الوقوف عندها .

فإذا كان مشروع كتابة تاريخ الصحافة المصرية بالصورة اللاتقة به
أكاديمية ووطنيا لا يزال يمثل أحد الهموم المركزية التى تشغل أساتذة
الصحافة والمهتئين بها فان ذلك لن يأتى انجازه من خلال الأعمال الجزئية
غير المنسقة منهجيا أو موضوعيا فهذا المشروع الوطنى الهام يحتاج
الى فريق عمل من الباحثين الملتزمين الذين يمنحونه جهدا متواصلا وتمرغا
كاملا تحت اشراف علمى ورعاية أكاديمية تترك قيمة هذا العمل وآثاره
المستقبلية بالنسبة للأجيال القادمة .

وقد لمست من خلال الاطلاع على نظم الدراسات الاعلامية
فى العديد من المعاهد والكليات الاعلامية بالدول الاشتراكية والغربية
ودول العالم الثالث مدى أهمية هذا المشروع الذى يمثل النواة الصلبة
الأولى للدراسات الاعلامية سواء فى كلية الصحافة بموسكو أو معهد
الإعلام القومى بنينولسى أو مدرسة الصحافة بجامعة غانا أو قسم الإعلام

بجامعة لاجوس . اما فرنسا فقد اخرجت هذا المشروع في عدة مجلدات تحت عنوان (التاريخ القومى للصحافة فى فرنسا) استغرق اعداده عشر سنوات ونيف . هذا وتوجد بالولايات المتحدة الامريكية عدة اقسام بجامعات تمنح جل عطائها للبحث فى تاريخ الصحافة الامريكية . وقد برزت عدة اتجاهات تتناول العلاقة بين الصحافة والتاريخ فى اطار المدرسة الامريكية للدراسات الصحفية .

ويهمنى ان اشير الى ان هناك دراستين هامتين فى هذا الكتاب ؛ الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات (و) المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات (قد تم اعدادهما من خلال العمل المسمى الجامى الذى اتاحه لنا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حيث قدم لنا صورا عديدة من المساندة والتعاون العلمى البناء فى مناخ تسوده روح الرفقة والزمالة الحقيقية .

اما الدراسة الخاصة باتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية فى الستينيات والسبعينيات فهى تشكل الفصل الاخير فى الطبعة الثانية للدراسة التى صدرت عن سلسلة عالم المعرفة - الكويت فى العام الحالى تحت عنوان (مصر وفلسطين) والتى تابعت تطور النوى المصرى رسميا وشعبيا بالقضية الفلسطينية منذ صدور وعد بلفور ١٩١٧ مرورا بكلفة الانتفاضات الوطنية التى قام بها الشعب الفلسطينى لمواجهة المخططات الصهيونية والبريطانية وانتهاء بقيام الكيان الصهيونى على الارض العربية فى فلسطين (مايو ١٩٤٨) .

وارى لزاما على ان اعيد نشر هذا الفصل الاخير الذى يتناول موقف ثورة يوليو من القضية الفلسطينية من خلال الصحف وذلك استجابة لرغبة الكثيرين من طلابى وزملائى بمصر وسائر الوطن العربى خصوصا هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصة الاطلاع عليها فى مصدرها الاصلى .

وانتهز هذه المناسبة كى احيى جميع الذين شاركوا فى خروج هذه الدراسات الى النور وفى مقدمة هؤلاء طلابى بقسم الصحافة بكلية الاعلام الذين ادين لهم بالكثير فقد تعلمت منهم بقدر ما حاولت ان اكون جسرا يصل بينهم وبين منابع الصدق والانتماء المطلق للوطن وللحقيقة والعمل على النهوض بهما معا مهما بدا ذلك صعبا او مستحيلا .

عواطف عبد الرحمن

معروف - القاهرة - اكتوبر ١٩٨٥

مدخل تاريخي
الصحافة المصرية .. النشأة والتطور
١٧٩٨ — ١٩٨١

فجر الصحافة في مصر

عرفت مصر المطبعة لأول مرة أثناء وجود الحملة الفرنسية في الأراضي المصرية خلال ١٧٩٨ - ١٨٠١ وقد بدأت المطبعة بأعداد المنشورات باللغة العربية .

كما أضافت المطبعة شيئاً جديداً لم نعرفه مطابع الشرق وانفردت به مصر أولاً وهو الصحف فعرفت مصر الصحيفة في صورتها الكاملة على الرغم من كونها صحفاً غير مصرية بل كانت فرنسية ولا يربطها بمصر إلا مكان المصدر (١) .

وكانت هاتان الصحيفتان : « كوريسه دليجيت » ، « ولايكند ايجيسيان » . وقد اهتمت الأولى بالأخبار الخارجية والفنية والترفيهية والثقافية وصدرت بالقاهرة وحملت أنباء العاصمة والاتليم وكان القصد منها تعريف الفرنسيين بما كان يجري في البلاد خاصة بعد انقطاع الجيود الفرنسيين عن فرنسا .

أما الصحيفة الثانية فكانت صحيفة علمية تهتم بشئون مصر وما يتعلق بها من حياة اجتماعية وأدبية وثقافية (٢) .

وقد رأى مينو القائد الثالث للحملة إصدار صحيفة عربية تكون لسان حال الحكومة وأن يشرف عليها الفرنسيون المستشرقون وبعض كبار المصريين وسميت « التنبيه » وذلك في نوفمبر سنة ١٨٠٠ لكن الظروف التي أحاطت بالحملة لم تسمح بظهور تلك الصحيفة . وبخروج الفرنسيين من مصر انتهى أجل الصحيفتين الفرنسيتين (٣) .

-
- (١) إبراهيم عبده « تطور الصحافة المصرية من ١٧٩٨ حتى ١٩٨١ » سجل العرب ط ١٩٨٢ ص ص ١٣ - ٢٢ .
(٢) أحمد حسين الصاوي « فجر الصحافة في مصر » الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ص ٧ - ١٣ .
(٣) أحمد المتولي المنزلي « تطور الصحافة الفنية في مصر » ١٧٩٨ حتى ١٩٨٤ . رسالة ماجستير ص ص ٢٩ - ٣٠ .

شهدت مصر منذ تولي محمد على عهدا جديدا ويدات مظاهر التجديد الإداري والاقتصادي تظهر على الحياة في مصر . وكان والي محمد على يرى ضرورة متابعة ما يحدث في الأقاليم والمصالح على ان يقدم ملخص عنها في نهاية كل شهر أو نهاية كل سنة . وكان هذا التقرير يطلق عليه اسم « جرنال » ويبدأ يقدم له الجرنال كل سبعة أيام ثم صدر امر بجواز عرضه يوميا عليه أو في أي وقت للنظر في الشؤون المستعجلة . وكانت تطبع هذه الجرنالات بمطبعة القنعة وترفع تقارير الأقاليم الى ناظر عام يرسلها لفيوان الجرنال العام لبحثها وعرضها على محمد على ويبلغ قرار والي الى المجالس . وكان الجرنال يصدر باللغتين العربية والتركية .

وقد تطور الجرنال من مجرد تقرير يرفع للوالي الى ان أصبح خلاصة لنشاط الحكومة وأعمال الموظفين . وبذلك يعتبر الجرنال اقدم الصحف المصرية على الاطلاق .

وقد شهد عصر محمد على كذلك تنظيها لحق التعبير والنشر بعد انشاء مطبعة بولاق لطباعة الكتب ففى سنة ١٨٢٣ اصدر أوامره بالإلا تطبع مطبعة بولاق كتابا خاصا باحدى الجهات أو المعاهد الا باذن منه مما جعل حق النشر مقيدا سلفا بإرادة والي وموافقته وعلى الرغم من ذلك شهد عهد محمد على حركة فكرية تروج للمبادئ الدستورية (٤) .

ورأى محمد على ضرورة اعلام الشعب بما استحدثته من تجديدات في أمور البلاد فقام بطبع ثئون الحكومة والمحكومين في جريدة كانت تنشر باسم « قلم الوثائق » وتناولت اخبار المجالس العليا وكان الهدف ان يرى المصريون المثل التي رسمها والي لميناسته العامة التي فرضها على البلاد بعد أن أصبح التاجر الأول والصانع الأول وكان هذا النظام جديدا على المصريين وكانت تحتوى على الاخبار والقضايا الهامة المتصلة بالشرع والعرف وبعض الآداب واخبار السياسة الخارجية وثئون الدول

(٤) كامل زهيرى « الصحافة بين المنح والمنع » الموقف العربى
ص ٢ - ١٠ .

الاجتماعية . وعمل بها كبار رجال الدولة والمفكرين وعلى رأسهم
رفاعا الطهطاوى .

وقد ظهرت الوقائع في ديسمبر سنة ١٨٢٨ باللغتين العربية والتركية
في نفس العدد وتغلبت كل منهما على الاخرى في احيان كثيرة الى أن صدرت
كل منهما على حدة في صورة منفصلة يوميا واصبحت الصحيفة مسجلة
للحكومة وصورة لنشاط المسؤولين . ويلاحظ هنا ان صدور اول صحيفة
بمصر كان مرتبطا بالحاكم وينظم الحكم (٥) .

الجريدة العسكرية :

اهتمت الوقائع بالنظم العسكرية الجديدة التى استحدثتها الوانى
وفتوحاته في بلاد العرب والسودان وكريت واليونان والشام . ولكنها
لم تحصل تسجيل التفاصيل المتصلة بالنواحى العسكرية لذلك صدرت
صحيفة سميت « بالجريدة العسكرية » طبعت ببطبعة ديوان الجهادية
في بداية حملة الشام ١٨٢٣ وكانت تصدر مرتين شهريا واكتفت بنشر
الجرائم . وهى لم تستمر طويلا بسبب عدم استقرار الجنود خلال الحروب
وتعذر نقل أخبار الحوادث التى كانت تقع في الشام .

وقائع كريدية :

وبعد احتلال جزيرة كريت صدرت صحيفة « وقائع كريدية »
وهى مسورة من الوقائع المصرية ولكن باللغتين التركية واليونانية .
وكانت تحتوى على اخبار الحكومة المصرية وحكمها في كريت واختفت
الصحيفة بعد فترة وجيزة .

جريدة التجارة والزراعة (جرنال الجمعى) : « عهد ابراهيم »

صدرت عندما تولى ابراهيم امور البلاد واشتمل الجرنال على اتياء
الزراعة والتجارة (٦) .

(٥) ابراهيم عبده « الوقائع المصرية » المطابع الاميرية سنة ١٩٢٢

ص ١٢ .
(٦) د. سامى عزيز « مذكرات مقربة على الفرقة الثالثة قسم الصحافة »
عام ١٩٨٢ ص ٥١ .

نكسة الصحافة المصرية : « عهد عباس الأول »

عهد عباس الأول : يتولى عباس الأول الحكم طرأت تغيرات أساسية على المجتمع المصرى ترتبت على موقفه من سياسة سلفه فقد كان يرغب التجديد ولذلك اقصى الخبراء الأجانب والمصريين واغلق المدارس ثم المصانع والمعامل . مما ادى الى تدهور الأوضاع الثقافية وانعكس ذلك بشدة على الصحافة فاخفتت الجريدة الزراعية ولم تصدر الوقائع معظم ايام حكمه وحتى الاعداد التى صدرت لم يطبع منها سوى نسخ قليلة لكبار ضباط الجيش .

عهد سعيد : يضم موقفه من الصحافة بعدم الاستقرار . فبعد أن أصدر أوامره بالاهتمام بالصحافة وترقية محرريها اذ به يتجاوز ما فعله عباس فقد تخلص من مطبعة بولاق واهدى الى أحد اصداؤه جريدة الوقائع المصرية (عبد الرحمن رشدى) بعد أن تعطلت عليها كليلا (٧) .

ويتميز عهد سعيد بظهور أول صحيفة شبه اهلية في مصر هي صحيفة « السلطنة » التى أصدرها اسكندر شلحوب سنة ١٨٥٧ بايعاز من السلطان لاثبات حقوق السلطان في مصر وتقريبه من الاهالى ولقاومة نفوذ سعيد .

النهضة الصحفية .. عهد اسماعيل ١٨٦٢ — ١٨٧٩ :

اشترى اسماعيل مطبعة بولاق من عبد الرحمن رشدى . وبدأت الوقائع والصحافة المصرية عهدا جديدا . اتسم بالازدهار والنهضة (٨) .

ومن أهم ملامح عهد اسماعيل :

تولى اسماعيل ولاية مصر سنة ١٨٦٢ والبلاد في حالة شلل لما أصابها خلال عهدى عباس وسعيد ولكن اسماعيل تميز بالطموح السياسى وكان شديد التأثير بالنهضة الأوروبية وكثرت البعثات المصرية

(٧) أحمد متولى المقزى « رسالة ماجستير مرجع سابق »
ص ٤٣ — ٤٤ .
(٨) المصدر السابق .

العلمية التي أرسلها محمد على قد أنتجت جيلا من المتفتين اضطلعوا بنور هام في ميادين النهضة وأسهموا في احياء الثقافة المصرية . ومن أبرز انجازات اسماعيل في المجال السياسى انشاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ . وكان الخديوى يهدف الى كسب طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار ليدعموه في مواجهة الازمة المالية وللدعمية لنفسه في اوربا لدعم موقفه من البيوت المالية هناك . ولكن المجلس سرعان ما تطور في طريق الاستقلال عن الخديو وطلب بمرض الميزانية عليه لمناقشتها (٩) .

ظهور الصحف الشعبية :

كان من الطبيعى ان تصدر صحف شعبية لتعبر عن مجلس شورى النواب فلا يجوز ان تعبر الصحف الرسمية عنه فصدرت سنة ١٨٦٧ صحيفة وادى النيل والتي اصدرها عبد الله ابو السمود بليغاز من اسماعيل واستطاع نقل الصحافة المصرية من رسميتها الى اللون الشعبى في حيز ضيق من الحرية (١٠) واصبحت « وادى النيل » لسانا يدافع عن اسماعيل ضد صحيفة « الجوائب » الصادرة في القسطنطينية وفي عام ١٨٦٩ اشأ ابراهيم المويلحى وعثمان جلال مجلة « نزهة الأتكار » ولكنها اغلقت بعد العدد الثانى لتخوف اسماعيل من اثارها للخواطر والقتال ضد . فلم يكن اسماعيل يريد صحافة تعبر عن مصر أكثر مما يعبر عنها مجلس شورى النواب . ثم سمح لمحمد أنس بن أبى مسعود باصدار جريدة « روضة الأخبار » سنة ١٨٧٥ وقد تكلفت بعض العوامل للاسهم في هذه النهضة الصحفية في هذه الفترة بلذات وهي :

١ — هجرة بعض الصحفيين والكتاب من الشام الى مصر خصوصا بعد تولى السلطان عبد الحميد الذى اصدر العديد من الاوامر لتقييد حرية الصحافة . مما ادى الى هروب كثير من الصحفيين الى اوربا وامريكا ومصر . وقد تسجع اسماعيل من اتوا لمصر فأسهموا في نهضتها الصحفية (١١) .

(٩) ملروق أبو زيد « أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية » مطبولى ص ٤٣ .

(١٠) أحمد متولى المغازى ملجستر (مرجع سابق) ص ٥٣ — ٥٤ .

(١١) سلمى عزيز . مرجع سابق ص ١٤ .

وهكذا وجدت صف شعبية تقودها عقول وأقلام مصرية
وصحف شعبية تقودها أقلام وعقول شلبية من بينها صحيفة الأهرام
التي صدرت سنة ١٨٧٦ .

٢ - الحرب بين روسيا والدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ فأزداد اقتبال
الأهالى على متابعة أخبارها وحدث بينهم جدل حول تطورات
الحرب وظهرت المجلات بين الصحف الصادرة في مصر والواردة
من الخارج وتعتبر هذه المجلات الصحفية في هذا الوقت أول عدد
في تاريخ الصحافة الشعبية المصرية .

٣ - لم تحلوا السلطات المصرية عرقلة هذه النهضة فبشجعت الصحف
على التمدد والخوض في أمور سياسية ما كان يسمح بالخوض فيها
من قبل .

٤ - ويجب عدم اغفال عامل هام ساعد على تلك النهضة الصحفية
ونشر الوعي الفكرى وهو جمال الدين الأفغانى الذى أدرك حقيقة
الشرق الضعيف والغرب القوى فأراد احياء وحدة الشرق الاسلامى
وذلك على أسس سياسية وثقافية واجتماعية ووجدت دعوته صدى
مبكيا في النفوس المتطلعة للحرية والتقدم .

ولقد رحبت القاهرة بجمال الدين الأفغانى فقد وجد فيه اسماعيل
وسيلة كبرى للدعاية لأهدافه في الاستقلال من تركيا بعد طرد الأفغانى منها
سنة ١٨٧١ . كما كانت مصر مهبة لقبول أفكار الأفغانى . وقد ساعد
بعض زوى المواهب على احتراف الصحافة مثل يعقوب صنوع صاحب
« أبو نظارة زرقاء » سنة ١٨٧٧ واديب اسحق صاحب صحيفتى مصر
سنة ١٨٧٧ والتجارة سنة ١٨٧٦ . وسليم منورى صاحب صحيفة
« مرآة الشرق » سنة ١٨٧٦ (١٢) .

(١٢) - إبراهيم عيسه « تطور الصحافة المصرية » ، مرجع سابق
ص ١٦ - ٢٠ .

هذا وصدرت في عهد اسماعيل ٢٢ صحيفة تضمنت ما يلي :

الصحف الرسمية :

الوقائع المصرية . الجريدة العسكرية . جريدة أركان حرب الجيش
المصري . مجلة يسسوب الطب . روضة المدارس ، والنطة الحرة .

الصحف الأهلية :

وادي النيل . نزهة الأتكل (١٨٦٩) - الكوكب المصري (١٨٧٤)
الأهرام (١٨٧٦) روضة الأخبار (١٨٧٥) . أبو نظرة زرقاء (١٨٧٧)
الوقت (١٨٧٧) شعاع الكوكب (١٨٧٦) - حلق الأهرام ، بحر (١٨٧٧)
حقيقة الأخبار (١٨٧٧) الوطن (١٨٧٧) ، البسفور ، التجارة (١٨٧٩)
الكوكب المصري (١٨٧٩) مرآة الشرق (١٨٧٩) الاستقدرية (١٨٧٨)
بستان الأصيل .

وكان من نتائج هذه الظروف والملايسات ان تطورت الصحافة
وانتقلت الى جو من الحرية النسبية ساعد على قيامها بمهمة الدفاع عن
الشنون المصرية الدولية . وكذلك شاركت الصحف المصرية الحكومة فيما
كانت تختص به نفسها من مسئوليات (١٢) .

الصحافة المصرية والأثورة العربية :

دخلت مصر مرحلة انتقال حاسمة منذ عهد اسماعيل سنة ١٨٧٩
ولا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته الصحافة المصرية وكتباتها عن الحكم
الطلق وحكم الثوري والاعتراف بحقوق الشعوب وخصوصا صحف
الرأى التي ظلت بدورها ككداة من أهم أدوات نشر الرعى الثقافي والسياسي
وكان النقل من الصحف الغربية ومساجلتها علما من عوامل يقظة الشعب
المصري وظهور طيغيات المطالبة بالاصلاح الاجتماعي والسياسي (١٤) .

(١٢) عبد اللطيف حمزة « الصحافة المصرية في مائة عام »
ص ٢٨ ، ٣٠ .

(١٤) ابراهيم عبد : تاريخ الوقائع المصرية ، مرجع سابق (القديمة) .

(١٥) ٢ - دراسات في الصحافة المصرية (

عهد توفيق .:

اتفق الراى الصحفى على الاستقبال الطيب لتوفيق لدرجة ان الصحف علي اختلافها دعت الى سرعة اصدار فرمان تعيينه من قبل السلطان العثمانى . وفي بداية توليه ترك توفيق للصحافة شيئاً من الحرية . وكان السلطان العثمانى يريد استعادة سيادته على مصر واعادتها لحظيرة الدولة العثمانية كولاية لا امتياز لها . وقد رفضت كل من إنجلترا وفرنسا ذلك حرصاً على استمرار نفوذها في مصر وما كان منها الا ان ضغطاً على السلطان حتى اصدر فرمان سنة ١٨٧٩ . مما جعله توفيق نعيماً لها بسبب تدخلها لصالحه علماً بأنه كان قبل توليه السلطة يؤيد حركة الاصلاح الدستوري وكان عضواً في المحل المسونى الذي انشأه الامملى سنة ١٨٧٧ مع شريف باشا ومحمد عبده (١٥) .

وقد تعهد توفيق عند توليه الحكم بتحقيق آمال الأمة في الحكم الثيبى لكن سرعان ما تراجع عن وعوده بسبب ضعفه والاضغوط التي تعرض لها سواء من جانب إنجلترا وفرنسا او من جانب تركيا . وكان اول ما قام به توفيق هو طرد جمال الدين الامملى من مصر حيث كان يدرك خطورته على الراى العام المصرى . ثم ترك الوزارة بعد ذلك لرياض الذي تميز عهده بالارهاب فقد عطل مجلس شورى النواب واعاد نظام المرافعة الثنائية : انجلترا ، وفرنسا على مالية مصر واتسم عهده بالارهاب الصحف التي اعترضت على توسيع اختصاصات الرقابة .

فانذرت الحكومة صحيفة « مصر الفتاة » التي كانت تمثل المعارضة وكتبت الصحف الأوروبية تعتبرها لسان حال حزب تركيا الفتاة لذلك صدر قرار بالغاء صدورها تماماً ثم صدر انذار إلى جريدتى مصر « والتجارة » لاديب اسحق ثم صدر أمر بتعطيلها نهائياً . كذلك صدر الامر بتعطيل جريدة « المحروسة » لمدة اسبوعين .

(١٥) علي عباس علي : عهد الله التديم . . رموزاً لمجديت سنة ١٩٧٩
من ص ٣٤ - ٣٥

وعملت وزارة رياض على استخدام « الوقائع المصرية » كصحيفة رأى ثم صدر أمر بتولى محمد عبده رئاسة تحريرها على أن تكون يومية تنقل الصحف الأخرى في غزارة المادة .

وقد غير محمد عبده أسلوب تحريرها بحيث أصبحت تشمل شتى أنواع الموضوعات الاجتماعية والأدبية .

وكان تطوير الوقائع دليل على رغبة الحكومة في احتواء الرأي العام وإنجذابه لصلها في صراعها مع الصحف الشعبية والعمل على خلق رأى عام معتدل .

وقد تأثرت الوقائع بأراء الحكومة الى حد كبير واشتركت مع شركتى مفاس ورويتر للأنباء لموانعها بالبرقيات السياسية والتجارية . وربطت الحكومة بين الوقائع وإدارة المطبوعات عن طريق محمد عبده الذى كان رئيس تحرير الوقائع ورئيساً لقلم المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف العربية والتركية .

كذلك أصدر رياض أوامره بعدم دخول الصحف المصرية الصادرة في الخارج وعدم توزيعها في مصر خصوصاً صحف يعقوب صنوع وأديب اسحق الصادرة في باريس مثل : « القاهرة » و « النحلة » وهكذا أحكم رياض قبضته على الرأي العام في ذلك الوقت بدأت تتجمع أرهاصات الثورة داخل الجيش كما شهدت تلك الفترة قيام ما سمي بجماعة حلوان وحدث مظاهرة قصر النيل وظهور عرابى كمذانع صلب عن مطالب الجيش وتحولت جمعية حلوان الى الحزب الوطنى وتقاربت مع زعماء الجيش . وكانت الصحافة هي سبيل الوصول بينهما وقد برز تأثير عبد الله النديم في صحيفة « التنكيك والتبكيك » وثار الضباط في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ واضطر توفيق لعزل رياض وتعيين شريف لرئاسة الوزراء وأومر بإصدار صحف تعبر عنه فأصدر معوض فريد صحيفة « البرهان » وأصدر حمزة فتح الله صحيفة « الاعتدال » وكانت « التنكيك والتبكيك » و « المفيد » لحسن الشمسى لسان الثورة العرابية . ولعبت مقالات النديم في « الأستاذ » واتصالاته دوراً هاماً في انعاش الحركة الوطنية (١٦) .

(١٦) على عباس على ، عبد الله النديم . مرجع سابق (رسالة ماجستير) ص ٢٥٨ — ٢٧٥ وراجع الفصل ٧ ، ٨ من الرسالة .

تكوين المطبوعات سنة ١٨٨١ :

أخذ توثيق يتدبر الأمور لاتخاذ ما يراه ضد الصحافة ومساعدته رغبة السلطان في وضع حد لما وصلت اليه الصحافة في دعوتها الى الحرية . وبدأت الحكومة في سن القانون ضد الصحافة وورد اخطار بذلك للصحف بعدم الخروج عن حد الاعتدال وعطلت صحيفة « المفيد » أسبوعين وأثفرت « الوطن » .

ومهدت الصحف الرجعية لهذا القانون بالمطالبة بسن تشريع قاسي لنطبوعات وتعيد تزعمت صحيفة البرهان هذه الحركة . وكان هذا اولى تشريع يصدر في مصر بشأن الصحافة ليرتب شئونها ويجدد واجباتها ويقيد حقوقها . وقد اشتمل هذا التشريع على ٢٣ مادة كانت أهمها ايداع مبلغ ١٠٠ جنيه مقابل الحصول على الترخيص وكان من حق الحكومة الامتناع من اعطاء الترخيص أو نزع الترخيص في أي وقت تشيئه كذلك حرمت ورود الصحف من الخارج وقد جعل هذا التشريع من الحكومة الخصم والحكم في وقت واحد .

وقد صدر هذا القانون لضمان السيطرة على الموقف الذي كان يهدد بالانجرار ويعتد ظهور اثر الصحافة ودورها في الربط بين الجيش والشعب (١٧) .

صحف الثورة

وزارة البارودي :

تولى البارودي السلطة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ وتوقعت الصحف إلغاء قانون المطبوعات ولكن لم يحدث ذلك بل بالغت الحكومة في استخدامه ضد صحف الشوام فاخفتت « الأحوال » و « الأهرام » وتمطلت « المحروسة » و « مصر » كما أدى الضغط على الصحف الموالية للخديوي اى عزل جيزة فتح الله من رئاسة تحرير صحيفة « البرهان » اتسببت الصحف الموالية للثورة فصدرت « الطائف » بدلا من « التكتيك والتيكيت » .

و « الثريد » و « السعير » و « النجاح » لحسن الشمسي و « الفسطاط » لقبه الغني المدني وقد شارك القديم في أحداث الثورة وتطورها وتمكنت « الطائف » من أن تنال رواجاً شعبياً منقطع النظير وكذلك أصبحت الصحيفة الأولى للثورة (١٨) وحاول الخديو استخدام المنشورات ضد الثورة وقد ساعده السلطان العثماني في ذلك ونشرت « الجوائب » منشوراً أصدره السلطان ووصف فيه عرابي بالعصيان وضرورة القضاء على الاضطراب في مصر .

الصحافة المصرية والاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ :

على الرغم من اخفاق الثورة العربية عسكرياً ودخول الانجليز الى مصر فإن نقطة الرأي العام وازدياد وعيه بالاضعاف السائدة كانت قد نمت بفضل الثورة كما أن اقوال النديم ساعدت في ايقاظ الشعور الوطني للشعب . وكانت الصحف منذ بداية الحركة العربية هي الوسيلة الأساسية لتوعية الجماهير .

ماذا كان موقف الاحتلال ؟

رغم التصريح الذي اطلق به دوفرين المبعوث الانجليزي والذي يتنص بضرورة (منح الصحافة الحرية التالية) فقد تم :

- ١ - اغلاق صحف الثورة مثل الزمان - النعيم - الطائف - النجاح .
- ٢ - ابعاد الصحفيين الوطنيين عن العمل في الصحافة : فقيض على حسن الشمسي وصدر المصم بأعداد النديم لكنه لفتى وترك سمعت زبول العمل الصحفي ومنع من اصدار صحيفة باسم « العدالة » كذلك نفى محمد عبده .
- ٣ - مساعدة الصحف الداعية ضد الثورة والثوار وقد تمثل ذلك في التعويض الذي دفعته السلطات الحاكمة لكل من الاطراف لان الثورة اغلقتهم وللقائى صاحب « المحروسة » .

٤ — منع دخول الصحف العربية الى مصر وخاصة « أبو نظارة »
و « العروة الوثقى » التي كان يصدرها الأنغلياني ومحمد عبده
في باريس (١٩) .

قضية حرية الصحافة :

ظل المعتد البريطاني لورد كرومر يتجاهل أمور الصحافة في تقاريره
الى حكومته منذ توليه سنة ١٨٨٢ وحتى سنة ١٩٠٣ وقد ترك كرومر
حرية نسبية للصحافة وكان يرى ان ذلك لمسيين :

١ — ان الحابية الموجودة بأرض مصر كيلة بأسكت أي اضطراب يحدث
من جراء الآراء المنشورة .

٢ — من العبث سن قانون خاص بالصحف الوطنية ما لم يطبق على
الصحف الأجنبية لان كل صاحب جريدة وطنية يخشى طائلة القانون
يكنه نقل حقوقه ولتمتيزه لشخص اجنبي (٢٠) .

وقد استخدم كرومر الصحافة كاداة للارهاب واستمر العمل بقانون
المطبوعات وعطلت بعض المجلات « حقيقة الآداب » وصحيفة « المحروسة »
وانهالت الانذارات على الصحف لاثثة الأساليب .

وقد تمثلت الصعبل التي واجهت الصحف فيها يلي :

١ — توقف الإشتراك في أي صحيفة تشير بوجوب اجراء بعض الإصلاحات .

٢ — ارتفاع قيمة اجر البريد على الصحف .

٣ — التلويح بوضع رسم التهمة على كل نسخة من الصحيفة التي تطبع
في مصر .

٤ — كلفت المصروفات المرية في يد الحكومة سلاها قويا .

(١٩) سليم عزيز : مرجع سابق ص ص ٩٠ — ١٢٢ .

(٢٠) ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية (مرجع سابق)

ص ص ١٣٣ — ١٣٨ .

٥ - تمنع الموظفين من مكتبة الصحف وقد صدر قرار بمهاجمة كل شخص يساعد على نشر إحدى الأوراق الديوانية بالجرائد وعدم تجديده ويتم مجازاة كل موظف القلم بخضم ١٥ يوما .

وكانت أسطورة حرية الصحافة التي تحدث عنها كرومر ليست إلا لايهم العالم الخارجى بان الاحتلال الانجليزى فى مصر يتبع سياسة الاستصلاح والحرية (٢١) .

الاحتلال يساعد على اصدار صحف موالية

ادرك الإنجليز أهمية الصحافة وتأثيرها في الرأي العام المصري فوجدوا أنه من الأفضل محاولة خلق رأى عام يهمل الاحتلال ويتبع سياسة الاتفاق والتفاهم مع السياسة البريطانية في مصر . لذلك ساعدوا على اصدار صحف تحارب الصحف المناوئة لهم وقد ساند رجال الاحتلال صحتهم ماديا وادبيا لضمان بقائها واتساعها في مواجهة الصحف الوطنية.

وكان من نتائج هذه السياسة الاهتمام بصحيفة التاثير السياسية الأسبوعية وصدرت صحيفة « الاعتدال » لمحمد بيرم الخامس التوسى بعد هروبه من تونس وذهابه للاستقامة ثم عودته لمصر سنة ١٨٨٤ كذلك صدرت صحيفة « الاعلام » في ١٨٨٩ وظهرت صحيفة « المقطم » التي جعلت على اقلية حوار بين المصريين والاجانب المقيمين في البلاد .

وتعتبر صحيفة المقطم الحلقة الثالثة للانجليز في مصر فاصحابها هم فارس نمر - يعقوب صروف وشاهين مكاريوس (٢٢) .

ولقد اصكروا مجلة « المقطف » في مصر سنة ١٨٨٥ بفيد نقلها من بيروت ثم اصدر شاهين مكاريوس مجلة « اللطائف الأدبية » سنة ١٨٨٦ في القاهرة ثم « المقطم » سنة ١٨٨٩ الذي اختص بالسياسة .

(٢١) سلمى عزيز - الصحافة المصرية . مرجع سابق ص ٨٢-٨٤ .
(٢٢) تيسير أبو مزينة : جريدة المقطم وموقفها من الحركة الوطنية رسالة دكتوراه - المقبة .

وكان الإنجليز يفتخرون بسفله على المقطم مما سببه علي ظهورها
في عدد كبير من الصفحات في هذا الوقت (٨ صفحات) .

وكانت المطبوعات الحكومية تطبع في مطابع المقطم ، كذلك تقارير
خروج كانت تطبع بالانجليزية والعربية والفرنسية . وأصبح المقطم
الصحيفة الرسمية لنشر الإعلانات القضائية للمحکم وكانت سياستها
تقوم على أساس تأكيد أعمال الإنجليز في مصر وتأييد الاستعمار
الانجليزي علبة ومقاومة كل محاولة من جانب تركيا أو فرنسا لانتهاء
الاحتلال الإنجليزي في مصر .

كما أصدر الاحتلال صحيفة أخرى كانت لسان حاله هي « الجريدة
المصرية » وهي النسخة المصرية للأجيبان جازيت .

كذلك صدرت صحيفة « النيل » لتأييد الإنجليز وكان يشرف عليها
هنين هبني يافا بعد عودته من الأسفلة .

بعد هزيمة العربيين بدأت بعض الصحف تنحاز للاحتلال مثل
جريدتي « الوطن » و « الزمان » وصحيفة « البرهان » وصحيفة
« مرآة الشرق » و « الاتحاد المصري » وكانت الأخيرة تأخذ جانب فرنسا
ثم انقلبت عليها وبدأت تنحاز للإنجليز .

يلاحظ أنه منذ الاحتلال الإنجليزي لمصر ازداد عدد الصحف المتخصصة
فظهرت المجالات الطبية والقضائية والزراعية والأدبية والدينية (٣٣) .
وقد وصل عدد الصحف الصادرة خلال ١٨٩٢ - ١٨٩٣ الى ١٤ مجلة
علمية وأدبية منها : الأستاذ - الليرة - الراوى - الرثاد - الفتى -
الفتاة - المدرسة - المنتقد - المهذب - النديم - المهدي - الهلال .

ويتبين ارتباط ظاهرة انتشار المجالات المتخصصة على حساب الصحف
السياسية التي عرخت منظمات الاحتلال على حرف الفلاس من الاهتمام
بالأوضاع السائدة آنذاك أو مناقشة وجود الاحتلال من أسسه .

(٢٢) تيسير أحمد محمد أبو مريجة : جريدة المقطم ، رسالة دكتوراه .
مرجع سابق ص ٢ - ٦ .

الصيغة المصرية والمراع بين القوى السليمانية في مصر :

أولا - الخديو توفيق والاحتلال :

بعد القضاء على الثورة العربية برزت علاقة الاعتماد الكليل من جانب توفيق على سلطات الاحتلال التي تعمدت اظهاره في مسؤولية الحكم الذي لا يستطيع الاستمرار في الحكم دون مساعدتهم له . ولذلك حرصت سلطات الاحتلال على القضاء على الصحف التي تحاول الدفاع عن توفيق او تحاول خلق كيان مستقل له عن سلطة الاحتلال .

ثانيا - الاحتلال والقوى الوطنية :

بعد القضاء على الثورة العربية عسكريا أدرك الانجليز أن القضاء عليها عسكريا لم يحطم الراى العلم المصرى . فقد استعاد الوطنيون نشاطهم وسرعان ما تآلفت الجمعيات السرية لاغتيال توفيق وازعاج سلطات الاحتلال واعتمدت على مصدرين :

١ - المظفظة العثمانية .

٢ - فرنسسا .

ولقد بدأ الانجليز في التصدى لهذه الجماعات وتوات صحيفة « البرهان » الدفاع عن وجهة نظر الاحتلال . وانضمت اليها صحيفة « الزمان » ونشرت الاعلى بالاعتدال وضرورة الابتعاد عن الضالين (٢٤) .

وعلى الرغم من تلك الدعوات الانتهزامية والاستسلامية فقد استمرت حالة التفرع تسيطر على النفوس ، واستمرت صحيفة « العروة الوثقى » في اشعال الروح الوطنية وذلك في مواجهة الصحف المؤيدة للاحتلال التي واصلت دورها في بث روح الاستكفة فطلبت جريدة « الزمان » بالصبر والابتعاد عن السياسة كذلك عارضت الآراء التي تطالب بالجلء . كما

(٢٤) تيسير أحمد محمد أبو مرجة : جريدة المقطم . رسالة تكتوريا .

مرجع سابق من ص ٢ - ٦ .

عملت صحيفة «الإعلام» على نشر مقالات ذات مغاوير جذابة للدعوة للاستقلالية كذلك لجأت بعض الصحف الى استخدام الجانب الدينى مثل جريدة «الحقيقة» اليومية السياسية (٢٥) . وبعض المجلات الأدبية مثل مجلد «الراوى» . وقد استمر الصراع الفكرى والسياسى محتدما بين كل من صحف الاحتلال والصحف الوطنية والصحف المؤيدة لتركيا والصحف الموالية لفرنسا واستمرت مظاهر الصراع الداخلى بين الصحف المتعددة الاتجاهات مثل : «روضة الاسكندرية» ، «الاهرام» ، «المحرور» ، «اليسفور» ، «الاعتدال» ، «المقطم» ، «الوطن» ، «المؤيد» (٢٦) . وقد كان لهذا الصراع الداخلى اثره فى التأثير على الروح الوطنية . وقد انعكس ذلك على صفحات الصحف التى اتخذ منها الوطنيون مبررا لمقاومة الاحتلال .

· الانجليز يساعدون على اصدار صحف يهودية بمصر :

لقد اصدر اسكندر كرلور اليهودى مجلة «الزراعة» التى قامت بدور كبير فى الدعاية لليهود وضرورة اقامة وطن قومى لهم وعلى الرقم من طابع المجلة شبه المخصص فقد كانت تتابع اخبار اليهود ونشاطهم فى فلسطين . ومن صحف اليهود فى مصر التى صدرت فى ذلك الحين «نهضة اسرائيل» ولكنها لم تعيش طويلا .

· الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الاولى :

(الفترة الحزبية الاولى)

انتهى القرن التاسع عشر ولم يكن فى مصر من الصحف الهامة سوى «الاهرام» ، «المؤيد» ، «الوطن» ، «المقطم» ، «الهلل» ، «المقتطف» و «المنار» وكلفت المؤيد قد رنحت اقدامها عقب الحملة المشتركة الانجليزية المصرية لاعادة فتح السودان .

(٢٥) تيسير احمد محمد ابو عرجة : جريدة المقطم . رسالة دكتوراه .
 مرجع سابق ص ٢٢ - ٢٤ .
 (٢٦) المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٤ .

وظهر مصطفى كليل كصحفي وخطيب أثناء أزمة فاشيود (التي احتلها الفرنسيون في جنوب السودان) وتولى عباس حلمي سنة ١٨٩٢ وقد انتهت الأزمة بانسحاب الفرنسيين ورأى مصطفى كليل الا يكتفى بمهاجمة الاحتلال الانجليزي داخل مصر من طريق الخطب والكتابة في الصحف ونقل هجومه لأوروبا فكان يخطب فيها وينشر المقالات في صحيفتي « الأهرام » و « المؤيد » ومنذ هذه الفترة نبعت فكرة التجمع حول الصحف وتحولت هذه التجمعات الى أحزاب .

المحكمة الحزبية :

خرجت الأحزاب من دور الصحف وذلك لأن الصحف ظلت لفترة طويلة هي الأداة الوحيدة للعمل الوطني وتنوع الاتجاهات السياسية والدينية وكانت قبضة الاحتلال قد تراخت قليلا خلال الفترة بين عامي ١٨٩٤ - ١٩٠٨ لعدة أسباب منها أولا وجود الامتيازات وصعوبة تطبيق قانون المطبوعات على الصحف التي يملكها او يحررها أوربيون أو أشخاص يتمتعون بحق الحماية .

ثانيا : سياسة الخلاف بين كرومر وعباس الثاني وانعكاسها على الصحافة فكان إذا استخدم الاحتلال قوانين المطبوعات ضد الصحف المعارضة للإنجليز فإن الخديو كان يستطيع توجيه هذه القوانين ضد الصحف الموالية للاحتلال وخاصة صحيفة « المقطم » وكانت هذه الظروف المضطربة قد أتاححت الفرصة أمام الصحف الوطنية لتكوين رأي عام وقد كانت بمثابة نواه للأحزاب السياسية التي حملت لواء الحركة الوطنية في تلك الفترة فظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية تجسيدا لأراء جريدة المؤيد التي كان يرأس تحريرها الشيخ علي يوسف كذلك كان الحزب الوطني بزعامة مصطفى كليل تعبيرا عن صحيفة اللواء . كما عبر حزب الأمة برئاسة لطفي السيد عن اتجاهات (الجريدة) التي كانت قد سبقته إلى الوجود .

ولذلك يقال أن الصحف الوطنية في مصر كانت سابقة على وجود الأحزاب وإن هذه الأحزاب قد نشأت داخل الصحف . وإذا كان الحزب

ليونتنى قد توقفت على صحيفته فإن الأحزاب الأخرى لم تتمكن من عرض وجودها بنفس القدر (٢٧) .

أهم الصحف الخبزية في بداية القرن العشرين :

١ - **صحف الحزب الوطنى** : يعد من أبرز الأحزاب الوطنية في مصر وكان يمتلك واحدة من أوسع الصحف انتشارا وهي « اللواء » صدرت سنة ١٩٠٠ قبل انشاء الحزب ونجحت الصحيفة ودخلت عدة معارك ضد الاحتلال والصحف الموالية له واهتم القائمون عليها بملاحقة التحريرية وكان الاهتمام الأكبر بالمقالات السياسية وهي أولى الصحف المصرية التي نشرت أخبار الحركة الوطنية وخطب زعمائها . وقد صدر الى جانبها اللواء الشهرى .

وانجبه اللواء لتأييد تركيا والخلافة العثمانية كما اهتم بالتنظيم الشعبى والدعوة لانشاء الجامعة المصرية .

٢ - **صحف بلغات اجنبية** : رأى مصطفى كمال ضرورة مخاطبة الانجليز والفرنسيين بلغاتهم فصدر « ليتندار اجيبسولان » بالفرنسية و « دى اجيبسولان ستانفرد » بالانجليزية وقد ساعدتا في اظهار حاجة منشواى ومخاطبة الرأى العلم الاوروبى من خلال توزيع الصحفيين على الأجانب الذين يعيشون في الأراضي المصرية وتواجه ما تكتبه الصحف الاجنبية التى كان يصدرها الأجانب في مصر . وكانت الصحفيان همزة وصل بين الحركة الوطنية المصرية والمتعلمين بها من الانجليز أو الفرنسيين . وقد انتهت الصحفتان بعد عامين تقريبا من صدورها (٢٨) .

(٢٧) خليل صلبات وآخرون : حرية الصحافة في مصر ١٩٢٨ - ١٩٢٢ ج ١ ط ١٩٧٢ النشر الرسمى العربى . مصر . المقدمة .
(٢٨) خليل صلبات مرجع سابق : تلخيص المقدمة .

٢ — صحيفة ضياء الشرق :

صدرت في القاهرة ولم تظهر فيها مبادئ الحزب الوطني بوضوح وكانت تصدر مع اللواء لذلك لم تجد لها صدى وفشلت .

٤ — صحيفة وادي النيل :

صدرت في الاسكندرية وهي تعبر عن أمكار الحزب مع الإنفتاح على الأجانب ووقفت موقفا معتدلا من الخديوي عباس وعاشت مدة طويلة . أما الصحف التي أصدرها مؤيدو الحزب فهي :

٥ — صحيفة الدستور :

صدرت في القاهرة سنة ١٩٠٧ قبل انشاء الحزب الوطني رسميا وكانت تعبر عن المبادئ التي نادى بها الحزب وأصبحت إحدى الصحف الرئيسية بعد وفاة مصطفى كمال .

٦ — مصر الفتاة :

أصدرها عمال اللواء الذين فصلوا من عملهم وظلوا يؤيدون الحزب وجناس الثاني وأغلقت بعد صدورها بثلاث سنوات (١٩٠٨ — ١٩١١) . أما الصحف التي لم يعلن الحزب رسميا عن قبولها في صفوفه هي :

٧ — القطر المصري .

٨ — البلاغ المصري (٣٩) .

ثانياً — صحف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية :

كانت صحيفة المؤيد هي الصحيفة الوحيدة للحزب ولها أهمية كبرى في تاريخ الصحافة المصرية وأنشئت سنة ١٨٨٩ ووقفت موقف المعارضة من الاحتلال وفتحت الصحيفة صفحاتها لكثير من الكتلة الوطنيين : مصطفى كمال ، محمد عبده ، قاسم أمين ، سعد زغلول . واهتمت الصحيفة بأخبار الدولة العليا ووضحت سياستها الانسلاية وأصبحت

صحيفة المؤيد صحيفة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي تأسس سنة ١٩٠٧ ، وأصدرت صحيفة أسبوعية بنفس الاسم فيها تلخيص لما تنشره المؤيد اليومية وعلى الرغم من دفاع الصحيفة عن الحزب إلا أنها لم تربط استمرارها بوجوده بل ظلت صحيفة فرد . وتولى على يوسف ملكيتها منذ سنة ١٨٩١ — ١٩١٢ (٣٠) .

ثالثاً — حزب الأمة :

اختلفت صحيفة الجريدة عن الصحف الأخرى فقد صدرت عن شركة من المساهمين وكان لهذا الوضع ميزات عديدة فلم تتأثر في سياستها بتحولات جذرية بل ارتبطت بالعلاقات الشخصية وكانت الصحيفة قد صدرت ببرنامج مرسوم بها ساعدها على اتخاذ مواقف مبثثة دون تأثر من سلطة تمتدى عليها أو تقلص توزيعها . كذلك ساعدت الملكية الجماعية على تحول شركتها من جمعية عمومية لصحيفة الى جمعية عمومية لحزب عندما نشأ حزب الأمة سنة ١٩٠٧ .

رابعاً — صحيفة حزبية أخرى :

صدرت صحيفة الأحرار عن حزب الأحرار ومثل الحزب الدستوري أن تكون له صحيفة تعبر عنه كذلك فشمل الحزب المصري والأحزاب الصغرى ولم يقدر لها الاستمرار سياسياً أو صحفياً .

الصحافة المصرية بعد تغيير كرومر :

انتهزت الصحف حادث نشواى لمعارضة الأوضاع السيئة في مصر تحت وطأة الاحتلال وكانت الصحف تتمتع بشيء من الحرية وانتشرت أخبار المحاكمات في الخارج مما دعا لعزل كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ ومنذ ذلك الحين دخلت الصحافة عهداً جديداً . وكانت صحيفة (الجريدة) مظهراً للامتناد بينما استمرت (اللواء) في ترعّم الخط الوطنى وكانت (المؤيد) تساند الخديوى عباس . وقد لاقت الصحف كثيراً من الضيق سواء المؤيدة

(٣٠) لانحو — الحياة النيابية والأحزاب في مصر — ترجمة سامى الليثى .
القاهرة — مبدولي — ١٩٧٢ .

للاحتلال أو المعارضة لأن الأسباب التي دعت الانجليز لتترك جرية الصحافة انتهت بقلتها الخصومة بين الخديو والانجليز مضافا اليها وضوح موقف فرنسا بعد الاتفاق الودي بينها وبين انجلترا سنة ١٩٠٤. ووفاء مصطفى كامل ١٩٠٨ .

ووقف المتمدن البريطاني موقف القنصل من الصحف المصرية عندما طالب الصحف بوضع دستور للبلاد وفي سنة ١٩٠٩ صيحر قرار بعودة العمل بالحكم قانون المطبوعات . وسرعان ما بدأت الميكلات تمارس سلاح الضغط على الصحف وخاصة اللواء والطم وانذرت الأخيرة . وعطلت شهرا من سنة ١٩١٠ . ثم عطلت مرة أخرى لمدة ٣ شهور فاصبر الحزب الوطني جريدة الشعب بدلا منها . ثم عطلت صحيفة اللواء نهائيا . فاصبحت جريدة الشعب لسان حال الحزب الوطني منذ عام ١٩١٢ (٣١) .

الصحافة المصرية والحرب العالمية الاولى

بمحلول بريطانيا الحرب في أغسطس ١٩١٤ أعلنت الاحكام الفرنسية وفرضت الرقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وعمل قانون المطبوعات في فترة لا تزيد عن عام على اغلاق معظم الصحف الوطنية فاعلقت كل من : (مصر الفتاة سنة ١٩١٢ — وادي النيل سنة ١٩١٢ — اللواء ١٩١٢ والعلم) .

وكان المحتل يوفر لصحبة الورق وتنفرد بالأخبار العسكرية عن الحرب وبطولات انجلترا وتؤكد على ضرورة معاونة بريطانيا وأن تؤيد مصر الجيش البريطاني الذي يدافع عنها اذا اقتضى الأمر ذلك (٣٢) .

وقد تميزت هذه الفترة من الاحتلال ١٩١٤ — ١٩١٩ بالركود التام بالنسبة للصحافة المصرية وذلك بسبب قيام الحرب العالمية فاعلان الحمابة

(٣١) يونان ليبب برزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني — الانتولو المصرية ١٩٧٠ .

(٣٢) خليل صايل : الصحافة في ثورة ١٩١٩ — دراسة بكلية آداب جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٦ .

على مضر وإعلان الأحكام العرفية وتوقفت في تلك الفترة معظم المصحفين
المصرية وكانت المؤبد قد توقفت بالفعل وبيعت سنة ١٩١٦ ولم يبق سوى
الصحف التي استطاعت مهانة الاحتلال وبمساعدة ظروف الحرب مثل
المقطم والأهرام (٣) .

وانحضرت خطة الاحتلال في التضييق على الصحافة الوطنية
ومحاربتها وتشجيع الصحف المؤيدة له وتوفير الورق لها وكلفت أسبلاعه
قد ازدهرت لدرجة كبيرة بسبب ظروف الحرب وكلفت تضر أجهزتها
بالاحتلال الحكومية وتقوم بتزويدها بأخبار الدولة والتنبيه على الرقيباء
لتنهين مهتها فلا تتأخر في الطبع كما يحدث مع الصحف الأخرى . وقد
أثرت الرقابة في إخراج الصحف الوطنية وتحريرها فكان الرقيب يحتج
مقالات كاملة وتظهر الصحيفة وصيحاتها بوضاء لكن القارئ كان يتجبر
الظروف الاستثنائية ويصر على شراء الصحف (٢٤) .

ويلاحظ في هذه الفترة أن الاهتمام قد انصب على المضمون دون
الشكل وكان الأقبال على صحف الرأي أكبر منه على صحف الخبر وأدت
الرقابة إلى لجوء الصحفيين إلى أسلوب التورية وأدت كذلك إلى انتشار
الصحف السرية والمنشورات لإذاعة ما لا تستطيع الصحف النظمية إذاعته .
ولم تتمكن السلطات من وقف انتشارها ومن أبرز الصحف التي صدرت
في هذه الفترة صحيفة السفور . وقد ظلت الأحكام العرفية قائمة ومطبقة
على الصحف المصرية حتى بداية ثورة سنة ١٩١٩ (٢٥) .

وتوالت أحداث الحرب العالمية الأولى وتكبدت مصر خسائر فادحة
حيث أخذت إنجلترا تلوح بالاستقلال في سبيل مساعدتها في الحرب .

(٢٣) عواطف عبد الرحمن : دراسة في الصحافة المصرية والعربية
(القاهرة سنة ١٩٨١) ص ٢٢٠ .

(٢٤) خليل صابيت وآخرون : حرية الصحافة في مصر - القاهرة سنة
١٩٧٤ - ص ١٢٣ .

(٢٥) نجوى كمال عبد الرحيم : محمود عرض صحفياً بلجسترياً بأعلام
للقاهرة ص ٩ - ١٠ .

وكانت الصحف أن تصبح نشرات رسمية أو شبه رسمية لا تذكر إلا ما يوافق عليه الرقيب (٣٦) .

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩١٨ صدر مرسوم بتشجيع المصريين على التطوع لخدمة السلطات العسكرية مما أثار الضيق لدى الشعب لكن الرقابة حالت دون ظهور مشاعر الضيق على صفحات الصحف (٣٧) .

مرحلة ما بعد الحرب :

انتهت الحرب في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ وهب الشعب المصري للطلبة بالاستقلال واخذت تلك المطالبة الشكل السلمى من طريق خطاب الزعماء وعلى رأسهم سعد زغلول حيث كان وكيلًا منتخبًا للجمعية التشريعية مما كان يضى عليه نوعا من الرئاسة والتصدر . وكانت الصحف في ذلك الوقت تحت وطأة الرقابة لا تستطيع نشر تلك الخطب واكتفت بالتلميح .

وعندما طلب ٣ من الزعماء الوطنيين في ١٣ نوفمبر وعلى رأسهم سعد زغلول السفر الى لندن لعرض قضية بلادهم ورفضت السلطة العسكرية هذا الطلب لم تستطع الصحف المصرية أن تفعل شيئاً لأن سيطرة الرقابة كان مسلطاً على رقبتها .

ويتكون الوفد المصرى الذى يقرر السفر نيابة عن الأمة . ولكن السلطة العسكرية ترفض السماح له بالسفر فتصدر النشرات متضمنة كل التطورات ويؤدى الاتصال الشخصى ممنوله الذى قضى على الرقابة وفي ذلك الوقت كانت روح الثورة تسرى في كل مكان وقامت الاضرابات والمظاهرات وانتشرت في الاقاليم .

وفي يوم ٧ مارس سنة ١٩١٩ انتخبت السلطة العسكرية تزار

(٣٦) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - ص ٢٩٨ .

(٣٧) خليل صلبت وآخرون : حرية الصحافة - مرجع سابق -

ص ٢٢٨ - ٢٢٠ .

(م ٣ - دراسات في الصحافة المصرية)

بالقبض على سعد زغلول وجماعة من رفاقه . وكان ذلك هو الشر الذي
اشعل طاقات الثورة المكبوتة فهب الشعب كله للمطالبة بالانفراج عن سعد
— والمطالبة بالاستقلال — والمطالبة بالدستور (٣٨) .

الصحافة المصرية وثورة سنة ١٩١٩

بمعرفة نبا اعتقال سعد زغلول هب الشعب كله في ثورة عارمة
وأشارت الصحف الوطنية للنبا في أماكن غير ظاهرة . فحاولت جريدة
« وادي النيل » تهدئة الشعور الوطني . وأخذت « الأهرام » ترد على
مزاعم الاتجليز بوصف الثاقين بالتطرف (٣٩) .

أما « الأهالى » فضربت المثل كصحيفة وطنية أظهرت التأييد للثورة
وتعرضت للتعطيل والالغاء (٤٠) .

وقد تزعبت كل من « الأهرام » ، « النظم » ، « مصر » ،
« الأفكار » ، وجهة نظر انصار سعد . وقد حظيت هذه الصحف
بأرفع مكانة . وتدهورت صحيفة « المقطم » لرتبة الصمت التام
أما « الوطن » فقد اتجهت الى أخر وسيلة لتسوية مشاكل مصر
الدستورية هي المفاوضات المباشرة الودية بين الشعبين المصرى
والبريطانى (٤١) .

ولكى تهدىء السلطات مناخ مصر العام وتأخذ فرصتها في التكلم

(٣٨) خليل صابات : دراسة (الصحافة في ثورة ١٩١٩) مرجع سابق
ص ١٨ .

(٣٩) عبد اللطيف حبة : أدب المقالة الصحفية . مرجع سابق نقلا من
مذلل عبد القادر حمزة ص ١٠٦ .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القومية سنة ١٩١٤ —
سنة ١٩٢١ ج ٢ ص ٤٢ وحتى ٤٥ .

(٤١) مؤسسة الأهرام : مرجع سابق ص ص ٢٨٤ وحتى ٢٨٥ .

(م ٣ — دراسات في الصحافة المصرية)

في الأئمة قررت في ١٥ مايو ١٩١٩ إرسال لجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات
وهي لجنة ملتر .

ونشرت صحيفة « النظام » احتجاجا على تلك اللجنة واستمرت
في نشر الاحتجاجات وطالبت بلجنة دولية وبسط الاحتلال بعض الحرية
للصحافة المصرية للتعرف على اتجاهات الرأي العام المصري فانتهزت
كل من « الأهرام » و « الأهلى » تلك الفرصة لنشر المقالات التي تطالب
بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية . . تبث المقاطعة الثابتة بين الأمة
واللجنة ولم تكف الصحف الوطنية بمهاجمة الانجليز بل عملت على حفظ
الروح المعنوية عند الشعب . ثم يعود الاحتلال الى التضييق على الصحف
بكثر من ذي قبل فتصدر ادارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٩
يحتوى على تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا نشرت
آراء سياسية ما لم يصدق عليها الرقيب . وخلال شهر فبراير لم ييسق
في الساحة الا جريدة « الأمل » وكانت كل الدلائل تشير لقرب اعادة
الرقابة وقد احتج عليها أصحاب الصحف لكنهم منعوا من نشر ذلك
او الإشارة اليه (٤٢) .

اعادة الرقابة على الصحف :

وبعد ٣ شهور عاد ملتر وفي نفس اليوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ عادت
الرقابة من جديد على الصحف الوطنية . وردت « الأهرام » وهي صحيفة
معتدلة في مقال عن حرية الصحافة فندت فيه مزاعم الرقابة .

ولكن هناك صحف تمسكت بالرقابة مثل « المقطم » ، مصر ، الأمل
ومن بينها صحف لا يمكن أنتمسك في وطنيتها « النظام » فقد طلبت من
السلطات الانجليزية ابقاء الرقابة لئلا يظنوا من أن تصيح رقيقة ما
تفسمها (٤٣) .

(٤٢) خليل صابك : دراسة (مرجع سابق) ص ١١ ،

(٤٣) خليل صابك وآخرون : حرية الصحافة (مرجع سابق)

واجتمع مديرو الصحف وقرروا حجب صحفهم ٣ أيام من ٦ مارس احتجاجا على اعادة الرقابة . وتنفيذا لهذا القرار بإعادة الرقابة عن الصحف لم تعد تنشر الا ما ياتن به الرقيب وصارت الصحف تصغر وفيها فراغات بيضاء وكان القارئ يقرر ذلك ويقبل على الشراء .

الفناء الرقابة :

وعندما فشلت المفاوضات بين سعد وملتر ودبت الخلافات بين اعضاء الوفد بالاضافة الى قيام بعض اعيال العنف والتتمر عندئذ حاولت حكومة ميللي اجراء مفاوضات باسمها لكنها فشلت لاصرار الامة على المفاوضات باسم الوفد (٤٤) .

ولذلك ألغيت الرقابة في ١٥ مايو سنة ١٩٢١ وكان الغرض من ذلك التخفيف من حدة تيار السخط الشعبي وكان الالفاء لا يمنع المراقبة الحقيقية واجراءات التعطيل التي كانت تمارسها وزارة الداخلية ضد الصحف الوطنية .

نفي سعد زغلول ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ :

وكان لهذا القرار اثره العميق لدى القطاعات المختلفة من الشعب واجتمعت هيئات الوفد وقدمت بعض المطالبات الوطنية عطلت بسببها الصحف التي نشرتها وهي : (الاخبار ، المحروسة ، النظام ، الامة) ثم عادت مرة اخرى الى الصدور .

وتتابع تعطيل الصحف وصدرت تعليمات بتنفيذ جريتها ونادى اعضاء الوفد بالجهاد ورأت انجلترا اصرار الشعب على الاستقلال فما كان من السلطة العسكرية الا ان اضطرت الى الامراج عن سعد واخوانه وبدأت في الرضوخ لبعض مطالبهم في شيء من الحذر والحيطة (٤٥) .

تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢ :

يمثل التصريح نقطة تحول هامة في حياة مصر السياسية فقد اعتقب

(٤٤) مؤسسة الاهرام (مرجع سابق) ص ٤٣٦ .

(٤٥) خليل صابك وآخرون : حرية الصحافة (مرجع سابق)

ص ٣٤٩ ، ٣٥٣ .

مرحلة كتحاح شعبى تجاوزت السنوات الثلاث وتركت عليه نتائج هامة لعل من أهمها هو استكمال مظاهر الاستقلال والغناء الحمية وان كان الغناء الحمية لم يحقق الاستقلال التام الذى تطلع له الشعب (٤٦) .

وقد اتاح هذا الاستقلال للرأسمالية المصرية فرصة للقمع والتففس لنصيبى والمشاركة فى الحكم وقد استهدفت بريطانيا من هذا التصريح شسفل المصريين بالأحوال الداخلية والخلاعات الحزبية حتى تتمكن من السيطرة على الموقف . وعمل الاحتلال البريطانى على دعم نفوذه والنظام الملكى وحماية الأوضاع الاجتماعية والطبقية للسائدة من خلال قانونين :

الاول رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ عدل من جريمة التطاول على الحكومة الخديوية الى التطاول على الملكية ورمع عقوبة التطاول الى ٥ سنوات .

والثانى رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ زاد من الحد الأقصى لجريمة التحريض على كراهية الحكومة من سنتين الى ٥ سنوات حبس ويطبق على جرائم نشر الأتكلر المنايرة لمبادئ الدستور الأساسية وكان الغرض من هذين القانونين ايجاد تشريع جديد يحل محل الأحكام العسكرية عند الفاشا (٤٧) .

فمستور سنة ١٩٢٢ :

قصر الدستور الحريات السياسية على الطبقة البورجوازية وخاصة الشرائح العليا منها . فقد حرص الدستور على تكريس سلطة كبار الملاك السياسية والاجتماعية كما كان يهدف الى تدعيم النظام الملكى .

اما حرية الصحافة فقد استغرقت المادة الخاصة بها مدة يفسات نقد وافقت اللجنة بالاجماع على نص المادة ١٢ وصياغتها على النحو التالى :

« حرية الرأى مكتولة ولكل انسان حق الاعراب من فكره بالقول

(٤٦) عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية

(مرجع سابق) ص ٦ - ٨ .

(٤٧) نجوى كمال عبد الرحيم كليل : محمود عزمى صحفيا للمجستير

(مرجع سابق) ص ١٢ - ١٣ .

أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك في حدود القانون « ولكن اللجنة الاستشارية التي كلفت بفحص مشروع الدستور أضافت المادة الرابعة عشرة التي أصبحت في المشروع النهائي للدستور المادة ١٥ ونصت المادة ١٥ () أنه قد يجوز ائذار الصحف وتعطيلها أو ائذارها إداريا إذا اقتضت الضرورة ذلك لحماية النظام الاجتماعي . . . ولا شك أن ادراج هذا النص كان الهدف منه محاربة النشاط الاشتراكي والشيوعي الذي بدأ يمبر عن نفسه منذ ثورة ١٩ وقد وجهه أمين الرافعي نقدا شديدا للدستور وكان وقتها رئيسا لتحرير أمخير وتك بسبب تضيق الدستور على حرية الصحافة وأعتبره منافسا لهذه الحرية وكنت محمد حسين هيكل كب في جريدة السياسة معترضاً على هذا النص الدستوري (الذي يفترض مسوء استخدام الحق باللتجاء لتعطيل الصحف في غير ما وضع له النص) (٤٨) . أما الحزب الشيوعي المصري فقد أصدر بياناً يعلن فيه في الدستور ويعلم احتجاله على هذه النصوص التي تؤكد الطبيعة الأتوقراطية للدستور (٤٩) .

العوامل التي أثرت في الصحف المصرية في فترة ما بين الحربين :

١ — ظهور الأحزاب السياسية الجديدة :

شهدت مصر أول حياة حزبية في تاريخها في العهد البريطاني خاصة خلال السنوات السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى أي منذ ١٩٠٧ — ١٩١٤ وقد تعرض تطور الأحزاب السياسية في مصر لعدة مؤثرات تمثلت في ضغوط الاحتلال ومؤامرات القصر ونشاط الجمعيات السرية والهيئات الدينية (٥٠) .

وبدلاً من أن تنشئ الأحزاب صحفا ناطقة باسمها انشأت الصحف أحزاباً كجسيد مادي لأرائها :

(٤٨) السياسة ١١ مايو ، ٥ يونيو ١٩٢٢ .

(٤٩) الأهرام أول مايو ١٩٢٢ .

(٥٠) يونان رزق : الحياة الحزبية في مصر مرجع سابق ص ١١٢ .

- فالحزب الوطنى انشاء مصطفى كابل مؤسس اللواء .
- حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية كان يرأسه صاحب المؤيد .
- حزب الأمة خرج من الجريدة (لطفى السيد) .

وينشوب الحرب العالمية الاولى انتهى دور هذه الاحزاب ولم يبق سوى بعض امتدادات الحزب الوطنى وقد صنى واختفت قيادته بخروج محمد نريد من مصر . ولم يكن على المسرح السياسى سوى عناصر حزب الأمة واعضاء الجمعية التشريعية (٥١) .

وفى تلك الفترة وجدت بعض الصحف الوطنية التى اظهرت التأييد للثورة مع التحفظ وظلت فى صف القضية خاصة وانها كانت مجبرة على مساندة التيار الوطنى « الاهرام » ، الاهالى » كذلك وجدت صحف مخالفة لاتجاهات الوفد مثل « الامكار — لسان حال الحزب الوطنى » وكانت تتطلع للتأثير على الراى العام . لكن الجواهر التفت حول الوفد . كذلك كانت هناك « المقطم » التى تمثل وجهة نظر الاحتلال البريطانى (٥٢) .

وبين عامى ١٩١٨ — ١٩٢٤ كانت مهمة الوفد الاساسية هى انخزال من أجل الاستقلال التام وتحقيق الوحدة الوطنية وسميت هذه المهمة باسم الاتحاد المقدس . وقد نجح الوفد فى مهمته بالدعاية والمناظرة ودقة التنظيم . وقد كان الوفد شديد الاهتمام بالراى العام حرصا على كسبه وتوجيهه للاهتمام حول القضية الوطنية . وكانت الصحافة هى الوسيلة الوحيدة والمباشرة للتأثير على الراى العام (٥٣) .

لكن سرعان ما انقسمت الآراء داخل الوفد وكان الانقسام يمتثل فى سلسلة اتصالات خرجت من قيادة الوفد .

(٥١) عواطف عبد الرحمن : مرجع سابق ص ص ٨ — ١٤ .
(٥٢) محمد لثيى : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص ١٠٩ .
(٥٣) لانتو : الحيسة النيابية والاحزاب فى مصر ١٨٦٦ — ١٩٥٢
ص ص ٦٢ — ٧٨ .

٢ - طبيعة الحركة الوطنية في تلك المرحلة :

تميزت الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاودة ١٩٣٦ بتخلف الحركة الوطنية في المضمون والأسلوب وانعزالها عن الحركة الجماهيرية التي لعبت دورا أساسيا في ثورة ١٩١٩ . ولقد تهيئت المكاسب الرئيسية للثورة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أتاح للبورجوازية المصرية نوعا من المشاركة السياسية في الحكم .

ولكن كان من الواضح أن ما قدمه تصريح فبراير ١٩٢٢ أو معاهدة ١٩٣٦ لم يكن استقلالا حقيقيا بل مساومة من جانب البورجوازية المصرية مع الاستعمار الإنجليزي لذلك اتسمت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بسمة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتوقف البورجوازية المصرية واتجاهاتها ونعنى بها الصراع بين أجنحة البورجوازية المختلفة حول السلطة . كما أن خروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة أثر على مسار الحركة الوطنية المصرية فقد انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال هو أسلوب المساومة مع الاحتلال . كذلك من الأسباب التي أدت إلى تحول الحركة الوطنية ضد الانجليز إلى حركة سياسية دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية والقوى السياسية الأخرى فقد اضطر الوفد في فترة ما بين الحربين العالميتين إلى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المتسلخة منه والتي وضعت نفسها في خدمة السراي والاحتلال فلم يستطع الوفد أن يفتح لقضية النضال من أجل الاستقلال كما بدأ في ثورة ١٩١٩ .

وانحصرت جهود الوفد في السعي لحل القضية الوطنية في إطار التناهم المباشر والثلاثي مع انجلترا وحدها وقد التزم الوفد بهذا الخط حتى تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ (٥٤) .

وقد انعكست هذه الأوضاع على الحياة الاجتماعية والسياسية بشكل عام وعلى الصحافة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تعكس حال المجتمع

(٥٤) أنظر : محمد أنيس وحراز - مصدر سابق ص ١٩٧ .

الذي تميّز فيه ، وقد ساهمت الصحافة الحركة الوطنية في مجدها وجزءها وأصبح دورها محكوما بدور هذه الحركة ولم تكن القوى البورجوازية واقميا وتاريخيا هي التي لعبت الدور الاساسي في الحركة الوطنية المصرية لذلك فكان المطالب التي عبرت عنها الصحافة هي مطالب هذه الفئات في الحرية والاستقلال اي ما يسمى بالمسألة الوطنية والتي كانت تمثّل في تلك المرحلة مطالبا جماهيريا ملحا لذلك ارتبطت الصحافة في هذه النتيجة بالحركة الجماهيرية ولكن بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واتحسار المد الثوري واقتناع البورجوازية بالملكسب التي حصلت عليها نتيجة لثورة ١٩١٩ انعكس كل ذلك على الصحافة ومواقفها من القضية الوطنية وانفصلت عن جوع الشعب ولم تعد تعبر عن مطالبه الحقيقية في التحرر والعدالة الاجتماعية بل ركزت جهودها في متابعة المعارك الحزبية وتطورات الصراع بين القوى الرئيسية الثلاث التي كانت تدور حولها الحياة السياسية المصرية وتقتذ وهي الوفد والسراي والاحتلال ولما تلت البورجوازية في حاجة الى دعم الجماهير لها في فترات الاعتماد على الحياة النيابية وزيادة الضغط الاستعماري عليها لذلك لم تنقطع علاقة الصحافة بالجماهير بل كانت تحاول الصحف الحزبية التقرب من هذه الجماهير ومحاولة التعبير عن بعض مشكلاتها مما اضفى طابعا شعبيا على بعض هذه الصحف وخاصة التي ارتبطت بالوفد بحكم انه كان القوة الوطنية الاساسية في ذلك الوقت .

وإن كان ذلك لا ينفي أن هذه الفترة قد شهدت بعض الصحف التي تهتم بالقضايا الاجتماعية ومشكلات الجماهير مثل صحف اليسار المصري المركزي أبرزها (شبرا - الصبا) ولكن هذه المحاولات لم تعبر طويلا .

ورغم أن الطابع العام لصحافة هذه الفترة هو الطابع الوطني

في إطار الخط السيلمي للوقت ولكن كانت هناك صحف تتبنى مؤهلا وطنيا آخر ثورية من صحف الوفد اذ كانت تدعو الى البحث عن اساليب جديدة لمقاومة الاحتلال وعدم الركون الى التمسك بالمفوضيات وحدها كوسيلة لحل القضية الوطنية وكانت صحيفة الاخبار تتزعم هذا الاتجاه وخاصة امين الرافعي الذي كان قرب الى اتجاهات الحزب الوطني ولكنه لم يكن مرتبطا بسياسته ارتباطا كبيرا وخاصة ان الحزب كان قد فقد قيادته للحركة الوطنية اثناء الحرب العالمية الاولى ولم تعد افكاره ونظرياته تلقى استجابة جماهيرية في فترة ما بين الحربين العالميتين ولكن الرافعي كان يتميز بالنزاهة والتجرد من الهوى الشخصي والاخلاص المطلق للقضية الوطنية (٥٦) .

٢ - انتشريات والتقيود القانونية :

لقد ظل العمل بقانون المطبوعات ساريا حتى نشوب الحرب العالمية الاولى حيث اعلنت الحماية والاحكام العرفية وفرضت رقابة شديدة على الصحف التي تعرضت لضروب متعددة من التقييد والتضييق والتعطيل والالغاء واصبحت الصحف تصدر وبها مساحات خالية بسبب حذف الرقيب لمقالاتها (٥٧) .

وظلت الاحكام العرفية مطبقة على الصحافة الى ان تم إلغاؤها في ٥ يونيو ١٩٢٢ حيث عاد العمل بقانون المطبوعات الى ان أصبح الدستور نافذ المفعول منذ اجتماع البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ . وقد نصت المادة الخامسة عشرة من الباب الثاني من الدستور (على ان الصحافة حرة في حدود القانون وعلى ان الرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف او قتلها او الغاءها بالطريق الاداري محظور ايضا) ولكنه اضاف تحفظا هيا هو (الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي) .

(٥٦) انظر ابراهيم عبده : مصدر سبق من ٢٤٠ .

(٥٧) مركز الوثائق والبحوث التاريخية ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩٠٨ .

وعلى الرغم من هذه البيلطة التي خولها الدستور للإدارة ، فقد استمتمت الصحافة بحقها في التعبير عن الرأي في الفترة التي طبق فيها الدستور ولم تلجأ الحكومت إلى المنع الإداري وإن لم يمنعه هذا من اللجوء إلى القضاء ورفع النضايا على بعض الصحف التي تجاوزت حدود النقد المباح طبقا لقانون العقوبات وحينما رأت الحكومة أن القضاء غير كاف وأنه لابد من إجراء سريع تتخذه حيال الصحف المعارضه فانها اعتدت على حرية الصحافة في إطار اعتدائها على الحياة النيابية وتعطيلها الدستور أو انقائه ولم يحدث هذا إلا في فترات الانقلاب على الحياة الدستورية واقامة الحكم الدكتاتوري ففي عهد محمد محمود مثلا صدر أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ينص على تعطيل الجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور (٥٨) ثم صدر قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك ينص على احياء المادة ١٣ من قانون المطبوعات والعمل بها على أن يكون الوقف والالغاء بأمر من مجلس الوزراء (٥٩) .

وهكذا اكتملت المؤامرة وتم واد الحياة النيابية وتعطيل حرية الصحافة وتحددت ملامح الصراع السياسي والاجتماعي بين القصر وكبير ملك الاراضي وممثليهم من الاحرار الدستوريين وبين القوى الديمقراطية الوطنية وعلى رأسها الوفد .

وعلى الرغم من كل أسباب التضييق والضغط على الحريات التي اصطنعتها حكومة محمد محمود فإن مقاومة الشعب لم تضعف وكانت المسحافة رمزا لهذه المقاومة ولهذا نالها كثير من الاذى من الحكومة التي ألغت رخص نحو مائة صحيفة وانذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة فعطلت البلاد وروز اليوسف أربعة أشهر ووادى النيل تعطيلها نهائيا وانذرت الأهرام والحرية *Liberte* وكوكب الشرق ثم عطلت نهائيا الوطن والأفكار وكوكب الشرق وروز اليوسف (٦٠) .

(٥٨) الأهرام ١٩٢٨/٧/٢١

(٥٩) السلسلة ١٩٢٩/٤/٦

(٦٠) الراعي : في عقب الثورة ج ٢ ص ٨٢ .

وعلى الرغم مما لاقته الصحافة في عهد محمد محمود من صنوف الارهاب والتعطيل والاذار ، بما لم تتعاون مع للنظام بل ساهمت في كشف حقيقة النظام وتعبئة الراى العام ضده ، وساهمت في انتهاء هذا الحكم ولكن بعد عودة الحياة النيابية وتولى الوفد للحكم سرعان ما تأمر القصر مع سلطات الاحتلال تمهيدا لاقامة حكم ديكتاتورى جديد وهكذا جاء حكم اسماعيل صدقى لمواجهة الجواهر بالحديد والنار . وقد ألغيت معظم مكاسب الحركة الوطنية في صراعها ضد الاحتلال فالفى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستور ١٩٣٠ وقد تضمن مادة جديدة رقم ١٥٣ نصت على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العامة لحماية النظام الذى قرره الدستور من الكراهية (١١) وقد تضمن البيان الذى صدر مع الدستور بالنصائح التى أنشئت عليه المبررات والاسباب الداعية الى ذلك وحل الصحف مسئولية الاوضاع الشاذة التى أراد فرضها على البلاد واعتبر أن طائفة من الصحف المصرية هى التى تبوء بتبعية استمرار المحنة التى ابتليت بها البلاد فى وحدتها وهى المسئولة عن كثير من فساد الآداب العلمية ومن تسميم العقول وحشبو الازهر بمختلف الأوهام والمفترقات (١٢) .

ولما رأى أن المحاكمات القضائية غير كافية للحد من حرية الصحافة لجأ الى ما أسماه المبع والوقاية للحد من حرية الصحافة عن طريق التعتيل متفرضا بحجة حماية الدور الذى يكون فيه الدستور غضا فنيا ثم تطورت هذه العقوبة فى القوانين التى صدرت بعد ذلك الى هدد الالفاء التسام وقد استجيبتم هذه الوسيلة لسوء استخدام فعملت الصحف بالمشرات وكانت قرارات التعتيل تنال كالبصيل المنهر . وقد لجأ صدقى الى تعطيل معظم الصحف المنصرة للوفد فصدر فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ قرارا بتعطيل البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلها نهائيا لان ما فسرته

(١١) الرافعى : فى اعقاب الثورة ج ٢ ص ٨٢ .

(١٢) رياض شمس : حرية الراى - مصر سابق ص ٥٧٤ .

هذه الصحف من شأنه أن يعرض النظام الاجتماعي في مصر للخطر الشديد بما يحرك نفوس الغوغاء ويثير شهواتهم ويشجعهم هم وكل من له سلطان عليهم أن يعيشوا في البلاد فسادا . واستند الى المادة ١٥ من الدستور وقد احتجت السياسة رغم مناصرتها لحكومة صدقي على هذا التعطيل واعتبرته تمسقا واضحا وتأييلا خاطئا لنص الدستور ودافعت عن حق هذه الصحف المعبرة عن الوفد أن تواصل التعبير عنه كحزب سياسي (ولابد للأحزاب السياسية أن تتنافس في معنى من المعاني فإذا دممت الى فلك سبيلا صريحا فاتها تلجأ بلا زهير الى سجل الخفاء والنظام (١٣) .

ورفضت السياسة الالتجاء الى الطريق الإداري وطالبت بتحكيم القضاء وقد لجأ أصحاب الصحف المعطلة الى الاتفاق مع أصحاب الصحف انثى لم يكن لها أى لون سياسى ولم تكن منتظمة في صدورهما وأصغروها هائلة لامكارهم السياسية ومهاجمة الحكومة واتجاهاتها لكن هذه الصحف نالها ما نال الصحف الوفدية فكانت قرارات التعطيل تصدر تباعا لدرجة أن عذد الصحف والمجلات التى تم تعطيلها مع قرب نهاية عام ١٩٢٠ بلسغ حوالى عشرين جريدة يومية وخمسين أو ستين مجلة أسبوعية (١٤) .

وكانت بعض الصحف لا تصدر سوى مرة واحدة فقط كما كانت الحكومة تصدر قرارات التعطيل ولا تبليغها الا بعد أن يتم طبع العدد لئى تكون الخسارة فادحة (١٥) وقد واجهت الصحافة الوفدية حكم اسماعيل صدقى مواجهة شجاعة وتحاملت بكل الطرق من أجل أن نتاح لها فرصة الصدور وقد خاض الصحفيون فى هذه المرحلة معارك شرسة ضد الحكومة والإدارة والبوليس ما دفع الحكومة الى إصدار مزيد من القوانين التى تستهدف الحد من حرية الصحافة والتضييق عليها بكل الوسائل .

(١٣) انظر السياسة ١٩٢٠/٨/٦ .

(١٤) المساء ١٩٢٠/١٢/١٤ .

(١٥) المساء ١٩٢٠/١٠/١١ .

المشروعة وغير المشروعة وقد تسببت القوانين التي صدرت لتعديل قانون المطبوعات وذلك من أجل (وضع الضوابط والزواجر الكفيلة لحسابه النظام العام والآداب من الفوضى التي لا شك أن تلك الحرية « حرية الصحافة » محدثتها) (٦٦) .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف رأت الحكومة تعديل قانون العقوبات وقد أرادت الحكومة بهذا أن تضع الصحافة بين شقي الرعي قانون المطبوعات وهو الذي يبعد تنظيم إصدار الصحف من جديد ويضع شروطاً غنية في القسوة والتصفية من ناحية وقانون العقوبات الذي كان يتمتع كل ما تنشره الصحف ويحاسبها على كل صغيرة وكبيرة حتى لو كانت عبارة في سياق مقال من ناحية أخرى .

وقد صدر قانون المطبوعات (قانون رقم ٢٩٨ في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١) وقد وضع قيوداً كثيرة على إصدار الصحف مثل تقديم تأمين المطبوعات وليس هو القانون الوحيد الذي أصدرته حكومة صحتي للحد من حرية الصحافة ولكن أصدرت قوانين أخرى لتعديل مواد قانون العقوبات فيها يختصم بجرائم النشر مثل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ والقانون رقم ٣٦ ولم يكف بما كان يحويه قانون العقوبات من جرائم النشر بل عمد إلى إضافة حالات جديدة ومضاعفة العقوبة والغرامة وبالفعل فقد تضمن قانون العقوبات الذي صدر سنة ١٩٣٢ التوسع في فرض عقوبة تعطيل الصحيفة أو الغائها وقد أضافت وزارة الحفائبة أنه (لكي يكون الجزاء كفياً لتحقيق الغرض المقصود منه يجب ألا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسؤولين بل يجب أن يتناول الأداة التي مكتسبهم من ارتكاب الجريمة . وهي الجريدة . تلك الأداة لما لها من الأثر والذووع وهي التي تجعل للجريمة شخاً خاصاً وأثراً بالغاً) (٦٧) .

(٦٦) انظر رياض شمس : مصدر سابق ص ٥٦٤ .

(٦٧) البلاغ ١٩٣٥/١/٨ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عمدت حكومة اسماعيل صدقي الى بحث قانون المطبوعات الذي كان قد استبعد بعد صدور دستور ١٩٢٣ وأحييت جميع البنود المسبوبة (٦٨) .

ومن أبرز جرائم النشر التي استخدمها صدقي في هذا الصدد جريمة استخدام عبارات من شأنها تعريض نظام الحكم في القطر المصري للكرهية أو الإزدراء أو أن تشكك في صحته أو سلطانه أو نشر أخبار كاذبة لها هذا الشأن (٦٩) . ولم تستسلم الصحافة إزاء إجراءات التعسف والإرهاب التي اتخذت ضدها ، فقد تقدمت الصحف بمذكرة الى وزارة الحقتانية لتنفيذ قانون ١٩٢٢ وتفسير الى المبالغة التي لا تستند الى مبررات قانونية أو واقعية في الحد من حرية الصحافة بحيث تتناقض مع ما يجيزه الدستور وأنه ليس هناك جديد على الإطلاق لتبرير هذا التشريع الذي لا يجد سندا من الواقع . وقد أثرت هذه القوانين والتشريعات الجائرة على الصحافة وقيدت حركتها وأضعفت مقدرتها على القيام برسالتها ودفعتها حيناً من الزمن الى مهوى المهاترات والانشغال بأمر هلمشسية حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار وإن كان ذلك لا يعنى استمرار هذه الأوضاع إذ ما إن بدأت حركة الإرهاب تنحسر حتى سارعت الصحافة الى النهوض من كبوتها وشاركت سائر القوى الوطنية في معركة القضاء على حكم صدقي وشيئا فشيئا بدأت تستعيد حرياتها المهذرة وخاصة بعد عودة دستور ١٩٢٣ في عهد وزارة توفيق نصيم في نهاية عام ١٩٢٥ ثم دخول البلاد مرحلة جديدة بعد تكوين الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وبعض المستقلين وعودة الوفد الى الحكم وبدء التفاوض مع بريطانيا من أجل عقد معاهدة ١٩٣٦ التي فرضتها الظروف الدولية آنذاك (٧٠) .

(٦٨) الجهاد السياسية ، الأهرام ١٩٣٢/١/٣ .

(٦٩) انظر : الجهاد ١٩٣٢/١/٣ .

(٧٠) محمد أنيس : جرياسيات في وثائق ثورة ١٩ : (مصدر سابق)

٤ - الضغوط الاقتصادية والسياسية :

تعددت أساليب الضغط التي تمارسها الحكومات ضد المعارضة أثناء فترات الارهاب وكانت تزداد هذه الفترات أثناء الاعتداء على الحيسة النيابية وتعطيل الدستور .

وكانت الأساليب المستخدمة في الضغط الاقتصادي تتمثل في عدة أنواع رئيسية هي :

١ - المصاريف المرفوعة .

٢ - الإعلانات .

٣ - الاشتراكات .

وكانت المصاريف المرفوعة عبارة عن رشاوى تقضى للصحفيين أما الإعلانات فقد كانت وسيلة مقنعة للضغط . كذلك استخدمت الاشتراكات من أجل التأثير على الصحفيين وشراء الصحفيين ونلاحظ أن أبرز العوامل التي أثرت في الصحافة المصرية في فترة ما بين الحربين هي ارتباط الصحف بالأحزاب وتغييراته الإيجابية والسلبية بالنسبة للصحافة والرأى العام (٧١) .

الفن التحريري وتطوره :

عملت الصحافة على معاداة الاحتلال وقد أدى ذلك الى غلبة من المقال وتقهقر الخبر وقد وصفت تلك الصحف بأنها صحف شخصية حيث أصبح صاحب المقال هو البطل لدى القراء . وكان للأحداث أثرها في تطور فن المقال الصحفي . واعتمد المتألم على المباشرة والسهولة والوضوح والاهتمام بالمعنى وظهر نوع جديد من المقالات عرف باسم المقالة الخبرية .

الفن الإخراجى والطباعة :

حدث تطور كبير في آلات الطباعة واستخدام اللينوتيب والأترتيب بدلا من الجمع اليدوى واستخدمت بعض الصحف آلات الروتاتيف لضبان

(٧١) خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة (مراجعة ستانلى)

السرعة والعدد الكبير من النسخ وزاد الاهتمام بالمناولين نتيجة للصراع
انسيلسى واصبح الماتشيت من المعالم التى تظهر من وقت لآخر واحتلت
كذلك الصور الفوتوغرافية مكانا هاما فى الصحافة اليومية (٧٢) .

الصحافة المصرية خلال حقبة الأربعينات :

بقيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام
العرفية وفرضت الرقابة على الصحف والبريد . وقد شهدت هذه الفترة
اختفاء بعض الصحف كما شهدت ظهور بعض المجلات الأدبية والثقافية
مثل مجلة الثقافة (١٩٣٩) والكتب المصرى (١٩٤٤) وقبل نهاية الحرب
صدر العدد الأول من جريدة أخبار اليوم الأسبوعية (نوفمبر ١٩٤٤) .
وفى نفس العام أصدر حزب الكتلة المنشق عن الوفد صحيفة الكتلة .
وكذلك صدرت بعض الصحف اليسارية مثل الفجر والضمير لسان حال
منظمة العمال والفلاحين وذلك خلال الفترة من ١٩٤٥ — ١٩٤٦ . كما
كانت صحيفة الجماهير لسان حال الحركة الديوقراطية للتححر الوطنى
المعروفة باسم (حدنو) وقد صدر العدد الأول منها فى أبريل ١٩٤٦ وغنشا
توقفت الحرب العالمية الثانية فى مايو ١٩٤٥ صدرت فى الفترة التالية
لانتهاى الحرب عدة صحف يومية وأسبوعية جديدة مثل الزمان المسائية
وبنت النيل المجلة النسائية الشهرية وصوت الأمة اليومية الناطقة بلسان
الطلبة الوفدية وصحيفة الأساس لسان حال السعديين ، وفى ١٣ مايو
١٩٤٨ أعلنت الأحكام العرفية بسبب دخول مصر حرب فلسطين وتميىن
النقراشى رئيس الوزراء حاكما عسكريا فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . وكان مقررا
الفاء الأحكام العرفية بعد سنة من تاريخ فرضها ولكن اغتيال النقراشى
ساعد على مدها عاما آخر وقد تعرضت الصحافة المصرية فى تلك الفترة
للاضطهاد والتكيل حيث صودر عدد كبير من الصحف لمخالفتها للتعليمات
وحرم كثير من الصحفيين من الكتابة وقدم بعض رؤساء التحرير للنزابة
مثل (جريدة الكتلة الوفدية) .

(٧٢) عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية ج ٨ (مرجع سابق) .

وعندما بدأت الصحافة تستأنف مسارها الصحيح ظهرت محاولات جديدة لتكيلها حيث تقدم أحد النواب الوفديين بمشروع قانون يبيح للسلطات الادارية تعطيل الصحف او الغاءها بالطريق الادارى وذلك في شهر يوليو سنة ١٩٥١ وقد لاقى المشروع معارضة شديدة داخل مجلس النواب وعلن مجلس نقابة الصحفيين تاليف لجنة لمراجعة قانون المطبوعات ومحاولة تعديله مع عدم اقرار المشروعات المقترحة ونتيجة لهذه المعارضة اضطر النائب أن يسحب المشروع .

الاضواء الاعلامية في ظل ثورة يوليو

١٩٥٢ - ١٩٨١

ان محاولة استطلاع الادوار المختلفة التي قامت بها الصحافة المصرية للتعبير عن اتجاهات الراى العام المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مروراً بفترتى عبد الناصر والسادات يستلزم منا تحديد الخط العام للدولة فى المجال الاعلامى اى ما يعرف بالنظرية الاعلامية للمجتمع المصرى .

وفىما يتعلق بتحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى تبرز امامنا مقولة ولبور شرام عالم الاعلام الأمريكى الشهير الذى يرى انه ليس هناك نظرية للدولة واخرى لوسائل الاعلام بل هناك ايدىولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الاعلام . فاذا كان النظام السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الاساسية فى المجتمع وتسيطر بالتالى على وسائل التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى ولا شك أن هناك ايدىولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة ، كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظيفته التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم واهداف الطبقة التى تحكم والتى تسيطر بالتالى على وسائل التعبير الاعلامى .

واذا سلطنا بوجود نظرية واحدة تحدد الخط الفكرى والسياسى

للدولة ولوسائل الاعلام التي تعبر عنها فان هذا يعنى ضرورة التزام وسائل الاعلام المصرية بالقضايا التي يتحور حولها الخط الفكرى والسياسى للدولة ، ولا شك أن هذا الاطار النظرى الذى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الأيدولوجية والسياسية يعد بمثابة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية فى مصر والتي تتمثل فى ملكية وسائل الاعلام ومدى تدخل الدولة فى توجيه المضامين الاعلامية وأهدافها . وهنا تبرز أهمية تتبع جذور الصلاتة الخاصة التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام المصرية والتي ترجع الى قانون تأميم الصحف فى مايو ١٩٦٠ وقد صدر هذا القانون ضمن مجموعة قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة وقد شملت فى الدفعة الأولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن إدراك القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأى اعلم . وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ كى يحدد اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية .

وسيمت تناول تلك الفترة من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : وهى تتناول الفترة الناصرية منذ قيام ثورة يوليو وحتى وفاة عبد الناصر ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

المرحلة الثانية : وتتناول الفترة الساداتية منذ سنة ١٩٧٠ وحتى أكتوبر ١٩٨١ .

وتختلف المرحلة الأولى عنها فى المرحلة الثانية من حيث : الأوضاع السياسية فى مصر وبالتالى انعكاساتها على السياسة الاعلامية وعلاقتها الصحافة بالسلطة السياسية وما تعرضت له الصحافة من فترات مد وجذر .

فبالنسبة للمرحلة الأولى يتم تناولها على الاسس التالية :

١ - الأوضاع السياسية فى مصر خلال تلك الفترة منذ قيام الثورة وحتى سنة ١٩٧٠ .

٢ — التشريعات الاعلامية التى كانت تحكم الصحافة خلال تلك الفترة وتقوم بتنظيم اصدار الصحف وتنظيم ممارسة العمل الصحفى وتحدد نمط الملكية وحجم الحرية المتاحة للصحافة واسلوب التمويل .

اولا : الملامح العامة للاوضاع فى مصر فى الفترة الممتدة من يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ :

وتتلخص تلك الملامح فى :

١ — غياب الايديولوجية :

وتتمثل فى عدم وجود نظرية سياسية متكاملة بل بدأت الثورة بمجموعة شعارات تمثلت فى مبادئها الستة .

وربما يرجع غياب هذه الايديولوجية الى ان حركة الضباط الاحرار لم تعبر عن تنظيم سياسى موحد بل ضمت بين صفوفها عناصر مختلفة فكريا وايديولوجيا وان كان هناك اتفاق مبدئى بينهم على القضية الوطنية (٧٢) .

٢ — الاتجاه الى تركيز السلطة فى يد عبد الناصر وغياب المعارضة السياسية .

٣ — بروز دور الضباط ومندوبى القيادة العامة للقوات المسلحة فى الحياة المدنية . فقد بدأ الضباط يدخلون العمل الصحفى — ورأس بعضهم تحرير مجلة « التحرير » وكان اتور السادات محيرا

(٧٢) محمد كرم عبد اللطيف شلبى — رسالة دكتوراه — « صحافة ثورة يوليو موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية فى الفترة من سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٦٠ » مقدمة الى كلية الاعلام ، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٣ نقلا عن : فؤاد مطر بصراحة عن عبد الناصر حوار مع محمد حسنين هيكل ، الناشر دار القضايا ببيروت ، سنة ١٩٧٥ ص ١٢٠ .

علما لمدار التحرير للطبع والنشر ومشرفا علما على جريدة الجمهورية .

٤ — صدور القوانين والإجراءات الاشتراكية .

• — وبعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ : زيادة الاتجاه العدائى الواضح ضد الولايات المتحدة وبعض دول الغرب مقابل تنامى اتجاه الصداقة مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية .

الاتجاه الى تقنين الثورة والانتقال بها من مرحلة الشرعية الثورية الى مرحلة الشرعية الدستورية (٧٤) .

ثانيا : التشريعات الاعلامية التى كانت تحكم الصحافة خلال تلك الفترة
وتقوم بتنظيم اصدار الصحف وتنظيم ممارسات العمل الصحفى وتحدد نظم الملكية وحجم الحرية الممنوحة للصحافة واسلوب التمويل خلال تلك الفترة :

« بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بسنة ١٩٥٢ استمر تنظيم الصحافة خاضعا لأحكام قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ونظرا لفرض الرقابة على الصحف وبسبب التغيرات الاجتماعية التى أحدثتها الثورة ، لم تعد الحاجة ماسة الى اذخار أى تعديل على نظم الصحافة (٥٧) .

وقد تحددت الملامح العامة للخريطة الصحفية فى مصر خلال الفترة الأولى من الثورة (١٩٥٢ — ١٩٥٤) فيها يلى :

١ — الصحافة تدور فى دائرة يرسمها لها النظام تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام .

٢ — التوجيه فى الصحافة يتم من خلال :
— الرقابة بأشكالها المختلفة .

(٧٤) ليلى عبد المجيد — رسالة دكتوراه — « السيلسة الاعلامية فى مصر من يوليو ١٩٥٢ وحتى مايو ١٩٧١ مقدمة الى كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٢ . ص ٢١٠ .

(٧٥) جمال العطينى : محاضرات فى التشريعات الاعلامية الباب الأول : تنظيم اصدار الصحف وتداولها — كلية الاعلام — ١٩٧٧ ص ٢٠ — ٢١ .

- ١ — الاعتماد على الملات والعلاقات الشخصية مع بعض الصحفيين .
- ٢ — استمرار السماح بالملكية الفردية الخاصة بالصحف .
- ٤ — اصدار صحف جديدة نالقة باسم الثورة .
- ٥ — تعطيل الصحف ومصادرتها وسحب ترخيص بعضها بالطريق الإدارى .
- ٦ — الاستيلاء على بعض دور الصحف ، ووقف أو حظر نشاط بعضها .
- ٧ — انشاء وزارة للإرشاد التومى .

نمط ملكية الصحف وأصول تمويلها :

كان نمط الملكية السائد فى الصحافة هو الملكية الخاصة . فكانت كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة وعدد المساهمين فيها لا يخرج عن نطاق أفراد العائلة التى كانت تمتلك المنشأة الفردية (آل زيدان فى دار الهلال ، آل تقلا فى الأهرام) .

كما كتبت أخبار اليوم المملوكة للأخوين مصطفى أمين وعلى أمين هى الدار الصحفية للوحيدة التى أقامت شركة ذات مسئولية محددة هى شركة اعلانات الأخبار ، شركة مطابع الأخبار . كما كانت كل من روز اليوسف والمصرى والبلاغ منشآت فردية تلك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتوح والأخيرة عائلة عبد القادر حيزة . الى جانب ذلك كانت هناك الصحف الحزبية ، وهى صحف خاصة غير تجارية تديرها أحزاب سياسية ، وتوقفت هذه الصحف بعد القضاء الأحزاب فى يناير سنة ١٩٥٣ (٧٦) .

الصحف النالقة باسم الثورة :

أصدرت قيادة ثورة يوليو مجموعة من الصحف الجديدة كى تعبر عن اتجاهاتها فصدرت مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) كمجلة نصف شهرية عن ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة وتوقفت عن الصدور ١٩٥٩ بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل طهى سلام وقاسم جودة وعبد العزيز صادق ، أما جريدة الجمهورية فقد صدرت عن هيئة

التحرير (ديسمبر ١٩٥٣) وكان يرأس تحريرها حسين فهمى وفى يناير ١٩٥٤ صدرت مجلة الثورة من منظمات الشبالب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية !) وتوقفت سنة ١٩٥٦ . وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بنساء الوطن الشهيرة وكانت تدعو إلى الاقتصاد الحر ونشر الثقافة الغربية وقد توقفت نهائيا علم ١٩٦٦ ، وقد استمرت الثورة فى سياسة اصدار صحف خاصة بها فأصدرت صحيفة الشعب فى يونيو ١٩٥٦ ثم ادمجتها فى صحيفة الجمهورية علم ١٩٥٩ . وفى اكتوبر ١٩٥٦ أصدرت صحيفة المساء لتكون منبرا للاشتراكية . وفى مارس ١٩٥٩ تم اعتقال عدد كبير من كتابها ومحرريها من الصحفيين واستاذة الجامعات اليساريين .

ومما يجدر ذكره ان عبد الناصر كان حريصا على متابعة الصحف بدقة وتوجيهها فى بعض الاحيان وكان يعد نفسه مسئولا عن هذه الصحف مسئولية كاملة من حيث : تحريرها ، ادارتها وتعيين رؤساء تحريرها والمسؤولين الاداريين فيها وكان تعيين رؤساء التحرير او المسؤولين عن هذه الصحف من الضباط يخضع أساسا لعامل الثقة ولا مانع من مراعاة الخبرة السابقة فى العمل للصحفى ولكنها لم تكن شرطا أساسيا على اى حال ذلك ان الضباط الذين كان يعينهم عبد الناصر كانت مهمتهم الأساسية هى المسئولية السياسية أصلا ومن هنا فقد بدت صحافة الثورة فى مظهرها العلم وكانت صحافة الضباط .

لما عزل هؤلاء الضباط او أبعادهم عن العمل المصحفى فقد كان يحدث دائما بسبب الخلاف مع عبد الناصر أو الانحراف عن السياسة التى يريد لها للصحف ولا شك فان هذه التغيرات والتقلبات الدائمة بين قيادات العمل فى صحافة الثورة كانت كتيبة بخلق حالة من عدم الاستقرار فى هذه الصحف (٧٧) .

(٧٧) كرم شلبى ، مرجع سابق ص ١٥٩ نقلا عن فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية — مكتبة مجبولى — القاهرة سنة ١٩٧٦ ص ٩١ ، ١٠٠ .

علائقة الصحافة بالسلطة السياسية في الفترة من ١٩٥٤ وحتى دستور قانون تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ :

كان الدستور الذي سارعت ثورة يوليو بإعلان احترامها وتقديرها له هو دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان مليئا بالثغرات والذي كان يتعرض لنقد عنيف في الصحافة المصرية الوطنية عقب صدوره في ١٩٢٣/٤/١٩ .

وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى أعلن جمال عبد الناصر عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر في ١٩٥٦/١/١٦ .

فعندما انتهت أزمة مارس سنة ١٩٥٤ كانت الثورة قد انتهت من تصفية القوى السياسية المناوئة لها وأعلنت حل مجلس نقابة الصحفيين كما أدانت بعض الصحفيين واتهمتهم بأنهم كانوا يحصلون على مصاريف سرية من بعض الأحزاب وظلت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦ .

التشريعات الإعلامية (١٩٥٤ - ١٩٦٠)

١ - الرقابة :

الرقابة السابقة على النشر :

رغمت الرقابة عن الصحف جزئيا في مايو ١٩٥٥ وطلب الرئيس عبد الناصر من كل صاحب رأي وفكر أن يتكلم ويشارك في تحديد شكل نظام الحكم في الفترة القادمة (٩٨) .

وفي ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ جاء الدستور المؤقت ينص في المادة ٥٥ منه على كمال حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكري وألغيت الرقابة على الصحف وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة وأعلن عبد الناصر في خطابه في

(٧٨) ليلي عبد المجيد : مرجع سبق ح ٢٢٢ .

المؤشر الشعبي بمناسبة الجلاء » انتهاء الأحكام العرفية وإن تستلزم حرية الصحافة في سبيل المحافظة على سيادة الشعب وتحقيق أهدافه » .

وعندما وقع العدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أعلنت حالة الطوارئ وعادت الرقابة من جديد . كما صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ - في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها ومناوئها وأفرادها بأي طريقة من طرق النشر إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العسكرية للقوات المسلحة . والغيت الرقابة من جديد في ٤ يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على نشر التحركات العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومي .

الرقابة على بريقات المراسلين الأجانب :

كانت الرقابة على الصحف والبرقيات الخارجية قد ألغيت ن ٤ يناير سنة ١٩٥٧ . إلا أن الرقابة عادت من جديد في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٧ على الإرسال الإذاعي الخارجي .

فرض الرقابة باستخدام مصيغات وتعبيرات غامضة أو مطلقة :

كلن قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومن قبله قانون الأحكام العرفية يجيز لرئيس الجمهورية عند اعلان حالة الطوارئ اتخاذ تدابير منها ما يتعلق بمراقبة الصحف والنشرات والطبوعات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق امكن طبعها وذلك كلما تعرض الأمن والنظام العام في اراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كلن ذلك بسبب وقوع حرب أو قيلم حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء وتخضع هذه السلطة الاستثنائية في ممارستها لرقابة القضاء الإداري (٧٩) .

(٧٩) جمال الدين العطفي : محاضرات في التشريعات الإعلامية : ص ٥٣ ، ٥٤ كلية الاعلام ١٩٧٨ .

اصدار تعليمات او توجيهات حكومية :

كان عبد الناصر يتصل بصفة شخصية ببعض الصحفيين و الاذاعيين ويتسلل اليهم بعض توجيهاته او يبدى ملاحظات في بعض ما ينشر على صفحاتها خصوصا ما يتعلق بصحف الثورة . وعندما انتقلت الحكومة في يناير ١٩٥٧ مكتبا للرقابة على المطبوعات في وزارة الارشاد القومي لم يعين هذا المكتب رقباء على الصحف ، ولم يكن يصدر تعليمات بل كان مديره يدعو رؤساء تحرير الصحف من وقت لآخر ويقدم لهم بعض النصائح الخاصة بمعالجة موضوعات او احداث معينة (٨٠) .

قانون تنظيم الصحافة مايو ١٩٦٠ :

وقد صدر هذا القانون ضمن مجموعة قوانين التليم الاولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة وقد شملت في الدفعة الاولى تليم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد محاولة بل كشف عن ادراك القيادة السياسية للثورة لاهمية السيطرة على ادوات تشكيل الراى العام . وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ كى يحدد اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية اذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية او تراخيص الصدور واشترائط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى وكذلك العلاقة الادارية والقانونية (يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتخب او اكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية) وقد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى ان (ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى امر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا ...) اذ كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق لاقامة ديمقراطية حقة فان هذا يستتبعه بالتالى الا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه

(٨٠) انظر ليلى عبد المجيد ص ٢٢٨ وكرم شلبى ص ١٦٢ مصدران سابقان .

لان هذه السيطرة تشكل تنقصا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنيته *
والواقع ان الرئيس عبد الناصر قد ادرك في وقت مبكر خطورة الدور
الذى تقوم به وسائل الاعلام وخصوصا الصحف في تشكيل وتعبئة الراى
العام فضلا عن قدراتها الهائلة في تضليله وخداعه خاصة اذا ما وقعت
تحت سيطرة قوى معادية لمصالح الفئات الشعبية . وقد طرح عبد الناصر
تصوره الكليل للدور الذى ينبغي على الصحافة المصرية ان تضطلع بادائه
وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات المؤسسات
الصحفية ورؤساء تحرير الصحف مايو ١٩٦٠ ، ويعتبر هذا الحديث
بمثابة وثيقة اساسية تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة
وعلاقتها بالسلطة السياسية فى دولة نانية مثل مصر . ويعوى حديث
عبد الناصر نقدا حادا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل
الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها
بكل ما هو هامشى وغير بناء فى حياة الطبقات العليا (مجتمعات النوادي)
مع اهمالها المتعمد لمشاكل وهوم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى
وخصوصا الفلاحين والعمال والفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة (٨١)
وقد هاجم الرئيس عبد الناصر صحافة الاثارة التى يتركز اهتمامها فى نشر
وترويج اخبار العنف والجنس وشتى مظاهر الانحلال والتفكك والانهيار
الخلقى والفكرى كذلك ندد بمحاولات التشكيك فى السياسة الاقتصادية
للثورة التى كانت تقوم بها الصحف المصرية فى ذلك الوقت (لما نجى نقول
ان احنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع علم نبص
نلاقى مقالة تقول بيعوا القطاع العلم .. بيعوا الاسهم .. مغيث داعى
ابدا للمؤسسة الاقتصادية اسمى الكلام ده ايه .. اسميه انحراف طبعا)
وقد كان لايد لحكومة الثورة ان تتحكم فى مصادر الاخبار الخارجية
وخصوصا انها كانت تعتمد تماما حتى ذلك الوقت على وكالات الانباء
الغربية فى تغطية الاحداث المالية وقد برزت اهم القيادة السياسية

* ادارة المطبوعات - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٦١ .
(٨١) مواطن عبد الرحمن : اوضاع الصحافة المصرية فى ظل ثورة
يوليو - بيروت ١٩٨٠ ص ٩ .

لثورة يوليو ضرورة انشاء وكالة انباء وطنية وقد تم بالفعل انشاء وكالة انباء الشرق الأوسط سنة ١٩٥٧ .

وبالنسبة لدور الصحف التي آلت ملكيتها للاتحاد القومى فقد 'ضيف إليها دار التحرير التي أنشأتها الثورة أصلاً كما أضيف إليها عام ١٩٦٢ دار المعارف وألحقت بمؤسسة الأهدام أما شركة الإعلانات المصرية وشركة التوزيع المتحدة فقد ألحقت بمؤسسة دار التحرير ١٩٦٧ . كما آلت ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر ١٩٦٩ للاتحاد الاشتراكي وأنشئت لها مؤسسة تسمى دار التعاون للطبع والنشر . وقد تم تشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية في نفس يوم صدور القانون وقد صدر قرار جمهوري في ديسمبر ١٩٦٢ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٦ لعام ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة وينص التعديل على تعويض أصحاب الصحف المؤيمة . ثم أُنشئ مجلس الدولة أن الصحف لم تؤم وأنها ليست مؤسسات عامة وأن قانون تنظيم الصحافة قد نص على أن تثول ملكيتها إلى الاتحاد القومى وحددت الفتوى صفة الاتحاد القومى بأنه لا يدخل في عداد الأشخاص العامة بل هو هيئة شعبية يقوم المواطنون بتكوينها للدفاع عن الأهداف التي قامت من أجلها الثورة * .

وفي ٩ يونيو ١٩٦٥ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي قراراً بأن يتولى د. عبد القادر حاتم بوصفه عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي إعطاء تراخيص إصدار الصحف عن الاتحاد الاشتراكي العربي وكان الدكتور حاتم في ذلك الوقت نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى .

وفيما يتعلق بتنفيذ نصوص القانون (رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠) واقعياً فإن النص الخاص بتعويض أصحاب الصحف التي آلت ملكيتها للتنظيم السبيلسي لم يتخذ كما أن النص الخاص باشتراط موافقة التنظيم السياسي عند تعيين المبلين بالصحافة لم يطبق إطلاقاً وحدد ظروف التعيين احتياج المؤسسات الصحفية نفسها وما تضمنه قانون نقابة الصحفيين من شروط مهنية .

وقد اشترى الميثاق الوطنى الصادر فى مايو ١٩٦٢ الى ان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب اعظم أدوات حرية الراى وكل أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

« ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها هذا الاتحسد المثل لقوى الشعب الغالبة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها » .

وانشؤء فى سنة ١٩٦٣ مكتب لتنظيم شئون الصحافة فى الاتحاد للاشتراكى العربى لبحث شئون الصحافة المختلفة .

ولما كان قانون تنظيم الصحافة قد نص على ان تنشأ مؤسسات خاصة لادارة الصحف التى آلت ملكيتها للاتحاد القومى (التنظيم السيلسى القائم آنذاك) فقد صدر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ قرار رئيس الجمهورية بشأن تنظيم عمل المؤسسات الصحفية واختصاصاتها واملوها .

وعلى الرغم من تأكيد النظام الحكم على حرية الصحافة والتعبير فقد قام ببعض الممارسات غير الديمقراطية مع الصحافة والصحفيين من ذلك اعفاء فكرى اباطة فى اغسطس ١٩٦١ من رئاسة مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير (المصور) بسبب مقال نشره فى مجلة المصور فى ١٧ اغسطس ١٩٦١ طالب فيه الدول الكبرى باقشاء اتحاد فيدرالى بين الدول العربية على ان تندمج فلسطين باسرها فى هذه المجموعة ، وتشمل اسرائيل ولم يعد فكرى اباطه الى عمله الا فى ابريل ١٩٦٢ ، بعد ان نشر فى الاهرام مقالا يعتز فيه عن مقاله السابق (٨٢) .

كما تم نقل الصحفيين من عملهم الى مؤسسات القطاع العام العمل فى ادارات العلاقات العامة بها خلال السنوات من ١٩٦٤ — ١٩٦٦ بحجة

(٨٢) انظر : المسح الشامل للمجتمع المصرى — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنسية — القاهرة ١٩٨٥ — ص ٩٩٢ — ٩٩٨ .

ان المؤسسات الصحفية تأخذ حكم المؤسسات العلة وإن النقل منها إلى الجهاز الإداري للدولة جائز .

وشهدت الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ العديد من التغيرات في الهيكل الإداري والتحريرية في بعض المؤسسات الصحفية المختلفة مما خلق نوعا من عدم الاستقرار في هذه المؤسسات وحدثت تغييرات كثيرة في رؤساء التحرير وأحدث كل هذا ارتباكاً في عمل المؤسسات الصحفية وأحدث خلافات بين المحررين والسياسيين الذين تولوا مناصب الإشراف عليها إذ كان بعض هؤلاء يتدخلون في التحرير .

وفي تلك الفترة أيضاً أنشأت الأهرام وأخبار اليوم مؤسسة باسم « الصحافة العربية المتحدة » يتعاونان من خلالها على القيام بعدد من المشروعات الصحفية الجديدة للأسهم في التقدم الصحفي والوصول بمستوى المهنة إلى مقاييس التقدم العالمي وذلك في الوقت الذي كان صدر فيه قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي بأن يتولى محمد حسنين هيكل رئاسة مجلس إدارة مؤسستي أخبار اليوم والأهرام معاً . بعد أن استقال خالد محيي الدين من منصبه كرئيس لمجلس إدارة أخبار اليوم . وكانت الأهرام المؤسسة الصحفية الوحيدة التي تمتعت بالاستقرار بفضل العلاقة الطيبة والوثيقة التي كانت تربط رئيس تحريرها محمد حسين هيكل بالرئيس جمال عبد الناصر ونظراً لهذا الوضع الخاص التي تمتعت به هذه الصحيفة : استطاعت أن تناقش أحياناً بعض القضايا التي تثار من الصعب على صحف أخرى مناقشتها . فلم يكن عبد الناصر يضيق بها بكتب في الأهرام .

وخلال تلك الفترة كذلك تم الامراج عن المتهمين بالشيوعية المعتقلين في الواحات وأتاح لهم النظام الميل في المؤسسات الصحفية والثقافية مقتنعا بأن المجتمع المصري قد وصل بتجربته الذاتية ونضجه السياسي إلى الحد الذي يجعله قادراً على مناقشة كل فكر . . وقلبت الأحزاب الشيوعية المصرية بعد ذلك بحل نفسها وتقدم أعضاؤها كأفراد يطلبون

الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي . وفتح هذا التغيير للماركسيين فرصة اللقاء مع الجماهير على صفحات الصحف بحرية أوسع .

وفي ٢١ يوليو ١٩٦٥ ألقى القبض على مصطفى أمين بتهمة التخليب مع دولة أجنبية في زمن الحرب وجريمة تهريب النقد الى الخارج . وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد أفرج عنه أفرجا صحيا في فبراير ١٩٧٤ (٨٢) .

ويمكن القول بأن الصحافة حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظلت خاضعة للاتجاهات السلطوية ملتزمة بالسياسة العامة للدولة تؤيد ما يتخذه النظام من إجراءات واختفت أو كادت في السنتين الأخيرتين (١٩٦٥ — ١٩٦٧) المعارضة حتى في مناقشة تفاصيل السياسة العامة أو أساليب التطبيق . واشتريت الصحف في المارك التي خاضها النظام الحاكم وخاصة ضد ما سمي بالطف الاسلامي .

الفترة من يونيو عام ١٩٦٧ حتى سبتمبر ١٩٧٠ :

لقد أثرت ظروف حرب يونيو ١٩٦٧ على الصحافة فاعيد ترخيص الرقابة على الصحف بعد أن كانت قد ألغيت في مارس ١٩٦٤ . ومن جهة أخرى اضطرت الصحف توفيراً للنقد الأجنبي الذي يحتاجه الوطن في ظروف الحرب وللزيادة الضخمة في كميات المطبوع من الصحف أن تخفض عدد صفحاتها الى أربع نقاط . واستمر ذلك حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٧ حيث عادت الصحف تصدر في ثباتي صفحات .

وقد سمحت السلطة بعد الهزيمة بقدر أكبر من حرية التعبير عن آرائ كشكل من أشكال التنفيس وحتى لا يحدث الانفجار نتيجة الشعور بالمرارة ووجه الكتل النقد للبناء السيلسي والاقتصاد والاجتماعي ولم تسلم من النقد ناحية من نواحي الحياة . وارتفعت بعض الأصوات تطالب بحاسبة المسؤولين عن الهزيمة وضرورة اقلية حياة ديمقراطية سليمة .

(٨٢) انظر — المسح الشامل للمجتمع المصري مصدر سابق

من ص ٩٩٩ — ١٠٠٠ .

واستجابة لشعار التغيير الذى رفعته القيادة السياسية أعلن الرئيس عبد الناصر فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ بياناً حدد فيه المعالم المهمة التى يمكن الاعتدائها فى عملية التغيير . وجاء فى البيان ضرورة أن ينص الدستور الدائم المزمع وضعه على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . وأن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة .

وشارت مناقشات حول هذا البيان اكدت على أهمية النقد والنقد الذاتى وحق الصحافة فى أن تنقد أى موقع من مواقع العمل . وتتناول تصرفات الحكومة بالتطبيق والنقد . وتسلب رقابتها على الأجهزة التنفيذية والقطاع العام دون أن ينظر الى ذلك على أنه تجريح شخصى . كما أثارت قضية التناقض بين الصحافة وأجهزة التنظيم السياسى وطرحت فكرة انشاء مجلس أعلى للصحافة فى الاتحاد الاشتراكى يشرف على الصحف ويهيمن عليها . وكان رأى اصحاب هذا الاقتراح أن يحقق هذا المجلس عدالة أكبر فى توزيع الأخبار والاعلانات وأرباح الصحف بحيث تدفع الصحف التى تكسب للصحف التى تكسب . وعارضت بعض الآراء هذا الاتجاه . وكان من بين قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ قرار بدراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها فى خدمة الرأى العام الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع (٨٤) .

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ صدر قانون جديد لنقابة الصحفيين نص على حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من أعضاء النقابة أو حبسه احتياطياً لما يسبب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه إلا بمعرفة أعضاء النيابة العامة وبحضور التوقيب أو رئيس النقابة الفرعية .

الصحافة المصرية خلال الحقبة الساداتية :

لقد ثارت عقب أحداث ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ مناقشات واسعة حول قوانين الحريات وتقرر اعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين وعرض على الجمعية العمومية للصحفيين التي عقدت في ١١ يونيو ١٩٧١ ميثاق شرف العمل الصحفي الذي تضمن ٢٢ بندا في آداب المهنة .

وفي ديسمبر ١٩٧١ صدر الدستور المصري الدائم ونصت مادته الثانية والاربعون على ان حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها او وقفها اوغلاقها بالطريق الاداري محظور . ويجوز استثناء في حالة الطوارئ او زمن الحرب ان يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومي وذلك كله وفقا للقانون . ونصت مادته السابعة والاربعون على ان حرية الرأي مكفولة ولكل انسان حق التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني . وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وطلبت برفع الرقابة عن الصحف فوراً الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية وقالت انه ثبت لها ان الرقابة قد تجاوزت شئون الامن القومي لغير هذا الغرض .

وقد جرت مناقشات واسعة حول موضوع الرقابة على الصحف في مجلس الشعب ونقابة الصحفيين . وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢ وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب على اقتراح بمشروع قانون مقدم من الدكتور محمود القاضي عضو المجلس ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب . وفيما يتصل بالانبياء العسكرية والامن القومي فقط وفي حالة اعلان حالة الطوارئ او في زمن انجراف ..

(م ٥ - دراسات في الصحافة المصرية)

واتخذ الرئيس السادات اجراء برفع كل القيود التى كانت مفروضة على سفر الصحفيين المصريين للخارج وتقرر فى ٢٧ يونيو ١٩٧١ توفير جميع التسهيلات اللازمة لهم عند السفر . ومنح تأشيرة الدخول والخروج للصحفيين الاجانب من مطار القاهرة .

غير انه فى ٣ فبراير ١٩٧٢ تقرر اسقاط عضوية عدد من الصحفيين من الاتحاد الاشتراكى وبالتالي حرموا من العمل فى الصحافة وصدرت بعد هذا التاريخ باربعة ايام قائمة ثالثة . وشكلت نقابة الصحفيين لجنة خاصة لدراسة هذه القضية خرجت منها بأن القرار ينطوى على عقوبة لا يجوز توقيعها دون أن يسبقها اتهام وتحقيق ودفاع . وأن قرار سحب ترخيص العمل الصحفى اجراء لا سند له من القانون لكن فى ٢٨ سبتمبر عاد الرئيس ناصر قرارا بعودة جميع المبعدين والمفصولين الى أعمالهم وفى فبراير ١٩٧٤ رفعت الرقابة عن الصحافة ودخل رؤساء التحرير مسئولية الاشراف على النشر كاملة لكن فى الواقع ان ما ألفى هو الرقابة المباشرة على الصحف .

ويمكن القول ان الفترة من اوائل ١٩٧٥ وحتى مارس ١٩٧٦ شهدت انفراجة فى حرية التعبير ودارت خلالها مناقشات واسعة حول القضايا والموضوعات التى كانت مطروحة وقتها الا ان هذه المناقشات اثارت بعض المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم مما أدى لانتكاسة هذه الانفراجة وقد وجه الرئيس اللوم للصحافة متهما اياها ببلبلة الراى العام .

هذا وقد تعرض بعض صحفىي مؤسسة دار التحرير للنقل الاجبارى لمؤسسات اخرى بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى الذى لا يملك سلطة اصدار قرارات تلغى او تحول العلاقة القانونية بين الصحفى والمؤسسة الصحفية .

وفى مايو ١٩٧٥ تشكل المجلس الاعلى للصحافة وفى يوم ٢٨ مارس ١٩٧٦ اصدر الرئيس قرارا بأعادة تشكيل مجالس ادارات الصحف وعلى اثر هذه التغييرات خففت لحد كبير المناقشات الواسعة وحرية الحوار التى شهدتها الفترة التالية لرفع الرقابة عن الصحف .

الصحافة الحزبية :

في شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ شهدت البلاد انتخابات مجلس الشعب التى تمت على أساس التنظيمات السياسية الثلاثة التى تحولت الى احزاب ودارت المناقشة حول الصحافة والاحزاب وما اذا كانت الصحف الموجودة مسؤول للاحزاب ام تظل قومية وتصدر الاحزاب صدنا خاصة بها ، وكان رأى المجلس الأعلى للصحافة ان تبقى الصحف القومية كما هى على ان تقسح صفحاتها للاحزاب وان تصدر الاحزاب الحالية صحفا اسبوعية على ان يكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر بها وصرح الأمين الاول للجنة المركزية بان الاتحاد الاشتراكى سيقوم بتمويل عمليات الطباعة وتقديم حصص من الورق للصحف الحزبية .
أما بمصاريف التحرير فتتحملها الاحزاب .

وفى ٢ يوليو ١٩٧٧ صدر الثقاتون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية فأجاز تأسيس احزاب جديدة بشروط ليست هينة وأجاز لكل حزب اصدار صحيفة او أكثر للتعبير عن آرائه بلا حاجة الى :
١- ترخيص واصغر حزب الاحرار الاشتراكيين الفسد الاول من صحيفته الاسبوعية (الاحرار) فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ . وفى اول فبراير صدر العدد الاول من صحيفة الاهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى الوجدوى وفى مايو ١٩٧٨ صدرت صحيفة مصر لسان حال حزب مصر وفى اغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة السادات وانضم اليه حزب مصر انضما جماعيا عدا قلة اصرت على استمرار الحزب ولم تصدر جريدة مصر بعد ذلك الا عددا واحدا هو عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٨ وتشكلت خريطة الصحافة الحزبية على النحو التالى :

مصر : صحيفة حزب مصر العربى الاشتراكى الذى تحول الى الحزب الوطنى الديمقراطى .

الاحرار : صحيفة حزب الاحرار الاشتراكيين .

الاهالى : صحيفة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى .

وكانت صحيفة اليسار فى نظر السادات تحت على الصراع الطبقي

وتهدد السلام الاجتماعى مما دعا النيلة العامة الى مصادررة عدة أعداد منها والمطالبة بتعطيلها لعدة أعداد متتالية .

أما صحيفة حزب العمل التى اشترك الرئيس نفسه فى توقيع البيان التأسيسى لحزبها فقد ظلت تصدر بانتظام حتى العدد ١٢٢ حتى قررت السلطة إيقافها فى أغسطس ١٩٨١ .

ونتيجة للتغيرات التى طرأت على أوضاع الصحافة فلقد رأت السلطة ضرورة اجراء تعديلات على قانون المطبوعات وقد تم اعداد مشروع القانون فى عام ١٩٧٧ ولكنه قوبل بالاعتراض الشديد من قبل الصحفيين حيث أن القيود التى فرضها كانت شديدة .

وطالب مجلس نقابة الصحفيين بارجاء تقديم المشروع للسلطة التشريعية حتى يتم بحثه وتم الاستجابة لطلب النقابة فى أبريل ١٩٧٨ (٨٥) .

وفى ٢١ مايو ١٩٧٨ صدر قرار يدعو للاستفتاء على عدة مبادئ لحماية الوحدة الوطنية ومن بينها مبدأ خاص بالصحافة ينص على كونها سلطة رابعة .

وفى أغسطس ٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة وتحويلها لسلطة دستورية رابعة أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة ضمت ٢٣ عضواً وقدمت اللجنة مشروع قانون للصحافة يتكون من ٤٦ مادة ومشروع ميثاق صحفى ومذكرة لتعديل قانون النقابة غير أن المشروع أهمل وشرعت لجنة خاصة شكلها مجلس الشعب فى ١٨ يوليو ٧٩ فى اعداد مشروع قانون كامل للصحافة .

(ب) فترة ما بعد صدور قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠
من حيث القانون وموقف السلطة السياسية :

ناقش المكتب السياسى للحزب الوطنى فى ٥ يوليو ١٩٨٠ مشروع قانون تنظيم سلطة الصحافة ووافق عليه وناقشه مجلس الوزراء

(٨٥) على الذين هلال وآخرون - المصدر السابق ص ١٦٥ - ١٦٥ .

في ٦ يوليو ١٩٨٠ وناقشته الهيئة البرلمانية للحزب في ٧ يوليو ١٩٨٠ قبل إحالته لمجلس الشعب الذي وافق عليه في ١٠ يوليو ١٩٨٠ بعد تعديل مادتين عن تعريف الصحافة القومية وجواز نقل الصحيفة وتم تعديل المادة ١٥ في القانون الخاصة بحظر اصدار الصحف على الذين يعتقدون بمبادئ تنطوي على انكار للشرائع السماوية ولكن هناك خلافات حول تحديد سن التقاعد للصحفيين .

وصدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة مكونا من ٥٦ مادة في ٥ أبواب هي :

- ١ — سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم .
- ٢ — اصدار الصحف وملكيته .
- ٣ — الصحف القومية .
- ٤ — المجلس الأعلى للصحافة .
- ٥ — احكام انتقالية .

وقررت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى الذى تشكل في نوفمبر ١٩٨٠ عقد اجتماع في اول ديسمبر لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة دون انتظار تشكيل المجلس الاعلى للصحافة .
سا اثار الصحفيين وتقدم النقيب بذاكرة تضمنت رأى النقابة في عدم دستورية مشروع اللائحة مشيرة الى انه تضمن نصوصا بعيدة عن روح القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وعن روح مهنة الصحافة وحريتها واستقلالها .
ورفضها مجلس النقابة نهائيا ولكن الاعتراض على :

- ١ — تحديد سن الاحالة للمعاش .
 - ٢ — الاذن بالعمل في صحف او وسائل اعلام غير مصرية .
 - ٣ — النقل من العمل او داخله .
 - ٤ — تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور .
- وفي يناير ١٩٨١ أعلن مجلس الشورى عن نية اجراء تعديلات جديدة

على الثلاثة وكان مجلس الشعب قد ناقش في أبريل ١٩٨٠ مشروع قانون حماية القيم من العيب وقد أعلنت نقابة الصحفيين رفضها لذلك القانون (٨٦) .

الملاح العلة لملاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الفترة الساداتية :

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كقوى وأوضاع ما تكون في ظل التغيرات الجوهرية التي طرأت على الواقع الاقتصادي والتوجه السياسي والبنية الاجتماعية للمجتمع المصري في الفترة الساداتية . وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والإجراءات التي تمثل انعطافة أساسية في المسار الاقتصادي والسياسي لثورة يوليو . إذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفييتي والدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانتحار الاقتصادي كان لها وقعها المباشر في المجال الإعلامي وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والإيجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر وأبرز هذه القرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب . كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التي تنطبق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى من أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين . وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيها عدا الأخبار العسكرية . وذلك استجابة للرأي العام الصحفي وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذي أعلنه

بخصوص رفع الرقابة عن الصحف نور اقرار ميثاق الشرف الصحفي .
وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل
رؤساء التحرير المسئولية الكاملة في الاشراف على ما تنشره الصحف
وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٤ ، مع مراعاة خضوع الاخبار العسكرية للرقابة .
ولم تكد بضعة اسابيع تمر ، حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة
على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت
السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذي منحته
للصحف . اذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما اسماء بسوء استقلال
الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه في عدة خطب وتصريحات . وقد دفعه
ذلك الى التفكير في انشاء مجلس اعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على
وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون في الصحافة وقد عبر السادات
عن موقفه هذا في حديث نشرته جريدة الجمهورية في اكتوبر ١٩٧٥ :

(ان الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ
الصحف بعد الغاء الرقابة عليها ان كل شيء في مصر خطأ وفاسد ومرتبك
وان الحياة لم تعد تطلق وأن ملايين المصريين ثثرون على هذه الأوضاع
فلم يعد بقليا الا أن تقوم ثورة تصحيح الأوضاع) وقد بدأت العلاقة
بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها في مارس ١٩٧٦
عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء
استخدامها للحرية مثيرا الى ما نشرته اخبار اليوم حول الرئيس الراحل
عبد الناصر . وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات
الرخيصة التي انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على
حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر قرارا بتشكيل
مجالس ادارات الصحف في مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات
قد أصدر قرارا في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة برئاسة
الامين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات
العامة . وقد نص القرار على أن تؤول الى العاملين في المؤسسات الصحفية
الملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار

اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تخصيصها في الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف وإصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العلم الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي أصوليات التعامل المهني وتشر إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير وفي مسئولية ما ينشره .

وواقع أن القرارات الأخيرة الخاضعين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والأيديولوجي للسلطة وقد عززت هذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العلم للنظام السياسي دون ضجيج إعلامي . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية .

وأبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤ . وتحول مجلة الطلبة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية . وذلك في مارس ١٩٧٧ . هذا علاوة على التغييرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في إقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكري والأيديولوجي للسلطة السياسية القائمة . وقد تم ذلك في إطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها . إذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسي . وقد عمقت السلطة السياسية في السبعينيات إلى تعزيز دائرة نفوذها وإحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف إلى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتجريم نشر وإذاعة الأخبار في الخارج ، متى كان ذلك من شأنه الإضرار بالمصالح القومية العليا . وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية

الوحدة الوطنية (١٩٧٢) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من المييب (أبريل ١٩٨٠) وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشرء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو ختمة هذه القوانين وقد أسند الى مجلس الشورى مسئولية التعبير عن السيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية . وقد عززت السلطة السياسية فى السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون فى مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الاهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقيفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم تستأنف الصدور الا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى . حيث قلمت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١ . هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١ . وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشللية لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتى تمثلت فى اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم . ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة .

مراجع الفصل

أولا - بحوث غير منشورة :

- ١ - أحمد المتولى المخازى : تطور الصحافة الفنية في مصر منذ نشأتها وتطورها ١٧٩٨ - ١٩٢٤ ماجستير ١٩٧٢ - آداب القاهرة .
- ٢ - تيسير أحمد محمد أبو عرجة : جريدة المقطم ودورها في الدعاية للاحتلال الإنجليزي - ماجستير - اعلام القاهرة ١٩٧٨ . جريدة المقطم موقوفها من الحركة الوطنية - دكتوراه ١٩٨٠ - اعلام القاهرة .
- ٣ - خليل صابات : الصحافة في ثورة ١٩١٩ : دراسة مجلة كلية آداب القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- ٤ - على عباس على : عبد الله النديم - ماجستير سنة ١٩٧٩ - اعلام القاهرة .
- ٥ - ليلى عبد المجيد : السياسة الاعلامية في مصر سنة ١٩٥٢ - ١٩٧١ دكتوراه اعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٢ .
- ٦ - مها الطرابيشي : دور الصحافة في التمهيد لثورة يوليو - دكتوراه سنة ١٩٧٩ - اعلام جامعة القاهرة .
- ٧ - نجوى كامل عبد الرحيم كامل : محمود عزمى صحفيا - ماجستير سنة ١٩٨١ - اعلام جامعة القاهرة .

ثانيا - الكتب :

- ١ - ابراهيم عبده : الاهرام في مئة عام - سجل العرب ، القاهرة سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية - المطابع الاميرية ، بولاق سنة ١٩٤٢ تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٨١ ، مؤسسة سجل العرب ط ٤ سنة ١٩٨٢ . روزاليوسف سيرة وصحيفة ، سجل العرب سنة ١٩٥٥ .
- ٢ - احمد حسين الصاوى : فجر الصحافة في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥
- ٣ - خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة في مصر ، الومى العربى ، القاهرة سنة ١٩٧٢ .

- ٤ — سلمى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ،
دار الكتاب العربى ، سنة ١٩٦٨ .
- ٥ — صليب بطرس : الصحافة المصرية فى عقدين ، المركز العربى للصحافة
(١٩٨١) .
- ٦ — عبد الرحمن الرامى : تاريخ مصر القومى (١٩١٤ — ١٩٢١) ،
القاهرة سنة ١٩٤٨ (الجزء الثانى) .
- ٧ — عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢
المليون للنشر ١٩٨١ .
- ٨ — صبرى أبو المجد : امين الرامى : ط ١ ، ١٩٧١ (مصر : كتابات
الجمهورية العدد ٢٣ ، ١٩٧١) .
- ٩ — عبد اللطيف جيزة : ادب المقالة الصحفية — دار الفكر العربى
سنة ١٩٥٠ .
- ١٠ — على الدين هلال : تجربة الديمقراطية فى مصر — المركز العربى
للبحث والنشر .
- ١١ — عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ،
العربى للنشر ، القاهرة سنة ١٩٨١ .
- ١٢ — فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولى
(بدون تاريخ) .
- ١٣ — كابل زهيرى : الصحافة بين المنهج والمنهج ، الموقف العربى ،
يوليو ١٩٨٠ .
- ١٤ — لاندو : الحياة النيلية والحزبية فى مصر ١٨٦٦ — ١٩٥٢ ترجمة
سلمى اللينى — مكتبة مدبولى — القاهرة ١٩٧٤ .
- ١٥ — محمد اتيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ — الانجلو سنة ١٩٦٣ .
- ١٦ — محمود نجيب أبو الليل : الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها
حتى الثورة العربية — القاهرة ١٩٥٢ .
- تالفا — دراسات غير منشورة :
- مؤسسة الاهرام : ٥٠ ملأ على ثورة ١٩١٩ (القاهرة سنة ١٩٦٩) .

الفصل الأول

الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة
في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات

مقدمة :

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسألة نشر أنباء الجريمة في الصحف ، إلا أننا نلاحظ أنها تصب جميعها في تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جفرية أولهما التيار الذي ينادى بضرورة التوسع في نشر هذه الأنباء في حين يرى الآخر تضيق نطاقه وتقيده بل يذهب بعض المتطرفين من أصحاب هذا الرأي الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الأنباء . وبين هذين التيارين تيار التوسع وتيار التقييد تنقسم المدارس الصحفية الحديثة . وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ أن أصحاب التيار الأول الذي ينادى بالتوسع في نشر أخبار الجريمة دون ضوابط أخلاقية أو قانونية يستندون الى فلسفة مفادها أن نشر أنباء الجريمة يعتبر رادعا لأنه يحل النفي بأن الجريمة لا تفيد . ذلك أن تكرار نشر أخبار القبض والمحاكمات والأحكام الرادعة في الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير في النفوس التي تميل الى الاجرام . كما أن نشر أنباء الجرائم يساعد من غير شك في القبض على مرتكبها وتداول أوصافهم الشخصية على نطاق واسع مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم ويمرقل تحركاتهم إذا كانوا هاربين .

وتنتمي الى هذا التيار الصحفية الأمريكية بمختلف قطاعاتها فهي ترى أن من حقها أن تنشر ما تشاء عن المتهم وماضيه الإجرامى وحياته الخاصة

* بحث تم اعداده بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بهيئة مشكلة من كل من السادة الاساتذة الدكتور أحمد المصحوب مستشارا والدكتورة مواطن عبد الرحمن مشرفة والدكتورة ليلى عبد المجيد مقرر وعضوية كل من الاساتذة اشرف صالح ، سمير حسني ، مرفت شعيب ، فؤاد السعيد ، عادل أبو الحسن الشاذلي .

سواء في شكل صور ووثائق حتى يعد صدور الحكم في القضية . كما تؤمن الصحافة الأمريكية بأنه ليس من العيب أن توجد الجريمة في المجتمع ولكن العيب هو الا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه . وان هذا هو المبدأ الذي يجب أن نلتزم به في نشر انباء الجريمة . والواقع ان انباء الجريمة وخصوصا اشكالها المخرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة في معظم المجتمعات الغربية وليس ثمة شيء جديد في هذا الصدد ولا في اسلوب كيفية التقديم ، اللهم الا بعض الاختلافات في اساليب العرض حيث أصبحت أقل إثارة في بعض الصحف عنها في صحف أخرى . ولقد كتب عالم الاجتماع الأمريكي مرشال كلاينلارد في موضوع (الجريمة والجريمة) يقول « اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب ضخامة بنودها الاخبارية وتجاوزها الحيز المخصص في الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومتدار الوثاقية التي تتخذ بناء على قصص الجريمة التي تعرض صورة مذهلة لانتحال الاخلاق في مجتمعنا . ومن المرجح مع الاستمرار في ابراز الجريمة ان تكون للصحف اهمية في ان تخلق انسا ثقابية مركزة على الجريمة ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا أكثر حدوثا مما هي في الواقع (١) » .

ويعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التي أجريت منذ بضع سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية واوضحت أن تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها في المجتمع تنسب الى التقارير الصحفية أكبر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هي ثابتة في محاضر الشرطة وملفات القضاء — واذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا فهي تختار وتنظم وتؤكد وتعريف وتسهب وهي تنقل المعاني ووجهات النظر ، وتربط بعض الجماعات ببعض انماط القيم والسلوك وتطلق اللفظة وتجزئ أو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة في الرقابة الاجتماعية وبالتالي

(١) جيمس هالوران : الاعلام الجماهيري عرض من اعراض العنف
أم ستيب من أسبابه — ترجمة أحمد رضا — المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية — اليونسكو — أكتوبر وديسمبر ١٩٧٩ — ص ١٢١ .

فإن هذه الصور قد تشكل معتقداتنا وأساليب حياتنا اليومية . فإذا كانت وسائل الإعلام تملك تلك القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الجماهير والتأثير في أنماط السلوك السائدة فائنا يجب ألا نتجاهل الحقيقة الهامة وهي أن وسائل الإعلام لا تعمل في عزلة بل تعمل في داخل إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي محدد تتفاعل مع مختلف تعبيراته ومرتكزاته الأخرى . ومن الأساليب التي تدعو وسائل الإعلام لتصوير المواقف بالكيفية التي تتبعها أنها تعمل في نطاق نظام اجتماعي اقتصادي لا بد فيه من كسب القراء والاحتفاظ بهم ، ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المفصلة بها أمرا حيويا للغاية في هذا الخصوص . ومن الأساليب الداعية للتركيز على الحوادث في الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر ، فالحوادث تقوza بالأولية في النشر عند مقارنتها بالأحداث الأخرى التي تتسم بالنمو والتطور البطيء ، فالمظاهرة مثلا حادث ملائم للنشر في حين أن حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب . فالقيم التي أرسنها الصحافة الغربية أصبحت جزءا لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في تلك الدول ، فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فإن أعداد القراء والمستمعين والشاهدين واقتصاديات الإعلان لها دور هام في تشكيل هذه القيم والأخبار التي تعبر عنها .

وهناك بعض اختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر أنباء الجريمة ، فنلاحظ أن المدرسة الإنجليزية تتبنى الاتجاه الثاني الذي ينادي بأنحد من نشر أنباء الجرائم في الصحف ، وهم يستندون الى أن موجبات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف في نشر أنباء الجرائم وأنه من الممكن تضيق نطاق موجبات الاجرام والقتال منها بالحسد من نشر أنباء الجرائم في الصحف ، فضلا عن أن بعض أنواع النشر يفسد سير العدالة الجنائية ويسوء الى قيمة الأعمال والاجراءات التي يترتب عليها الحكم . كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوسع في النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عليلة للمتهم . والصحف الإنجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذي يرمي الى الحد من حرية الصحف في نشر أنباء الجريمة - فإنه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة والى أن ينطق القاضي (م ٦ - دراسات في الصحافة المصرية)

بالحكم يجب ان تطلق الشفاه ، ويجب ان تخلو اعمدة الصحف من ذكر
انة تفاصيل يمكن ان تضر او تؤثر في الدعوى — بل ان احكام المحاكم هناك
مستقرة على انه لا يجوز ان ينشر في الفقرة بين صدور الحكم بالادانة
وبين الاستئناف اية معلومات قد تصل الى سمع القضاة الذين سينظرون
الدعوى في الاستئناف مما يحتل معه ان يؤثر في عدالتهم او تقديرهم السليم
للدعوى المعروضة امامهم . فالدعوى لا تعتبر منتهية ونشر اية معلومات
غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة .

ومن الملحوظ ان وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز
دائما على الجوانب السلبية في الجرائم ، ولا شك انها تؤدي بذلك وظيفة
ايجابية فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن ،
وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة
سلطات المجتمع التي تسعى للتغيير .

من الواضح ان الجرائم ونشر انبائها في الصحف يؤديان وظائف
اجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى آخر كما تختلف
طبيعة الجرائم ومدى التوسع في نشر انبائها من عدمه .

ويشير فيكو بيتلا المعالم الفنلندي الى هذه النقطة في الدراسة
التي اجراها عن العنف والجريمة في وسائل الاعلام الامريكية والسوفيتية (١)
فيرى ان الصحف في كلا البلدين تنشر انباء الجريمة ولكن في قرائن مختلفة
كما انها تؤدي وظائف مختلفة . فالاتحاد السوفيتي يقدم في الغالب اخبار
الجريمة في قرائن تاريخية واجتماعية وجبائية ، في حين ان الصحف
الامريكية تركز على الجرائم الفردية التي كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر
الشخصية ، ومن بين الاهداف الرئيسية للصحف الامريكية خلق الاثارة
واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم في نظم تنافس شديد يستهدف الربح .
اما في الاتحاد السوفيتي فاهدافها غالبا ما تكون دعائية وتعليمية .

ويؤكد بيتلا على الاختلاف الجوهري بين أنماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر أتياعها في المجتمعات الاشتراكية عنها في المجتمعات الرأسمالية ، ولكنه يرى أن نشر أتياع الجرائم في الصحف يؤدي بطرق مختلفة في البلدين الى تعزيز النظام القائم ، وعلى هذا المستوى فإن دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه ، ويقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفي ومسئوليته في نشر أتياع الجريمة وخصوصا أن نصوص القوانين في مختلف الأنظمة سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى في المحاكمات القضائية ولكنها لم نجز نشر أتياع التحقيقات ؛ ولذلك فإن الصحفي يتعرض للمسئولية الجنائية في حالة قبليه بنشر الأتياع والحوادث المثيرة بقصد ملق رغبات الجمهور وأرضاء حب استطلاعهم مما يقرب عليه ايذاء الأشخاص الذين تتناولهم هذه الأخبار . وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليزية والسويسرية . أما بالنسبة لمصر فإن قانون العقوبات المصري يمنح الصحفي الحق في نشر مجريات القضايا على أساس أن ممارسة هذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار أن هذا الحق صورة علانية المحاكمة ، أما قبيل بدء المحاكمة فالصحفي كغيره من الأفراد يتعرض للمسئولية الجنائية اذا ذكر وقائع تتضمن قفزا أو سبا ، ولا يعفيه من المسؤولية أن تكون الرقائق صحيحة . ولكن من الملحوظ أن الصحف المصرية تدأبت على نشر أتياع الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية . هذا وقد استحدثت خصصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف في سير تحقيق القضايا الجنائية واتحملها نفسها على أعمال اشربة والنيابة والمحاكم ، ولكن هذا النص منذ أن وضع سنة ١٩٣١ الى الآن لم يطبق ..

ولو أن هذا النص قد استخدم في حق احدى الصحف في الحالات الحادة التي تدخلت فيها هذه الصحف في سير العدالة الجنائية لكان لذات اثره الايجابي ، ولساعد على انشاء تقليد صحفية سليمة في نشر أتياع الجريمة .

الخطوات التمهيدية :

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون ما ينشر في الصحف اليومية مع العمل على ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي انسلد . ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث في السبطينيات وتلك في السبعينيات يمكننا التوصل الى رسم اطار شامل لأنواع الجرائم التي سادت في الفترتين وعرضت نفسها على صفحات الجرائد المصرية مع مراعاة اجراء مقارنة بين ما نشرته الصحف في صفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة في مصر خلال الحقتين السالفتين .

فروض الدراسة :

في ضوء تحديد الاهداف الاساسية للدراسة تتبقى مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الاجابة عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة في مصر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خلال فترتي الدراسة .

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلي :

الفرض الأول :

هل تتطلب صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية لنجرائم في المجتمع المصري المعاصر ؟ والى اى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره في حظر نشر الجرائم التي تفتقر الى دلالات تربوية لجماهير القراء .

الفرض الثاني :

ما هي انواع الجرائم التي تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتي الدراسة ومدى تطبيق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة في مصر .

الفرض الثالث :

الى أى مدى يلتزم محررو صفحات الحوادث بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الأحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير .

أما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التالى :

الفرض الأول :

لماذا تختلف أنماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فى السبعينيات (جرائم مستحدثة) عن تلك التى سادت صفحات الحوادث فى الستينيات (جرائم تقليدية) ؟ والإجابة على هذا التساؤل ستحدد صحة أو خطأ التالى :
(تختلف أنماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فى السبعينيات عن تلك التى سادت فى الستينيات بسبب تغير المسار الاقتصادى للجمتمع المصرى والذى تجسد فى إلغاء سياسة التحويل الى الاشتراكية التى كانت سائدة فى مرحلة الستينيات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ .

الفرض الثانى :

لماذا تعتمد معظم الصحف المصرية اتخاذ مواقف معادية للمتهم تصل أحيانا الى حد التشهير به والحاق الضرر بمستقبله ومصالحه والإجابة على هذا السؤال ستحدد صحة أو خطأ الفرض التالى : (لوحظ أن معظم الصحف المصرية تعتمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهات نظر الدفاع كاملة أو بترها وتزييفها بالاضافة الى نشر الأحكام قبل التصديق عليها فى صورتها النهائية) .

نوع الدراسة :

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هذا الموضوع فقد اتسمت هذه الدراسة بالطابع الاستكشافى فى المرحلة الاولى حيث تم تجميع اكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية او من خلال اللقاءات التى تمت مع مسئولى صفحات الحوادث فى تلك الصحف .

أما المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صفحات الحوادث وتحديد أبعاد القضايا والأحداث التي تكرر نشرها . وقد امتدنا في المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمي والكيفي للبيانات .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلوبة ، وهما منهج المسح الاعلامي بشقيه الوصفي والتفسيري ثم المنهج المقارن وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين موافق الصحف المختلفة في الفترة الزمنية الواحدة وكذلك خلال الفترتين الزمئيتين اللتين خضعت لهما الدراسة .

ادوات البحث :

اعتمد البحث على عدة أساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها نوجزها فيما يلي :

١ - أسلوب الملاحظة السحية في جمع المادة الصحفية وذلك في المرحلة الاستطلاعية للبحث حيث قام فريق الباحثين بمسح صفحات الحوادث في الصحف المصرية - محل الدراسة - خلال سنتي (١٩٦٥ ، ١٩٧٧) وذلك بهدف التعرف على الشكل العام لهذه الصفحات والتعرف على القضايا والموضوعات التي عالجتها خاصة بمادة الجريمة مما يساعد في بلورة الفروض الاستطلاعية للدراسة وتدريب استمارة تحليل المضمون وتحديد أسلوب اختيار العينة وحجمها المناسب .

٢ - أسلوب المقابلة الشخصية المقتنة مع عدد من محرري صفحات الجريمة في الصحافة المصرية لاستكمال البيانات الخاصة بسياسة النشر والاعتبارات التي تراعى عند نشر مادة الجريمة والمنوعات والمسموحات .

أجرت هيئة البحث عدة لقاءات مع كل من الأستاذة ابراهيم صبر رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام وحمد زعزع رئيس قسم الحوادث

بجريدة الأخبار ومهجة دسوقي المحررة بتسم الحوادث بجريدة الأخبار .
أيضا وعلاء الوكيل المسئول عن صفحة الحوادث في جريدة الجمهورية .

٢ — تحليل مضمون عينة من المواد المنشورة في صفحات الحوادث
في الصحف المصرية ، ولم تقتصر الدراسة على التحليل الكمي فقط .
بل سعت الى الجوع بين التحليل الكمي والكيفي حتى يمكن الاستفادة
من مزايا كل من الأسلوبين وتجنب عيوبهما .

وتم اختيار العينة على النحو التالي :

— عينة الصحف : اختيرت الصحف اليومية الصباحية وهي :
الأهرام والأخبار والجمهورية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة
وهي جريدة المساء .

— العينة الزمنية : ولما كان البحث يستهدف مقارنة بين المعالجة
الصحفية لمادة الجريمة في الستينيات والسبعينيات فقد حرصت هيئة البحث
على أن يتم تحليل عينة من الستينيات هي سنة ١٩٦٥ وذلك لأنها تجمي
بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ بفترة كافية تسمح بظهور
تأثير هذه القرارات التي استهدفت التحول الاشتراكي — اذا كان هناك
تأثير — على معالجة الصحف لمادة الجريمة وعلى نوعية الجرائم وشكلها .

وبالنسبة للسبعينيات فقد اختيرت سنة ١٩٧٧ أي بعد أن أصبحت
سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة رسمية للدولة منذ سنة ١٩٧٤
مما يعطى وقتا كافيا أيضا لظهور مدى تأثير ذلك على المعالجة الصحفية
لمادة الجريمة .

وقد تحددت هذه العينة الزمنية في هذا الاطار في ضوء منظور اجتماعي
اقتصادي سياسي يفترض أن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية السياسية

قد تركت أثرها بالضرورة على أنماط الجرائم التي سادت كل فترة .
وبعد أن حددنا عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٧ كعامين للدراسة قمنا باختيار
عينة بنائية من كل سنة من هذه السنوات يقوم على أساس تمثيل كل أيام
الاسبوع في العينة وكل الاسبوع في السنة على النحو التالي :

بالنسبة لعينة ١٩٦٥ :

- السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥ .
- الأحد من الأسبوع الثاني من يناير ١٩٦٥ .
- الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٦٥ .
- الثلاثاء من الأسبوع الرابع من يناير ١٩٦٥ .
- الأربعاء من الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٥ .
- الخميس من الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٦٥ .
- الجمعة من الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٦٥ .
- السبت من الأسبوع الرابع من فبراير ١٩٦٥ .

وهكذا

ونفس الطريقة بالنسبة لعينة ١٩٧٧ :

- السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٧ .
- الأحد من الأسبوع الثاني من يناير ١٩٧٧ .
- الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٧٧ .

وهكذا

وبهذه الطريقة تم تحليل ٥٢ عددا كل سنة في كل صحيفة
أي ١٠٤ أعداد في كل صحيفة في السنتين بذا بلغ حجم العينة ٤١٦ عددا .

إجراءات تصميم استمارة تحليل المضمون :

١ — قام فريق البحث — كما سبقت الإشارة — بدراسة استطلاعية
مبسطة لصفحات الجريمة في الصحف الأربع خلال على الدراسة لمتن
من خلالها التعرف على ما عالجته هذه الصفحات من جرائم وحصرها
لكي تتضمنها الاستمارة وحتى لا ترد قضية لا تجد فئة تصنف تحتها .

٢ — تم تحديد فئات التحليل في ثلاثة جداول هي :

(١) فئات الشكل وتشمل الصفحة التي نشرت بها مادة الجريمة

والموقع في الصفحة والمساحة التي تشغلها مادة الجريمة وطريقة المرض والابرار من حيث استخدام العناصر التيبوغرافية من عناوين وصور ، وتوابل التحرير المصلى المستخدمة في معالجة مادة الجريمة (خبر - موضوع - مقال ...) واسلوب التعبير اى الطريقة التى استخدمتها الصحيفة فى سبيل اىصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم الحقائق المجردة أم المبالغة والتضخيم أم التعبير المتنور ، واخيرا نوع الصياغة ايجابية أم سلبية .

(ب) فُتلت المضمون وتشمل مصدر مادة لجريمة اى المصادر التى تستقى منها الصحف وتائع الجرائم هل هى المصادر الرسمية أم الشهود أم المتهمون أم المحررون أنفسهم أم مصادر أخرى ، وتحديد اتجاه مصدر المضمون (مع او المحررون منهم مع او ضد السلطة - متوازن) فئة القضايا وانقسمت الى اربع فئات رئيسية تحت كل منها مجموعة من الفئات الفرعية ، وهذه الفئات الرئيسية هى جرائم تقليدية ، جرائم مستحدثة ، احكام قضائية ، حوادث طبيعية ، وتضمن هذا الجدول ايضا تحديد مكن ارتكاب الجريمة (القاهرة باحيائها الشعبية وغير الشعبية ، الوجه البحرى والوجه القبلى ريفا ومنا ، خارج مصر ...) واخيرا اندالات الاجتماعية لمادة الجريمة - انقسمت الى قيم اجتماعية سلبية وايجابية ، علاقت اجتماعية (على مستوى الأسرة ، العمل ، المجتمع ، السلطة ...) عادات اجتماعية .

(ج) فئات الجمهور وانقسمت الى الأفراد حيث تم تحديدهم من حيث السن بفئاته الفرعية (احدث - شبلب - كبلر - شيوخ ...) الجنس (رجل - امرأة) ، المستوى التعليمى (اى - يقرأ ويكتب - تعليم اقل من المتوسط - تعليم متوسط - تطيم عال - دراسات عليا ...) المهن ، الى جانب الأفراد كان هناك الجماعات كمرتكبين للجرائم والمجهولون .

٢ - وقلم فريق البحث بعد ذلك بتعريف كل فئة من هذه الفئات التى تضمنتها الجداول الثلاثة تعريفا واضحا فى دليل التعريفات الاجرائية .

٤ — إجراءات الصدق والتثبت :

صدق التحليل :

والمقصود به التأكيد من أن أسلوب القياس يقيس فعلا ما يفترض أنه يقيسه ويتم هذا عن طريق تحديد فئات التحليل بدقة وتدريبها تعريفنا واضحا وعرض استمارة التحليل على بعض الخبراء للتأكد من أنها تقيس فعلا ما يفترض أنها وضعت لقياسه وقد اكتفت هيئة البحث بعرض الاستمارة على الأستاذ الدكتور / أحمد المجذوب مستشار البحث الذي راجع فئات القضايا واقترح تعديل بعضها وحذف البعض الآخر وهو ما قامت به هيئة البحث أيضا .

ثبات التحليل :

ويتصد به أنه عندما يكرر تحليل نفس المادة الإعلامية لأكثر من مرة نحصل في كل مرة على النتائج نفسها سواء تم ذلك في مراحل زمنية مختلفة أو قلم به عدة باحثين .

وقد اعتبرت هيئة البحث نفسها هيئة محكمين وتم اختيار عينة من المادة المراد تحليلها (مادة الجريدة في الصحف) وقام كل باحث بتحليل نفس العينة وتحققت نسبة ثبات معقولة إذ انستقت نتائج التحليل بين كل الباحثين بنسبة ٧٠٪ وهى نسبة اعتبرتها هيئة البحث معقولة .

والى جانب ذلك — وعلى ضوء هذه التجربة — تم إجراء تعديلات ثانية في استمارة التحليل .

٥ — تم اختيار وحدة الموضوع وحدة للقياس .

٦ — استخدم أسلوب الترميز في ملء استمارة تحليل المضمون .
وبعد الانتهاء من ملء الاستمارات تمت مراجعتها وترقيفها في جداول تكرارية .

٧ — واتباع في أسلوب التعامل الإحصائى مع هذه البيانات الى جانب ذكر تكرارات كل فئة من فئات التحليل ترجية هذه التكرارات الى نسب مئوية .

تمهيد

الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والاعلامى فى مصر فى الستينيات والسبعينيات

تتفق معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وأثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر بأن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية والطمية للثورة لم تكن تلك تصورا نظريا أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ ، ومن هنا كانت أسبقية حركة الواقع على حركة الفكر .

ولذلك فإن التطور الفكرى والسياسى لثورة يوليو تبلور من خلال الممارسات العملية . ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق . وقد اعترف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة ، والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتهاءات الفكرية والسياسية التى كانت نتاجا طبيعيا لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه الماركسى وإن كانوا جميعا ينحدرون من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة ، وقد انعكس هذا انخراط الفكرى المتباين على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة وخصوصا فى المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) وأسفر عن عديد من الخلافات والتصفيات . وإذا كنا نؤمن بأن التطور الفكرى والأيديولوجى للنخبة الحاكمة فى مصر لا يمكن تناوله بمعزل عن مسار المجتمع المصرى فى مختلف قضاياه المادية والثقافية لذلك فإتينا سوف نلتزم بإطار تحليلى نتناول من خلاله التغيرات السياسية والاقتصادية والاعلامية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال الفترة التى نعى بدراستها وهى تتبطل فى مرحلتين أولاهما المرحلة الناصرية التى بدأت ببدء ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهت فى سبتمبر ١٩٧٠ والمرحلة الثانية وتتمثل فى النظام الساداتى التى بدأت بنهية ١٩٧٠ .

ويتحدد أسلوب تناولنا للمفترتين على أساس رصد الممارسات السياسية والاقتصادية والاعلامية التي تم إنجازها في كل مرحلة ثم نعتبها بتحليل يبرز العلاقات التفاعلية بين مكونات الواقع الاجتماعى المصرى والتغيرات التي شهدها في المجالات التي سبق ذكرها - أو بمعنى آخر تحليل التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصرى بفعل الممارسات التى تمت في المجالات السالفة .

فيما يتعلق بالفترة الناصرية يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين كانت أولاهما مقدمة للثانية بل يمكن القول أن المرحلة الأولى اشتملت على ارهاسات واضحة كانت بمثابة المدخل الحتمى للمرحلة الثانية التى تلتها . وترتبط المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للرئيس عبد الناصر فالمسافة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يونيو وهى (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت فى الميثاق تمثل الفاصل الزمنى بين المرحلتين ، ولا شك أن هناك فوارق جوهرية بين مضمون الوثيقتين ، فإذا كانت الوثيقة الأولى تشتمل على الملامح العامة لأحلام عبد الناصر وخواطره فى المسألة الوطنية والاجتماعية فإن الوثيقة الثانية تحمل صياغة محددة وحاسمة للخط السياسى والفكرى الذى تبناه عبد الناصر والذي يفصح عن انحيازه الكامل لفكر ومصالح الطبقات الشعبية فى مصر ويمكننا ان نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهى تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٦١ .

أما المرحلة الثانية ونطلق عليها مرحلة التحول الى الاشتراكية وتبدأ بفوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . والواقع أن هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكرى الذى طرأ على قيادة السلطة السياسية للثورة فحسب بل يدخل فى الاعتبار بنفس القدر من الاهمية العليل الاقتصادى والواقع أن البنية الاقتصادية للمجتمع المصرى لم تشهد تحولا جفريا الا بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ .

وفى المرحلة الأولى : المرحلة التجريبية :

تنقسم هذه المرحلة بعدة سمات طرحت نفسها على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والاعلامى على النحو التالى :

أولاً - من الناحية السياسية :

١ - تم الفناء الأحزاب السياسية ومنع قيام أحزاب جديدة وحل جماعة الإخوان المسلمين ونشوء هيئة التحرير (يناير ١٩٥٢) - فرض الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين - بروز جمال عبد الناصر باعتباره الرمز الرئيسى للنظام . استمرار المبادئ الستة المعروفة كمنهج سياسى للثورة - صدور الدستور المؤقت فى فبراير ١٩٥٢ . وقد أطلقت مواد الدستور يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه لازماً لحمايتها وتعيين الوزراء وعزلهم وتخويل مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً ، وتشكيل مؤتمر عام من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة يتولى رسم السياسة العامة للدولة الى جانب مادة تقرر استقلال السلطة القضائية . هذا وقد تبلور برنامج هيئة التحرير فى الشعار التالى (الاتحاد - النظام - العمل) وخلال هذه الفترة بدأت تبرز النواة الأساسية لفكر عبد الناصر السياسى والتى تطورت فيما بعد واصبحت تمثل المحور الرئيسى للايديولوجية الناصرية ، اذ بدأ يربط فى خطبه بين قضيتى الديمقراطية والعدل الاجتماعى . وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصدور الدستور الجديد فى يناير ١٩٥٦ وعلان قيام الاتحاد القومى بدلا من هيئة التحرير . وقد لخص عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومى بتأكيدہ على الدور البناء الذى سيقوم به الاتحاد القومى فى صيانة الوحدة الوطنية للبلد وانه (بمثابة اطار وطنى يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وثبتت خيانتهم له) . وقد كان عبد الناصر يؤمن بأن السبب الرئيسى فى تجارب الفشل التى شهدتها الواقع السياسى المصرى يرجع الى الخلافات وانعدام توافر شروط تحقيق الوحدة الوطنية بين فئات الشعب وطبقاته المختلفة وتجمع كليات هذه الفترة على تأكيد خصوصية وتفرد تجربة الاتحاد القومى ، وقد يكون أبرز ما كتب فى هذا الصدد رأى محمد حسنين هيكل الذى حدد الاتحاد القومى بأنه (تنظيم شعبى على مستوى الأمة كلها ويجمع جهودها على اساس من الدعوة والمشاركة الواعية ، انه تنظيم يومر الاطار للعمل الاقتصادي والتغيير الاجتماعى فى نطق السلامة الوطنية) .

وقد جاء دستور ١٩٥٦ كى يؤكد على نفس المضمون اى التضامن الاجتماعى وضرورة التوفيق بين الطبقت وضبط الصراعات بينها ، وقد نص الدستور على انشاء مجلس نيابى هو مجلس الامة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطة حله ، كذلك لا يمكن الترشيح لمجلس الامة الا عن طريق الاتحاد القومى . وهنا يبرز استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية ، وبعد اعلان الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ ألغى الدستور السابق وأعلن عن دستور جديد مارس ١٩٥٨ ثم جرى تعطيله بعد انفصال سوريا ١٩٦١ . وتتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسى ممثلا فى رئيس الجمهورية ، وقد تركزت كل السلطات فى يد الرئيس ولايجاد سند دستورى يسوغ ذلك كان مبدأ الاستفتاء العام على شخص رئيس الجمهورية ، وقد تبنى النظام المصرى الأسلوب الرئاسى مع اضافة ثلاثة اعتبارات خاصة اولها - أن الرئيس يتم اختياره بالاستفتاء وليس بالانتخاب - ثانيا : أن الرئيس يملك حل البرلمان - ثالثا : من حق الرئيس دستوريا رئاسة التنظيم الشعبى . وقد شهدت مصر فى ذاك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغيرات وزارية فى الفترة من ٢٢ يوليو ١٩٥٢ الى ١٧ ابريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت فى الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . واذا تجاوزنا الحديث عن السلطات والتنظيمات السياسية والدستورية للثورة وحاولنا الاقتراب من مؤشرات الاستقرار السياسى فى تلك المرحلة نلاحظ انها قد شهدت عدة صدامات بين الثورة ومعارضيه - اولها : مظاهرة عمال النسيج فى أغسطس ١٩٥٢ مما أدى الى القبض على ٥٢٧ عاملا وجرى تنفيذ حكم الاعدام فى عدد من قادة هذه المظاهرات ، وفى اكتوبر ١٩٥٢ استخدم بعض ملاك الأراضى فى الصعيد أدوات العنف المسلح لمنع تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وتم تقديمهم للمحاكمة ، وفى يناير ١٩٥٤ تم حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقب ذلك مظاهرات فى الجامعة واشتباكات مع قوات الأمن وترتب على ذلك اغلاق الجامعات فى مارس ١٩٥٤ ، أما فى الفترة التى تلت ذلك فقد نجحت الثورة فى عزل القوى والاتجاهات السياسية المعارضة لها بعد اعتقال العناصر النشطة من الإخوان والشيوعيين والوفديين فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

ثانياً - من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

كان من أبرز سمات النظام الاقتصادي قبل الثورة سوء توزيع الدخل بين الأفراد سواء في القطاع الزراعي الذي كان يمثل وقتئذ المجال الرئيسي للاقتصاد المصري أو في مجال المال والأعمال . وقد أصدرت الثورة عدة قرارات تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية . وكانت أولى الخطوات في هذا الصدد صدور قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ بهدف تقليل سلطات كبار الملاك وتصحيح سوء التوزيع في الملكية الزراعية ، وقد تحدثت ملكية الأرض تدريجياً بعدة قوانين في ١٩٥٢ (٢٠٠ فدان) وفي ١٩٦٠ (١٠٠ فدان) ، ١٩٦٣ (نزع ملكية أراضي الأجنبي) ، ١٩٦٩ (٥٠ فداناً) . وقد سجلت تلك الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٠) زيادة واضحة في الانتاج الزراعي بلغت (١٩ ٪) بمعدل زيادة سنوي قدره ٣٫٥ ٪ وهو أعلى معدل نمو وصل إليه الانتاج الزراعي في تلك الفترة . ولا شك أن ذلك يرجع في الأساس إلى استقرار الحيازات الزراعية التي تربت على قانون الإصلاح الزراعي الذي حصد الإجراءات الزراعية وأعطى المستأجر الزراعي استقراراً ساعده على زيادة الانتاج ، كما زادت في هذه الفترة التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني وازداد أيضاً عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التي قدمتها للفلاحين ، وقد كان لقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر ١٩٥٢ هدف أساسي هو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التي كانت تخصص لشراء الأراضي إلى الاستثمار في الصناعة ، وفيما يتعلق بقطاع التصنيع فإن الاقتصاد القومي كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص أو المشروع الفردي حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الأفراد المنتجون مع الاحتفاظ للحكومة بالدور التقليدي في الحياة الاقتصادية ، وبالرغم من احتفاظ حكومة الثورة بهذا الدور التقليدي في النشاط الاقتصادي ولكنها قامت في السنوات الأولى للثورة بتسهيل التسهيلات والمساعدات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات الصناعية واتخذت الحكومة عدة خطوات هامة في هذا الشأن مثل زيادة التعريف الجبركية على الواردات المنافسة وأغفاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضريبة لمدة سبع سنوات ولقد أسس في هذه الفترة مجلس الانتاج القومي الذي قام بوضع خطة

اقتصادية وجهت اغلب استثماراتها الى الأنشطة التقليدية للحكومة ، وقد كان الدور الرئيسى لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له ، ولكن كانت استجابة القطاع الخاص غير متوقعة فقد انخفض راس مال الشركات المساهمة التى تكونت من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ بالمقارنة الى الفترة السابقة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ووجهت معظم الاستثمارات الخاصة الى قطاع المبانى وانخفض معدل النمو الصناعى فى تلك الفترة الى ٦.٥٪ سنويا . وقد ادى هذا الموقف من جانب القطاع الخاص الى تغير جوهرى فى موقف الحكومة اذ تراكمت من عجز القطاع الخاص عن القيام بمسئولية التنمية الاقتصادية وبدأت تشرع فى اتخاذ مواقف اكثر ايجابية فى النشاط الاقتصادى ، وهكذا شهدت الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٠ تغيرا جوهريا فى دور الحكومة فى المجال الاقتصادى . فقد قرر دستور ١٩٥٦ ان التنمية الاقتصادية لابد ان تتم وفق خطة موضوعة . وفى اعقاب حرب السويس (نوفمبر ١٩٥٦) بصرت جميع المصارف وشركات التأمين الاجنبية وفى يناير ١٩٥٧ انشئت المؤسسة الاقتصادية وعهد اليها ادارة اموال الحكومة فى الشركات والمؤسسات المختلفة . وقد تبعت لها فى وقت اشغالها ٣١ شركة مساهمة كانت تمثل حوالى ١/٣ الانتاج الصناعى و ٢٠٪ من العمالة فى القطاع الصناعى المنظم . وقد شهدت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٠ اول برنامج صناعى فى مصر وضعته وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الانتاج الصناعى من ٧٪ سنويا الى ١٦٪ مستهدفا احدث تغير جنى فى هيكل الاقتصاد القومى ، وبالرغم من اتساع دور الحكومة فى تلك الفترة وازدياد نطاق القطاع العام ولكن ظل الاطار الرئيسى للاقتصاد القومى فى دائرة المشروع الفردى . وخصوصا ان الحكومة كانت قد احتفظت بجزء هام فى قطاع التصنيع للقطاع الخاص كى يقوم به وخاصة فى مجال الصناعات الاستهلاكية بينما احتفظت لنفسها بالمشروعات الاساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها . وقد ظل مسلك القطاع الخاص على ما هو عليه اذ اقتصر معظم استثماراته على قطاع المبانى (ارتفعت من ٤٠ مليوناً ١٩٥٤ الى ٥٩ مليوناً ١٩٥٨) مما دفع الحكومة الى التدخل لاحد من تلك الاستثمارات القاصرة على قطاع المبانى، واتخذت عدة قرارات اهمها القانون الذى صدر ١٩٥٩ والذي يمنع توزيع ارباح الشركات الزائدة

عن ١٠٪ عن معدل سنة ١٩٥٨ كما يجبر الشركات المساهمة على الاستثمار في السفندات الحكومية من الأرباح الصناعية بما يوازي ٥٪ . وقد أسفر تدخل الحكومة الجزئي في مشروعات التنمية الاقتصادية في تلك المرحلة عن ارتفاع معدل نمو الدخل القومي إذ بلغ ٦٪ وهي نسبة لم تتحقق من قبل كما أن معدل الانتاج الصناعي وصل الى حوالي ٨٪ سنويا فضلا عن المعدن الزراعي ولكن قد بلغ ٣٥٪ سنويا كما سبق أن أشرنا ، وقد كان لهذه المعدلات المرتفعة تأثيرها الإيجابي على سياسة الحكومة الاقتصادية في المرحلة التالية .

والواقع انه في السنوات الاولى للثورة شغلت القيادة السياسية قضيتين أساسيتين كان لهما تأثيرهما على السياسة الاقتصادية لولاها : قضية التحرر الوطني التي تحققت على مرحلتين الاولى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ والثانية الانتصار في معركة السويس والقضاء على العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ، اما القضية الثانية : فقد كانت تنحصر في تصفية القوى السياسية التقليدية واتامة التنظيم السياسي الذي يبلور فكر الثورة ومنهجها في الحكم ، وقد أدى الانتشغال بهاتين القضيتين الى تأجيل اتخاذ قرارات حاسمة في المجال الاقتصادي مما تسبب في اضعاف طابع التردد وعدم الوضوح في السياسة الاقتصادية للثورة في تلك المرحلة . كما أن النظم الاقتصادي الحر ظل السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد القومي كما سبق أن أشرنا ، وقد ظل هذا الوضع سائدا طوال السنوات الأربع الاولى للثورة تلكت خلالها القيادة السياسية من عجز القطاع الخاص عن القيام بمهامه في تطوير الاقتصاد القومي والنهوض به ، ومن هنا بدأ يترادج تدريجيا تدخل الدولة في شئون الاقتصاد القومي ، وقد تواكب هذا مع صدور النظم الاساسي للاتحاد القومي (نوفمبر ١٩٥٧) عندما أعلن لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر انه يهدف لاقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني محرر من الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وقد كانت هذه الفترة بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الذي شهدته مصر لأول مرة في القرن العشرين ، فعلاوة على انشاء وزارة الصناعة ومصدر قانون التنظيم الصناعي الذي أطلق يدها في التوسع الصناعي السريع ، بدأت الحكومة (م ٧ - دراسات في الصحافة المصرية)

سلسلة اجراءات تهدف الى توسيع قاعدة المستفيدين من الطبقات الشعبية في مجال الاسكان (صدور قانون تحديد اجارات المساكن ٢٥٪ عام ١٩٥٨) ومجال السلع الاستهلاكية الأساسية والمعمرة والائتمان والاقراض الاستهلاكي ، ويبرز هنا اهتمام الحكومة بالعمل على اشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة واعطاء اولوية للصناعات الاستهلاكية والخدمات ، وقد تم في تلك المرحلة ايضا انشاء مؤسستي التأمين والادخار (١٩٥٥) وقد تحولتا فيما بعد الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وفي ١٩٥٦ أنشئت صناديق التأمين والمعاشات بوصفها قنوات لفرض نوع من الادخار على كل من الموظف والهيئة التي يعمل بها .

واذا كانت سنة ١٩٦٠ تمثل بداية التدخل الواسع المقصود من جانب الدولة في الاقتصاد باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي (١٩٦٠ — ١٩٧٠) فان هذه السنة ترمز ايضا الى بداية التحول الكيفي في العلاقات الاقتصادية وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقد كلفت البداية فبراير ١٩٦٠ حينما أعلن تأميم البنك الأهلي وبنك مصر ، ثم تلتها بعض شركات النقل وبعض بيوت تصدير القطن وجميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسي .

ثانياً — التواحي الاعلامية والثقافية والتعليمية :

لقد صاحبت كل هذه الاجراءات في المجالين السياسي والاقتصادي تغيرات هامة في المجال الاعلامي والثقافي سواء في مجال التوجيه الاعلامي من خلال الصحف والاذاعات او في مجال الثقافة القومية والجهامية ، وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة في تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومي مع بدء تدخلها الفعلي في السيطرة على وسائل التوجيه الاعلامي والثقافي ، فقد نشأت وزارة الثقافة والارشاد القومي لأول مرة في تاريخ مصر في نفس العام الذي نشأت فيه وزارة الصناعة (١٩٥٧) وكلتاهما ترمز الى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد القومي والثقافة القومية لصالح الطبقات المتوسطة والصغيرة .

كذلك صدرت قوانين التأميم الاولى لبعض المشروعات الاقتصادية

الهامة في عام ١٩٦٠ وقد شملت في النسخة الاولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك عميق من جانب القيادة السياسية للثورة لاهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأى العام ، ومن هنا جاء صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ ، وقد حدد هذا القانون اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية ، اذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور أو اشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى ، وكذلك الصلافة الادارية والقانونية (يمين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتخب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية) .

وقد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى أن (ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحدثت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا ... واذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لاقامة ديمقراطية حققة فان هذا يستتبعه بالتالى ألا يكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لان هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه) .

ولا تكتفى المذكرة بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الاعلام من ناحية الملكية ضملنا لعدم انحرافها وتأكيدا لحق الشعب فى المعرفة والاعلام من خلال أدوات واجهزة اعلامية لا تعاديه ولا تتبنى عقائد وأفكارا مضادة لمصالحه بل تشير المذكرة التفسيرية الى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى ، اذ ترى أن الصحافة جزء من التنظيم الشعبى ، وهى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة .

والواقع أن عبد الناصر قد أدرك فى وقت مبكر خطورة الدور الذى

تقوم به وسائل الاعلام وخصوصا الصحف في تشكيل وتعبئة الراى العام فضلا عن قدراتها الهائلة في تضليله وخداعه وخاصة اذا ما وقعت تحت سيطرة قوى معادية لمصالح الفئات الشعبية ، وقد طرح عبد الناصر تصور الكمال للدور الذى ينبغي على الصحافة المصرية أن تضطلع بأدائه وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف فى مايو ١٩٦٠ . ويعتبر هذا الحديث بمثابة وثيقة أساسية تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية فى دولة نامية مثل مصر . ويحوى حديث عبد الناصر نقدا حادا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتبع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى وغير بناء فى حياة الطبقات العليا (مجتمعات النوادى) مع اهمالها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى وخصوصا الفلاحين والعمال والفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة ، وقد هاجم الرئيس عبد الناصر صحافة الاثارة التى يتركز اهتمامها فى نشر وترويج اخبار العنة ، الجنسى وشتى مظاهر الانحلال والتفكك والانهيار الخلقي والفكرى ، كذلك ندد بمحاولات التشكيك فى السياسة الاقتصادية للثورة التى كانت تقوم بها الصحف المصرية فى ذلك الوقت (لما نجى نقول ان احنا عليزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع علم نبص نلاقى مقالة تقيل بيعوا القطاع العام .. بيعوا الاسهم .. مغيث داعى ابدا للمؤسسة الاقتصادية .. اسى الكلام ده ايه .. اسىبه انحراف طبعا) . وقد كان لابد لحكومة الثورة أن تتحكم فى مصادر الاخبار الخارجية وخصوصا انها كانت تعتمد حتى ذلك الوقت على وكالات الأنباء الغربية فى تغطية هذا الجانب، ولكن بعد التغير الذى طرأ على اتجاه الثورة السياسى والاقتصادى بعد حرب السويس برزت ضرورة انشاء وكالة انباء وطنية وقد تم انشاء وكالة انباء الشرق الأوسط ١٩٥٦ ، ولم يقتصر اهتمام حكومة الثورة فى تلك المرحلة على انشاء وزارة الثقافة والارشاد القومى وتليم الصحف بل ارتبط بذلك انشاء عدد من الأجهزة المتخصصة فى عملية التعبئة ونخص منها تصور الثقافة الجماهيرية التى جرى تعميمها فى جميع محافظات الجمهورية ، والهيئة العامة للاستعلامات وما كانت تختص به المناطق الريفية خصوصا

أجهزة الإرشاد والأعلام السينمائية ثم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب وأخيراً تأميم قطاع السينما والمسرح . وكذلك أدركت حكومة الثورة أهمية الدور الذي تلعبه الإذاعة في مجتمع تصل فيه الأمية أكثر من ٧٠٪ ولذلك تقرر إنشاء محطات إذاعية جديدة (صوت العرب - الشرق الأوسط - الشعب) - وزاد عدد الإذاعات من اثنتين فقط عام ١٩٥٢ إلى إحدى عشرة إذاعة . وارتفعت ساعات الإرسال من ١٥ ساعة إلى ١٥٩ ساعة يومياً . كما شهدت مصر دخول الإرسال التلفزيوني في يوليو ١٩٦٠ . ونظراً لحبوية وخطورة الدور الذي يمكن أن يؤديه التلفزيون فقد جرى تزويد المدن والقرى أنقى بمحطات الكهرباء بأجهزة تلفزيون حكومية تعرضها في الميادين العامة .

وفي مجال نشر الثقافة قامت الثورة بتطوير خدمات دار الكتب ومروءها كما خصصت الإعتمادات اللازمة لتحويل مشروع الألف كتاب بهدف تزويد المكتبة العربية بالمرجع الأساسية اللازمة لأى نهضة ثقافية بالإضافة إلى عدة سلاسل للثقافة الشعبية بسعر رخيص ، كذلك شهدت هذه الفترة إنشاء الكونسرفتوار وأوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه وانكوارل وإنشاء المتاحف القومية مع إقامة مراكز الفنون التشكيلية ومراكز أحياء الحرف والفنون التقليدية مثل فنون خان الخليلي ، وقد صاحب ذلك رعاية الفنون الناشئة وتشجيعها مثل المسرح الغنائى وسرح أنعرانس وفرق الرقص التعبيري والرقص الشعبي .

أما في مجال التعليم فقد حرصت حكومة الثورة على انتهاز سياسة ذات شقين ، أولهما - تهدف إلى ديمقراطية التعليم . وكان أبرز ملامحها مجانية التعليم في جميع المراحل وتحقيق مشاركة طلابية نسبية في إدارة الشؤون الطلابية من خلال الاتحادات الطلابية .

وثانيهما : المضمون الاجتماعي للتعليم وقد تمثل في العمل على تعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة وخاصة في انكليات النظرية ، وقد استتبع ذلك إدخال ما سمي بالمقررات القومية في جميع مراحل التعليم الجامعي وإدخال مادة التربية القومية في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ، وهذا مع العمل على تطوير مناهج التاريخ واللغات في مراحل التعليم غير الجامعي في محاولة لإعادة كتابة التاريخ المصري والعربي على حقيقته .

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية التي يطلق عليها

مرحلة التحول الاشتراكي ١٩٦١ - ١٩٧٠

تمثل هذه المرحلة بداية بروز الوجه الأيديولوجي الحقيقي لثورة يوليو الذي كشفت عنه بشكل نهائي اجراءات يوليو التاريخية سنة ١٩٦١ ، وبهذه الاجراءات حسبت القضية التي اثيرت في اعقاب حرب السويس : اى الطريقتين تختار الثورة ؟ طريق التطور الرئسمالى أم طريق التطور الاشتراكى وبمقدور قوانين التليم تبنت الثورة طريق التطور الاشتراكى وحسبت صراعها الطويل مع البورجوازية الصناعية التي اتخذت موقفا سلبيا من الثورة باصرارها على عدم المشاركة في انجاز المهام التي اولكتها اليها السلطة السياسية وهو تنفيذ ٢٥٪ من برامج الخطة الخمسية سنويا مقابل اضطلاع القطاع العام بـ ٧٥٪ وقد صاحبت قرارات التليم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثلثية لكبار ملاك الاراضي الزراعية في الريف حيث صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى الذى يخفض الحد الاعلى للملكية الفردية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان فقط ، مما ترتب عليه مزيد من توزيع الدخل والثروة الوطنية لصالح صغار الملاك والمزارعين ، وفى اعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السورى قدم عبد الناصر اول نقد رسمى لمفهوم الاتحاد القومى ونظلمه وأعلن عن خطة جديدة لاعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر وكان ثمرتها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد في مايو ١٩٦٢ ، وفى اول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل في المضمون . وقد كان عبد الناصر حريصا على وجود وثيقة تحدد الخط الأيديولوجى للثورة واعتقد أن غياب هذه الوثيقة كلفت احدى الثغرات الرئيسية في نظام الاتحاد القومى ، ومن هنا فان الميثاق جاء كوثيقة أيديولوجية هامة لسد هذا الفراغ ، وفى اعقاب اقرار الميثاق الوطنى نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قلم على اساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، وقد جاء الاتحاد الاشتراكى في ظل وجود وثيقة فكرية وهي الميثاق وفي ظل وجود تحديد واضح للقوى

المشاركة في الاتحاد الاشتراكي بأنها (العمال والفلاحون والمتقنون والجنود والراسمالية الوطنية) . واستبعد الميثاق كبار الملاك وكبار الراسمالية والعناصر المعادية للثورة من حق المشاركة في الحياة السياسية ، ولقد وصف الاتحاد الاشتراكي بأنه ليس حزبا ولا جبهة وانما هو سلطة سياسية تملو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات باعتباره ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة .

أما في المجال الاقتصادي فقد اتسع نطاق التلميم من واقع التجربة ذاتها ، وأصبح القطاع العلم يسيطر على أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية والتجارية ، ومن خلال التأميم والتخطيط والتعاون وفرض حصد أقصى الملكية الأرض سيطرت الثورة على جميع وسائل الإنتاج ، وأصبح البنيان الاقتصادي للبلاد يشتمل على ثلاثة قطاعات أساسية : القطاع العلم والقطاع التعاوني والقطاع الخاص ، ويحكم كلا منها قوانين اقتصادية متميزة ، والواقع أن التحولات الجذرية في الوضع الطبقي للعمال والفلاحين والحقوق الاجتماعية والسياسية التي تقررت لهم وبخاصة اشتراك العمال في مجالس الإدارة وابعاد أعيان الريف عن إدارة الجمعيات التعاونية وإقرار التأمينات الاجتماعية والتلميم ضد البطالة والتعليم المجاني وفتح باب الترقى أمام الجنود وتمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ في المجالس النيابية كل تلك المؤثرات تؤكد أن السياق العلم لنك المرحلة كان يمثل تحولا فعليا نحو الاشتراكية .

الأوضاع الاعلامية أثناء مرحلة التحول الاشتراكي

ان التحولات الاجتماعية التي أحدثتها قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا في التنظيم الجديد الذي اطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكي العربي كما تبلورت فكريا في ابرز وثائق الثورة وهي الميثاق الوطني طرحت آثارها على الواقع الاعلامي في مصر في تلك المرحلة ، ويمكن رصد الآثار على النحو التالي :

١ - أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام وعلى الأخص الصحف ، وكانت هذه الملكية تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذي أكد أيضا في نفس الوقت استقلال الصحافة عن الأجهزة الادارية .

٢ - ركز الميثاق الوطني على المضمون الاجتماعي للديمقراطية وانطلق من ذلك الى حرية الصحافة مبرزا علاقتها الوثيقة بالأوضاع الانتصالية والاجتماعية السائدة ، وأنها ليست سوى تعبير دقيق عن المصالح المتحركة في الأوضاع الاقتصادية ، وهنا يصر الميثاق على تحديد العناصر التي تملك حق استخدام أدوات ووسائل الاعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العيلة التي يتكون منها الاتحاد الاشتراكي وذلك تطبيقا للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب) .

٢ - استفادا للتحديد السابق الذي أشار اليه الميثاق حرية الصحافة والمستفيدين بها تم تحديد الاطار العام للنقد والنقد الذاتي والحدود المسبوح بها والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق كما اثير الى المخاطر التي تهدد حرية النقد ، فقد أوضح الميثاق ان العناصر الرجعية هم الأعداء التقليديون للثورة وتتشكل منهم القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة بالمفهوم الشعبي الذي اكدته جميع مواثيق الثورة (ان النقد والنقد الذاتي من أهم ضمانات الحرية ولقد كان لخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها) .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية في مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية

وخصوصا ما يتعلق بلووضع المبللين فيها من محررين وموظفين وعمل وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس ادارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو انشطتها الخاصة بالنشر والاعلان والطباعة والتوزيع ، وبينم هذا القلقون رؤساء المؤسسات الصحفية سلطات مطلقة في ادارتها ومباشرة مصالحها المختلفة والتي اشترنا اليها اتنا .

وتؤكد جميع المواثيق والتصريحات التي صدرت من الرئيس عبد الناصر خلال الستينيات على حقيقة أساسية هي حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالمفهوم الذي حدده الميثاق ، كما تنفي وجود الرقابة على الصحف ، فقد أكد الرئيس عبد الناصر في فبراير ١٩٦٥ (أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق وأنه يريد أن تتسع جميع الصدور للنقد البناء وأن الاتحاد الاشتراكي يضع خطأ مبنيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرص لكل صاحب رأى كى يبيده وأنه لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط الا يكون هناك صدام مع المبادئ الأساسية للثورة . بمعنى أنه لا ينبغي المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكثرة من الكل) وكذلك كانت هناك تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف ففي أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبد الناصر أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رئيس التحرير هو المسئول (واتنا لم نؤم الصحف بل ملكناها للاتحاد الاشتراكي) وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف ، ولكن ليس معنى ذلك أنها ألفت أو اختفت بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رئيس التحرير ، وفي مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ، وأبرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة ابلاغ قرارات رؤساء مجالس ادارات الصحف الى وزير الدولة وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال اسبوعين تصبح نافذة . وهذا لاشك أنه يشكل قيادا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء في قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر في مارس ١٩٦٤ والذي يمنح رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة .

ومن القيود الخفية التي فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، وقد شكلت أمانة للصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة أشهر .

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (نظام السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧)

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية ، رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمي الى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمي اليها عبد الناصر وهي الشريحة النخبة من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة . وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية من نوع مختلف ، ويشهد أيضا بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية . وعندما تولى الرئيس السادات الحكم بدأ بطرح منهجه تدريجيا وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في مايو ١٩٧١ . وقد تجمعت وجهات نظر الرئيس السادات السياسية والاقتصادية في مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنالج العمل الوطني (١٩٧٢) وورقة أكتوبر ١٩٧٤ ومن الناحية السياسية أبدى السادات اعتراضه الأساسي على نظام الحزب الواحد في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي أغسطس ١٩٧٤ وكذا في ورقة أكتوبر التي تضمنت بشكل تفصيلي رؤية السادات لمستقبل مصر سنة ٢٠٠٠ وطالبت بأن يكون التنظيم السياسي بوقت تنصر فيها الأفكار المعارضة وتتطور الاتجاهات المعبرة عن القاعدة الشعبية العريضة . وكان هذا تطورا فتح الباب لما سمي بالمنابر السياسية ثم التنظيمات السياسية وادى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصدار قانون الأحزاب في مايو ١٩٧٧ الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في إطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي (١٩٧٦ - ١٩٨١) . والواقع أن هذه التغيرات العميقة التي طرأت على البنية السياسية بدأت من الناحية العملية

في يوليو ١٩٧٥ رغم ورودها من الناحية النظرية في المواثيق السياسية التي صدرت منذ مايو ١٩٧١ . وقد تمثلت بدايتها الفعلية في طرح قضية المنابر وتشكيل لجنة مستقبل العمل السيلسي في مصر في يناير ١٩٧٦ لدراسة المنابر ودورها في دعم الديمقراطية ، وقد تبلورت المناقشات في اللجنة في أربعة اتجاهات رئيسية ، وكان الاتجاه الغالب منها هو الذي ينسأدى بضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي واقامة منابر ثابتة داخله على أن يكون عددها ثلاثة منابر . وفي مارس ١٩٧٦ نشأت التنظيمات السياسية الثلاثة : تنظيم مصر العربي الاشتراكي ويمثل الوسط وتنظيم الأحرار الاشتراكيين ويمثل اليمين أما التجمع الوطني التقدمي الوحدوى فهو يمثل اليسار . وقد أعلنت التنظيمات الثلاثة التزامها بمبادئ الحل الاشتراكي والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية . وقد خاضت هذ، انتظييمات انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦ على أساس برامج سياسية محددة ، وتقدم كل تنظيم بقائمة مرشحيه كما فضل البعض التقدم بصفتهم مستقلين . وفي ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب الجديد تحول التنظيمات الى أحزاب وقد استلزم هذا التحول إجراء بعض التعديلات التشريعية مثل إلغاء النص الوارد في قانون حل الأحزاب الخالص بحظر انشاء أحزاب سياسية وأجراء بعض التعديلات في قانون الوحدة الوطنية . وقد أعلن السادات التزامه ببعض القيم الليبرالية مثل سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين ، كما أعلن انتهاء مرحلة الشرعية الثورية والانتقال الى مرحلة الشرعية الدستورية . وقد شهدت الفترة التي بدأت بعلم ١٩٧٦ صدور الصحف الحزبية الثلاثة صحيفة (مصر) تمثل الوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي) وهو الحزب الذى كان يفترض أنه يمثل الأغلبية ويتولى زمام السلطة السياسية أما صحيفتنا المعارضة فهما تتمثلان في صحيفة (الأحرار) لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين الذى يمثل اليمين وصحيفة (الأهالى) وتنطق بلسان حزب التجمع الوطنى الذى يمثل اليسار . ولا شك أن هذه التطورات قد أثارت عدة تساؤلات عن مدى جزية التغيرات التي طرأت على الواقع المادى للمجتمع المصرى والتي دفعت السادات الى الانتقال من التنظيم الواحد وصيغة التحالف الى الصيغة التعددية

وخصوصا ان صيغة التحالف كانت تعبر عن واقع اجتماعى واقتصادى ونسق من القيم والاتجاهات كان قد تشكل بفعل القوانين والاجراءات التى اتخذت اثناء العهد الناصرى (مثل قانون اصلاح الزراعى ومنح العمال حقوقا لم يحصلوا عليها من قبل) . ولذلك فان الحديث عن الشمولية فى المرحلة الناصرية يتناول قضية الديمقراطية من جانب واحد هو الجانب السياسى (حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الكلام ... الخ) وهذا يتضمن اغفالا واضحا للديمقراطية الاجتماعية والتحدى الذى يواجهه المجتمع المصرى باعتباره جزءا من العالم الثالث ، وهو : كيف يمكن خلق صيغة تجمع بين وجهى الديمقراطية الوجه السياسى والوجه الاجتماعى . ويقودنا هذا الى الحديث عن السياسة الاقتصادية التى أعرب السادات عن اقتناعه بها ، وبدا يرسى اسمها كبديل للسياسة الناصرية فى هذا المجال .

فقد بدأ السادات منذ توليه السلطة بطرح تصورات فى المجال الاقتصادى وهى تشكل فى مجوعها موقفا يختلف مع السياسة الاشتراكية التى التزمت بها حكومة الثورة فى الستينيات وتدعو الى اطلاق المجال امان القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار العمى والاجنبى استنادا الى ان الاتجاه الاشتراكى كان سببا فى الكوارث الاقتصادية التى مرت بها البلاد . والواقع ان السادات لم يعبر عن رؤيته الذاتية فحسب بل تهيأت الظروف لتحقيق هذه الرؤية فى ظل غياب المؤسسات الشعبية القادرة على حماية تراث النجربة الاشتراكية . وقد كانت رؤية السادات تعبر عن امل الشرائع العليا من البورجوازية المصرية وكانت قد افصح عن نفسها على استحياء بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى شكل دعوات غير محددة تعمل على التشكيك فى كفاءة القطاع العام واهمية الاستمالة برأس المال الخاص الاجنبى تم المحلى . وقد ظلت لسنوات تخشى الاعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف فى ابريل ١٩٧٣ فارتفعت الدعوة . ولكن لم يقدر للانفتاح ان يوضع موضع التطبيق الا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واتيح له ان يكون سياسة علمية ترسى قواعد الاقتصاد الحر فى مصر . وقد أعلن لأول مرة عن هدف الانتفايح الاقتصادى لتطوير الاقتصاد القومى فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب

في ابريل ١٩٧٣ ، واعلنت الحكومة وقتئذ عن عزمها على تشجيع راس المال العربي والاجنبى للمساهمة في مشروعات الاسكان الفاخر وفوق المتوسط واستيراد مواد البناء والمهمات اللازمة لهذا الاسكان . وقد تجددت المحاولة بشكل اكثر وضوحا بعد حرب اكتوبر ففى رد لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب على مشروع الميزانية لعام ١٩٧٤ دعت الى بيع ٤٩٪ من اسهم شركات القطاع العام الى راس المال الخاص العربى والمصرى . كما انتهت الى ضرورة اعادة فتح البورصة وخلق سوق للأوراق المالية تكون حرة فى تداول الاسهم ثم جاءت ورقة اكتوبر فحشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادى وهيأت المناخ لصدر قانون جديد للاستثمار الاجنبى فى يونيو ١٩٧٤ . ويثل قانون الاستثمار الاجنبى بداية مرحلة التنفيذ لسياسة الانفتاح الاقتصادى اذ بمقتضى هذا القانون أصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الاجنبى : التصنيع الخفيف والثقيل والسياحة والنقل واستصلاح الاراضى واستزراعها وتنمية الثروة الحيوانية والمائية والاسكان والبنوك وشركات التأمين ، وهذه كلها على سبيل المثال لا الحصر ، وتدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد من قبل اسدار القانون وحتى منتصف فبراير ١٩٧٤ كانت هيئة استثمار المال الاجنبى قد تلقت عروضاً لـ ٢٢٣ مشروعاً لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعاً براسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه . أما بعد صدور القانون فقد شهدت البلاد نوعاً من الغزو الخارجى تمثل فى مشروعات عديدة وافقت عليها الهيئة واعتمدت عليها الخطة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٧٥ . وباسم تشجيع الاستثمار الاجنبى سارعت الراسمالية المحلية بالمطالبة بمجموعة من المطالب مثل انشاء شركات مساهمة سريعة العائد وبيع الأوراق المالية والاسهم لبعض شركات القطاع العام الناجحة لتحريك بورصة الأوراق المالية والغاء الرقابة على النقد الاجنبى واباحة الاستيراد دون قيود للقطاع الخاص . الخلاصة انها طالبت بمنح القطاع الخاص نفس امتيازات القطاع العام . وبالفعل ومن أجل تهيئة المناخ المطلوب للاستثمار الاجنبى تمت تصفية الحراسات وصدر قانون التوكيلات الاجنبية الذى يبيح اعادة الوكالات التجارية اى القطاع الخاص . وقد تتابعت فيما بين شهرى يونيو ١٩٧٤ ويوليو ١٩٧٥ القوانين والقرارات التى تضع سياسة الانفتاح فى حيز التطبيق بدءاً بقانون استثمار المال العربى والاجنبى

انتهاء بقانون إلغاء المؤسسات العلية . وقد تضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادي بعض الإجراءات الخاصة بالقطاع الزراعي مثل السماح ببيع الأراضي المستصلحة بالزاد باستثناء الأراضي المؤجرة للفلاحين التي تقرر تملكها لهم . كما صدر قانون بتعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية تقرر فيه رفع القيمة الإيجارية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة إلى سبعة أمثال الضريبة الحالية وهي أعلى كثيرا عن الأولى ، وتقرر أيضا حق المالك في طرد المستأجر إذا تأخر عن دفع الإيجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية . ولا شك أن هذه التعديلات تحمل أضرارا بالغة لصغار المستأجرين وعددهم لا يقل عن مليون ونصف مليون فلاح يعيشون على استئجار ٢ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من جملة الأراضي الزراعية . ومن الواضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أذكت تعديلات جوهرية على المقومات الأساسية للاقتصاد المصري ، وبالذات الملكية الزراعية والملكية العلية والخطة الشاملة للتنمية . كما أن كل هذه التعديلات سواء في الريف أو المدن تصطدم بما نصت عليه موافيق يوليو سواء الميثاق أو الدستور الدائم أو حتى ورقة أكتوبر ، فقد جاء في الدستور أن الأساس الاقتصادي لمصر هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعقل بها يحول دون الاستغلال ويهدف إلى توزيع الفوارق بين الطبقات . ونص الدستور على سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وتوجيهها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

أوضاع الصحافة في ظل سياسة الانفتاح :

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كاتوى وأوضح ما تكون في ظل التغييرات الجوهرية التي طرأت على الواقع الاقتصادي والتوجه السياسي والبنية الاجتماعية للمجتمع المصري ، وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والإجراءات التي تمثل انعطافة أساسية في المسار الاقتصادي والسياسي لثورة يوليو . إذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي كلن لها وقعها المبشر في المجال الإعلامي وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والإيجابية

التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر . وأبرز هذه القرارات إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ ، ولكن صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب ، كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منهم من مزاوله أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين . وكللت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية ، وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحنا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة على الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى . وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم يكدهم بضعه أسابيع حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى شك الرئيس السادات مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات ، وقد دفعه ذلك الى التذكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة ، علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشده به العاملون فى الصحافة . وقد غير السادات من موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ (أن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كل شيء فى مصر خطأ وفاسد ومربك وأن الحياة لم تعد تطلق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد بلقيا الا أن تقوم ثورة تصحح الأوضاع) . وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبيه الى سوء استخدامها للحرية مشيراً الى ما نشرته أخبار اليوم حول

الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التي انحدرت اثيها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ، ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس ادارات الصحف في مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارات في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجل الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تتحول الى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها في الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفي واسداز تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام ثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو ينصمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة . كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي اصوليات التعامل المهني وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير في مسئولية ما ينشره ، والواقع ان القرارين بين الآخرين الخاصين بنقشاء مجلس اعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسوا اكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي الايديولوجي للسلطة ، وقد عززت هذا الموقف ببعض الاجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج اعلامي ، ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية وبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤ ، ونحويل مجلة الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الاقسام في صحيفة الاهرام اليومية وذلك في مارس ١٩٧٧ .

هذا علاوة على التغيرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في اقضاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بأخرين يلتزمون بالخط الفكري والايديولوجي للسلطة السياسية الحالية .

المبحث الأول

خريطة الجريمة في مصر في ضوء الإحصاءات الرسمية

لقد بذلت المحاولات في كثير من الدول لتحديد نسبة الجرائم أو تحديد نسبة بعضها الى اجمالي ما يرتكب من جرائم ، واستفرت بعض هذه المحاولات عن نتائج لا يمكن التعويل عليها كثيرا أو الاطمئنان اليها لما يكتنف هذه الجرائم من ظروف تحول دون التعرف على ما يقع منها . من تلك ما قيل من أن نسبة ما يدخل من الجرائم الجنسية في دائرة الظلام لا يقل عن نسبة ما يضل منها الى علم الشرطة أن لم يكن يزيد ، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الرشوة ، وخاصة في المجتمعات التي تشيع فيها هذه الظاهرة .

وكيفما كان الأمر فإن الباحث في الظواهر الإجرامية ، فضلا عن النوط به وضع خريطة للجريمة يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة لا يمكن تحديدها من الجرائم المسماة اصطلاحا (الجرائم الخفية) فلا يستسلم بسهولة لاغراء الأرقام المعلنة ويبنى نتائج دراسته عليها وحدها لما في ذلك من خطر الوقوع في شرك التضليل ، بما ينطوى عليه ذلك من الاستسلام لوهم شبيه بالوهم الذي يصيب المريض بداء عضال حين يظن أنه قد عوفي لمجرد قدرته على الكلام أو حتى مجرد التقاط الأنفاس .

ولعل ذلك يدعو لنا بوضوح بالنسبة لمظاهر الرشوة التي تستشري في جسد مجتمعنا كما يستشري اداء العضال في جسد المصلب به ، ومع ذلك فاتفقا لا نكاد نجد انعكاسا صحيحا لها في بياناتنا الإحصائية حيث أن عدد جرائم الرشوة لم يزد في اقصاه على ١٢٨ جنائية سنة ١٩٦٦ ، انخفض الى ٨٦ جنائية سنة ١٩٧٦ ، فأين هذا من الواقع الذي نعيشه . اتفقا لو قلنا أن نسبة ما يقع من جرائم الرشوة ويظل في دائرة الظل يبلغ اضعاف اضعاف هذا الرقم لما كنا مبالغين أو متجاوزين الحقيقة بأي حال .

وكذلك بالنسبة لجرائم الفسق وهتك العرض التي لم يتجاوز عددها (م ٨ - دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

١٥٩ جنائية سنة ١٩٧٥ ، بينما انخفض عددها عن ذلك كثيرا في بعض السنوات فبلغ ١٠٦ جنائيات سنة ١٩٧٢ .

وفضلا عن هذا العامل ، وهو بدون شك خارج عن سلطان الشرطة ، توجد عوامل أخرى تتدخل بالتأثير في البيانات الاحصائية وليس هناك اننى ريب في خضوعها لسلطان الشرطة وسوف نكتفى بذكر عاملين منها ، العامل الاول : يرجع الى الظروف التى يعمل فيها رجال الشرطة من جانب ، ويرجع من جانب آخر الى دافع شخصي يتمثل في الرغبة في الظهور بمظهر النشاط والجدية واليقظة ، وبصفة عامة القيام بالواجب على خير وجه . اما العامل الثانى : وهو ان لم يكن مرتبط الصلة بالعامل الاول ، الا انه يتميز عنه بارتباطه ببعض النظم او الحوافز التى تستحدث احيانا ماذا بها تؤدي الى نتيجة عكس المقصود بها .

فى الستينيات استحدثت وزارة الداخلية حافزا أطلقت عليه اسم « درع الأمن » تمنحه الى القسم الذى يسجل اقل عدد من الجرائم خلال السنة المنقضية ، فكان رجال الشرطة في الأقسام والمراكز يتبارون فيما بينهم لتسجيل اقل عدد من الجرائم التى تقع في دوائر اختصاصهم ، باعتبار ان ذلك يكفل لهم الحصول على هذا الدرع . فكان من نتيجة ذلك أن تضاعف عدد الجرائم واختل الأمن وضاعت الحقوق في حين أن الاحصاءات كانت تعطى دلالة عكسية على طول الخط .

وانا كان درع الأمن قد ألغى منذ سنوات ، فان ذلك لا يعنى ان المشكلة قد انتهت ، فلا تزال الظروف التى يعمل فيها رجال الشرطة كما هى ، وبالمئات بالنسبة للوسائل التى تمكنهم من القيام بواجباتهم ، والتى كثيرا ما يتعللون بنقصها لتبرير تصرفاتهم مع المواطنين الذين يلجأون اليهم . ومن أهم الوسائل ، السيارات التى يستعينون بها للانتقال الى مكان الواقعة ، هى اما قليلة او معدومة ، وكذلك وسائل الاتصال كالتليفون او اللاسلكى . ولعل ملأ ما كان يسمى بشرطة النجدة معرومة لكل من لا يزال لديه وهم بوجودها . يضاف الى هذا اضافة أسماء أخرى كثيرة على عاتق رجال شرطة الانقسام ينوء بها كاهلهم ويترتب

على أرهاقتها لهم ، يلهم الى اتخاذ مواقف سلبية مما يبلغ اليهم من وقائع تمس الأفراد . من ذلك تكليفهم بأعمال خارج الأسلم كحراسة الاندية التى تجرى فيها المباريات الرياضية أو المسارح التى تقام فيها الحفلات ، وحراسة الطرق التى يمر بها بعض الزوار . وغير ذلك من الأعمال التى يكلفون بها فتمصرفهم أو على الأقل تجعلهم لا يبذلون الجهد المناسب لتلقى البلاغات والقيام بالتحريات وجميع الاستدلالات .

وحتى اذا تخاضينا من هذه الملاحظات واعتبرنا ما يتم تسجيله فى سجلات الشرطة من بلاغات أو شكاوى هو المأثر الوحيد للجريمة ، فإنه سوف تواجهنا مشكلة أخرى لا نقول أننا نواجهها وحدنا فى مصر ، فمعظم ان لم يكن كل دول العالم تعاني منها أو بالأحرى يعاني منها المهتمون بدراسة الظواهر الإجرامية من خلال الإحصاءات التى تصدرها الشرطة الا وهى مشكلة الثقة فى هذه الإحصاءات .

وفى دول العالم الثالث ، فإن حكوماتها وهى فى الغالب فردية متسلطة تضع مصالح الحاكم المطلق فوق مصالح الشعب ، فاتها تهتم فى المكان الأول ، بتأمين وجودها واستمرارها فى الحكم بما يتضمنه ذلك من استئثار بخيرات البلاد ، وتقديم ذلك على غرض من الأمور بما فى ذلك أمن المواطنين وطمانينتهم وحريةهم وحقوقهم ، بل كثيرا ما يصدر الاعتداء على المواطنين من هذه الحكومات ذاتها . ومع ذلك فاتها لا تتورع من التحدث من الأمن المحمى والأعراض المصونة والطمانينة السبغة والخسر العميم والشرعية المرعية ولا تتردد فى نشر الإحصاءات المزورة والبهات المختلفة التى لا تنطلى على مواطنيها .

كذلك فانه مما يؤثر فى دقة البيانات الإحصائية وتعبيرها عن الواقع ما يلاحظ من توجه اهتمام المشرع الى بعض الأعمال دون البعض^{٢١} آخر . فيجزم الأولى ويترك الثانية على الرغم من الطبيعة الإجرامية الواضحة لها . هذه بصفة عامة العوامل التى تؤثر فى دقة البيانات الإحصائية حرصنا على بيانها حتى لا يظن من يتعاملون مع الإحصاءات الجنائية أنهم يتعاملون مع وثائق بالغة الدقة أو فوق مستوى الشك .

ومراجعة الاحصاءات الخاصة بالجريمة في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٦ يلاحظ اتجاه الجنائيات الى الانخفاض بدرجة ملحوظة بغض النظر عن الاختلاف الواضح في الاجمالي السنوي للجنائيات الوارد في الاحصاء القضائي السنوي عنه في تقرير الأمن العام ، حيث لم يزد عدد الجنائيات أننى ارتكبت سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء الأخير على ٥٩٢ جنائية ، انخفض الى ٢٠٠١ جنائية سنة ١٩٧٦ أى بنسبة ٣٤٪ .

وقد سبق أن أوضحنا الطريقة التى يلجأ إليها واضعو تقرير الأمن العام لظهور ما وقع من جنائيات في صورة أقل من الحقيقة بكثير ، حيث أنهم ينعمون افتعال تفرقة بين ما يسمى بالجنائيات المبلغ بها ، ونوع آخر من الجنائيات يضعونه تحت عنوان « جهود مكفحة الجريمة » فيؤحون الى من يقرأ التقرير ، أو يطلع عليه أن ما وقع من جنائيات خلال العام هو ما ورد في الجدول رقم واحد من التقرير ، أو على الأقل يصرفون النظر عن الاجمالي الضخم بما يلجأون اليه من تشتيت لانتباه القارئ بين نوعين من الجنائيات ليس هناك ما يبرر الفصل بينهما . والجنائيات التى توضع في نهاية التقرير تحت عنوان « جهود مكفحة الجريمة » هى جنائيات المخدرات والسلاح وسرقة الكبلات والاسلاك وقد بلغ اجمالى ما ارتكب منها سنة ١٩٦٥ (١٦٣٢٣) جنائية بالاضافة الى قرابة المائة جنائية سرقة اسلاك وكبلات ، فإذا أضفنا هذا العدد الى الاجمالي الوارد بالجدول رقم ١ من تقرير الأمن العام ، فإن الاجمالي العام يكون ٢١٠١٥ جنائية ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

كذلك اذا أضفنا جنائيات المخدرات والسلاح وسرقة الكبلات الى غيرها من الجنائيات التى ارتكبت سنة ١٩٧٦ والتي بلغت جملتها ٢٠٠١ جنائية فإن الاجمالي العام يرتفع الى ١٥١٨٠ جنائية وعلى الرغم من أن هذا الاجمالي يقل عن اجمالى الجنائيات التى وقعت سنة ١٩٦٥ إلا أنه لا يصل بأى حال الى النسبة المرتفعة التى يبينها الاقتصر في المقارنة على ما ورد في الجدول رقم واحد من تقرير الأمن العام من جنائيات فهذه النسبة لا تزيد على ٢٧٪ وليست ٣٧٪ كما أسلفنا .

وهكذا نأخذ أن الشرطة في مصر تلجأ الى اظهار غير حقيقية للجنايات بطريقة مبتكرة ، فهي لا تتلاعب في عدد الجرائم التي وقعت وابلغت اليها او التي اكتشفتها بجهدا الخاص وانما تغير الحقيقة باستقطاع شريحة ضخمة من الجنايات ووضعها في نهاية التقرير وتتمصر جداولها الرئيسية دلى جنائيات معينة تمثل حوالى ١٤٪ الى اجمالى ما وقع من جنائيات ، ولعل هذا التلاعب هو أحد الأسباب التي ينشأ عنها الاختلاف الدائم بين تقرير الأمن العام والاحصاء القضائى ، فطبقا للاحصاء الاخر يتبين ان اجمالى الجنايات الحقيقية التي ارتكبت سنة ١٩٦٥ هو ٢٠٣٠٤ جنائيات وكما هو واضح فان هذا العدد يقترب كثيرا من الاجمالى العام للجنايات الوارد في تقرير الشرطة . ومع ذلك فهناك ما يسمى بالجنايات المحفوظة مؤقتا والتي بلغت جملتها سنة ١٩٦٥ (٧٣٣١) جنائية . وهذا النوع من الجنايات لا يعنى صدور القرار بحفظه انه لم يقع ، فالمعروف ان الامر بالحفظ تصدره النيابة العامة بصفتها سلطة جمع استدلالات ، وهو لا يفيد بالضرورة عدم وقوع الجريمة فقد يكون سببه عدم كفاية الاستدلالات ، او عدم معرفة الفاعل او عدم الاهمية ، او عدم جواز رفع الدعوى الجنائية لصغر السن او لعدم تقديم الشكوى او الطلب او التنازل عنها لسقوط الحق فيها ، او لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، او لانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم او لامتناع العقاب .

ولذلك فانه ليس هناك ما يمنع من اعتبار الجنايات والجنح التي حفظتها النيابة مؤقتا من بين الجرائم التي وقعت ، حيث ان الاحصاء القضائى لا يبين أسباب الحفظ لنعرف ما اذا كان من بينها أسباب ترجع الى عدم صحة التهمة او عدم الاهمية او لعدم الجدية ، وهى الأسباب التي يستدل بها على عدم وقوع الجريمة . وان كنا لا نستبعد وجود كل هذه الأسباب او بعضها وراء قرار النيابة بالحفظ الا انه من غير المتصور ان تكون عشرات الآلاف من الجنايات والجنح التي تحفظ مؤقتا كل عام يرجع السبب في حفظها الى هذه الأسباب الثلاثة فقط ، فمما لا شك فيه ان الأسباب الأخرى التي سبق ذكرها والتي لا ترجع الى عدم وقوع الجريمة تتوافر بنسبة عالية .

وهكذا يمكننا القول ان اجمالى الجنايات ، الحقيقية منها والمحفوظة مؤقتا بلغ سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائى السنوى ٢٧٦٣٥ جنائية .

وفىما يتعلق باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ طبقا لما ورد بالاحصاء القضائى تبين حدوث انخفاض فى اجمالى الجنايات الحقيقية التى بلغ عددها ١٣.٢١ جنائية اى نسبة ٣٥٪ الى ما كان عليه اجمالى انجنايات سنة ١٩٦٥ . اما الجنايات المحفوظة مؤقتا فقد بلغ جبلتها ٣٧٢٩ جنائية اى انها تقل من مثيلتها سنة ١٩٦٥ بنسبة ٤٩٪ . واذا أضفنا هذا النوع من الجنايات الى الجنايات الحقيقية التى وقعت سنة ١٩٧٦ فان اجمالى الجنايات يصبح ١٦٩٣٠ جنائية . ومن المقارنة بين هذا الرقم انوارد فى تقرير الأمن العام والخاص باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ والذي بلغ ١٥١٨٠ جنائية يتبين ان الرقمين متقاربان بعكس ما اذا اقتصرنا على اجمالى الجنايات الوارد فى الجدول رقم واحد من تقرير الأمن الصام .

وهكذا يبين ان الجنايات عموما انخفضت بنسبة كبيرة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٧ وذلك طبقا للمصدرين الاحصائيين مع اختلاف نسبة الانخفاض فى كل منهما الا انه لما كتلت الجنايات ليست وحدها التى تظهر على خريطة الجريمة فى أى بلد ، على الرغم من أنها تعد أشد الجرائم خطورة ، وانما تظهر الى جانبها الجنح التى تليها فى الخطورة ثم المخالفات التى تعتبر اقل الجرائم خطرا . لذلك فسوف نبين ما يحتمل أن يكون قد طرأ من تغير على حجم الجرائم المعدودة من الجنح تاركين المخالفات لقائتها من ناحية وكررتها التى تحول دون احصائها . وان كان الاحصاء القضائى يتضمن بعض البيانات عن عدد من المخالفات وليس منها جميعا .

وفى هذا الصدد فان اجمالى الجنح الحقيقية بلغ طبقا للاحصاء القضائى من سنة ١٩٦٥ (٩١٨٩٠٦) جنحة ، فى حين بلغ اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتا ١١٩٧٥٥ جنحة اى ان اجمالى النوعين بلغ ١.٢٨٦٦١ (اى مليون وثمانية وثلاثون الفا وستمئة وواحد وستون جنحة) وفى سنة ١٩٧٦ ارتفع اجمالى الجنح الحقيقية الى ٣.٤١٤٧١ اى (ثلاثة ملايين

واحد وأربعون ألفا وأربعمائة وواحد وسبعون جنحة) ، في حين انخفض اجمالي الجنح المحفوظة مؤقتا الى ٥٤٤٥٦ (أربعة وخمسون ألفا وأربعمائة وستة وخمسون جنحة) أى أن اجمالي النوعين من الجنح بلغ ٣.٩٥٩٢٦ (ثلاثة ملايين وخمسة وتسعون ألفا وتسعمائة وستة وعشرون جنحة) وهكذا يتبين أن الجنح قد زادت خلال الفترة موضوع الدراسة بنسبة ١٩٨٪ وقد قابل الارتفاع الملحوظ في اجمالي الجنح الحقيقية انخفاضاً شديداً في اجمالي الجنح المحفوظة مؤقتا بلغت نسبة ٥٤.٥٪ .

طبقا لما ورد في تقرير الأمن العام فإن اجمالي الجنح التي ارتكبت سنة ١٩٦٥ بلغ ١٠٠.٦٧٧٧ (مليون وستة آلاف وسبعمائة وسبعة وسبعون جنحة) وهو يقل عن الاجمالي الوارد في الاحصاء القضائي بـ ٣١٨٨٤ جنحة (واحد وثلاثون ألفا وثمانمائة وأربعة وثمانون جنحة) أى بنسبة ٣٪ .

وما اذا قصرنا المقارنة على اجمالي الجنح الوارد بتقرير الأمن العام واجمالي الجنح الحقيقية الوارد بالاحصاء القضائي السنوي وهو ٩١٨٩١٦ فإنه يتبين أن اجمالي الجنح الوارد بتقرير الأمن العام يزيد على نظيره في الاحصاء القضائي زيادة تبلغ ٨٧٨٧١ جنحة أى بنسبة ٨٪ وهذا غير متصور بالمرة لأن الجنح تصل الى النيابة عن طريق الشرطة ولا يعقل أبداً أن يصل اليها أقل مما يصل الى الشرطة التي ليس لها حق التصرف فيما يبلغ اليها من جرائم . فمن أين أتى هذا الفرق .

ولما كان قد لوحظ أن اجمالي الجنح المحفوظة مؤقتا بلغ طبقا لتقرير الأمن العام ١٨٣٤٤٣ جنحة في حين أن اجمالي هذا النوع من الجنح بلغ طبقا للاحصاء القضائي السنوي ١١٩٧٥٥ جنحة ، وهذا يعنى أن اجمالي الجنح الحقيقية طبقا لتقرير الأمن العام هو ٨٢٣٣٣٤ جنحة وبالمقابلة بينه وبين اجمالي الجنح الحقيقية طبقا للاحصاء القضائي يتبين أنه ينقص عنه بمسدد من الجنح يبلغ ٩٥٥٧٢ جنحة . وهكذا يتبين لنا أن الاختلاف بين اجمالي الجنح الحقيقية والوارد في كل مصدر عنه في الآخر يرجع الى الاختلاف بينهما في اجمالي الجنح المحفوظة مؤقتا والتي جاءت في تقرير الأمن العام أكثر منها في الاحصاء القضائي وبالتالي جاء اجمالي الجنح الحقيقية في الاحصاء الأخير أكبر منه في تقرير الأمن العام وهو اختلاف

ليس له ما يبرره ، خاصة وقد بينا أن الشرطة ليست مخولة صلاحية إصدار قرارات الحفظ وانما النية هي التي تصدرها . فكيف وقعت انشطة في هذا الخطا واوردت رقما أكبر بكثير من الرقم الذي ورد بالاحصاء القضائي ، اللهم الا أن يكون الهدف من ذلك اظهار الجرح الحقيقية على غير حقيقتها .

وعلى أي الأحوال فقد سبق أن بينا أن الحفظ المؤقت ليس معناه عدم وقوع الجريمة ، جنائية كانت أم جنحة ، وعلى ذلك فإن المقارنة بين اجمالي النوعين من الجرح ، الحقيقي والمحفوظ مؤقتا في الاحصاء القضائي ونظيرها في تقرير الأمن العام تظهر أن التقرير الآخر يعطى صورة صادقة لحجم الجريمة . ولعل ذلك يبدو بوضوح أشد من المقارنة بين الوارد في تقرير الأمن العام بشأن الجرح بنظيره الوارد بالاحصاء القضائي السنوي فقد بلغ اجمالي الجرح التي ابلغت الى الشرطة سنة ١٩٧٦ ، ١٨٥.٣٩٦ (مليون وثلاثمائة وخمسون ألفا وثلاثمائة وستة وتسعون جنحة) بلغت جملة المحفوظ منها ١٦٨٩٩١ جنحة . وقد سبق أن بينا أن اجمالي الجرح الحقيقية طبقا للاحصاء القضائي بلغ سنة ١٩٧٦ (ثلاثة ملايين ونصف تقريبا) . فكيف يمكن تفسير هذا التناقض الواضح بين البيتين ، خاصة وأن الفرق بين اجمالي الجرح في المصدرين الاحصائيين يصل الى ١١٩٢.٧٥ (مليون ومائة وواحد وتسعون ألفا وخمسة وسبعون جنحة) وهذا يعني أن ما تصل نسبته الى ٢٨٪ من اجمالي الجرح التي وقعت سنة ١٩٧٦ لم يصل الى علم الشرطة لأنه وصل الى علم النيابة مباشرة وهو أمر لا يمكن تصوره نظرا لأن الدعاوى التي يمكن تحريكها مباشرة دون اللجوء للشرطة ليست من الكثرة بحيث تبلغ نسبتها ٢٨٪ الى اجمالي الجرح خاصة وأنه لم يلاحظ في الأعوام السابقة وجود مثل هذا الفرق الكبير بين اجمالي الجرح في الاحصاء القضائي ونظيره في تقرير الأمن العام مما يدل على أن الذين وضعوا التقرير الأخير قد عملوا على ألا تظهر الأرقام الحقيقية للجرح .

وهكذا يتبين لنا أنه بينما زادت الجرح في خلال أمد موضوع الدراسة بنسبة ٢٩٨٪ بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائي

السنوى ، فان الزيادة فى اجمالى الجنح طبقا لتقرير الامن العام خلال نفس الفترة بلغت نسبته ٨٢٪ الى اجمالى الجنح سنة ١٩٦٥ .

وهكذا يتبين لنا ان الجرائم ليست فى نقصان كما توحى بذلك الارقام الخاصة بالجنايات ، ولكنها فى الحقيقة فى ازدياد وينسب مرتفعة ، اقلها ما ورد فى تقرير الامن العام ولكنها ما ورد فى الاحصاء القضائى حيث بلغت نسبة الزيادة فى الجنح ٢٩٨٪ .

وقد يظن البعض ان الجنح جرائم قليلة الخطورة وانها ليست على نفس الدرجة من التأثير التى تحدثها الجنايات ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، فهناك جرائم اعتبرها القانون الوضعى جنحا ، بينما اعتبرتها الشريعة الاسلامية حدودا اى جرائم خطيرة تظل بائن المجتمع وسلامته واستقراره كالزنا والقذف والسرقة . هذا فضلا عن شرب الخمر الذى لم يجرمه القانون الوضعى بالمرة . الى جانب عدد آخر من الجنح لا يقل خطورة واضرا ابائن المجتمع وطوائفته عن الجنايات كالجرح والضرب والتزوير والقتل الخطا وهتك العرض وخيانة الامة وغيرها . وهكذا فان كثيرا من الجنح لا يقل خطورها او ينقص ضررها عن بعض الجنايات الا بدرجة ضئيلة ولذلك فمانا اذا اضفنا الجنايات الى الجنح فسوف يتبين لنا ان الجرائم لم تنخفض بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا لتقرير الامن العام وانما زادت بنسبة ٢٦٣٪ .

وفىما يلى نبين ما طرأ من تفسير بالزيادة أو النقص على كل نوع من انواع الجنايات معتمدين فى ذلك على الاحصاء القضائى باعتباره أكثر دقة من تقرير الامن العام .

فما يتعلق بالجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ فقد مسبق أن بينا انها بلغت ٢٧٦٣٥ جنائية بما فى ذلك المحفوظ مؤقتا منها وكانت نسبة ما يسمى بالجنايات يرجع الى أن الجنايات أقل عددا من الجنح ولذلك يمكن بيان ارقام معظم ما يرتكب فيها .

منها الى الاجمالى كان الاتى : القتل العمد والشروع فيه ٦٣٪ ، ضرب لها فيها يتعلق بكل نوع من الجنايات على حدة فان نسبة ما ارتكب

انفضى الى موت ارا^١٪ ، ضرب تشأ عنه عاة مستديمة ٤٪ ، السرقة بالاكره والشرع في السرقة ١٨٪ ، الحريق العمد ٦٩.٠٪ ، السلاح المشخن ٣٦.٤٪ ، تزيف النقود ٠.٢٪ ، الرشوة ٣.٠٪ ، تزوير اوراق رسمية ١٨٪ ، الفسق وهتك العرض ٦.٠٪ ، الاغتصاب والتهديد ٤٧٪ ، الاختلاس ١٨٪ ، جرائم العود ٥٧.٠٪ ، المخدرات ٣٥٪ الى اجمالى الجنيات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

وطبقا للتقسيم الذى اتبعناه فى الدراسة والذى بموجبه يتم التمييز بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة فانه يتبين ان الجنيات التى تدخل فى النوع الاول تمثل ٢٢٪ الى اجمالى الجنيات ، فى حين ان الجرائم المستحدثة تمثل ٧٣.٧٪ الى اجمالى الجنيات وهذه الجرائم هى السلاح والعود والمخدرات والرشوة .

وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الجنيات الأخرى أى التى لم تعين ٦٥٪ فى حين كانت نسبة كل نوع من الجنيات الى الاجمالي كما يلى : القتل العمد والشرع فيه ٧٥٪ ، ضرب انفضى الى الموت ١٨٪ ، ضرب ٣٧٪ ، السرقات والشرع فيها ٣٢٪ ، حريق عمد ٢٤.٠٪ ، الرشوة ٥.٠٪ ، التزوير ١٧.٠٪ ، التزيف ٣.٠٪ ، اختلاس ٢٦٪ ، فسق وهتك عرض ٩.٠٪ ، اغتصاب وتهديد ٦.٠٪ ، السلاح ٢١٪ ، المخدرات ٢٧.٤٪ ، العود ٠.٠٪ .

وهكذا يتبين أن هناك جنيات انخفضت نسبة ما ارتكب منها سنة ١٩٧٦ بالمقارنة مع ما كان قد ارتكب سنة ١٩٦٥ وهى جنيات الضرب الذى نشأت عنه عاة والذى بلغت نسبته ٤٪ الى اجمالى الجنيات سنة ١٩٦٥ ، نقصت الى ٣.٧٪ سنة ١٩٧٦ الحريق العمد الذى كانت نسبته ٦٩.٠٪ فاصبحت ٢٤٪ ، والسلاح من ٣٦.٤٪ الى ٢١.٠٪ والتزوير من ١٨٪ الى ١٧٪ ، والاغتصاب والتهديد من ٤٧٪ الى ٥٧.٠٪ ، والعود من ٥٧٪ الى ١٠.٠٪ ، والمخدرات من ٣٥٪ الى ٢٧.٤٪ . اما الجنيات التى ارتفعت نسبتها الى الاجمالي فهى القتل العمد والشرع فيه من ٣٢٪ الى ٧٥٪ ، والضرب المفضى الى موت ارا^١٪ الى ١٨٪ ،

المسقة والشروع من ٥١٪ الى ٣٢٪ ، التزييف من ٠.٢٪ الى ٠.٣٪ .
الرشوة من ٠.٣٪ الى ٥٠٪ ، الفسق وهتك العرض من ٦٪ الى ٠.٩٪ .
الاختلاس من ٥١٪ الى ٢٢٪ .

لها الجنج فانه يجب ملاحظة ان الاحصاءات سواء التى تصدر
عن القضاء او التى تصدر عن الشرطة لا تتضمن بيانات لكل الجنج ،
وانما تقتصر على نحو عشرين او اكثر او اقل قليلا من الجنج التى تعتبرها
هامة وتدرج غيرها تحت عنوان « انواع اخرى » ، وهى التى تبلغ نسبتها
٤٨٪ الى اجمالى الجنج . ومعنى هذا ان الاحصاءات لا تبين الا ما نسبته
١٦٪ فقط من اجمالى الجنج . هذا بالنسبة لتقرير الأمن العلم .
اما الاحصاء القضائى السنوى فلن نسبة « الجنج الأخرى » فيه لا تزيد
على ٢٨٪ . وقد سبق ان بينا انه يضيف الى جداوله انواعا من الجنج
لا يذكرها تقرير الأمن العلم ، كما انه يفضل ذكر انواع يذكرها التقرير
الأخر . ولذلك فالتاخذ نعتد في بيان نسبة كل نوع من الجنج الى الاجمالى
وما طرا عليه من زيادة او نقصان خلال الفترة موضوع الدراسة على
الاحصاء القضائى نظرا للانخفاض الملحوظ في نسب « الجنج الأخرى »
فيه بعكس تقرير الأمن العلم الذى تزيد نسبة الجنج المبينة فيه على ١٦٪
فقط الى اجمالى الجنج . مع الأخذ بعين الاعتبار التغير الذى حدث
في الجداول الاحصائية الخاصة بالجنج حيث اضيفت الى الانواع المعينة
انواع اخرى من الجنج لم تكن تذكر من قبل وانما كانت تضاف الى فئة
« جنج اخرى » .

المبحث الثاني

مقارنة وصفية وتحليلية بين نتائج تحليل صفحات الجريمة

في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات

يقارن هذا البحث بين نتائج تحليل صفحات الجريمة في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات شكلا ومضمونا ومن حيث ثلث الجهور .

المبحث الأول :

من حيث الشكل :

١ - الصفحة التي نشرت بها مادة الجريمة :

نشرت أغلب مواد الجريمة في صفحات داخلية في جريدة الجمهورية والمساء في الستينيات ، في حين نشرت أغلبها في الصفحة الأولى في جريدتي الأهرام والأخبار .

أما في السبعينيات فقد نشرت أغلب مواد الجريمة في الصحف الأربع في صفحات داخلية .

ويمكن تفسير ذلك بأنه في الستينيات لم يكن هناك مكان محدد لمادة الجريمة في صحيفتي الأخبار والأهرام ، وكانت الصحيفةتان تنشران نقط الأخبار الهامة التي كانت تشغل مكانا في الصفحة الأولى وهي في معظمها إما أخبار جرائم وقعت خارج مصر أو جرائم سياسية لها طابع هام ، ولذا كانت تنشر في الصفحة الأولى مثل القبض على الجواسيس الألمان ، مؤامرة الإخوان المسلمين ، قضية حسين توفيق وقلب نظام الحكم ، قضية اتهام مصطفى أمين بالتخابر لصالح الولايات المتحدة .

وفي السبعينيات حرصت الصحف على تخصيص ركن ثابت لمادة الجريمة وان لم ينسح هذا من نشر بعض المواد في الصفحة الاولى وفي صفحات اخرى غير الصفحة - التي كانت تتضمن الركن الثالث .

وبالنسبة للصفحات الداخلية فهناك بعض الصفحات لا ينشر فيها على الاطلاق اى مادة خاصة بالجرائم وذلك لطبيعة هذه الصفحات وتخصصها في تقديم مضمون معين مثل صفحات الادب او الفن او الرياضة او الاقتصاد او غيرها .

وتجدر الاشارة الى ان نشر مادة الجريمة في عدة صفحات يؤدي الى تشتيت ذهن القارئ وارهاقه كما ان التقليل من هذا الأسلوب يسهل التعرف على مكان مادة الجريمة بسهولة وهو امر مرغوب .

٢ - موقع مادة الجريمة في الصفحة :

تركزت معظم مادة الجريمة في الستينيات في النصف الأسفل من الصفحة في حين تركزت في السبعينيات في النصف الأعلى منها وجدير بالذكر ان النصف الأعلى بالطبع يعطى ابرازا اكبر لمادة الجريمة ويعكس اهتماما اكبر من جانب الصحيفة في العناية بها .

وقد استخدمت الاهرام المتشيتة في الستينيات والسبعينيات ، كما استخدمته الاخبار في الستينيات ، وذلك في ابراز بعض الجرائم السياسية فقط .

كما نشرت الاهرام بعض الجرائم كموضوع رئيسي في الستينيات والسبعينيات في حين نشرت الاخبار بعض الجرائم كموضوع رئيسي في الستينيات فقط . وذلك في الجرائم ذات الطابع السياسي او الجرائم الاقتصادية كالرشاوى والاختلاس والعمولات والثراء المفاجيء : وقد

تميزت الأخبار عن غيرها من الصحف بالذات في السبعينيات بتخصيصها موقع ذيل الصفحة الأولى لنشر احدى الجرائم بشكل يومي تقريبا .

٢ — المساحة التي خصصت لمادة الجريمة :

يلاحظ بشكل عام أن الصحف المصرية كانت أكثر اهتماما بتخصيص مساحة أكبر لمادة الجريمة في الستينيات عنه في السبعينيات بالقياس الى مساحتها الكلية .

ويلاحظ أن الأهرام ظلت أكثر الصحف في تخصيص مساحة لمادة الجريمة في الستينيات والسبعينيات ، في حين تظل المساء أقل الصحف في الفترتين .

ولكن ليس معنى ذلك أن اهتمام الصحف قل بمادة الجريمة في السبعينيات بل أن هذا مرتبط من جهة بتكرارات عدد الجرائم والموضوعات الخاصة بمادة الجريمة التي نشرت في الصحف والتي هي بشكل عام كانت أكبر في السبعينيات ، وكذلك بعدد صفحات الصحف نفسها التي قلت في الصحف في السبعينيات وزيادة الاهتمام بالصفحات المتخصصة .

٤ — طريقة العرض :

أولاً — العناوين :

كانت الصحف في الستينيات والسبعينيات في معظم الوقت معتدلة في استخدامها للعناوين فلم تتجاوز سطرين على عموماً ، أو سطرين على عمودين أو سطرين على ٣ أعمدة .

ولم تستخدم العناوين المقسمة الامتداد كالعنوان على ٧ أو ٨ أعمدة الا في حالات نادرة مرتبطة بجرائم لها طابع سياسى — كما سبق الإشارة مثل قضية مصطفى أمين أو الإخوان المسلمين أو حسين توفيق في الستينيات وقضية ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وقضية التكمير والهجرة

ومقتل الشيخ الذهبي وحواشي التخريب التي اتهمت فيها ليبيا ومخابراتها في السبعينيات .

وفي هذا النوع من الجرائم أيضا استخدمت الصحف العنوان المكون من عدد أكبر من السطور والذي وصل أحيانا ١٠ سطور كاملة واستخدم هذا النوع من العناوين غالبا في الصفحة الأولى .

كذلك في بعض الحوادث الأخرى التي نشرت بصفحات داخلية وتتمنى باختلاسات أو رشاشي أو سقوط طقيرة أو غرق البخرة بانرا أو غير ذلك .

ثانيا - الصور :

كانت المساء أكثر الصحف استخداما للصور المصاحبة لموضوعات انجريمة في الستينيات وكلفت الجمهورية أكثرها في السبعينيات .

وقد كانت صور الأشخاص شائعة الاستخدام في الستينيات والسبعينيات ويليها الصور التي تصور جانباً من الحادث أو الجريمة ، وهناك ملاحظة جديرة بالانتباه وهي الخالصة بقيام معظم الصحف بنشر صور مرتكبي الجرائم من الأحداث مما يؤثر على مستقبلهم وسمعتهم وهو أمر ينبغي تجنبه .

ويندر استخدام الرسوم التعبيرية فلم تستخدمها إلا الأهرام في الستينيات والسبعينيات والمساء في الستينيات ، ومن هذه الرسوم الرسم البياني والتوضيح بالأسهم وتصور حادث ما بالرسم النيدوي ... الخ .

كذلك لم تستخدم الرسوم الساخرة كالكاريكاتور والكرتون إلا في كل من الأهرام والمساء خلال الستينيات والسبعينيات .

ويلاحظ أن أغلب هذه الرسوم الساخرة تعرضت للجرائم ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي .

ثالثا - الاطرار (البراويز) :

كانت جريدة الجمهورية أكثر الصحف استخداما للبراويز في الستينيات والمساء أكثرها استخداما لها في السبعينيات ، ويلاحظ ان الصحيفة تلجأ لاستخدام البراويز لتمطى ابرازا لمادة معينة ، قد استخدم هذا في الغالب في مادة الجريمة في نشر بعض الجرائم الصغيرة التي يسبق كل منها شكل زخرفى في صورة كورة صغيرة بعنوان (من اتسام البوليس) أو (تحدث امس) أو احاطة احدى الجرائم التي تنشر في الركن الخاص بالحوادث والقضايا تعبيراً منها على أهمية هذا الحدث من وجهة نظرها .

كان الخبر القصير هو الشكل الصحفى الغالب استخدامه في معالجة مادة الجريمة في الستينيات والسبعينيات .

٥ - نوعية القالب الصحفى المستخدم لمعالجة مادة الجريمة :

كما حرصت كل الصحف عدا الاخبار (خلال فترة العينة) على تقديم خدمة للقارئ بمتابعة ما يطرأ من تطورات على اخبار الجرائم التي تقوم بنشرها ، وكانت أكثر الصحف اهتماما بذلك في الستينيات والسبعينيات بجريدة الأهرام .

أما الفنون الصحفية التي يعنى استخدامها حرصا من الصحف على عدم الاكتفاء بمجرد التقطية بل محاولة التفسير والبحث عن العنل والأسباب ومحاولة ايجاد الحلول ، أى عدم الاكتصار في تناول الجريمة على ماذا حدث بل كيف حدث ولماذا وكيف يمكن تجنب ذلك وهى القصة الخبرية والحديث والتحقيق والمقال فقد كانت الصحف في الستينيات والسبعينيات مقلدة في استخدامها .

وظهر من التحليل أن الصحف في السبعينيات كانت أكثر حرصا على انقيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الأسباب والحلول عنه في الستينيات ، وكانت المساء أكثرها حرصا على ذلك في الستينيات والأهرام أكثرها على ذلك في السبعينيات ، ويظهر هذا من الجدول التالى :

السنة	الاهرام		الاخبار		الجمهورية		المساء		احياءى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١٩٦٥	٢٥	١٤ر١	٣٠	١٦ر١	٣١	١٧ر٥	٩١	٥١ر٥	١٧٧	١٠٠
١٩٧٧	٨٨	٤٤ر٢	٢٥	١٢ر١	٢٣	١١ر٦	٦٣	٣١ر٦	١٩٦	١٠٠

جدول رقم (١)

يوضح مدى اهتمام الصحف باستخدام الفنون الصحفية
التسارحة والمفردة في معالجتها للجرائم

ومن نماذج ذلك :

نموذج لتحقيق نشرته الاهرام عنوانه (تقرير كامل للأهرام عن حوادث الشغب في القاهرة والمحافظات) عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ونموذج آخر نشر في الصفحة الخارجية عنوانه (ناناكا وقضيحة الرشاوى اليبانية) من فضيحة لوكهيد .

ونموذج ثالث عنوانه « محام عام متفرغ لقضايا التوبين .. لماذا ؟ » ونموذج آخر عنوانه « عقوبات يتعامل بها القضاة الى اى مدى تمكنه من مواجهة الجريمة ؟ » .

ونموذج لتحقيق نشرته الجمهورية عن حوادث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ أيضا عنوانه « تحولت المظاهرات الى أدوات للتجبر بتحريض الشيوعيين » وتحقيق نشر في الجمهورية أيضا بعنوان « زبائن محاكم الآداب ضحايا لللاوتوستوب وشارع الشواربى وقضايا النفقة » .

ومن نماذج الاحاديث التى نشرتها الصحف حديث عنوانه « أحداث التخريب الأخيرة في مواجهة صريحة مع وزير الداخلية » عن أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وحديث آخر بعنوان « الحرية والديمقراطية والمباحث ، رئيس مباحث أمن الدولة : كل فرص التعبير متاحة الآن ولا عذر للذين يمارسون نشاطهم تحت الأرض . اى حزب يحاول الاستيلاء على الحكم بغير الطريق الشرعى سينتصدى له » .

(م ٩ - دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

ويلاحظ على هذه التحقيقات والاحاديث انها في الغالب تأخذ طابع العمومية نيمًا تعالجه من قضايا ولا تتناول قضية بذاتها مظلة دوافعها واسبابها ووسائل علاجها .

اما استخدام المقال فقد كان في الغالب للتطبيق على بعض القضايا السياسية او ذات الطابع الاقتصادي ومن امثلة ذلك مقال لابراهيم نافع نشر في الاهرام تعليقًا على احداث ١٨ و ١٩ يناير بعنوان « ابناء مصر ماذا تعلمت بمصر ؟ »

واستخدمت الصحف بعض الزوايا الثابتة التي تضم مادة صحفية لها طبيعة خاصة واحدة كالخبر او التعليق او غيره ولكنها لم تكن منظمة ومن ثم فلم يظهر بعضها في العينة ، ومن ذلك بلب عنوانه « اخبار من العالم » ظهر في جريدة الاهرام في السنينيات وكان يعرض الجرائم والحوادث التي تقع في المجتمع الغربى مثل جرائم قتل الاطفال والمصاصات المسلحة والانتحار وغيره .

وياب آخر كان يظهر في السنينيات ايضا في الاخبار بعنوان « حدث أمس » عن الحوادث من واقع ما سجلته اقسام البوليس المختلفة .

وكانت المساء في السنينيات اكثر الصحف التي ظهر فيها اجواب ثابتة ، ولكنها ايضا لم يكن لها صفة الانتظام مثل « حوادث قصيرة » وكان يتناول الحوادث التي تقع في الاتاليم — خارج القاهرة — بشكل خبري ، وعمود آخر كان يعرض لقضية من قضايا المحاكم التلغرافية او الادارية .

وياب آخر كان عنوانه (القانون والجريمة) ثم اصبح (القاتلون والمجتمع) وكان يشترك في تحريره عدد من المتخصصين وفي داخله بعض الأعمدة الصغيرة مثل (ارشادات قانونية) ، (أغرب الحوادث في العالم) .

كما ان عمود (خبر غريب) الذي ينشر في الصفحة الاولى بجريدة الجمهورية في السبعينيات كان يتناول في الغالب حادثة او جريمة .

٦ - أسلوب التعبير :

غلب على الطريقة التي استخدمتها الصحف لتوصيل مضمون مادة الجريمة للقراء في الستينيات والسبعينيات تقديم الحقائق المجردة بموضوعية - الى أكبر حد ممكن - دون التدخل برأيها واستخدام الكلمات التي قد تصف الحادثة أو مرتكبها أو الجنى عليهم أو المشتركين فيها .

وجدير بالإشارة الى أن الموضوعية محل جدل وخلاف حتى في المؤتمرات واللجان الدولية التي تدرس مشاكل الاتصال ، ومن بينها لجنة مكبرايد التي انشأت في تقريرها الى أن ليس هناك موضوعية مطلقة .

وعلى هذا فإن فصل الخبر عن الرأي وضع مثالي ينبغي أن يكون ولكنه لا يحدث ولن يحدث . ما دام هناك كم هائل من الأخبار تم الاختيار بينه ، كما أن هناك اختيارا في طريقة العرض والابراز فمعنى هذا دسوبة ضمان عدم تشويه الخبر ونقل حقائقه كاملة بلا افسادات أم حاة . و عدم اضافة رأى المحرر . هذا وقد ظهرت في أسلوب التعبير بعض الصياغات المبتورة أو المزيفة سواء في الستينيات أو السبعينيات .

وهناك عدة معايير لقياس مدى المبالغة والتضخيم وتتمثل في :

— اضافة صفات للجريمة أو أحد أطرافها .

— اعطاء الجريمة مساحة أو طريقة عرض تبرزها بما لا يتناسب مع

أهميتها الحقيقية .

— استخدام عناوين غير متسقة — مع مضمون المادة الصحفية .

ومعايير قياس مدى البتر أو التزييف على النحو التالي :

— عدم ذكر بعض المعلومات والوقائع رغم أهميتها .

— اعطاء المواد المتصلة بجريمة ما مساحة أو طريقة عرض لا تبرزها

بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية .

— تزييف بعض وقائع الجريمة بربط وقائع بعضها ببعض لم تكن في الواقع مرتبطة لاعطاء احياء ضمنى بمعنى معين أو التركيز على آراء معينة مما يعطى انطباعا باتجاه معين .
ومن أمثلة ذلك :

نموذج اخيرا يكفى بنشر الوقائع المجردة فقط

مصرع ٨ أطفال احترقوا في غرفة واحدة

لدى ثمانية أطفال سبعة منهم من أسرة واحدة تتراوح أعمارهم بين ستة أسابيع وخمسة عشر يوما حتفهم مساء أمس خلال وجودهم بغرفة واحدة ملحقة بمنزل سيدة تدعى إيرين هاريس .

وقد أمكن انتقاذ طفل تاسع بعد أصابته بحروق بالغة .

نموذج لخبر ينسم بالتهويل والمبالغة .

عنوان الخبر : الحكم على ٢٨ متبها في اخطر قضية تهريب ٢٧٣ سنة حيسا و ٤٠ مليون جنيه غرامة .

وملامح التهويل في هذا العرض تظهر في عدة أمور :

— اعطاء الخبر طريقة عرض ومساحة أكبر مما يستحق اذ نشر على ٨ أعمدة في رأس الصفحة .

— وصف القضية بأنها (اخطر) .

— جمع احكام الحبس والغرامات للمتهمين فبدت وكثتها لمتهم واحد .

— عدم اتفاق العنوان مع المضمون اذ انه قد صدر الحكم ببراءة ٢ افراد من الـ ٢٨ متبها .

نموذج لخبر مبتور :

المدعى الاشتراكي ينتظر قرار نيابة الشئون المالية

في صفقة البوينج

تقرر تأجيل قرار المدعى الاشتراكي في قضية صفقة البوينج حتى تتم نيابة الشئون المالية تحقيقاتها في هذه الصفقة . وهنا لم يذكر الخبر ما هي أبعاد هذه القضية ومن المتهمون فيها ، وهي أمور يشكل عدم ذكرها

بتراً للخبر ، حتى ولو كانت قد نشرت من قبل غلابد من افتراض ان القارئ قد نسي التفاصيل ولا بد من تذكيره بها .

٧ - نوع الصياغة :

تغلب الصياغة السلبية لأخبار الجريمة في جريدتى الاهرام والاعخبار فى الستينيات والسبعينيات بحيث تقتصر فى صياغتها على مجرد رواية الاحداث ووقائع الجريمة دون ان تداول استغلالها لغرس قيم تربوية لدى القراء مما يؤدى ضمناً الى اشاعة العنف والبلبلة ويصبح الهدف من نشر الجريمة مجرد الاثارة .

فى حين تغلب الصياغة الايجابية لأخبار الجريمة فى جريدتى الجمهورية والمساء اذا استثمرت الصحف نشر الجرائم فى غرس قيم ايجابية فى عقول القراء بتوضيح خطورة الجريمة وتقديم توجيهات تحول ذون تكرار ارتكابها وتبين الجوانب السيئة لمرتكبى الجرائم الخارجين على المجتمع .

وعلى الصحف ان تتنبه الى خطورة الدور الذى ينبغى ان تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها ان تكون ايجابية والا اعتبرت مقصرة فى دورها .

ومن نماذج ذلك :

- تحقيق نشرته الجمهورية حول جريمة القتل التى ارتكبت فى ملهى ميامى التقت فيه بالقاتل وحولت التوصل الى دوافع ارتكاب الجريمة واسباب ذلك .

- تحقيق حول انحراف بعض الطالبات على اثر قيام بوليس الاداب بالقاء القبض على مجموعة من الطالبات فى بعض الشقق المفروشة عنوانه : كيف نحمل المفترقات من الاغراء والانحراف .

الشرطة تدرس ظاهرة الانحراف والجامعة لا تتحرك .

- تحقيق حول الكسب غير المشروع بعد احالة ه حالات جديدة لمحكمة الجنائيات بتهمة الكسب غير المشروع .

عنوانه : لكى يتمكن جهاز الكسب غير المشروع من الوصول الى كل الثروات الحرام .

وتقتل السياغلت السلبية في الكثير من الجرائم التي تنشرها الصحف من مصابات للسرقة تتزعمها طفلة مثلا ولا تحاول البحث فيها وراء تحول طفلة الى رئيس لمصابة أو زوجة تقتل زوجها دون ان تحاول معرفة مبررات ذلك ودوافعه .

مثلا نشرت الصحف تحت عنوان « أخطر لصة مساكين بالقاهرة عمرها ١٧ سنة » بدون أن تبين دواعي الجريمة وأسباب اعتراف هذه الشبنة للسرقة وكيف يمكن منع تكرار ذلك .

المبحث الثاني :

من حيث المصنوع :

١ — مصدر مادة الجريمة :

كان المصدر الغالب لمادة الجريمة في الستينيات — في كل الصحف عدا الأهرام — هو المصادر الرسمية كرجال البوليس والقضاة والمحققين والمحامين ورجال الاسعاف والانتقاذ ، وقد تكون المصادر الرسمية غير جية مثل تقارير الشرطة وسجلات البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا .

أما الأهرام في الستينيات فقد كان المصدر الغالب لمادة الجريمة بها وكالات الأنباء اذ كان أغلب ما نشرته عن الجريمة هو أغبيس الجرائم التي وقعت خارج مصر .

أما في السبعينيات فقد كان المصدر الغالب في كل الصحف هو المصادر الرسمية بل ان المساء اعتدت فقط على المصادر الرسمية .

وتجدر الإشارة الى أن من الأهمية بل من الضرورة الاعتماد على المصادر الرسمية ، ولكن على ألا تقتصر الصحف فقط على هذه المصادر التي تنقل في العادة ما وقع من أحداث الجرائم من وجهة النظر الرسمية

— خصوصاً فيما يتصل بالجرائم ذات الطابع السياسى — ولا بد أن تعرض الصحف كلفة وجهات النظر الرسمية وغير الرسمية ، وتعطى للتمهم — طالما أنه لم تثبت أدانته — فرصة الدفاع عن نفسه .

وقد كانت الأخبار فى الستينيات أكثر الصحف اهتماماً بالاعتماد الى التهم كمصدر من بين مصادر مادة الجريمة ، وظل هذا الاهتمام فى السبعينيات وأن فلتقتها فيها جريدة الجمهورية .

ولعله من الأفضل أن تعتمد الصحيفة فى تغطية الخبر نفسه على عدة مصادر ، وقد كانت الأخبار فى الستينيات أكثر الصحف تنوعاً فى مصادر مادتها الصحفية عن الجريمة وتحقيق التوازن بين اعتمادها على المصادر الرسمية وغيرها من المصادر .

فى حين كانت الأهرام أكثر الصحف تحقيقاً لهذا التنوع فى السبعينيات ومن بين المصادر الأخرى لمادة الجريمة فى الصحف الشهود ، وبينهم طائفة هامة جداً للمخبر الصحفى وهم شهود العيان أى هؤلاء الناس الذين رأوا الحدث وقت وقوعه أو فى مرحلة من تطوره ، والاعتماد عليهم سلاح ذو حدين . فهم من ناحية يفيدون للصحفى خصوصاً إذا لم تكن قد أتاحت له الفرصة لتابعة تطورات الحدث وقت وقوعه ، وقد ينتلون له بعض الوقائع والحقائق التى قد لا يستطيع الحصول عليها من المصادر الرسمية . وقد يكون المخبر الصحفى نفسه فى بعض الأحيان شاهد عيان لحدث من الأحداث ، ولكثهم من ناحية أخرى قد يتسمون فى أقوالهم بالبالفسة أو الخيال الخصب فيرون من واقع خيالهم وليس من واقع ما حدث بالفعل ، ولذا فعلى المخبر الصحفى أن يأخذ كلامهم بحذر ويتأكد من عدة مصادر وليس من مصدر واحد فقط .

وقد اعتبرت الصحف على الشهود كمصدر وكانت الجمهورية أكثرها اعتمادا عليهم في الستينيات ، والأخبار أكثر الصحف استعانة بهم في السبعينيات .

٢ - اتجاه المضمون :

كان الاتجاه الغالب للمضمون في الستينيات ضد المتهم ، أى يكتفى بعرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم متخذاً موقفاً ضده ، فى كل الصحف عدا الأهرام التى غلب فيها الاتجاه المتوازن الذى يعرض وجهة النظر الرسمية ووجهة نظر المتهم دون أن يؤيد أو يعارض طرفاً من الطرفين .

كما كان الاتجاه الغالب فى السبعينيات أيضاً هو اتجاه ضد المتهم فى كل الصحف ، وفى حالات كثيرة رغم ادانة المتهم .

ولعل هذا يتسق مع الاعتماد الغالب للصحف على المصادر الرسمية ويلاحظ أن اتجاه (ضد المتهم) تزايد فى السبعينيات عنه فى الستينيات . وظهر أيضاً بالمقارنة أن اتجاه (مع المتهم) تناقص فى السبعينيات عنه فى الستينيات (وهو الاتجاه الذى يعرض وجهة نظر المتهم مؤيداً له) . ومن ناحية أخرى ظهر هبوط اتجاه (مع السلطة) فى السبعينيات عنه فى الستينيات ولكن لا ينبغى النظر لذلك كمؤشر وحده بل لابد من مراعاة تزايد الاتجاه نحو (ضد المتهم) .

وفى الوقت نفسه هبط اتجاه (ضد السلطة) أى الاتجاه الذى يعرض وجهة نظر المتهم فقط معارفاً للسلطة فى السبعينيات عنه فى الستينيات . أما الاتجاه المتوازن فقد هبط فى السبعينيات عنه فى الستينيات .

٣ - القضايا :

كانت أكثر القضايا التى حظيت باهتمام الصحف فى الستينيات هى القضايا التقليدية بنسبة ٥٥٫٩٪ ، فى حين تساوى اهتمام الصحف فى السبعينيات بين القضايا التقليدية والقضايا المستحدثة (٥٠٪ لكل منهما) .

وكانت الحوادث (تصادم السيارات - سقوط المنازل - انفجارات وحرائق وغرق - سقوط طائرات ...) هي أكثر الجرائم التقليدية ظهوراً في صفح العينة في الستينيات (٣٢ر٤٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) في حين كانت (السرقة العادية - عصابات السرقة بالاكراه - اختلاسات - تزوير النقد - تهرب من الضرائب - نصب واحتيال ...) هي أكثر هذا النوع من الجرائم ظهوراً في عينة السبعينيات (٣٠ر٩٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

وكانت الجرائم السياسية (الجلوسية - التخلف مع دولة أجنبية - محاولة قلب نظام الحكم - محاولات التخريب - أحداث الشغب - جرائم التعذيب - التنظيمات السياسية غير الشرعية ...) هي أكثر الجرائم المستحدثة ظهوراً في مصحف العينة في الستينيات والسبعينيات على السواء .

وان زادت نسبة ذلك في السبعينيات . فاصبحت ٧١ر٣٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة ، في حين كانت في الستينيات ٥٥ر٨٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة .

وبالنسبة للأحكام القضائية ظهر في الستينيات والسبعينيات تركيز الصحف على الأحكام الجنائية .

ومن نماذج الجرائم التقليدية التي نشرها الصحف سنة ١٩٦٥ انهيار المساكن وحوادث التصادم والحرائق والاختلاسات مثل اختلاسات الجمعيات الاستهلاكية ، اللعاب في شركات مؤسسة السوامع والتخزين ، غرق الترولى بإس في نيل المعجزة ، جرائم القتل بسبب الشرف ، الدفاع عن النفس ، العرض ، الخيانة الزوجية ، السطو على الكباريهات واختطاف الرافعات والفتيات والأطفال ، سرقة السيارات ، تزوير النقد ، حادث انهم كليم بيلوى ويوسف بيلوى بقتل رجل الأعمال المصرى فاروق الشوربجي في روما .

وكان هناك تركيز واضح على الجرائم التى لها طابع فردى وشخصى مثل زوج يقتل زوجته لأنها قاضته ، مزارع يحرق زوجته لأنها ضربته بالشبشب ، مهندس يحاول الانتحار لنقله لعمل كتابى ، انتحار زوجة بسبب مرض عصبى ، خالمة تحاول الانتحار لقسوة سيدتها عليها ، رجل يقتل شقيقته لرفضها اخلاء لمنزل له ، شاب يستأجر عاطلين لضرب أبيه وسرقته ، جامعية تطلب حمايتها من زميلها الذى يعاكسها فى الطريق العام ، طالب يقتل مدرسه لأنه ضبطه يفتش .

وفى سنة ١٩٧٧ كان من بين ما نشر من الجرائم التقليدية تزوير اللند ، سرقة السيارات والمساكن ، الأخبار الخاصة بالعدارة والخيانة الزوجية ، غرق البلخرة باترا وسقوط طاقرة فى باتكوك ، الأوقات تضبط ٥٦٠ مدانا بليون جنيه اغتصبتها الأهالى بحكم بطل من لجنة القسة ، والاختلاسات فى الاتحاد التعاونى وإحالة أحمد يونس وآخرين لمحاكمة أمن الدولة العليا لاتهامهم باختلاس أموال معسكر عمال التراحيل بالجيزة ، القبض على شخص نصب على البنوك واستولى على ١/٤ مليون جنيه بلا ضمانات ، زبائن محكمة الاداب ضحايا للأوتوستوب وشارع الشرارى وقضايا النفقة ، ضبط مليون شجرة أميون فى ابلبة ، عصابات للسطو على المساكن وسرقة الماشية ، عصابات للاحتيال على المصريين عن طريق شركات وهمية أو عقود عمل وهمية للعمل بالخارج ، وعصابات أخرى للاحتيال على السائحين — التلاعب فى الاسمنت — الاختلاسات فى هيئة الأوقات — عصابات تتحدى قوات الأمن تفرض اتاوات على منطقة معينة ، القتل بدائع الحصول على شقة ، سيدة تحاول الانتحار بعد أن القت بابنها فى النيل بعد أن ملت حياتها ، الاتجار فى الصوب المخدرة .

وبالنسبة للجرائم المستحدثة فمن أمثلتها فى سنة ١٩٦٥ قضايا التموين مثل مخالفة التسميرة وتوريد اغذية مفشوشة والسوق السوداء

وانقاص وزن الخبز وغش الأدوية — ضبط الجواسيس الالمان — قضية مصطفى امين والتخاير مع دولة اجنبية — قضية الاخوان المسلمين ، محاولة حسين توفيق وآخرين لقلب نظام الحكم — اتهام مصطفى اغا بمحاولة قلب نظام الحكم ، تهريب النقد والذهب .

ومن نماذج هذه الجرائم التي نشرت في سنة ١٩٧٧ قضية رشادى صفقة البوينج ، مئرو الشغب في مباراة الزمالك والاتحاد ، قضايا التعذيب — امر بالقبض على شمس بدران في قضية تعذيب اهلى كمشيش وضباط مدرسة المشاة واثنين من اعضاء التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، المخطط اللبى التخريبي — جريمة المخابرات الليبية في الاسكندرية ، القبض على مئرى الشغب في بيلا الذى وقع بسبب استياء الاهلى من المعصبات ، تزوير شهادات واستمارات تخرج وجوازات سفر — أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، اتهام تنظيمات شيوعية وحزب اليسار بأنه وراء مظاهرات التخريب وأحداث الشغب — قضية الرشادى المشهورة بلوكهيد — محاولة نسف استراحة الرئيس السادات بمرسى مطروح وملهى الميرامير . محاولة اقتيال احسان عبد القدوس ، سقوط اكر عصاة لتهرب الكائنات المزيقة — ضبط ٣٠ الف دولار داخل غرفة بأحد الفنادق . قضية تنظيم الجهاد (أحد التنظيمات الدينية) ، تهريب البضائع من بور سعيد (بعد أن تحولت الى مدينة حرة) ، قضايا التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبى .

ويمكن ان نخرج من هذا ببعض الملاحظات العامة حول القضايا

التي عالجتها الصحف في الستينيات والسبعينيات :

١ — كانت الجرائم التي تقع خارج مصر هي الغالبة على القضايا في الستينيات وبالأذات الجرام السياسية مثل مصرع نائب شيوعى في برلمان

كينيا حيث اطلق عليه مجهولون الرصاص ، حكومة الهند تنقل كل زعماء الشيوعيين المتهمين بمحاولة القتل بثورة .

ونشرت الصحف أيضا بعض الجرائم السياسية التي تقع في الخارج في السبعينيات — وان كانت بصورة أقل مما كانت عليه في الستينيات — مثل : المتمردين في الصين يقتلهم السلطات ، المطالبة بالتحقيق مع رئيس وزراء تركيا السابق لتورطه في فضيحة لوكهيد ، القنابل تطارد غيلم عفتيبي في دور السينما بروما .

٢ — غلب على الجرائم في الستينيات الطابع الفردي ، وظهرت في السبعينيات الجرائم التي ترتكبها عصابات أو تنظيمات ويقلب عليها التدبير واستخدام القوة المسلحة مثل أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ومقتل الشيخ الذهبي والتكفير والهجرة .

٣ — برزت في السبعينيات الجرائم التي اتهم بارتكابها شخصيات عامة ومعروفة في المجتمع وبعض هذه الجرائم كان لها طابع دولي مثل الاختلاسات والرشاوى في الاتحاد التعاوني ، هيئة الاوقاف ، صفقة طائرات البوينج ، فضيحة رشلوي لوكهيد .

٤ — كانت الصحف في الستينيات أكثر نشرًا للأخبار ذات الطابع الشخصي الخاص بالعلاقات الزوجية والعلاقات الأسرية والتي اتسمت بطابع الفضائح والاثارة .

وعد كانت صحيفة الجمهورية أكثر هذه الصحف نشرًا للفضائح وأخبار الدعارة وجرائم الشرف والخيانة الزوجية والأخبار الغريبة والشاذة وذلك في الستينيات والسبعينيات على السواء .

٥ — كانت الصحف في الستينيات أكثر تورطًا في نشر أخبار الجرائم التي يرتكبها الأحداث والشباب بل ونشر صورهم وأسمائهم .

وقد قل هذا في السبعينيات ، وان ظلت بعض الصحف وبالذات الجمهورية تنشر هذا النوع من الأخبار ، وكانت جريدة الأخبار أيضا أحيانا تنشر بعض هذه الأخبار .

٦ - ظهر ان جريدة الأخبار كانت أكثر الصحف اهتماما بالدعاية لجهود وزارة الداخلية ورجال الشرطة وبالذات في السبعينيات .

٧ - حرصت الجمهورية في الستينيات على تخصيص جزء اساسى من صفحة الحوادث بها لقضايا الاحوال الشخصية والمحاكم الادارية ومحاكم العمال ، وقل هذا في السبعينيات وان ظلت الجمهورية ملتزمة بنشر الفتاوى ذات الطابع العلم في برواز بالصفحة الاولى بها .

٤ - مكن ارتكاب الجريمة :

وقعت اغلب الجرائم التى نشرتها الصحف عدا الاهرام والأخبار في الستينيات في القاهرة وكذلك وقعت اغلبها في السبعينيات في كل الصحف عدا الاهرام - في القاهرة ايضا .

وركزت الاهرام والأخبار في الستينيات على الجرائم التى وقعت خارج مصر بنسبة ٥٥.٧ ٪ ، ٤٤.٦ ٪ على الترتيب .

وركزت الاهرام في السبعينيات على الجرائم التى وقعت في الوجه البحرى بنسبة ٣٣ ٪ .

ويلاحظ ان اغلب الجرائم التى ارتكبت في القاهرة في الستينيات والسبعينيات وقعت في الاحياء الشعبية وبلغت هذه النسبة ٤٠.٢ ٪ سنة ١٩٦٥ ، ٤٥.٨ ٪ سنة ١٩٧٧ .

وظهر ايضا من التحليل ان اغلب الجرائم التى ارتكبت في كل من الوجه البحرى والوجه القبلى ارتكبت في المدن وليس في الريف ، وذلك في الستينيات والسبعينيات على السواء .

٥ - الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث :

كانت أكثر الدلالات الاجتماعية بروزاً في مضمون مادة الجريمة في الصحف في الستينيات والسبعينيات - عدا المساء - هي القيم الاجتماعية ، وظهرت العلاقات الاجتماعية كلبز الدلالات الاجتماعية في المساء في الستينيات والسبعينيات وقد ظهرت هذه القيم بشكل ضمني ليس تصريحاً وإنما تلميحاً ، وقد استأثرت القيم الاقتصادية بالجانب الأكبر من ورود القيم في مضمون الجرائم في الصحف المصرية في الستينيات بنسبة ٤٩٪ من إجمالى ورود القيم الأخرى ، في حين جاءت القيم السياسية في درجة الاهتمام الأولى من ورود القيم في مضمون الصحف المصرية في السبعينيات بنسبة ٤٢٪ .

ولعل هذا يرتبط بنوعية القضايا التى حظيت بالاهتمام الأكبر من الصحف في الستينيات والسبعينيات فقد كانت نسبة القضايا التى لها طابع اقتصادى في الستينيات ٣٠.٣٪ من حجم كل القضايا في حين كانت نسبة القضايا التى لها طابع سياسى في السبعينيات ٣٥.٧٪ من حجم كل القضايا .

وظهر من التحليل أيضاً أن أغلب اتجاهات القيم كانت سلبية في الستينيات والسبعينيات على السواء ، وهى القيم المرفوضة لأنها تتوق تطور المجتمع وتقدمه وتستند الى عادات وتقاليد بالية لا تتفق مع طبيعة العصر ومقتضيات تنمية المجتمع .

واستأثرت العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع (كالعلاقة بين الجيران والعلاقة بين الملك والمستاجر ...) بدرجة الاهتمام الأولى بالقياس لحجم ظهور العلاقات الاجتماعية في مضمون الجرائم في الصحف المصرية في الستينيات وتلا ذلك العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة (٦٥.٦٪ من كل العلاقات الاجتماعية) .

في حين جاءت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة — في المرتبة الأولى من ظهور العلاقات الاجتماعية في مضمون الجرائم في السبعينيات بنسبة ١٤٤٪ .

ولعل هذا يؤكد الملاحظة التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن القضايا والتي ظهر فيها غلبة الطابع الفردي والشخصي على الجرائم في الستينيات بمثل جرائم القتل والسرقة الفردية وخاصة داخل الأسرة (زوج وزوجته — أخ وشقيقه — ابن وأبيه — فتاة وجدتها ...) .

في حين غلبت على القضايا في السبعينيات طابع الخروج على السلطة والتفرد عليها في شكل أحداث شغب وتنظيمات دينية ومظاهرات وحوادث تخريب وغيرها .

ومن نماذج ذلك :

— مثال لجريمة توضح علاقات العمل .

استمرار حبس التلميذ قاتل مدرسه {٥} يوما :

امر قاضي المعارضات باستمرار حبس الطالب قاتل مدرسه بالجيزة {٥} يوما كان التلميذ حسن خليفة قد اتهم بقتل مدرسه محمد على يمزم وذلك لان القتل كان قد اخرج من لجنة الامتحان بمدرسة الجيزة التجارية الثانوية وقرر الناظر حرمانه من تأدية الامتحان لمدة عامين . اجمع الشهود على ان المتهم طعن مدرسه بالسكين عقب خروجه من لجنة الامتحان فأرداه قتيلا .

طبيب يحاول قتل محليه باهمال قضية له :

نزع طبيب في قتل محليه بأن اطلق عليه الرصاص لانه لم يات له قضية له . وكان الطبيب يعمل بمستشفى كهر سمنع ثم نقل الى المنيا واتهم منذ حوالي عامين في قضية تم حفظها فرفع قضية تعويض مدنية وكل عنه أحد المحامين للمطالبة بالتعويض ولم يحكم له فيها بعد . وقام

الطبيب أمس بشراء مسدس من محل أسلحة في بنها ثم توجه الى مكتب المحامى ظهر أمس واستفسر منه عما تم في القضية واثناء النقاش أخرج مسدسه وعاجله بطلقة منه نقل على اثرها المحامى الى المستشفى في حالة سيئة .

— نموذج لجريمة تظهر فيها العلاقات الاسرية .

استكمال تقرير الصفة التشريحية في حادث سهر قاتلة زوجها :

طلبت نيابة بولاق الدكرور من الطبيب الشرعى استكمال تقرير الصفة التشريحية في حادث الموظفة سهر قاتلة زوجها للرد على مجموعة من الاستفسارات التى لم يتضمنها التقرير عن كيفية وقوع الحادث ومطابقته لما ادلت به المتهمه عن تصويرها لهذا الحادث .

— العلاقات على مستوى الجيران .

اصابة ٨ رجال وسيدتين في مشاجرة بسبب الجيرة :

نشبت معركة بين محيى الدين محمود فهى وفرج محمد نجم بسبب مشاكل الجيرة في عين شمس انضم لأول ٥ من اقاربه واصدقائه وانضم للثانى رجل وسيدتان .

اصيب الجميع بجراح مختلفة .

— العلاقة بين المالك والمستاجر .

الحبس سنة لـ ٣ ملاك تقاضوا خلو رجل من السكان :

قضت محكمة النزعة أمس بمعاوية ٣ ملاك بالحبس سنة مع الشغل وغرامة ٥٠٠ جنيه لكل منهم لتقاضيهم خلو رجل من مستاجرى منازلهم .

ابن صاحب البيت يقتل السكان :

لقى نصحى سدرارك بنطبعة التعاون مصرعه ليلة أمس قتله العامل على محمد عبد الله بسكين أمام باب منزله بشارع حامد عفيفى بروض الفرج

وقامت مشادة كلامية بين القاتل ووالد القاتل الذى يمتلك المنزل الذى يتم القتل بالحدى شقيقه .. سبب المشادة مطالبة القاتل لوالد القاتل بتطبيق قانون تخفيض الإيجارات .

— العلاقة مع السلطة :

٨٥٠ مواطن في سجون المغرب :

لا يزال الموقف مضطربا في المغرب . اذاعت وكالات الأنباء أمس ان الطلبة مستمرون في اضرابهم بمدينة فاس وطنجة ، وقامت قوات الأمن المغربية أمس بحاصرة الحى العربى القديم بالمدينة بعد ان تجددت المظاهرات انتهى قام بها الطلبة ضد الحكومة واشترك فيها الآلاف .

المدعى العسكرى يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية لمواجهة الارهاب

الدينى :

تحقيق من جماعة التكفير والهجرة وقتل الشيخ الذهبى .

القبض على بعض العناصر المتطرفة في حوادث الشغب .

من احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

وبالنسبة للعصابات الاجتماعية فقد ظهرت عادة النثر بشكل كبير في مضمون الجرائم في الستينيات بنسبة ٦٦,٧٪ وظهت عادة الحزن الشديد بأعلى نسبة في مضمون الجرائم في السبعينيات بنسبة ٥٠٪ .

المبحث الثالث

فئات الجهور :

كان اغلب مرتكبى الجرائم في الستينيات والسبعينيات من الأفراد ، وان هبطت نسبة الأفراد في السبعينيات وارتفعت نسبة الجماعات كمرتكبين للجريمة في السبعينيات .
(م ١٠ — دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

وبالنسبة لفئات من مرتكبي الجريمة فمع استبعاد فئة غير محددى السن (من جانب الصحف) وهى الفئة الغالبة فى الستينيات والسبعينيات فقد ظهرت فئة عمر الشباب (من ١٨ — أقل من ٣٥ سنة) والرجال (من ٣٥ — أقل من ٥٠ سنة) كأعلى فئات مرتكبي الجريمة (١٥٪ معا) فى الستينيات ، وكانت فئة الشباب أيضا هى أكثر الفئات العمرية التى ارتكب أصحابها الجرائم فى السبعينيات (١٨٥٪) .

أما أقل الفئات العمرية بين فئات مرتكبي الجريمة فكانوا من الشيوخ فى الستينيات والسبعينيات وكانت نسبة ذلك ١٧٪ ، ٣٪ على الترتيب .

ولعل هذه النتيجة تكون متسقة مع خصائص المراحل العمرية ففى فترة الشباب يغلب على الإنسان فى أحيان كثيرة الانفعال والطبوح وتسيطر عليه الرغبات مع قلة خبرته وتجاربه فى الحياة ، وكلها نضج الإنسان وتقدم به العمر ازداد قدرة على التفكير المنطقى العقلى والتدبر قبل اتخاذ أى قرار ويقل انفعاله وتهوره .

أما فئات جنس مرتكبي الجرائم فقد ظهر الرجال فى الستينيات والسبعينيات بنسبة أعلى فى كل الصحف على السواء ولعل هذا يرتبط بالمشاركة الفعلية للنساء فى الحياة العامة ، وكثرة القيود الاجتماعية التى تعوق حركة المرأة بصفة عامة وضعف ميلها نسبيا للعنف .

أما المستوى التعليمى لمرتكبي الجرائم فبعد استبعاد فئة غير محددى المستوى التعليمى أى الذين لم تحدد الصحف مستواهم التعليمى — فقد ظهر أن أغلب مرتكبي الجرائم فى الستينيات والسبعينيات كانوا من بين المتعلمين تعليما عاليا ، وإن قلت نسبة هؤلاء فى السبعينيات عنهم فى الستينيات (٨٧٪ فى الستينيات ، ٧٪ فى السبعينيات) .

وكان الأميون والحاصلون على دراسات عليا هم أقل هذه الفئات فى الستينيات (١٧٪ لكل منها) وكان المتعلمون تعليما أقل من المتوسط هم أقل فئات مرتكبي الجريمة فى السبعينيات بنسبة ١١٪ .

ولابد أن نأخذ هذه النتائج بشئ من الحذر فهى أولا من تحليل عينة

ربما لا تمثل المجتمع الكلى التمثيل الكامل وهي ثانيا تعكس اهتمام الصحف بنشر الجرائم التي ترتكبها فئات بعينها في المجتمع ، وربما لا تكون هذه الفئات هي أغلبية مرتكبي الجريمة في الواقع وهي ثالثا اذا صحت نحتاج الى دراسات اجتماعية ونفسية لتفسيرها والتفسير العلمى المناسب .

وظهر من التحليل ايضا ان أغلب مرتكبي الجريمة في العينة مع استبعاد فئة الذين لم تحدد الصحف مهنهم — هم من المولدين في الستينيات والسبعينيات وبلغت نسبتهم ٢٣٧٪ في الستينيات و ١٩١٪ في السبعينيات .

ولعل هذا يرتبط بالانحرافات في الجهاز الحكومى والاختلاسات والرشاوى والتزوير وهي جرائم تشكل نسبة لا بأس بها من الحجم الطبى للجرائم وكانت اقل الفئات الميضية التي ارتكبت الجرائم في الدراسات هي من بين العاطلين (٥٠٪) في السبعينيات من بين رجال القوات المسلحة والفلاحون (١٤٪ لكل منهما) .

المبحث الثالث

مناقشة فروض الدراسة في ضوء النتائج الوصفية والتحليلية

لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات

باستقراء النتائج الوصفية والتحليلية يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التي يمكن الاستعانة بها في التحقق من صحة أو عدم صحة الفروض السببية ، فضلا عن التأكد من مدى تحقق الفروض الاستطلاعية للدراسة (التساؤلات) والتي تقرب عليها معظم النتائج المستخلصة .

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية ننحصر فيها على :

الفرض الأول :

يشير الى مدى تطابق ما تنشره صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصري المعاصر في الستينيات والسبعينيات .

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسة الخاصة بالجريمة من خلال الإحصاءات الرسمية التي أعدها د. أحمد المجذوب (*) وجود تناقض حاد بين الأرقام الإحصائية في كل من تقريرى الأمن العالم والإحصاء القضائى وهما مصدران أساسيان من مصادر الإحصاء للجريمة ، فضلا عن عدم الدقة في تسجيل الجرائم ، فعلى حين تضاعف عدد الجرائم واختلال الأمن وضياح انحقوق كانت الإحصاءات تعطى دلالة عكسية على طول الخط بسبب ما سعى بدرع الأمن الذى كان يمنح لرجال الشرطة اذا ما قتل الجرائم فكانوا لا يسجلون كثيرا مما يقع من الجرائم فعلا .

الى جانب ظروف العمل الخاصة برجال الشرطة والاستعانة بهم في بعض المهام خارج الأقسام مثل حراسة بعض الأماكن وحراسة الطرق التى يمر بها الزوار ونقص امکائيلت التى تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة .

فضلا عن تأثير الأوضاع السياسية السائدة ، محكومات الدول النامية في الغالب تجند رجال الأمن لحماية مصالح السلطة السياسية باعتبارها

فوق مصالح الشعب وما يترتب على ذلك من تلبين وجودها واستمرارها في
انحكم على حساب أمن المواطنين وحقوقهم وحرياتهم .

ويلاحظ أيضا عدم دقة تصنيف البيانات الإحصائية الخاصة
بالجريمة وأنواعها ، فمثلا تقرير الأمن العام يقصر جداوله الرئيسية على
بعض الجنايات دون الأخرى مما يوحي لمن يقرأها أنها تمثل كل ما ارتكب من
جنايات خلال السنة التي صدر عنها التقرير في حين أن هذا العدد من
الجنايات لا يمثل سوى ١٥ ٪ من إجمالى الجنايات .

كذلك يدمج تقرير الأمن العام بعض الجنايات ويقدم عنها ارتبا
موحدة ، كما أن تصنيف الجرائم بحسب نوعها الوارد في الإحصاء القضائى
يختلف بدرجة كبيرة عن التقسيم المائل الوارد في تقرير الأمن العام (خصوصا
في الجنىح) .

ونظرا لكل هذه الاعتبارات السابقة يرى د. المجدوب ضرورة أن
تؤخذ الإحصاءات الرسمية الخاصة بواقع الجريمة بكثير من التحفظ والحذر
حيث أنها تعكس صورة أقل من الحقيقة بكثير .

ويلاحظ من بعض المؤشرات الكمية التى توافرت والاختلاف والتفاوت
بين ما نشرته الصحف المصرية (خلال فترة العينة) من أنباء الجريمة وبين
ما سجلته تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى السنوى خلال عامى
١٩٦٥ ، ١٩٧٧ حيث يتضح تركيز الصحف فى عام ١٩٦٥ على نشر
الأخبار الخاصة بأنواع معينة من الجرائم . مثل القتل والسرقة والرشاوى
والحوادث بنسب تزيد عما ورد فى السجلات الرسمية .

بينما يحدث العكس بالنسبة لجرائم أخرى مثل المخدرات والجرائم
المستحدثة وجرائم الضرب والاغتصاب وهناك العرض حيث تقل نسبة
: نشره الصحف عما تسجله المصادر الرسمية .

والجدول التالى يوضح ذلك :

**جدول يمثل المقارنة بين حجم بعض الجرائم كما وردت
في التقارير السنوية وحجم ظهورها في صحف العينة في الستينيات**

نوع الجريمة	النسبة كما وردت في الإحصاءات الرسمية	النسبة كما ظهرت في تحليل الصحف
القتل	٦٣٪	١٨٧٪
إتخرب والجرح	٥١٪	٥ /
السرقه	٣٢٪	٣٠٦٪
الحوادث	٦٦٪ (الحريق فقط)	٣٢٤٪
الرشوة	٣٪	٢٨٪
النزوير	١٨٪ (نزوير أوراق رسمية فقط)	٧١٪
الاغتصاب وهتك العرض	٥٢٪	٢٨٪
المخدرات	٣٥٪	٧٦٪

أما بالنسبة لعام ١٩٧٧ فيلاحظ نفس درجة اهتمام الصحف خلال هذا العام حيث ركزت على القتل والسرقه والحوادث والرشاوى وهتك العرض بدسبة أكبر بكثير مما جاء في المصادر الإحصائية الرسمية .

بينما كانت نسبة ما سجلته هذه المصادر في جرائم المخدرات والضرب أكبر مما جاء في الصحف .

الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول يمثل المقارنة بين حجم بعض الجرائم كما ورد في التقارير الرسمية ونسبة ظهورها في صحف المينة في السبعينيات

نوع الجريمة	النسبة كما وردت في الإحصاءات الرسمية	النسبة كما ظهرت في تحليل الصحف
الضرب	٧٥ ٪	١٧٩ ٪
القتل	٥٥ ٪	٢٣ ٪
انسرقة	٥٩ ٪	٣٠٩ ٪
انحواث	٢٤ ٪ (للحريق فقط)	٢٠٥ ٪
الرشوة	٥٥ ٪	٤٥ ٪
التزوير	١٧ ٪	٧١ ٪
هتاك العرض والاعتصاب	٩٦ ٪	١٤ ٪
المخدرات	٢٧٤ ٪	١٤٨ ٪

يتضح من ذلك التناقض بين الخريطة الواقعية للجريمة سواء من حيث نوع الجرائم أو عددها وبين ما تنشره الصحف بالفعل عن هذه الجرائم .

ويقول الأستاذ إبراهيم عمر رئيس قسم الحواث في جريدة الأهرام تتعلق بالسياسة التحريرية لكل صحيفة ، فالأهرام مثلاً تشترط الأهمية عند اختيار الحواث التي تقوم بنشرها وخصوصاً أن المساحة المخصصة لنشر انباء الجريمة في جريدة الأهرام لم تزد خلال عام ١٩٦٥ عن ٣٩٪ من المساحة الكلية للجريدة وفي عام ١٩٧٧ كانت ٣٢٪ من المساحة الكلية لها .

ويقول الأستاذ / إبراهيم عمر رئيس قسم الحواث في جريدة الأهرام أن معيار اختيار الحواث هو أهميتها فالحادثة تفرض نفسها والصحيفة لا تنشر كل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر أهمها فالمهم فقط ، والحواث قليلة الأهمية غالباً ما يكون طريقها الى سلة المهملات * .

* حديث مع الأستاذ إبراهيم عمر بمكتبه بجريدة الأهرام في ١٩٨٠/١/٥

ويتفاوت معيار الاهمية من صحيفة الى أخرى فالأخبار مثلا خصصت ٢٢.٩٪ من مساحتها الكلية لأخبار الجريمة خلال سنة ١٩٦٥ ، ٢٢.٢٪ من هذه المساحة خلال عام ١٩٧٧ ، وهي تشترط توافر عنصر الاهمية في الجريمة ولكن مقاييس الاهمية لديها تختلف عن الأهرام اذ ترى أن ضخامة الحدث ومساسه لشخصيات هامة في المجتمع هو المقياس الأملى لاهمية الحادثة ** .

كذلك توجد عدة ضوابط أخرى تلغزم بها الصحف المصرية في نشر أنباء الجريمة ، فهناك مثلا حظر بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالأدباء ، وهناك بعض القيود الخاصة بنشر المحاكمات أو الأحكام الصادرة في قضايا لها مساس بأمن الدولة .

فاذا كانت الجرائم التي تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة في تسجيل أرقامها ونوعياتها في السجلات الرسمية سواء الأمن الصام أو الإحصاء القضائي فضلا عن حذف معظمها عند النشر في الصحف فلا شك أن ما يصل الى القارئ من مطبوعات أو تصور صحيح لصورة الجريمة في المجتمع المصرى لا يكون مطابقا للواقع بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل التي تتعرض لها أنباء الجريمة .

ونستطيع أن نقول أن جميع الأجهزة الرسمية في مجال الجريمة ونشرها لا تحرص على تزويد الجمهور بمطبوعات صحيحة أو كاملة عن حقيقة الجرائم التي ترتكب في المجتمع المصرى سواء من حيث السكم أو النوع .

الفرض الثاني :

أما الفرض الثانى الخاص باستطلاع أنواع الجرائم التي تستثائر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة ، فقد لوحظ أن الجرائم التقليدية (كالسرقة والقتل والحوادث ...) قد احتلت مكان الصدارة في صفحات الحوادث في الصحف المصرية خلال الستينيات وحظيت بنسبة

** حديث مع الأستاذ محمد زعزع بمكتبه في الأخبار في ١٥/١/١٩٨٠ .

٥٥٩٪ وكانت حوادث تصادم السيارات ومستقوط المنازل وانفجارات وحوادث غرق وسقوط طائرات .. هي أكثر الجرائم التقليدية ظهوراً في الصحف (٣٢٤٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

هذا في حين تساوى اهتمام الصحف في السبئيات بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة ٤٥٪ لكل منهما .

ويلاحظ ان جريمة السرقة (عصابات للسرقة بالاكراه — اختلاسات — تزوير النقد — تهريب من الضرائب — نصب ...) هي أكثر هذا النوع من الجرائم ظهوراً في صحف السبئيات (٣٠٩٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

اما الجرائم المستحدثة فقد كانت في السبئيات أقل منها في السبئيات اذا بلغت ٣٣٧٪ في السبئيات مقابل ٤٥٪ في السبئيات .

وكانت الجرائم السياسية هي أكثر الجرائم المستحدثة ظهوراً في صحف العينة خلال فترتي الدراسة رغم أن نسبتها في السبئيات زادت فأصبحت ٧١٣٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة بينما بلغت في السبئيات ٥٥٨٪ من هذا الاهتمام .

ونلاحظ أن هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف وما تشير اليه التقارير الرسمية للدولة إذ نلاحظ أن الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالي الجنايات التي ارتكبت خلال سنة ١٩٦٥ بينما تمثل الجرائم المستحدثة ٧٣٧٪ من اجمالي الجنايات . وبما يتعلق بالجنايات تبرز انجرائم التقليدية وتأتي جناح السرقات في المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانة الأمانة وجناح السيارات .

فاذا ما انتقلنا الى السبئيات نلاحظ أن الفجوة تظل قائمة بين الصورة التي تعرضها الصحافة عن الجرائم المستحدثة وواقع هذه الجرائم كما سجلتها المصادر الرسمية .

الفرض الثالث :

الذي يطرح تساؤلاً هالاً حول مدى التزام محرري صفحات الجريمة

في الصحافة المصرية بالاصول والاعتبارات القانونية الخاصة بنشر الاحكام القضائية والحرص على حق حماية المتهم في عدم التعرض للتشهير .

فيما يتعلق بنشر الاحكام القضائية فقد لوحظ مسنة ١٩٦٥ ان الجمهورية كانت الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الاحكام الجنائية انصياية بنسبة ٥٠٪ من اجمالى نشرها للاحكام الجنائية .

بينما امتنعت الصحف الاخرى عن نشر مثل هذا النوع من الاحكام لعدم جوازه قانونا .

نشرت كل من الاهرام والابرار بعض الاحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٥٣٪ ، ٢٠٪ على الترتيب وهذا اجراء غير جائز قانونا .

اما في السبعينيات فقد كانت الجمهورية ايضا هى الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الاحكام الجنائية الفيلبية بنسبة ٣٠٪ من اجمالى نشرها للاحكام الجنائية وكانت الاهرام هى الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الاحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٤٠٪ .

وبذلك تكون المساء اكثر الصحف التزاما بالاصول القانونية في نشر الاحكام القضائية ، يلاحظ ان صحيفة الاخبار تولى اهمية كبرى لعنصر الاثارة مما يؤدى الى تورطها في نشر بعض الاحكام الابتدائية التى قد تلى عند الاستئناف . ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصرى من حظر تدخل الصحف في سير التحقيق في القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيلية والمحاكم ولكن هذا النص لم يطبق ولا مرة واحدة منذ ان وضع سنة ١٩٢١ ، وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة علما بان قانون سلطة الصحافة الصادر سنة ١٩٨٠ وميثاق الشرف الصحفى سنة ١٩٧٥ قد اكدا على اهمية التزام الصحافة بهذا النص .

اما فيما يتعلق بموقف الصحافة من المتهم فقد كان الاتجاه الغالب في الستينيات ضد المتهم اى ان الصحف كانت تكفى بعرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم ما عدا الاهرام التى غلب عليها

الاتجاه المتوازن ، كما كان الاتجاه الغالب في السبعينيات ضد المتهم أيضا وفي حالات كثيرة رغم عدم ادانته .

ولا شك ان ذلك يرجع الى اعتماد الصحف بشكل أساسي على المصادر الرسمية في تغطية اخبار الجريمة .

هذا على الرغم من تأكيد محررى صفحات الحوادث في الصحف المصرية خلال الأحاديث اننى أجرتها معهم هيئة البحث على التزامهم بهذه القواعد والأصول الأخلاقية والفائنية والمهنية عند نشر أخبار الجريمة .

الختمة

اسفرت للدراسة التطيلية الكمية والكيفية لصفحات الحوادث في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات عن النتائج التالية :

١ - اتضح من الدراسة التطيلية لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد اثرت على نوعية الجرائم في السبعينيات تأثيرا واضحا ، في حين لم يكن لهذه الظروف التأثير الكبير في الستينيات .

اذ كانت فترة الستينيات فترة تحول اشتراكي خاصة بعد صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ ، كما حدث تغير جفري في الملكية الفردية لعوامل الانتاج بعد صدور مانون الإصلاح الزراعى الثانى ادى الى خفض الحيازات الكبيرة اذ أن هذه الفترة شهدت اجراءات غيرت شكل النظام الاقتصادى واولوياته واهدافه وتركزت آثارها بالتالى على النظام السياسى والاجتماعى .

وشهدت تلك الفترة أيضا سلسلة من التغيرات المهمة في السياسة الداخلية خاصة بعد انفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١ اذ صدر الميثاق الوطنى في مايو سنة ١٩٦٢ وتشكل مجلس للرئاسة لتحقيق جماعية القيادة ، يتولى سلطات رئيس الجمهورية ، وبدأت تجربة تنظيم سياسى جديد هو الاتحاد الاشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العامل ويخصص ٥٠٪ من عضويته للعمال والفلاحين .

وفي الستينيات أيضا كانت هناك محاولات لتطوير مناهج التعليم والتربية والفلسفة التى تستند اليها لتلائم مقتضيات المجتمع الاشتراكى واحتياجاته .

وكان من المتوقع أن تظهر ملامح هذه التفريعات نوعية الجرائم التى تركز الصحف عليها ولكن ظهر أن الصحافة ظلت فى هذا المجال تسير على نفس النهج السابق على بداية هذه التحولات الهامة فى مجتمعنا ، فقد لوحظ غلبة الطابع الفردى على الجرائم ، ونشر الجرائم التى تمس العلاقات الأسرية والزوجية وبشكل مثير يغلب عليه طابع الفضائح كاختبار الدعارة والشرف والخيانة الزوجية والأخبار الغريبة والشاذة .

وظهر هذا فى جرائم القتل التى كان أطرافها فى الغالب زوجا وزوجة أو شقيقا وشقيقة أو أحد أقاربه ، وفى السرقة والاغتصاب والخطف .

وكانت الصحف فى الستينيات أكثر تورطا فى نشر أخبار الجرائم التى يرتكبها الأحداث والشباب ونشر صورهم واسمائهم ، هذا بالرغم من الشكوى المتكررة من القيادة السياسية فى العديد من الخطب الرسمية من هذا النوع من الجرائم التى تركز عليها الصحف ولا تعكس طبيعة التغير الذى يشهده المجتمع المصرى ، وربما تكون أبرز نماذج ذلك الاهتمام الكبير الذى أعطته الصحف لقضية المليونير فاروق الشسوريجى وعلاقته بكنز بباوى وقتله وانهام كنز وزوجها يوسف بهذا القتل إذ شغلت هذه القضية لأيام عديدة مانشتات الصحف وبالذات صحيفة الأخبار .

ولم يؤثر فى هذا الاتجاه فى نشر الجرائم فى الصحافة المصرية صدور قانون لتنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ وانتقال ملكية دور الصحف الكبيرة للملكية التنظيم السياسية القائم وقتها (الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى فيها بعد) . بل وإيكال قيادة العمل الصحفى فى إحدى هذه الدور الكبيرة (سنة ١٩٦٥ سنة التحليل) وهى أخبار اليوم لأحد اليساريين المصريين البارزين وهو خالد محيى الدين الذى تولى رئاسة مجلس إدارتها ، وبمرغم ذلك كله ظل صحفيو ما قبل التحول الاشتراكى هم المسيطرون على العمل الصحفى فى هذه الفترة .

وظهر أثر ذلك فى معالجة الصحف للجرائم التى غلب عليها الطابع النسبى إذ اكتفت هذه الصحف بنشر الجريمة دون محاولة البحث وراء

اسبابها ودوافعها ومحاولة المسمى لتجنبها وعلاجها والحيولة دون تكرارها .

وظهر من التحليل أن الصحف في الستينيات كانت أقل حرصا على القيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الاسباب والاحول ، ويظهر هذا من نوعية القوالب الصحفية التي استخدمتها في معالجة مادة الجريمة والتي غلب عليها الخبر ونادر استخدام المقل والحديث والتحقيق الذي يبحث فيها وراء الحدث (كيف ولماذا حدث) اذ لم تتجاوز نسبة استخدامها ٢٥.١٪ من اجمالي استخدام الفنون الصحفية الأخرى .

كذلك بلغت نسبة الصياغة السلبية للجريمة (٨٣.٦٪) من اجمالي ما نشر من جرائم) .

وبالنسبة للسبعينيات فقد حدث تغيير في شكل النظام الاقتصادي وطرحت سياسة الانفتاح الاقتصادي كسياسة اقتصادية جديدة وبشكل رسمي بصور ورقة أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وكان هناك اهتمام بقضايا الدخل والكسب غير المشروع وقانون من أين لك هذا وخاصة أن هذه الفترة شهدت انحرافات في الذمة المالية لبعض المسؤولين من عمولات مثل قضايا هيئة الأوقاف والاتحاد التعاوني الزراعي وصفقة طائرات البوينج .

وكثر الحديث في هذه الفترة عن المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصري والتي كان لها أبعاد اجتماعية تمثلت في بعض الظواهر التي انتشرت في المجتمع المصري في ذلك الوقت كظاهرة العنف واقتحام الشقق بالقوة والاعتداءات على المواطنين وأشهرها الاعتداء على أحد المواطنين في شارع الشواربي مما ترتب عليه إجراءات شديدة تجاه هذا الشارع المعروف بسيطرة المهربين عليه ، وحدثت بعض التعديلات في بعض القوانين الاجتماعية كقانون الأحوال الشخصية وقانون التأمينات الاجتماعية .

وكان لسياسة الانفتاح أثرها السريع على تغيير بعض القيم السائدة وظهور قيم جديدة في المجتمع المصري .

وكانت هذه الفترة حافلة بالمنشآت حول شكل العمل السياسى
وضرورة تطوره من تنظيم سياسى جماهيرى شعبى واحد الى تعدد
الأحزاب وما ارتبط بذلك من مشاكل دستورية وقانونية ، واثرت حملات
عنيفة ضد بعض الإجراءات الاستثنائية التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو
كتمذيب المعتقلين السياسيين .

وشهدت السبعينيات أيضا بعض مظاهر الاحتجاج على النظام تمثلت
فى المظاهرات التى وقعت فى يناير ١٩٧٧ بعد صدور بعض القرارات
الخاصة برفع الأسعار وظهور جماعات وتنظيمات سياسية ذات طابع دينى
أعلن أنها تسعى لقلب نظام الحكم بالقوة ولذلك التى القبض على
بعضها مثل جماعات التكفير والهجرة التى قبض على أفرادها بعد مقتل
الشيخ الذهبى ، وتنظيم الجهاد .

وكان للعلاقات السيئة مع ليبيا اثرها فى ظهور بعض الجماعات التى
قيل انها تخرب لحساب المخابرات الليبية .

ظهر هذا كله بوضوح فى نوعية الجرائم التى ركزت عليها الصحف
فى السبعينيات ، فقد ظهرت جرائم السرقة بنسبة كبيرة وظهرت الرشاوى
والتزوير والتخريب والثراء السريع وجرائم التمييز ، وكانت نسبة الجرائم
السياسية كبيرة ٣٥٧٪ من اجمالى ما تناولته الصحف من الجرائم ككل
(تقليدية ومستحدثة معا) .

وظهرت الجرائم التى ترتكبها عصابات او تنظيمات ويغلب عليها
طابع التخريب واستخدام القوة المسلحة ، والجرائم التى ترتكبها بعض
الشخصيات العامة والمعروفة فى المجتمع .

وكانت الصحف فى السبعينيات احرص على أن تكون أكثر ايجابية فى
معالجة الجرائم ، وان لم يصل هذا الاتجاه للحد المطلوب فعلا ، فقد كُن
استخدامها للفنون الصحفية التى تسعى للبحث عما وراء الحدث (كيف
ولماذا حدث) بنسبة ٢٧٥٪ من اجمالى استخدامها للفنون الصحفية
الأخرى .

وانخفضت نسبة الصياغة السلبية للجريمة فلم تتجاوز ٥٧,٨٪ من اجمالي الجرائم ، وهذه نسبة تعد معقولة قليلةا للاستينيات .

٢ - هناك نقطة هامة تتعلق بمسئولية الصحافة المصرية وضرورة ادراكها لخطورة الدور الذي ينبغي ان تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها ان نراعى مواثيق الشرف الصحفية المحلية والعالمية والا اعتبرت مقصرة في اداء دورها ، فلكتفؤاها بمجرد نشر الجريمة وكيف وقعت قد يشيع العنف والبلبله ويهدم بعض القيم التربوية دون ان يساعد على التغيير الى الأفضل او العلاج .

٣ - كان اعتماد الصحف في الستينيات والسبعينيات في الحصول على المعلومات الخاصة بملادة الجريمة على المصادر الرسمية اذ بلغت نسبة ذلك في الستينيات ٤٨,٦٪ من اجمالي المصادر وفي السبعينيات ٥٨,٧٪ من اجمالي المصادر .

واذا كان من الضرورة الاستعانة بالمصادر الرسمية الا أنه لا بد ان تعتمد الصحف بشكل اكبر على المصادر الأخرى حتى لا تكفى بوجهة النظر الرسمية وخاصة في الجرائم ذات الطابع السياسى .

٤ - وقد ترتب على النقطة السابقة ظهور اتجاه غالب ضد المتهم سواء في الستينيات أو السبعينيات وتورطت الصحف في ادانة المتهم في كثير من الحالات دون ان تثبت ادانته بالفصل .

ولعل هذا يظهر من عدم التزام الصحف ببعض القواعد القانونية الخاصة بضرورة عدم نشر الأحكام الجنائية الابتدائية اذ انها تكون قابلة للاستئناف ، ومن ثم فالمتهم قد يصبح بريئا رغم أن الصحف تكون قد اسرعت في نشر قرار ادانته .

كذلك لا يجوز ان تنشر الصحف الاحكام الغيابية ، ورغم ذلك فقد نشرت بعض الصحف هذه الاحكام بنسبة لا تعد قليلة .

٥ - لا تهتم الصحف في الغالب في الستينيات والسبعينيات على السواء بتحديد فئات جمهور مرتكبى الجرائم سواء من حيث السن او المستوى التعليمى او المهن . وفي اطار ما حددته ظهر انشباب المتعلمون تعليها عليا ومن بين الموظفين كثرة غالبية بين مرتكبى الجريمة .

كان اقل فئات جمهور مرتكبي الجريمة ظهورا في التحليل هم الشيوخ المتعلمون تعليما محدودا من بين الفلاحين أو رجال القوات المسلحة أو العاطلين .

٦ - وهنا لابد أن نطالب الصحف بضرورة أن تراعى واجبتها في عدم نشر أسماء وصور الأحداث الذين يرتكبون بعض الجرائم حتى لا تحطم مستقبلهم ، وتعطيهم الفرصة لبدءوا من جديد حياة سوية ولا تظل جرائمهم تطاردهم مدى العمر .

٧ - بالنسبة لشكل مادة الجريمة فالتنا نرى ضرورة أن تجمع مادة الجريمة في مكان واحد لتقليل الازهاق الذي يسببه للقارئ توزيع هذه المادة ونشرها في عدة صفحات .

كذلك نرى أنه لا ينبغي المبالغة في عرض هذه المادة مما يعطيها ابرازا أكثر من الضروري ويحولها الى مادة للاثارة فقط ، وهذا فيما يتعلق بالعناوين والصور والبراويز .

ويفضل استخدام الصور الموضوعية التي تصور جانباً من الحدث عن استخدام الصور الشخصية الصامتة التي لا تقول شيئا ، ولكن لابد من مراعاة اللبقة والآداب العامة في نشر مثل هذه الصور ، وينبغي تجنب نشر الصور التي تخدش المشاعر الإنسانية .

٨ - وبالنسبة لمساحة مادة الجريمة فإن المساحة الحالية معنولة ولكن المهم هنا مضمون هذه المادة وطريقة معالجة هذا المضمون وهما النقطتان اللتان ناقشناهما فيما سبق .

مصادر الدراسة ومراجعها

المصادر :

الصحف :

- ١ - جريدة الأهرام على ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٢ - جريدة الأخبار على ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٣ - جريدة الجمهورية على ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٤ - جريدة المساء على ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

المقابلات الشخصية :

- ١ - إبراهيم عمر - رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبة الأهرام في يناير ١٩٨٠ .
- ٢ - حسين غانم - محرر بقسم الحوادث بالأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه بالأهرام في يناير ١٩٨٠ .
- ٣ - محمد زعزع - رئيس قسم الحوادث بجريدة الأخبار حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه في الأخبار ديسمبر سنة ١٩٧٩ .
- ٤ - مهجة دسوقي - المحررة بقسم الحوادث بجريدة الأخبار - حديث أجرته معها هيئة البحث بجريدة الأخبار في يناير سنة ١٩٨٠ .
- ٥ - علاء الوكيل - مدير تحرير جريدة الجمهورية - حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه في الجمهورية في فبراير سنة ١٩٨٠ .

المراجع :

الكتب العربية :

- ١ - أجال خليفة - اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي (ج ١) - القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- ١ - ت - شيلوف : مشاكل البحث العلمي عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة - ترجمة اللواء محمد رياض الشافعي - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

٣ — جيمس هاليران : الإسلام الجاهلي عريض من أعراض العنف
أم سبب من أسبابه — ترجمة أحمد رضا — المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية — اليونسكو ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

٤ — حسين محمد على : الجريمة وأساليب البحث العلمي — القاهرة —
دار المعارف — سنة ١٩٦٦ .

٥ — عبد العزيز الفنام — مخجل في علم الصحافة — القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٦ — أحمد الخشاب : مدخل في سوسيولوجية الإعلام — القاهرة —
دار النشر العلمي — سنة ١٩٧٤ .

٧ — عبد اللطيف حمزة : فن التحرير الصحفي — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٨ — علي الجريزلي : خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للسياسات
الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ — القاهرة سنة ١٩٧٨ .

٩ — بيئاتي جونسون : استثناء الاتباء فن — ترجمة وبيع غلطين —
القاهرة سنة ١٩٦٠ .

١٠ — محمد خير الدرع : علم الصحافة والانشاء — القاهرة سنة ١٩٤٧ .

١١ — فؤاد مرسى : حتمية الحل الاشتراكي — دار الكتاب الغربي —
القاهرة سنة ١٩٦٧ .

١٢ — فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادي — دار الثقافة الجديدة —
القاهرة سنة ١٩٧٩ .

١٣ — مركز الدراسات السياسية والاشتراكية بمؤسسة الاهرام :
الديمقراطية في مصر (ربع قرن بعد ثورة يوليو) — باشراف —
د. بطرس غالي — القاهرة — ١٩٧٧ .

١٤ — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام :
الثورة والتغير الاجتماعي (ربع قرن بعد ثورة يوليو) باشراف
سيد ياسين — القاهرة — ١٩٧٧ .

المقالات والدراسات والأبحاث :

- ١ — السيد ياسين : التوازن الطبقي في فكر التنمية السياسية بين الاندراك والممارسة — مجلة الفكر العربي المعدادان ٤ ، ٥ — بيروت — نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ١٢٩ .
- ٢ — د. علي الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية في مصر — الديمقراطية والاشتراكية — مجلة الفكر العربي — المعدادان ٤ ، ٥ — بيروت — نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ١٨ .
- ٣ — د. عمرو محيي الدين : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي — مجلة الفكر العربي — المعدادان ٤ ، ٥ — بيروت سنة ١٩٧٨ ص ٤٠ .
- ٤ — غالي شكري : مدخل تمهيدى الى الفكر الناصري — مجلة الفكر العربي — المعدادان ٤ ، ٥ — بيروت — نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ٦٧ .
- ٥ — ليلى محمد عبد المجيد ابراهيم : صفحة الرأي في جريدة الاهرام — رسالة ماجستير — غير منشورة — كلية الاعلام — جامعة القاهرة — سنة ١٩٧٩ .

الفصل الثاني

المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني في السبعينيات

* بحث جماعي تم اعداده بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
تحت اشراف ومشاركة الدكتورة عواطف عبد الرحمن وعضوية هناد
ابراهيم وايناس أبو يوسف وهويدا منير وكارم يحيى وسوسن عبد الملك
وعاطف شمس .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى رصد وتحليل أبرز القيم الاجتماعية والدينية والفكرية والسلوكية التي تركز عليها المواد الاعلامية التي تنشرها الصحف المصرية اليومية والمجلات الأسبوعية في الصفحات الدينية ، وكذلك تحديد غناات الجمهور التي تتزججه اليها هذه الصفحات خلال مرحلة السبعينيات . وذلك من أجل محاولة التوصل الى التاكيد مما اذا كان هناك علاقة بين أحداث العنف الديني ، والتي بلغت ذروتها بمقتل السادات عام ١٩٨١ وبين مضمون الصفحات الدينية في الصحف المصرية .

نوع الدراسة :

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع لهذا تنهيز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعي في مرحلتها الأولى ثم تستخدم المادة الضمنية الاستطلاعية في توصيف أبعاد الظاهرة بشكل أكثر تحديدا وعمقا سعيا للتوصل الى اجابلت على التساؤلات والفروض المطروحة .

المنهج :

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج الأساسية والمساعدة أبرزها منهج المسح الاعلامي كمنهج رئيسي ، ثم منهجا دراسية الحالة والمقارنة . وسوف يستعمل بمنهج دراسة الحالة للتركيز على بعض اصحف مثل الاهرام والاذيل والجمهورية . أما المغان فسوف يستخدم في المقارنة الموضوعية بين اتجاهات الصحف والمقارنة الزمنية بين الفترات الزمنية المختلفة داخل مرحلة السبعينيات .

انوات البحث :

تعتمد الدراسة في جميع وتحليل المادة الاعلامية على عدة اساليب أبرزها الملاحظة وتحليل المضمون والاستفتاء (ان لمكن) مع محرري الصفحات الدينية في الصحف المصرية .

المينة الزمنية

سيتم اعداد مسح اعلامى للفترة الممتدة من ١٩٧١ الى ١٩٨١ .

الفروض او التساؤلات :

يمكن تلخيص اهداف الدراسة في مجموعة من التساؤلات والفروض الاستطلاعية نوجزها على النحو التالي :

الفرض الاول :

تعتمد معظم المادة الاعلامية المنشورة في الصفحات الدينية على الاحاديث مع رجال الدين ، وقليل ما تتعرض لتحليل النصوص الدينية ، او عرض قضية دينية او اجتماعية مطروحة على الصعيد الاجتماعى للنقاش الحر ، او قضية اجتماعية ذات ابعاد دينية . اى تعتمد على تكريس الاسلوب النقطى فى التعامل مع التراث الدينى .

الفرض الثانى :

تعلم الصفحات الدينية على دعم ومساندة المؤسسة الدينية الممثلة فى الازهر ، ولا تحاول الفرض بالنقد لممارسات رجال الدين او الهيئات الدينية او الجماعات الدينية او المناهج الدينية التى تدرس بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثتوية .

الفرض الثالث :

هناك انفصال بين ما تطرحه الصفحات الدينية من اهتمامات وقضايا وبين هموم ومشكلات الواقع الدينى الاجتماعى الراهن فى مصر .

الفرض الرابع :

تتوجه هذه الصفحات الى الفئات العمرية المختلفة مع التركيز على الشباب من الجنسين .

تمهيد

التيار الإسلامى :

برغم أن مصر لم تكن موطن ميلاد أى من الأديان العالمية الكبرى إلا أن أثرها فى معظم تلك الأديان كان بارزا فى تقبلها وتكييفها حسب قرائث مصر ، ولقد تمسكت مصر بالإسلام وعاشت حياة إسلامية فى تقالدها وعاداتها ربما أكثر من أى بلد إسلامى آخر منذ أقبل الإسلام على مصر وأصبح دينها الرسمى والشعبى ، وظل للإسلام نفوذه حتى فى حالات انحلال مصر سياسيا وخضوعها للأجانب . كما ظل الأزهر وعلماؤه الدين الموجه الفكرى والروحى للشعب حتى فى أشد حالات التدهور الثقافى التى مرت بها مصر ... وخلاصة القول أن المناخ الذى نشأ فيه زعماء مصر وتقدمتها من المفكرين والسياسيين كان مناخا إسلاميا ، والأزهر هو المثال البارز على قوة المنزل الإسلامى فى الفكر المصرى . ولقد احتكر الأزهر المعرفة والتوجيه الفكرى والسياسى للشعب المصرى . وسد الفراغ الذى أحدثه غلب النزعة السيادة الحقيقية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حتى مجيء محمد على للحكم فهو الذى ماد الثورات الشعبية ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والمماليكين . واستمر نموذج الأزهر فى ازدياد إلى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر . ومع أن التيار الإسلامى دعم الحركة الوطنية ضد الانجليز وكان الباعث الرئيسى للجهاد المقدس فإن هذا الجهاد كان فى جوهره إسلاميا ولم يكن قوميا . ولم يكن الحركة الوطنية مقبل بنظم قومى حديث ينسب الدين عن القول (صليح . ١٩٥٧ : ١١٧) ولذلك لم يكن من المستغرب أن ينجه أغلبية القيادة والمفكرين السياسيين فى مصر فى ذلك الحين اتجاهها إسلاميا بتطور فى فكرة الجامعة الإسلامية : التى حاول السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) استخدامها كإداة تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية ، وتؤكد له سيطرته على الولايات العربية . ولكن الحقيقة أن واضح الحجر الأساسى فى فكرة الجامعة الإسلامية هو جبال الدين الأمانى الذى لم تعقه جنسيته غير المصرية من التأثير فى الفكر

المصري ، وانشاء تيار اسلامى ذى محتوى تحررى ، ومضمون معاد للاستعمار (عمارة ، ١٩٦٨ : ٣٤) . وكذا آمن به عديد من المفكرين ودعاة الإصلاح الدينى فى القرن التاسع عشر ، وأبرزهم الشيخ الامم محمد عبده . وقد ظهرت هذه الدعوة فى بدايتها على منبر صحيفة العروة الوثقى التى اسسها جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى باريس سنة ١٨٨٤ . ورأى الأفغانى أن الملتقى مليون مسلم فى العالم من المحيط الاطلسى الى المحيط الهادى يملكون امة واحدة . وآمن بوجود جيع هؤلاء كلهم فى رابطة سياسية واحدة لا تظلمهم من الاطماع الاستعمارية فحسب ، بل تسهل أيضا تطوير المفاهيم الاسلامية ، وتخلق من المجتمعات القومية البالية مجتمعا واحدا قويا وناهضا فى مختلف حقول الحياة . وهذا يجمع بين تقوية دعائم الخلافة وتدعيم الدولة العثمانية وبين بحاراة الاستعمار الأوروبى الذى يستهدف القضاء على الاسلام والسيطرة على الشعوب الاسلامية (العربى ، ١٩٦٠ — ١٩٦٦ : ٢٠٧) .

وقد تطورت الرؤية الفكرية لجمال الدين الأفغانى خلال مرحلتين رئيسيتين .

١ — المرحلة الأولى :

وتتمثلها مقالات مجلة العروة الوثقى التى صدرت فى باريس سنة ١٨٨٤ . وكان جمال الدين الأفغانى يعمل أهمية كبيرة على العامل الدينى ، ويهمل تماما العامل القومى ؛ ولذلك كان يرى أن الدولة العثمانية هى القوة الوحيدة المؤهلة للتصدى للاستعمار الأوروبى المسيحى وحماية الاسلام والمسلمين ، مخفلا عن الحركات القومية التى كانت وحدها فى ذلك الوقت مهياة لصد الغزو الأوروبى ؛ فنراه يكتب فى العدد التاسع من المجلة تحت عنوان الجنسية والديانة الاسلامية فيقول ... « ان المتس بالدين الاسلامى متى رسخ فيه اعتقاده ، يلهو عن جنسه وشعبه ويلتفت عن الرابطة الخاصة بالرابطة العملىة وهى علاقة المعتقد ، لهذا ترى العربى لا ينفر من سلطة التركى ، والفارسى يقبل سيادة العربى ، والهندي يذعن لرياسة الأفغانى ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انتقاض (العروة الوثقى ، ١٩٢٧) . كما كان الأفغانى يكرر دائما فى مقالاته المقولة

الخاصة بلن المسلمين رابطتهم العلية أقوى من روابط الجنسية واللغة ، ولن لا جنسية للمسلمين الا في دينهم ، وكان يخط في هذه المرحلة بين دعوته الى الجامعة الاسلامية كضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار الأوروبي وكوسيلة لاعادة الشرق الى مسيرته الاولى من الرقي ، وبين الخصائص القومية . فقد كان يرى أنه لن تقسم للشرق قائمة الا اذا كان الاصلاح يعتمد على أساس ديني . وهذا الاصلاح لن يؤنى ثمرته الا اذا صحبه شعور بقوة التربية القائمة على أساس الدين ، وانه لا جنسية للمسلمين الا في دينهم .

٢ - المرحلة الثانية :

ويظهر فيها اهتمام الأفتاني بالملل القوي أكثر من ذي قبل ، وان كان يجعل الغلبة للعامل الديني ، فتراه يتحدث عن اللغة كسمة قومية . ففى رسالة له باللغة الفرنسية بعنوان مقالات جهائية يقول :

« لا سمعة الا بالجنسية ، ولا جنسية الا باللغة . ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما نحتاج اليه طبقات ارباب الصناعات والخطط في الامانة والاستفادة . وان الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان . وحدة اللغة ووحدة العبن . ووحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . واللغة أضد شام . وأكثر دوما من الدين ؛ ولذلك نستطيع أن نتول ان تأثير رابطة اللغة في هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين (١) .

ويوضح أهمية هذا التطور الذي نلاحظه في فكر الأفتاني ، فقد لعل أهماته بالجامعة الاسلامية هو الأساس . وقد حجب ذلك عن عينيه حقيقة الأوضاع النسائية لدى الحركات القومية العربية المذهبة للحكم التركي ، وبسببها للاستقلال عن العثمانيين ؛ شركائهم في الملة واعدائهم في القومية . وتتحصر أهمية الدور الذي قلم به الأفتاني في المجمع المصري في أنه خلق تيارا فكريا آمن به عديد من قادة الفكر والسياسيين المصريين . وقد حجبت الدعوة الاسلامية التي كان الأفتاني مسخرها الأول في مصر القومية

(١) أنظر منطع الحصري « ما هي القومية » ، ص ٢٥٨ نقلا من محمد عمارة « العربية في العصر الحديث » القاهرة ، دار الكتب ١٩٦٧ .

العربية فترة من الوقت ، واخذت مكلتها . فقد قدمت صحيفة العروة الوثقى الاساس النظرى والفكرى الذى قلم عليه الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل .. ويتلخص فى ثلاث نقاط :

أولاً : ان المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه الانجليز على الجلاء عن مصر .

ثانياً : ضرورة التثبيت بالدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ثالثاً : الدعوة للجملة الاسلامية ولكن على اساس التفاه الشعبى الاسلامى حول الدولة العثمانية ، ولقد كان طبيعياً ان يؤيد مصطفى كامل حركة الجماعة الاسلامية تحت لواء السلطان العثمانى ، وذلك لانه كان يعتمد فى مطلبته بالجلاء ، وتمتع مصر باستقلالها الذاتى على ما لديها من حقوق دولية فى مصر . تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . ولهذا كان يدعو الشعب الاسلامى الى الالتفات حول الدولة العثمانية لشد ازرها (رمضان ، ١٩٧٢ : ٣٦)

ولكن قيلم الحرب العالمية الاولى وما صاحبها من تغييرات فى الخريطة السياسية العالمية أبرزها نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ وقيلام الاتحاد السوفييتى ، وانهيار تركيا فى الحرب ، بالإضافة الى الظروف المحلية داخل المجتمع المصرى ؛ التى اتسمت بتضاد الصراع الوطنى ضد الاحتلال الذى بلغ ذروته فى ثورة مصر القومية سنة ١٩١٩ ، كل ذلك ادى الى انصهار جميع القوى الوطنية فى تيار ثورى واحد . واختلت مؤقتاً جميع الخلاصات الفكرية والسياسية ، وتدفقت جيع التيارات فى تيار وطنى واحد يمثل صوت الأمة بأكملها : الاستقلال التام أو الموت الزؤام دون الارتباط بأية دولة سواء عربية أو اسلامية وقد نفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثورى الذى اشاعته ثورة سنة ١٩١٩ واخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل ١٩١٤ ، فدولة الخلافة كانت قد انتقلت الى دولة عصرية مستعمرية ، والخلافة نفسها أصيبت فى الصميم ، وفكرة الجملة الاسلامية أصيبت

بالتكسر واضح بعد تحالف العرب مع الغرب المسيحي ضد دولة الخلافة
أثناء الحرب (رمضان ١٩٧٤ : ٢٨٤) .

كما أن معظم القوى السياسية المظلة في الحزب الوطني قد صفت
وتم تشيبتها على يد اللورد كيتشنر ، بالإضافة الى التغييرات الدولية في
الأيديولوجية التي ترتبت على نشوب الحرب العظمى ، وأبرزها تحالف
فرنسا وانجلترا وانهيار الدولة العثمانية مما هدم ركنا أساسيا من الأركان
الأيديولوجية للحزب الوطني ، فضلا عن تبني بعض قادة الحزب لنحط
الليبرالي القومي ، ثم ما أعقب ذلك من سيادة التيار الليبرالي ؛ ذلك التيار
الداعي الى الأخذ بمفاهيم العصر ، واقتباس أساليب التقوق الأوروبي .
وكان من الطبيعي أن يتزعم هذا التيار نخبة من أولئك الشبان الذين تنقوا
دروسهم في سلك التعليم الطبائي واستكملوها في انجلترا وفرنسا . وقد
كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد والواضح أن هذا التيار
وإن كان قد بدأ على استحياء منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ثم نما في
ظل الاحتلال البريطاني إلا أنه قد اتسع نطاقه خلال فترة ما بين الحربين
(رزق ، ١٩٧٢ : ١٧) ، وقد شهدت هذه الفترة صراعا حادا بين السلفيين
والليبراليين شمل مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية .
ففي غمرة انتصار الليبراليين في أوائل العشرينيات ارتفعت الأصوات
منادية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، والغاء المحكم الشرعية ،
وتعديل قانون الأحوال الشخصية . وناقش البرلمان المصري في دورته
لحام ١٩٢٦ وضع الوقف الأهلي الذي ارتفعت الأصوات تطالب بإلغائه .
وقد نظر السلفيون الى كل هذه الإجراءات باعتبارها بدعا جاءت في ركاب
الهجوم على الأمتار والنظم التقليدية ، وخاصة أنها جرت في الوقت الذي
الضيت فيه الخلافة في تركيا سنة ١٩٢٤ مما جعلهم على استعداد لشحن
هجوم على الأمتار والنظم المستوردة من الغرب .

وانفجرت الأزمة بعد نشر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلي
عبد الرازق ، ثم كتاب طه حسين في الشعر الجاهلي . وقد ربط السلفيون
وعلى رأسهم رجال الأزهر بين هذين الكتليين والمؤثرات الغربية التي
أخذت تغفل في المجتمع المصري منذ القرن التاسع عشر . ولهذا نعتت

هيئة كبار العلماء كتاب الاسلام وأصول الحكم بأنه مناقض للشرعية ؛ مما ترتب عليه فصل على عبد الرازق من وظيفته في القضاء الشرعى ، كما اتهم طه حسين بالشك في أمور تتعلق بالدين الاسلامى ، وانكر ما اتهم به . ومع ذلك فقد ظلت الصحف الحزبية تهاجمه هجوما عنيفا كاد يعصف بالجامعة المصرية في بدء عمرها (مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٢) .

وبرغم ان السلفيين كانوا قد رحبوا بانخال النظام البرلماني المتبني عن الغرب دون ان يتقبلوا بآثر النظام الجديد على الشريعة ذاتها ، فانهم ما لبثوا ان احساسوا أن سلطتها وقد انتقلت من يد الله الى مجلس علماني . كما وجدوا انكار دعاة الإصلاح وقد تحولت من الفقهاء الى المفرعين . وخلصوا من هذا كله الى اعتقادهم باستتفحال الخطر الذي يهدد المعتدات ، وذلك بعد ان اوضحت النتائج المترتبة على المفاهيم الحديثة انها تتناقض مع فكر التيار السلفي (مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٧) . وقد امتد السلفيون من منابر المساجد ومراكز التطعيم الديني ليسلطوا آراءهم الى قاعات البرلمان واعادة الصحف والمجلات . وقد قامت هذه الحملة مدرسة المنابر بزعامة رشيد رضا خليفة جمال الدين الافغانى ، والشيخ محمد عبده وهو الذى تولى تفسير آرائها ، كما ترعّم قيادة رد الفعل الاسلامى ضد حرفة الدين . وقد التقى مع الافغانى ومحمد عبده في الدعوة الى تجديد حيوية المسلمين والهائم بالاحساس بالكرامة والنفى مع روح العمر والقنّين والحفاظ على القيم الدينية . ولا شك ان هؤلاء المهكرين الثلاثة اعمدة التيار الاسلامى في مصر يلتقون في الاتجاه الخاص بضرورة ان يشكل الاسلام اسلاسا قوميا يمكنه التصدى للاتجاهات العلمانية التى كانت تتضمنها النزعت القومية الحديثة (رمضان ، ١٩٧٤ : ٢٨٥) . وتسهيل مدرسة المنابر الجانب الفكرى والفلسفى في التيار الاسلامى ، وتمتع امتدادا لمدرسة الافغانى والشيخ محمد عبده مع بعض الاختلافات . وكان رشيد رضا يهدف من اصدار المنار سنة ١٨٩٨ الى نواصلة السير على نهج الصروة الوفاى « الا فيما يتعلق بخطتها السياسية التى أصبحت غير ملائمة للطريق السياسية آنذاك » والعمل لنفس الغرض الذى كانت تعمل له مسهينة العروة الوثقى ؛ وهو نشر الاميلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية . وكان لابد ان يصطدم المنار بدعاة الفكر الليبرالى ، فقد

كان المنار يؤمن بنقط بالأخوة الإسلامية التي تتجاوز حدود الأوطان
(مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٨) .

وكان رشيد رضا يدعو الى توحيد المسلمين ، والدفاع عن الاسلام ،
والنضدى لأعدائه ، كما كان يرى أن تحقيق رسالته على أحسن وجه
يتطلب عدم التمسك بالعقيدة الغربية أو تقليد الغرب تقليدا أعمى . وقد
حاول أن يرد على جريدة السياسة لمسلم حال الأحرار الدستوريين « ندعة
الليبرالية القومية » التي كتبت تدعو الى وطنية لا يدخل فيها الدين
ولا اللغة . فاشار الى أنه من دواعي الحفاقة محاولة القضاء على أمة
تدمر كل ما يشكل أصلها ومعتقداتها وغرائزها وروحها المعنوية وأكديها
وعاداتها . وإن من الخطورة بكان محاولة إحلال العاطفة القومية القائمة
على الجنس محل التضامن الاسلامي . فهذه المحاولة في رأيه ليست فقط
مصدرا لفرقة المسلمين هي اقرب الى المروق عن الدين . فالشريعة التي
هي أئمن القوانين بإمكانها أن تتمشى في كل الصور مع ظروف الحياة
المغيرة (رمضان ، ١٩٧٤ : ١٨٦) . ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا
الى فكرته التي نقلها عنه فيما بعد حسن البنا ، وهي تأليف جمعية
اسلامية تمتد فروعها في جميع انطار الاسلام ، وتقوم على مبدأ اساسي
هو الاعتقاد بأن الأخوة في الاسلام تحو الفوارق الجنسية والوطنية
وتؤلف بين المسلمين باعتبارهم أمة واحدة . وتكون غلبة هذه الجمعية
الجمع بين المسلمين في الخضوع لنابوس واحد في العقائد والتعاليم الأدبية
والاحكام الشرعية والمدنية ، مع الدعوة لأن تكون لكل لغة واحدة هي
اللغة العربية ، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة ، والعمل على
نشر الاسلام . وكان رشيد رضا ينصح بابتعاد المجتمعات الدينية
والتعليمية عن الاشتغال بالاعمال السياسية لأنه رغم عدم انفصال الدين
عن الدولة في الاسلام الا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع
عن الاسلام أو شنون التطليم والوعظ أن يبتعدوا عن السياسة ويتجنبوا
الاشتغال بها (المنار ، ١٩١٦ ، م ٣ ج ٩ : ١٥١ — ١٥٢) .

ويرى د. أحمد طربين أن مدرسة المنار الاسلامية الإصلاحية بزمامة
رشيد رضا ، وما نشرته من مقالات ، كان لها أثر في تطور التفكير الديني

المصرى في فترة ما بين الحربين ، كما قامت بدور رئيسي في خدمة التيار العربي في مصر ؛ إذ لم يتردد رشيد رضا في تحميل الشعوب غير العربية مسؤولية انحطاط العالم الاسلامي ، وقد صرح بأن الدين الاسلامي هو دين عربي في مبدئه واساسه ، ولم يكن مبتدعا في ذلك ، لان هذه الفكرة كان قد اوردها الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) في كتابه أم القرى ، كما أن الشيخ محمد عبده كان يشير اليها أحيانا ، حتى إذا أتى رشيد رضا بعقمتها وأغنى مفاهيمها ، وخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك حين ينس من إصلاح رجالاتهم وينس من بناء الدولة العثمانية . ومضى المفكرون الاسلاميون في ركاب مدرسة المنار وتساطوا معها « ألم تكن الوحدة العربية مفتحة الوحدة الاسلامية في سالف الأزمان ؟ أوليس من قصر النظر ان لا نعمل للوحدة العربية ونبقى نزعين من دعوتها او جامدين ازاءها ؟ لئن اختلفت الحركة الاسلامية مع الحركة العربية في الاهداف البعيدة فهما يلتقيان في الغايات العربية لان كليهما تضمان مسألة تحرير العرب في مقدمة برامجهما . أوليس من الخير أن يكون التجمع العربي تجمعا وقتيا للقوى الاسلامية يستهدف تجمعا أوسع منه (م العصور ، ١٩٢٨) .

التيار الاسلامي في الصحافة المصرية :

لقد استمرت معظم الصحف المصرية طوال القرن الماضي تردد أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، وتخطب وجدان العالم الاسلامي حتى جذبت انتظار المسلمين الى مصر . وقد تبنى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) الدعوة الى الجامعة الاسلامية حرصا على استمرار السيادة التركية على الاراضي العربية ، وتوثيقا لعلاقة العرب بالأتراك ، وازالة للنفور الذي بدا على العرب بعد صدمتهم في حركة الإصلاح على الطريقة التركية . ومن أقوال السلطان عبد الحميد في هذا الشأن : « ان أوروبا تعارينا حربا دينية في قالب سياسي » ، وهو يهدف بهذا القول الى استنفار المسلمين في الشرقين الأدنى والأقصى لينفضوا تحت لواء الخلافة الاسلامية في مواجهة الأطماع الأوروبية (م العصور ، ١٩٢٨) وقد وجدت فكرة الجامعة الاسلامية ترحيبا حارا من الحزب الوطني مثلا

في زعيمه مصطفى كمال . وفي هذا يقول « اننا نحب الدول العثمانية لاننا قبل كل شيء نريد ان نرى لمة شرقية تصدر منها الانوار الى كل الامة الاسلامية ولاننا بصفتنا مسلمين نرى اننا نحمل المسلمين في الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة في مملكة الخلافة الاسلامية وهي في الحقيقة ملكتنا وقبلتنا التي انبثا ونحوها نتجه » (١) . وقد كان تطلق المصريين بالخلافة الاسلامية امرا ملحوظا حتى من الانجليز انفسهم ، فعند اعلانهم الحماية على مصر سنة ١٩١٤ جاء في بلاغ سلطة الاحتلال الى السلطان حسين ما يوحي بتقديرهم لخطورة ما اقدموا عليه . يقول ممثل الاحتلال : « ولا ارى لزوما لان يؤكد لسوكم بان تحرير حكومتنا لمصر من بغى لولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستقامة لم يكن ناتجا من اى عداوة للخلافة ، فان تلويح مصر السابق يدل في الواقع على ان اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له بالبنية بالروابط السياسية بين مصر والاستقامة » (٢) .

بعد ذلك جاء مصطفى كمال اتاتورك والنفي الخلافة ، وكان لهذا اثره الالهية لدى كثير من انصار التتار العثماني في مصر . ومثل الفيت الخلافة نشط الازهر ، وبرز اسم مصر كمركز من اهم مراكز النشاط الاسلامي لمعالجة مشكلة الخلافة . وكثرت الدعوات لمعاد مؤتمرا اسلامي حين راجعت الشائعات بترقيش الملك حسين بن على للخلافة . وبرز حينئذ اسم الملك فؤاد مرشحا لها تقديرا لمكانة مصر في السلام الاسلامي ، ولانها تضم الازهر اعرق الجامعات الاسلامية (المعرفة ، ١٩٢١) ، بيد ان هذا المؤتمر الذي اجل مرارا ولم يعقد سوى مرة واحدة في ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ لم يسفر عن شيء ، ووضعت المرافيل في سبيله ، واحتبط

(١) انظر د. حسنى الخربوطلى « القومية العربية من الفجر الى الظهور » ص ١٥٩ نقلا عن محمود فياض — « الصحافة الادبية في مصر » فترة ما بين الحربين » رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٢٣٢ .

(٢) الوقائع المصرية — سبتمبر ١٩١٤ .
(م ١٢ — دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

مندوبو الدول الإسلامية المسمى البفولة لترشيح الملك فؤاد ، واختلف علماء الأزهر فيما بينهم . وشاركت الصحافة في المعركة ، وكتب على عبد الرزاق في السياسة الأسبوعية يقول : « كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به ككثير يحتاج الى العناية ، وكمريض يحتاج الى الحماية ، ولكن ذلك الاثر قد بطل ، وانتهى ذلك الرجل المريض . واتجه الرأي الى العمل على ايجاد مقام جديد يحل محل الآخر الذاهب » ثم يقول : « والقريب ان نلاحظ ان مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام في مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقي ، وانما يهتم بالخلافة تلك الأمم التي لا تملك أمر نفسها ، ولكن يحركها الأجنبي ، ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال (١) ولكن برغم ذلك ظل التفسير في الخلافة الإسلامية يساور الناس كلما نزلت ضائقة بالعالم الإسلامي ، أو كلما برز طموح الملك فؤاد وخليفته فاروق في الاستئثار بمنصب الخليفة .

الآخوان المسلمون : النشأة والاستمرارية :

لقد بدأ الإخوان المسلمون نشاطهم كجماعة دينية عام ١٩٢٨ بمدينة الاسماعيلية بزعماء الشيخ حسن البنا حيث كان يعمل مدرسا هناك . ولم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية طوال حكم الوفد خلال الفترة من ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ، ولم تظهر على المسرح السياسي بصورة ماثرة الا بعد خروج الوفد عننا أصدرت مجلتها السياسية (النذير) عام ١٩٣٨ . وقد ساعد نمو القوة الذاتية للجماعة على حدوث هذا التحول اذ انتقلت جماعة الإخوان بفضل نشاط البنا ودينليكيته من مجرد جماعة صغيرة محصورة في مدينة الاسماعيلية يقل عددها عن المئة الى جماعة تنتشر في مساحاتها على ما يزيد عن خمسين بلدا في عام ١٩٣٣ (٢) ، ويمكن تحديد نشأة فكرة العنف والاستيلاء على السلطة بالقوة عند جماعة الإخوان المسلمين بنشأة ما عرف باسم

(١) السياسة الأسبوعية — يناير ١٩٢٢ .

(٢) انظر : عبد العظيم رمضان : الإخوان المسلمون والتنظيم السري .

القاهرة — دار روز اليوسف — ١٩٨١ .

(فرق الرحلات) ؛ تلك الفرق التى انشئت كما يقول حسن البنا عقب نشأة الدعوة وكانت تلازم أول شعبها وجودا . وقد بدأ تعميم هذه الفرق على مستوى جميع الشعب منذ عام ١٩٣٤ . وكللت الفكرة في تلمس هذه الفرق كما قال البنا « التأثير بفكرة الجهاد الاسلامى » وتحرجا مما جاء في الحديث الشريف « من ملت ولم يغز ولم ينو الغزوات ميتة جاهلية » (١) . ولقد وقع الصدام الأول بين الجماعة والحكومة في عهد حسين سرى باشا حيث تمت مصادرة مجلتي التعارف والشعاع الاسبوعيتين ، والذى ترخيص مجلة المنار للشهرية التى اعاد الاخوان اصدارها بالتمسكون مع ورثة الشيخ رشيد رضا ، ومنع طبع رسائلهم ، كذلك منعت اجتماعاتهم ، وحظر على الصحف نشر اخبارهم . وفي اكتوبر ١٩٤١ تم اعتقال قادة الاخوان ، غير أن تدخل القصر ادى الى الانعراج عنهم في نوفمبر ١٩٤١ ، اى بعد مضي شهر واحد . ورغم الانفراجة السريعة لهذه الازمة الا انها اثرت بصورة واضحة على سياسة الاخوان فيها بعد . وقد تمثل ذلك في تحاشيهم الاصطدام مع الانجليز من ناحية ، مع العمل على بناء تنظيمهم السرى من ناحية اخرى . وقد انتشر هذا التنظيم وامتد ليشمل جميع الاجهزة الحكومية والقوى السياسية المصرية الناقصة في ذلك الوقت ، وقد استغرق اعداد هذا وقتا وجهدا بالغا ، وقد بلغ درجة عالية من الاكتمال قبل حرب فلسطين . وينبغى الاشارة الى اعتماد البنا في تكوين الجهاز السرى على العناصر المعالية وصغار الموظفين والحرثيين والطلبة . وقد نشط الاخوان نشاطا ملحوظا عقب اقالة الحكومة الوفدية في اكتوبر عام ١٩٤٤ ، كما صرح لهم التقراشى بعقد المؤتمرات الشعبية والاجتماعات الخاصة في نهاية عام ١٩٤٥ ، بينما كانت القوى الاخرى محرومة من ممارسة هذا الحق . ولقد لجأت جماعة الاخوان المسلمين الى استخدام العنف في تصفية خصومها السياسيين للمرة الاولى ضد احمد ماهر عندما كان يرأس الوزارة السعيدية ، واعلن عن عزمه اعلان الحرب على المحور ،

(١) انظر حسن البنا « مذكرات الدعوة والداعية » نقلا عن عبد العظيم رمضان — « الاخوان المسلمون والتنظيم السرى » .

وطلب منه الإخوان (متفقين مع سائر القوى السياسية الأخرى) العنول عن ذلك ، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه وأعلن ذلك في بيان القاء يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، ولم يكذب ينتهى من القاء البيان حتى أطلق عليه محمود العيسوى الرصاص فأودى بحياته . ومن الثابت تاريخياً أن مصطفى النحاس كان قد استدعى حسن البنا في الأيالم الأخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤ ، وحذره من الانغماس في العمل السياسى ، وطلب منه ألا يتجاوز حدود دعوته الدينية ، ولكن أقلية حكومة الوفد كانت نقطة انبداية لتحرك الإخوان المسلمين ليس ضد الوفد فقط ولكن ضد كافة التنظيمات الوطنية والديمقراطية والاتجاهات الاشتراكية (١) . ولما أقيمت حكومة النقراشى عقب مذبة كوبرى عباس الشهيرة ، تولى الوزارة اسماعيل صدقى في فبراير ١٩٤٦ . ولقد تحالف الإخوان المسلمون مع حكومة اسماعيل صدقى التى قدمت كافة اشكال المساعدة المالية والسياسية للجماعة ، وسهت لهم باصدار صحيفتهم (الإخوان المسلمون) في مايو ١٩٤٦ . وقد خرج اسماعيل صدقى عقب توليه الوزارة الى زيارة مركز الإخوان في الحلمية الجديدة ، ونسق سياسته معهم حتى أصبحوا من مروجى الدعاية له والمدافعين عن سياسته . ولقد سمحت حكومة اسماعيل صدقى للإخوان باستكمال تدريباتهم العسكرية مما ساعدهم على المشاركة في حرب فلسطين بصورة فعالة حيث قامت الجماعة باعداد معسكر كليل باسم الإخوان المسلمين في السويس . ولقد ركز الإخوان هجومهم داخل مصر على الممتلكات اليهودية . ومن أبرز صور المساعدة التى قدمها الإخوان المسلمون لحكومة اسماعيل صدقى عندما اشتدت المظاهرات الشعبية ضد معاهدة صدقى — بيغن ، طلب اسماعيل صدقى من المرشد العام

(١) انظر : ١ — أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو — الجزء الاول .

بيروت — ١٩٧٦ .

ب — صلاح الشاهد : فكرياتى في عهدى — القاهرة —

دار الفريب — ١٩٧٦ .

ج — عبد العظيم رمضان : الإخوان المسلمون والتبليغ

السرى .

أن ينزل الى الجماهير ويعمل على تهيئتهم لمطلبهم مسلحاً. زكي حكيدار
القاهرة آنذاك ، فاستجاب المرشد العام . وعموماً ففي أواخر علم ١٩٤٨
كان الإخوان المسلمون قد أصبحوا أثبتة بدولة داخل الدولة من حيث
امتلاكهم لجيش مدرب ومصانع وشركات ومستشفيات ومدارس ، ولكن
في ديسمبر ١٩٤٨ أصبح النقراشي قرارا بجل الجماعة ، وانقض بالاعتقال
والمصادرة على أعضائهم ومنشأتهم وأموالهم ، فانتهت صفحة حافلة
من نشاط الإخوان المسلمين ، وبدأت صفحة جديدة (١) .
ولقد دفع النقراشي حيلته شتيا للأجراءات التي اتخذها ضد
الجماعة إذ تم اغتياله بعد عشرين يوما من قرار الحل ،
وتولى إبراهيم عبد الهادي الوزارة ، وبدأت حلقة جديدة من حلقات العنف
المتبادل بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين . ولقد شهدت تلك الفترة
موجة اعتقالات واسعة النطاق ضد جميع القوى الوطنية في مصر وكان
للإخوان المسلمين نصيب كبير منها . وعند اعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز
في القنائة في أكتوبر ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أعلن المرشد العام
للإخوان المسلمين اعتراضه على الكفاح المسلح ضد الانجليز ، وقال موجهاً
حديثه للشباب الإخوان : « اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم »
وقد رد عليه خالد محمد خالد في روز اليوسف تحت عنوان
(أبشر بطول مسلامه يا جورج) قائلا : « لقد وجد الوطن
في التاريخ قبل أن يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن
فهو ولاء زائف ليس من روح الله . وإذا لم تبادروا الى طرد الانجليز
نلن تجدوا المصاحف التي تملون فيها كلام ربكم أتسألون لماذا ؟
لأن الانجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث في ثورة فلسطين
علم ١٩٣٦ » (٢)

(١) انظر : عيد العظيم رمضان : مصدر سابق

طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ —
الهيئة العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) روز اليوسف ١٢ أكتوبر ١٩٥١ .

ثورة يوليو والايخوان المسلمين :

تعد الفترة الممتدة من اوائل القرن العشرين وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من اخصب الفترات التي ازدهرت خلالها مختلف التيارات الفكرية والسياسية فكان هناك التيار الاسلامى الذى بدأ بالانفتاح ومحمد ممد ورشيد رضا وانتهى بظهور جماعة الاخوان المسلمين بزعامة حسن البنا فى نهاية العشرينيات ، وكان متوأكبا مع التيار الاسلامى كل من التيسار انعربى والشرقى والقومى المصرى والمركسى . وقد استمرت هذه التيارات تتنافس وتتصارع ، وتتحالف وتتنافر ، ويندمج بعضها فى الآخر ، ويختفى البعض الآخر نهائيا، وذلك طوال فترة ما بين الحربين وحتى قيام ثورة يوليو علم ١٩٥٢ . وهنا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى ايت فيها بعد الى بروز ما يمكن تسميته اشكالية العلاقة بين قيادة ثورة يوليو والقوى السياسية والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل قيام الثورة . وقد حسمت هذه الاشكالية مؤقتا لصالح قيادة ثورة يوليو فى مارس ١٩٥٤ .

ويهمنا بالتحديد التركيز على العلاقة بين القيادة السياسية للثورة يوليو وجماعة الاخوان المسلمين سواء فى فترة الحكم الناصرى او اثناء الفترة الساداتية .

وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجالها يمكننا القول بان علاقة الاخوان المسلمين قد بدأت وثيقة بحركة الجيش ، واستمرت فترة طويلة ، ثم انتهت نهاية نموية مريرة ، وكانت بداية حطقات العنف والعنف المضاد بين كل من قيادة الثورة وجماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها القرار الخاص بحصل الاحزاب السياسية . اذ نص القانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢ والقرار الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٢ عنى ما يلى : (لا تعتبر حزبا سياسيا الجمعية او الجماعة التى تقسم

على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو أدبية (١) ، ويلاحظ ان هذا القنن قد ترك للاخوان المسلمين حرية الاختيار بين الاعلان عن انفسهم كجماعة دينية بحتة أو الاصباح عن طابعهم السياسي . وقد استقر الرأي على حل وسط يتيح للجماعة امكانية الجمع بين النشاطين وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى (٢) .

واذا كان سلوك عبد الناصر تجاه جماعة الاخوان المسلمين من خلال احداث صدامى ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ يؤكد سيطرة أسلوب المواجهة المباشرة ، فقد لوحظ ان التحرك كان يأتى دائما من جانب الاخوان أولا قبل تحرك النظام . كما ان نتائج هذين الصدامين لم تكن فى صالح اى من الطرفين سواء عبد الناصر أو الاخوان المسلمين . فقد خسر عبد الناصر نصيلا وطنيا هاما ، كذلك فقد الاخوان العديد من القيادات المؤثرة ، وفقدوا فرصة العمل الجاهرى . فقد خرج الاخوان المسلمون من السجون عاجزين عن استيعاب التغييرات السياسية والاجتماعية التى حدثت اثناء محتهم ، أو فهم التحول الذى طرأ على القوى الوطنية والديمقراطية من موقف المعارضة والمقاومة للثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤ الى موقف التأييد والمساعدة فى عام ١٩٦٤ . كذلك لم يستطيعوا ادراك مغزى التغيير الاجتماعى الكبير الذى وقع اثناء وجودهم فى السجن متمثلا فى قواتن الاصلاح الزراعى والتأليم وسائر الفوائن المعروفة بقوانين التحول الاشتراكى .

ولا يمكننا ان نفعل التطور الذى طرأ على علاقة النظام الناصرى بالمؤسسات الدينية الرسمية مثل الأزهر والمحكم الشرعية والمجالس

انظر :

(١) عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى - مصدر سابق - ص ١٤٧ - ١٥١ .

طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر - مصدر سابق .

(٢) عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون - مصدر سابق ص ١٢٠ .

المطية . فقد قام عبد الناصر بتطوير الأزهر وإعادة تنظيم دوره السيلفي والاجتماعي والديني طبقا للفتون رقم ٦.٢ لسنة ١٩٩١ . وكان قد أغنى المحكم الشرعية والمجالس المطية منذ علم ١٩٥٥ بإقتانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ وأصبح التقاضي أمام المحكم التوطنية . كما قام النظام الناصري بانشاء مؤسسات جديدة كالمؤتمر الاسلامي والمجلس الاسلامي (٣) .

وإذا كان عبد الناصر قد طرح اجتهاده السابق المتمثل في محاولة ربط المؤسسات الدينية في الدولة بصليات التقيية بمفهومها الشامل فإن ما أحدث في الفترة التالية لعبد الناصر والمقصود بها فترة السادات كان مناقضا لذلك تماما . اذ حاول النظام الساداتي تشجيع الحركة الاسلامية منذ منتصف السبعينيات لتحقيق افراض تتعلق بالمصالح الآتية والمرخية للنظام ، ولا ترتبط بالمصالح السياسية والاجتماعية للشعب المصري في مجموعه . فقد كان يهدف السادات بتشجيعه للجماعات الاسلامية استخداما كداة لضرب القوى السياسية الأخرى (والقصود بها الناصريون والماركسيون على وجه التحديد) . وقد نجح السادات في ذلك ، ولكن الازدهار الذي عرفته الجماعات الاسلامية حتى مقبيل السادات لا يمكن ان يعود الى ذلك التشجيع فقط بدليل ان تلك الجماعات قد استطاعت مرارا ان تتحدى النظام وتنفرد بالسيطرة على أماكن عامة (الجامعات وبنفس المساجد الكبيرة بل ومدينة أسبوط ذاتها) وذلك بعد انقلاب النظام عليهم لاتقلابهم عليه .

وعلى الرغم من أن السادات والاخوان والجماعات الاسلامية كانوا ينطلقون كما يبدو للوهلة الأولى من الاسلام ويطالبون بتطبيق الشريعة . غير ان بينهم فوارق جوهرية . ففي حين ان السادات كان يلجأ بنفسه للدين عن السياسة تمسك الاخوان والجماعات الاسلامية بالاسلام

(١) رفعت احمد محمد : العلاقة بين الدين والدولة في مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — مايو ١٩٨٤ ص ٢٥٠ — ٢٥٢ .

دين ودولة . وكان خط السادات أن يضغط دائما على مجموعة من القيم المتناقضة ذات الطابع السلبي ، مثل الحب ككتيظ للعقد ، والأخلاق ككتيظ للنسب ، في حين كان الإخوان والجماعات الاسلامية يؤكّدون على القيم الإيجابية في الاسلام (١) . ولكن تبقى الاختلافات بين الإخوان والجماعات الاسلامية ، فواقع أن من يراجع تاريخ الإخوان المسلمين على مدار نصف قرن يجد من الصعب تصنيفهم تحت عنوان سلسلي واحد . فقد أيدوا اساعيل صديقي والملك فاروق في الأربعينيات وتلاؤا بالتعاون بين العمال واصحاب الأعمال في المراكز الصناعية الذرى واثاروا الانفصالات في الحركة النقابية . ولكنهم كانوا من الطلائع المسلحة التي دخلت فلسطين مقاتلة عام ١٩٤٨ .

وقد أيدوا أعمال القمع ضد عمال كبر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ ، وشنوا حملة عنيفة ضد اليساريين . ولكنهم نادوا بالفاء الاحكام العرفية وعودة الديمقراطية عام ١٩٥٤ . وكزنوا جهازا مسلحا حارب التنظيم الناصري ، ولكنهم عوملوا منه بشدة لا مثيل لها . وحاربوا الناصريين والمركبيين في الجامعات والأحياء والمصانع في ظل السادات ، ولكنهم قاموا بانوسج تأييد للثورة الابرائية ، ووقفوا ضد انتفاخات كليب ديفيد والملاح مع اسرائيل (٢) . كذلك امتلات صنفات الدعوة والاعتصام بالشهد أنواع التهريض الأعمى ضد المسيحيين ، كما أيدوا بل وشاركوا في أعمال العنف الثلاثي أو ما يسمى (بالفتنة الطائفية) . ولذلك لا يمكن أن نزعم أن الجماعات الاسلامية تعتبر امتدادا عضويا للإخوان المسلمين والواقع أنه ليس من اليسير التمييز بدقة بين حركة الإخوان المسلمين وحركة الجماعات الاسلامية ؛ فخلال التفتنات والمناورات والخلال الكثيرة التي مسترت الأفكار هنا وهناك يمكن أن نشير الى نقطتين على قدر من الوضوح ، أولاها أن الإخوان يريدون جهادا يتقدمه لولو الأمر ، ويرون أن مهمتهم الحالية لا تنحصر في الدعوة الاسلامية وتربية الناس فحسب ، بل وفي اسداء النصيح للحكم ؛ أي الاختلاف هنا على طبيعة

(١) رفعت أحمد : مصدر سابق ص ٢٥١ .

(٢) السفير ١٥/١٢/١٩٨١ .

المرحلة ، واسلوب التعامل مع السلطة ، وسمتها العامة هو تجنب الصدام المباشر ، في حين ان الاتجاه العام للجماعات الاسلامية هو انهم قد غفدوا الامل في هذا الطريق ولذلك اخفوا يعملون على التحريض المباشر لاستئاط النظام واحلال السلطة الاسلامية مكانه . ثانياها ان الجماعات الاسلامية تركز حاليا على شعار اقامة الدولة الاسلامية بينما يركز الاخوان المسلمون في المرحلة الراهنة على شعار تطبيق الشريعة الاسلامية (١) .

ولا شك ان نجاح الثورة الايرانية يعتبر علما رئيسيا في تشجيع الجماعات الاسلامية ، لانها اثبتت بشكل ملموس ان الثورة الاسلامية امر يمكن ان ينجح وان يقف في وجه الولايات المتحدة الامريكية بكل جيرونها وهيبنتها ، ولكن يبقى بعد ذلك وقبله ان الثورات الاسلامية في مصر تشكل ظاهرة مصرية لها خصوصيتها التي تستحق منا المزيد من الدراسة الثانية .

اجهزة الاسلام الديني في مصر

لقد حرصت الحكومة المصرية على تحقيق رسالة الاسلام الديني من خلال مجموعة من الاجهزة التنفيذية تشمل ما يلي :

١ - جهاز الدعوة الدينية بوزارة الاوقاف :

يعتبر هذا الجهاز من أبرز اجهزة الاعلام الديني ، ويشرف عليه وكيل وزارة مختص . والمعروف ان الدعوة الاسلامية تعتبر من اولى الالمام النوط تحقيقها بوزارة الاوقاف منذ انشائها في عهد محمد علي ١٨٣٥ على شكل ادارة للاوقاف ، ثم تحولت الى نظارة عام ١٩١٣ ، واخيرا أصبحت وزارة في عهد الملك فؤاد . ويبارس جهاز الدعوة الاسلامية نشاطه من خلال عدد من الادارات والاقسام النوعية وهي الادارة العامة للارشاد الديني والثقافة الاسلامية والادارة العامة للمساجد ويتبعها حوالى خمسة آلاف مسجد بالاضافة الى ثلاثين ألف مسجد أصلى .

(١) انظر المسير ١٥/١٢/١٩٨١ - مصدر سابق .

٢ — جهاز الومظ والإرشاد بالجميع الأزهر :

ويتبع هذا الجهاز مجمع البحوث الإسلامية ، وتتحدد اختصاصاته في نشر الثقافة الإسلامية وتنقية التراث الإسلامي مما يثار حوله من شبهات بالإضافة الى الامتاء في مختلف القضايا والمنازعات التي تعرض عليه . ويمارس هذا الجهاز نشاطه من خلال نوعين من الوسائل . أولهما الوسائل المطبوعة وتتمثل في مجلة نور الإسلام وهي مجلة شهرية ، بالإضافة الى النشرات والكتيبات التي يصدرها الجهاز في المواسم والمناسبات الدينية . وثانيهما الوسائل الشفهية وتتجسد في الندوات والمحاضرات والدروس الدينية المختلفة .

٣ — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :

يعد هذا المجلس من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها وزارة الأوقاف في مجال الاعلام الدينى في مصر . اذ انه يكمل الدور الذى يقوم به جهاز اندعوة الإسلامية بوزارة الأوقاف داخل الوطن . فالمجلس الأعلى يعمل على تغطية العالم الخارجى وخصوصا الدول الإسلامية الى جانب بعض النشاطات الثقافية الداخلية . وتنعصر مهامه فيما يلى :

١ — العمل على توطيد العلاقات بين مصر والمسلم الإسلامي وذلك من خلال استضافة زعماء المسلم الإسلامي والعلماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم .

٢ — اصدار مجلة منبر الإسلام باللغة العربية داخل الوطن وباللهجات الانجليزية والفرنسية والاسبانية للخارج .

٣ — العمل على احياء التراث الإسلامي واخرجه بطريقة عصرية .

٤ — وسائل الاعلام المسبوع والمقروء وتشمل :

(١) مجلة القرآن الكريم : وتعد من أبرز الوسائل السمعية للاعلام

الدينى المتخصص والمباشر ، وتقوم ببث البرامج الدينية

والقرآن الكريم على مدى ١٧ ساعة على فترتين . وتشتمل

برامجها على القرآن الكريم والاحاديث النبوية والفتاوى

والتفسيرات والخطب .

(ب) **المجلات الدينية المتخصصة** : ورغم أهمية هذه الوسيلة الاعلامية المباشرة الا أن تأثيرها يظل محدودا بسبب انتشار الامة وخصوصا في الريف المصرى . وهناك ثلاث مجلات شهرية متخصصة هي :

١ — مجلة الأزهر وتتبع مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٣٠ .

٢ — مجلة منبر الاسلام وتتبع المجلس الاعلى للشئون الاسلامية وتصدر منذ عام ١٩٤٣ .

٣ — مجلة نور الاسلام وتتبع هيئة الوعظ والارشاد بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٥٣ .

هذا عدا المجلات الاسلامية الأخرى التى تصدرها الجمعيات الدينية والاعلية أو التى يملكها ويديرها افراد . (انظر جدول رقم ١) .

المجلات الدينية المتخصصة

اسم المجلة	دورية الصنوبر	سنة التأسيس	الجهة التابعة لها
مجلات تتبع أجهزة حكومية :			
١ — الأزهر	شهرية	١٩٣٠	مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر
٢ — نور الاسلام	شهرية	١٩٥٣	هيئة الوعظ والارشاد بالأزهر
٣ — منبر الاسلام	شهرية	١٩٤٣	المجلس الاعلى للشئون الاسلامية
مجلات تصدرها جمعيات دينية :			
١ — التوحيد	شهرية	١٩٢٧	جمعية انصار السنة المحمدية
٢ — مكارم الأخلاق	شهرية	١٩٢٠	جمعية مكارم الأخلاق الاسلامية
٣ — النخباء المسلمين	شهرية	١٩٢٩	المركز العام لجمعية الشبان المسلمين
٤ — المسلم	شهرية	١٩٥١	جماعة العشرة المحمدية
٥ — الاخلاص	شهرية	١٩٧١	جمعية الاخلاص المحمدية
٦ — الاعتصام	شهرية	١٩٣١	الجمعية الشرعية

اسم المجلة	الدورية	سنة الصدور	الجهة التابعة لها
٧- البريد الاسلامى	شهرية	١٩٤٣	دار تبليغ الاسلام
٨- التقوى	شهرية	١٩٢٤	جماعة الوعظ والدعوة الاسلامية
٩- الرسالة الاسلامية	شهرية	١٩٧٣	المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين
١٠- الزعماء الاسلامية	شهرية	١٩٧٢	جمعية الدراسات الاسلامية
مجلات يملكها ويديرها افراد :			
١- المجلة الشرعية	شهرية	١٩٣٦	محمد عبد الفتاح الرفاعى
٢- وكالة انباء العالم الاسلامى	اسبوعية	١٩٥٢	حسن صبحى
٣- الدعوة	كل شهرين	١٩٥١	صالح عشاوى
٤- الاسلام	اسبوعية	١٩٣١	مصطفى امين عبد الرحمن
٥- الانصار	اسبوعية	.	د. عبد الدايم ابو العطا
٦- الرابطة الاسلامية	شهرية	١٩٤٤	محمد شاهين حمزة
٧- طريق الحق	شهرية	١٩٥١	محمد الحافظ عبد اللطيف
٨- الصالح الاسلامى	شهرية	١٩٤٩	محمود ابو الفيض المنوفى
٩- لواء الاسلام	شهرية	١٩٤٧	احمد حمزة

القضايا الدينية في وسائل الاعلام المصرية

تمتلك أجهزة الاعلام المصرية (الاذاعات - التلفزيون - الصحف) اهتماما خاصا للقضايا الدينية . ويتمثل هذا الاهتمام في تخصيص بعض البرامج الدورية في الاذاعة والتلفزيون والعديد من الابواب الثابتة في الصحف لمعالجة القضايا الدينية .

بالنسبة للاعلام المرئى والمسموع : نلاحظ ان الاذاعة المصرية تعمل على تحقيق رسالة الاعلام العينى من خلال البرامج وال فقرات الدينية التى تبلغ حوالى ٢٠ برنامجا دينيا عدا القرآن الكريم والاعلى الدينية والابنهالات والدعاء والاذان وسائر شعائر الصلاة خصوصا ايام الجنب ، وقد بلغ اجمالى ساعات البث للبرامج الدينية المتخصصة في مختلف محطات

الإذاعة عام ١٩٧٩ حوالى ٩٤٥٣ ساعة بمتوسط يومى ٢٥ ساعة
أى ما يوازى ١٩,٧٪ من اجمالى ساعات الإرسال الإذاعى (١) .

أما التلفزيون : فهو يعالج القضايا الدينية من خلال بعض البرامج
التي تنقسم بالدورية والثبات مثل برنامج الطم والإيمان للدكتور مصطفى
حمود ، وأحاديث الشيخ متولى الشعراوى ، علاوة على الندوات
والمؤتمرات الدينية ومسابقات القرآن الكريم للنشر . هذا عدا الخدمات
الدينية التليفية التي يقدمها التلفزيون بصورة دائمة مثل القرآن الكريم
والأحاديث (٢) .

الصحافة المصرية : تخصص الصحافة المصرية وخصوصا الصحف
اليومية أبوابا ثابتة ودورية لمعالجة القضايا الدينية . وقد كان لصحيفة
الأهرام السبق في هذا المجال . إذ سمعت منذ عام ١٩٤٧ الى تخصيص
مساحة ثابتة للإعلام الدينى وذلك في شهر رمضان من كل عام ، ثم أفردت
صفحة أسبوعية للشئون الدينية في النصف الأول من السبعينيات
(١٩٧٥) . وقد ترتب على ذلك نشوء قسم للشئون الدينية يضم بعض
المحررين المتفرغين كما يسهم في نشاطه نخبة من العلماء والمفسرين
الإسلاميين . هذا وقد بدأت كل من صحيفتى الأخبار والجمهورية بتخصيص
صفحات أسبوعية في أعداد الجمعة لمعالجة القضايا والشئون الدينية ،
وذلك منذ السنوات الأولى من السبعينيات (١٩٧٢ - ١٩٧٣) .

ويختلف الأمر بالنسبة للمجلات الأسبوعية إذ لا توجد بها أبواب
ثابتة لمعالجة القضايا الدينية ما عدا مجلة أكتوبر التي يوجد بها باب ثابت

(١) اتحاد الإذاعة والتلفزيون — الأرشيف — ملف ٢١٣ / ٢ .
(٢) لقد اقتصرنا على رصد البرامج الدينية التي تنقسم بالثبات
والاستمرارية حتى نهاية فترة البحث . وغني عن القول أن هناك بعض
البرامج الدينية التي حازت شهرة واسعة سواء في الإذاعة أو التلفزيون
مثل برنامج « نور على نور » الذي كان يقدمه أحمد فراج . وقد توقف
منذ منتصف السبعينيات ١٩٧٦ .

بمعنوان (آمنه بالله) ، ولكن يلاحظ اهتمام هذه المجلات بمعالجة الشؤون الدينية من خلال القوالب الصحفية المختلفة سواء الأخبار أو المقالات أو التحقيقات والأحداث وإن كان يطلب عليها صفة عدم الانتظام وسنتناول ذلك بالتفصيل .

تصنيف المواد الدينية في الصحف المصرية

لنلاحظ أن المواد الدينية في الصحف المصرية لا تقتصر على الصفحات الدينية المتخصصة والتي تنقسم بالدورية والثلث والنسبي . ولكن تنتشر المواد الدينية سواء كانت أحداثاً أم قضايا على صفحات الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية طبقاً لأهميتها وظروف حدوثها . وقد تم تصنيف المواد الدينية التي نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالي :

التصنيف الأول : ويتضمن المتابعات الخيرية للأنشطة الدينية في مصر بالإضافة إلى القرارات والبيانات وأشكال الاحتفالات الدينية المختلفة سواء كانت ذات طابع رسمي أم شعبي .

التصنيف الثاني : ويتضمن الصفحة المتخصصة وهي الصفحة الأسبوعية التي يشرف عليها محرر مسئول وتطرح من خلالها القضايا الدينية المختلفة . ويقسم المجال للمتخصصين وغير المتخصصين في الأمور الدينية للمشاركة في مناقشتها والدلاء بأرائهم ، كما تضم هذه الصفحة أشكالاً مختلفة من التغطية الصحفية للقضايا الدينية قد يكون من بينها عمود ثابت أو أكثر .

التصنيف الثالث : ويتضمن القضايا الدينية التي تبرز أهميتها نتيجة للظروف والتطورات والمناسبات الدينية في مصر ، وتنتشر في أيام أخرى غير يوم الجمعة . وعلى صفحات أخرى عادة ما تكون صفحة التحقيقات أو الصفحات الأخرى المتخصصة التي ترتبط بالدين من قريب أو بعيد .

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : « تحقيق صحفي يتناول الاستعدادات لموسم الحج » أو حديث صحفي مع وزير الداخلية يتعلق

بهذه المناسبة أيضا أو حديث صحفي مع رئيس المحكمة عيسويكية تنظر أمامها قضية تتعلق بظاهرة العنف الديني .

التصنيف الرابع : ويشمل صفحة رمضان التي تخصصها الصحف لهذا الشهر وتنتشر يوميا ، وتضم فنونا تحريرية مختلفة تتنوع بين الخبر والحديث والتحقيق والمقال وتتناول موضوعات تتناسب وظروف الشهر .

المواد الدينية في الصحف المصرية خلال السبعينيات

المؤشرات الوصفية :

لقد تم اجراء مسح استطلاعى للمواد الدينية في الصحف المصرية (اليومية والاسبوعية) خلال عشر سنوات (١٩٧١ — ١٩٨١) . وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية هي :

اولا — محور الشكل ويتضمن بما يلي :

(ا) اشكال الاخراج الصحفى وتشمل (الموقع في الصحيفة والملاحق التيبوجرافية مثل الصور والبراويز والخرائط بالاضافة الى اساليب التعبير والمصاغة) .

(ب) أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية وتشمل (الخبر والمقال والحديث والتحقيق والتعليق والامدة الثابتة .. الخ) .

ثانيا — محور المضمون ويشمل (الموضوعات والقضايا) :

وقد تم تصنيف المواد الدينية التي نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى :

١ — **العبادات :** وتضم كل الموضوعات الخاصة بالفروض الإسلامية من صلاة وصوم وحج وزكاة .

٢ — **العقائد :** وتشمل المواد الخاصة بالمعتقدات الدينية وبما جاء فى الكتب السماوية (القرآن — الانجيل — التوراة) وتركز بصفة خاصة على النصوص الفكرية وتفسيرها والاحاديث النبوية .

٣ — **الممارسات والشعائر الدينية :** ويتضمن الموضوعات الخاصة بالاحتفالات والمناسبات الدينية مثل الاحتفال بلوائل الشهبور

الإسلامية ورأس السنة الهجرية ومولد النبي وعيدي الفطر والأضحى
والأسراء والمعراج وموسم الحج ... الخ .

٤ — **التراث الدينى** : يتناول الموضوعات الخاصة بالآثار التاريخية المادية
وغير المادية للحضارة الإسلامية .

٥ — **التشريعات الدينية** : وتشمل المواد الخاصة بالتشريعات الإسلامية
في مجالات الإرث والزواج ... الخ .

٦ — **الشخصيات الإسلامية** : وتضم كافة الشخصيات الإسلامية ذات
التأثير التاريخي والمعاصر مثل جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد
عبده ورشيد رضا وشيخ الأزهر ووزير الأوقاف والفتى ورئيس
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ... الخ .

٧ — **السيرة والتراجم** : وينناول كل ما يتصل بالسلفين مثل الخلفاء
الراشدين وأعمالهم مضافا إليها سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

٨ — **نظم الحكم** : وتشمل المواد الخاصة بنظام الحكم الإسلامى والشورى
ومسئوليات الحاكم وعلاقة الدين بالسلطة السياسية .

٩ — **الفئات الأخرى** : وتتضمن الموضوعات الدينية التى يتعذر تصنيفها
تحت أى من الفئات السابقة ، ويمكن رصدها على سبيل المثال
وليس الحصر التالى :

(أ) شئون المسلمين فى الخارج وموقف الحكومات منهم .

(ب) أوضاع المسيحيين فى مصر والخارج ونشاطات رجال الكنيسة
واحفالات المسيحيين بأعيادهم .

(ج) نشاط الجعاعات الإسلامية الجديدة .

(د) نشاط المؤسسات الإسلامية الرسمية مثل الأزهر والمجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ... الخ .

(م ١٣ — دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة)

ثالثا — المحور الخامس بمصادر المواد الدينية :

ويمكن تصنيف هذه المصادر الى نوعين :

الاول : داخلي ويشمل محررى الصحيفة — سواء الذين يوقعون بلسانهم او الذين لا تكتب اسمائهم .

الثاني : خارجي ويتضمن كلا من :

(ا) الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين وبعض القراء سواء المصريين او الاجانب وبعض رجال الدين البارزين وعدد كبير من الامة ورجال الازهر .

(ب) وكالات الأنباء العربية والاجنبية . هذا وقد أسفرت الدراسة المسحية عن مجموعة من المؤثرات الوصفية نوجزها على النحو التالي :

اولا — التواحي الشكلية : (الصحف اليومية)

تميزت الصفحات الدينية في الصحف اليومية وتشمل الاحرام والاعلام والجمهورية بالسمات التالية :

١ — عدم الثبات سواء من ناحية موقع الصفحة او المساحة المخصصة للمواد الدينية . فقد كانت تشغل احدى الصفحات الداخلية هـ او ٧ او ٩ . كما انها كانت تشغل صفحة كاملة ، واحيانا النصف الاثني او الراسي للصفحة ، وتحتل الاعلانات الجزء الباقي . مع مراعاة ان هذه الصفحة كانت تزداد مساحتها خلال شهر رمضان اذ كانت تتراوح بين صفحة كاملة وصفحتين في بعض الاحيان (الجمهورية) . ولا شك ان عدم الثبات سواء في موقع الصفحة الدينية او مساحتها كان له آثاره السلبية على اخراج هذه الصفحة وعلى استقرار الابواب الثابتة بها ، والتي تعرضت للاختفاء احيانا بسبب تقلص مساحتها مثل الاخبار والجمهورية .

٢ — تشكل الصور الموضوعية والشخصية عنصرا بارزا ودائما في جميع الصفحات الدينية بالصحف اليومية ، وكذلك البراويز خصوصا في جريدتى الاحرام والاعلام ، اما الخرائط والرسوم البيانية فقد كانت نادرة بوجه عام .

٣ — أساليب التعبير والصياغة .. تتفاوت أساليب التعبير والصياغة التي سادت في الصفحات الدينية طبقاً للقوالب الاعلامية المستخدمة من ناحية وثقافة الكاتب والمحررين من ناحية أخرى . وقد تراوحت هذه الأساليب ما بين النمط التقليدي في الكتابة ، وقد تمثل ذلك في مقالات رجال الدين وأحاديثهم ، وما بين أساليب الكتابة العصرية أو ما يطلق عليه (لغة الصحافة) ، وما تتسم به من تبسيط ووضوح . وقد غلب هذا الأسلوب على معظم المواد الدينية الأخرى مثل الأخبار والتحقيقات وبعض التلميحات ويريد القراء .

(١) المجلات الأسبوعية :

وتشير نتائج الدراسة المسحية للمواد الدينية في المجلات الأسبوعية (روز اليوسف — آخر ساعة — المصور وكتوبر) الى مجموعة من المؤشرات تتعلق بالجوانب الشكلية تلخصها فيما يلي :

١ — عدم الثبات سواء بالنسبة للموقع في المجلة أو المساحة المخصصة للمواد الدينية أو انتظام ظهورها . وينطبق هذا القول على جميع المجلات المصرية التي خضعت للدراسة مع بعض التفاوت النسبي ؛ فنلاحظ مثلاً أن المساحة المخصصة للمواد الدينية تتضاعف كثيراً أمام المواد الأخرى الخاصة بالسياسة والاقتصاد والفن والجريمة والرياضة والانب كذلك يلاحظ أن الموقع والمساحة لا يتسمان بالثبات الا في الملحق الديني الذي تخصصه بعض هذه المجلات لشهر رمضان مثال روز اليوسف والمصور وإذا كانت المادة الدينية تشغل الربع الأول أو الثاني من مجلة آخر ساعة فانها تتركز في مجلة روزاليوسف ما بين الجزء الأول في شكل احاديث وتحقيقات أو أخبار في باب اسرار وما بين الجزء الثاني من المجلة في صورة ذكريات ويريد القراء . وكذلك في مجلة اكتوبر التي تنشر المواد الدينية خصوصاً الأخبار ضمن باب اتجاه الربيع في النصف الأول من المحلة أما المقالات الدينية والأحاديث فقد كانت تشغل النصف الثاني من المجلة . هذا بينما تشغل الموضوعات الدينية في مجلة المصور الربع الأول منها .

٢ — الصور والبراويز والرسوم الكاريكاتيرية : تمثل الصور الموضوعية والشخصية عنصرا رئيسيا في الصفحات الدينية في جميع الجلسات . ما عدا روز اليوسف اذ يلاحظ ندرة استخدامها للصور الموضوعية والرسوم الكاريكاتيرية الا في حالة المذكرات ، وهو ما يبدو غريبا في اطار ما يتميز به روز اليوسف في هذا المجال .

٣ — اما أسلوب الصياغة والتعبير : فقد لاحظ ان اغلب المجلات تنهج نهجا عمريا في أساليب التعبير والصياغة في الموضوعات الدينية التي تنشرها ويتمثل ذلك بصورة واضحة في مجلة روز اليوسف . فقد كانت نمطية في أساليب الصياغة بسبب ضيق الإطار الذي تتحرك بداخله واقتصراما على الموضوعات التقليدية ذات الطابع الرسمي مثل الحج والاسراء والمعراج ... الخ .

(ب) أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية :

أولا : في الصحف القومية :

يعتبر المقال هو القالب الصحفي الشائع في الصفحات الدينية في جميع الصحف اليومية خلال حقبة السبعينيات وخصوصا في شهر رمضان، وان كان الخبر يشكل القالب الرئيسي في جريدة الاهرام ويأتي ترتيبه بعد المقال في كل من الجمهورية والاعلام . وتنشر الاعددة الثابتة في الجمهورية (قرآن وسنة) للشيخ مسعود جلال و (اسلاميات) لصالح عزام ، (رأى الدين) لمحمد مصلح وخصوصا في النصف الأول من حقبة السبعينيات كذلك الاهرام يوجد بها العديد من الأبواب الثابتة في الصفحة الدينية مثل الأسوة ، من التراث ، مؤتمرات . اما التحقيق والحديث فقد كان استخدامها بصورة اقل ، ولم يخل الأمر من بريد القراء وخصوصا في الاخبار . وقد كان يتخذ شكل س ، ج ، ويجيب فيه رجال الدين على أسئلة القراء الدينية كما كان يحتوي أحيانا على تفسير لبعض الآيات القرآنية .

وقد لوحظ ان الصحف اليومية قد استخدمت مختلف الأنماط التحريرية من الاخبار والتحقيقات والاحاديث في الصفحات الأخرى وذلك في المناسبات الدينية المختلفة مثل الحج والصوم و وفاة البابا زمرقت الشسيخ الذهبي واحداث الفتنة الطائفية واغتيال السادات .

ثانياً — المجلات الأسبوعية :

تختلف المجلات الأسبوعية في اختياراتها للقوالب الاعلامية التي تعرض من خلالها المواد الدينية فنلاحظ أن التحقيق الصحفي يتصدر ثلثة القوالب الصحفية في مجلة آخر ساعة ، بينما تتنوع القوالب الصحفية في مجلة روز اليوسف ما بين الخبر والتحقيق والحديث وبريد القراء ، كما تتميز بأنها المجلة الوحيدة التي كتبت تخصص الافتتاحية لمناقشة بعض القضايا الدينية المعاصرة وخصوصاً أثناء تولي عبد الرحمن الشرتاوى لرئاسة التحرير (١٩٧١ — ١٩٧٧) . أما مجلة أكتوبر فقد كانت المقالات تصدر القائمة عليها الأخبار أما التحقيقات فقد كانت محدودة . وقد اعتبرت مجلة المصور على كل من الحديث والتحقيق بصورة متساوية . ويمكن القول بأنه لا توجد أعمدة ثابتة تتناول الشؤون الدينية في المجلات الأسبوعية سوى مجلة أكتوبر التي يوجد بها باب (آمنت بالله) ويشرف عليه ابراهيم مصبح ويستكتب فيه أحياناً بعض رجال الأزهر .

المحور الثاني المضمون (القضايا والموضوعات)

أولاً — بالنسبة للصحف اليومية :

لوحظ أن ثمة العبادات والعتاقد يستأثران بالمكانة الاولى في الصحف اليومية خلال شهر رمضان ، أما الفئات الأخرى فقد جاء ترتيبها كالتالى :

١ — الأهرام : مرت الصفحة الدينية بجريدة الأهرام بمرحلتين : اولاهما بدأت في فبراير ١٩٧٥ — مارس ١٩٧٦ . وكان الاهتمام الأساسى بالقضايا الدينية واثارة الحوار حولها واعطاء الفرصة لكافة الاتجاهات للمشاركة في ابداء آرائهم وخصوصاً المسيحيين ، حيث سمحت لهم الصفحة طرح وجهات نظرهم في قضاياهم الدينية ، وهذا اتجاه غير مسبوق في الصحافة اليومية إلا في المناسبات الدينية فحسب . وقد تعرضت الصفحة في المرحلة الاولى لمناقشة مجموعة من القضايا الدينية المعاصرة مثل التطرف الدينى والتصوف والتيارات السلفية والفقلية . كما عالج مهمى هويدى المشرف على الصفحة في عمود ثابت (ولنا كلمة) بعض القضايا الهامة مثل الاجتهاد فى الاسلام ، وظهور جماعة التكفير والهجرة ، واليمن واليسار فى الاسلام .

تبدأ المرحلة الثانية للصفحة الدينية بجريدة الاهرام من ابريل ١٩٧٦ حتى اليوم ، وقد اسند الاشراف عليها الى محمود مهدي الذي يكتب عمودا ثلثنا بعنوان (الاسوة الحسنة) ، ويتناول في الصفحة الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية في المدارس ، والكسوة الثرية ، واضلاء الترجمات القرآنية ، والمواسم الدينية المختلفة ، وشئون المسلمين في الخارج ، وتشايط الجبهيات الاسلامية الجديدة .

٢ - **جريدة الاخبار** : تناولت الصفحة الدينية في جريدة الاخبار خلال فترة الدراسة جميع الفئات ، ولكن كان هناك تفاوت في درجة الاهتمام . مثلا اهتمت في بداية السبعينيات ببعض القضايا الدينية المتطرفة بالعقيدة كالصوفية والاسلام كما ابدت اهتماما ملحوظا بقضية تقنين الشريعة الاسلامية ، وقد تمت فيها ٣٢ مقالا خلال عام ١٩٧٦ ، ولذلك يمكن القول ان فقه الشريعة قد احتل المكانة الاولى في الصفحة الدينية ، تلاها مباشرة العلاقات بين الدول الاسلامية والمؤتمرات الاسلامية ، كما اهتمت بمناقشة قضية النظرية الاقتصادية في الاسلام ، واعتبرت على آراء الفكر الجزائري مالك بن نبي في هذا الموضوع ، اهتمت الصفحة بقضية التنشئة الدينية ، وركزت على دور الأزهر والمسجد والتعليم الأزهرى في هذا الصدد . هذا وقد واصلت الصفحة اهتمامها بالممارسات والاحتفالات الدينية في المواسم بالاضافة الى السير والتراجم .

٢ - **جريدة الجمهورية** : بدأت الصفحة الدينية في يناير ١٩٧١ ومرت بعدة مراحل تغيرت أثناءها كوادر المحررين العاملين بها وموقعها في الصحيفة مما كان له آثار واضحة على مضمون الصفحة وتوجهاتها . ومن أبرز الثوابت في الصفحة هي الاعددة التي تحمل عناوين عقائدية (قرآن وسنة) (اسلاميات) (رأى الدين) ، (خواطر اسلامية) رغم اختلاف مضامينها ومعالجتها للقضايا الدينية التي تعرضت لها . ويلاحظ ان فئة المعتاد قد شكلت أعلى نسبة في الصفحة الدينية بجريدة الجمهورية فقد ناقشت حرية الرأى والعقيدة ووحداية الله وثوابه وعقله . وقدم الشيخ سعاد جلال من خلال عموده قرآن وسنة اجتهادات ملحوظة في

هذا الشأن ، وقد تلى ذلك فئة الشخصيات الإسلامية ثم فئة التشريع .
أما أقل الفئات تشولا فقد كانت فئة العبادات . وقد ركزت الصفحة في
النصف الأول من حقبة السبعينيات على الخلفاء الراشدين والشخصيات
الإسلامية التي شاركت في الفتحاحات . والغزوات الإسلامية . كذلك
اهتمت الصفحة بمناقشة قضية الحلال والحرام وفقا لقوانين الشريعة
الإسلامية ، وفي ضوء ظروف العصر . أما الفئة الأخرى مثل الممارسات
والاحتفالات الدينية والتربية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية فقد منحتها
الصفحة الدينية بجدية الجمهورية اهتماما روتينيا ، وكانت مجرد
بوضوعات تسجيلية .

ثانياً — المضمون الدينى في المجلات الأسبوعية :

١ — مجلة روز اليوسف :

تتميز المادة الدينية في مجلة روز اليوسف خلال حقبة السبعينيات
بالاختلاف والتباين في الفترة الأولى من ١٩٧١ — ١٩٧٧ ، وهي فترة
رئاسة عبد الرحمن الشرقاوى ، منها في الفترة الثانية التي تولى خلالها
مرسى الشافعى رئاسة التحرير . ويلاحظ أن المجلة قد ركزت في الفترة
الأولى على القضايا ذات الطابع الفكرى والأيدولوجى مثل الإسلام
والمعادلة الاجتماعية ، والإقتصاد الإسلامى ، والمركسية والإسلام . والأخوان
المسلمين والثورة والتراث الإسلامى . كما شهدت هذه المرحلة الكثير
من المعارك الفكرية حول القضايا الدينية التي أثارها . ومن أبرزها
دراسة (الحركات السرية في الإسلام) . وقد أثارت مناقشات حادة حول
المنهج العلمى المتبع فيها ، وحول تفسير هذه الحركات ودورها (أكتوبر .
ديسمبر ١٩٧٢) . ثم حديث الشيخ الخفيف الذى أدلى فيه بتصريح (كل
المسلمين يسار) وكذلك مقالات د. غزاد زكريا عن (الماركسية والإسلام)
والقضية المعروفة عن محاولة شيخ الأزهر التخلص من ٤٨ علما لأنهم
درسوا في الدول الاشتراكية . وقد تبنت مجلة روز اليوسف هذه القضية
وكتبت عدة مرات دفاعا عن حقوق هؤلاء العلماء ، حتى تراجع المجلس

الأعلى للجامعات عن موقفه . كانت روز اليوسف تخصص ملحقا لشهر رمضان ، كان يتضمن الأثبار والاحاديث النبوية والقصص القصيرة والتفسيرات القرآنية ، وكان الشرقاوى يكتب افتتاحية هذا المحق . وقد سجلت الفترة الأولى اهتماما واضحا من جانب المجلة بقضايا الدين المسيحي في مصر . وقد تمثل ذلك في متابعتها لقضية الوحدة الوطنية ، حيث طرحت رؤية مختلفة لما طرحته الأهرام . فاشتركت معظم المقالات الى أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين لا يجب مناقشتها ، لأنها متحققة بالفعل ، وإنما يجب مناقشة الوحدة الوطنية من منظور وحدة التطبيقات الاجتماعية لضمان سلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية في المعركة (٩) . وقد أكد عبد الرحمن الشرقاوى نفس المعنى في مقالاته بعنوان (الوحدة الوطنية أيضا) ، بمناسبة انتفاضة يناير ١٩٧٧ اهتبت روز اليوسف بتوجيه النقد الى خطباء المساجد ورجال الأزهر ووزارة الأوقاف وخصوصا في افتتاحيات الشرقاوى .

ويلاحظ أن اهتمام روز اليوسف في الفترة الأولى لم ينصر على هجوم مسر الدينية بل تعداها الى مناقشة هذه القضايا على المستوى الخارجى فأجرت عدة أحاديث مع الإمام الفقى إمام الشريعة حول التقريب بين المذاهب الإسلامية خلال الأعوام ٧٣ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ . ويلاحظ أن بريد القراء وباب (حوار الأسبوع) في روز اليوسف قد اتجه في تلك الفترة الى إثارة قضايا دينية مثقفة تدور حول شئون الديانات وخصوصا في شهر رمضان والمناسبات الدينية مثل الحج بينما يختلف الأمر في الفترة ٧٦ — ٧٧ حيث يلاحظ اهتمام باب (حوار الأسبوع) بمناقشة الأحداث الدينية المعاصرة مثل عملية السفينة العسكرية وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومحاكمة أعضاء التكفير والهجرة .

ويلاحظ أيضا أن المذكرات التاريخية التي نشرتها روز اليوسف قد تناولت بعض القضايا الدينية رغم طابعها السياسى ، مثال ذلك سلسلة (التاريخ السرى لحكم عبد الناصر) ؛ والتي اتهم فيها عبد الناصر بالالحداد،

واحدار الدين في عصره . وسلسلة (أيام الوند الأخيرة) لبراهيم طلعت ، وقد تناولت المجلة أحداث التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبي ولكن من خلال مقالات وتطبيقات الكتاب المصاحفين . كذلك اهتمت المجلة بمرض بعض الكتب التي تناولت القضايا الدينية بمنظور عصرى مثل (الله) لأحمد بهجت ، واليمين واليسار في الاسلام لعباس صالح . في الفترة الثانية والتي تبدأ من يونيو ١٩٧٧ — ١٩٨٠ وهى الفترة التى كان يرأس تحريرها مرسى الشافعى اهتمت روز اليوسف بتخصيص بلب حوار الأسبوع لمراد على الآراء التى تطرحها الصحف والمجلات الأخرى حول القضايا الدينية المختلفة مثل تطبيق الشريعة ، وفرض عقوبة على المظفرين في رمضان ، ونمو نشاط الجماعات الاسلامية في الجامعات ، وبروز ظاهرة النجيب ، وتفسير بعض آيات القرآن والشورى . كما تناول أحمد حمروش وصلاح حافظ قضايا الارهاب والعنف السياسى في مصر بمناسبة مقتل الشيخ الذهبي . وتشمل هذه الفترة اهتمها محدودا من جانب روز اليوسف بقضايا المسيحيين والدين المسيحي في مصر ، فلم ينشر سوى حديث صفى واحد مع البابا شنودة .

٢ — مجلة آخر ساعة :

يترادى اهتمام آخر ساعة بالموضوعات الدينية بصورة طردية منذ بداية السبعينيات ، وتصل الى ذروة الاهتمام عام ١٩٧٧ (٤٢ موضوعا) ثم يهبط اهتمامها حتى يصل في عام ١٩٨١ الى (٨ موضوعات) . ويمكن ان نطلق على مجلة آخر ساعة (مجلة المناسبات) خصوصا ان موضوعاتها الدينية لم تأت الا في المناسبات الدينية فحسب . كما انها لم تتعرض مطلقا لجميع أحداث العنف الدينى التى وقعت خلال فترة الدراسة مثل أحداث الفتنة الطائفية والكلية الفنية العسكرية . ولكنها ولأول مرة قامت بتغطية حادث مقتل الشيخ الذهبي ، كما تابعت محكمة جامعة التكفير والهجرة . وقامت بتغطية أحداث العنف الدينى التى وقعت داخل الحرم المكي ، وقد لوحظ اهتمام المجلة بالمناسبات الدينية مثل الاسراء والمعراج ، والحج ، وشهر رمضان ، ولكن معالجتها اتسمت بالسطحية والتكرار .

٣ — مجلة المصور :

لم تخصص مجلة المصور صفحة أو بابا ثابتا للمواد الدينية ، وكان تعرضها للقضايا الدينية يتم وفقا لحدث أو مناسبة دينية مثل (المؤتمرات الدينية وهراسم الحج وانتخابات الكنيسة) . اهتمت بنشر حديث مع مصطفى العقاد مخرج فيلم الرسالة ، حيث يركز على أن الفيلم أفضل دعاية للدين الاسلامي ، وقد أجرى الحديث نوميلا لبيب الذي أجرى عدة تحقيقات واحاديث أخرى كان أبرزها مع مطران القدس الابا باسيليوس ، ومع البابا شنودة ، وتحقيق عن انتخابات البطريرك والمسيح في مصر . وقد اهتمت المصور باجراء العديد من الاحاديث مع اقطاب الدين الاسلامي والمسيحي في المناسبات الدينية المختلفة . كما اهتمت بتغطية المؤتمرات الدينية . وكان اهتمامها بالشرائع يأتي في المقام الاول ، ثم الممارسات والاحتفالات ، فالتراث الديني واخيرا العقائد . ولوحظ اهتمام المصور بقضايا الدين المسيحي بصورة تفوق جميع الصحف والمجلات المصرية الاخرى .

٤ — مجلة اكتوبر :

تتميز مجلة اكتوبر بوجود بلب ديني ثابت بعنوان (آمنت بالله) يشرف عليه أحد محرريها (ابراهيم مصبح) . وقد اهتمت المجلة منذ صدورها ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ بالتركيز على الممارسات والعقائد ، ثم العبادات والفتاوى ، كما اهتمت بسير الصحابة وعلماء الاسلام وشيوخ الازهر ، بالاضافة الى سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، كما منحت اهتماما ملحوظا لمقتل السادات ، واجرت عدة تحقيقات عن المجموعة التي قتلت باغتياله ، وافكارهم وتحركاتهم يوم الحادث ، وخططهم ، ومتابعة البوليس لهم (١) . وقد أبدت مجلة اكتوبر اهتماما خاصا بالاثار الاسلامية وخصوصا المساجد . وتعتبر اكتوبر الصحيفة المصرية الوحيدة التي اهتمت بتابعة اخبار الدين اليهودي وخصوصا مولد ابي حصيرة وعيد الغفران . كما

ركزت على أخبار الأديان الثلاثة مثل عناق أيدى بين الهلال والصليب ونجمة داود ، وهو مجموعة من الصور من المصادقات مع رجال الدين المسيحي واليهودي (١) ومؤتمر الأديان الثلاثة في أمريكا . ويلاحظ أن المواد الدينية في مجلة أكتوبر تتركز موضوعاتها على الدين الإسلامي ثم اليهودي ولم يرد شيء عن الدين المسيحي إلا من خلال الحديث عن الأديان الثلاثة .

المحور الثالث ... مصادر المواد الدينية

أولاً - في الصحف اليومية :

يلاحظ أن جميع الصحف اليومية قد اعتمدت في تحرير أبوابها الدينية على محرريها بصفة أساسية ، ثم على الكُتّاب من الخارج ، ولكن بنسب متفاوتة ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

١ - جريدة الأهرام :

يلاحظ أن كُتّاب ومحرري الصفحة الدينية بجريدة الأهرام ينقسمون إلى قسمين : محرري الصحيفة - وهم الكادر الرئيسي الذي يشرف على الصفحة وإخراجها وتحريرها ، ثم الكُتّاب الخارجيين ، سواء المصريين أو العرب ، ويتكون أغلبهم من شيوخ الأزهر وعلماء الدين وبعض الكُتّاب المتخصصين مثل د. بنت الشاطيء وعبد العزيز كامل وعبد الصبور شاهين .

وقد كانت الصفحة تستضيف بعض الكُتّاب غير المتخصصين أمثل زكي نجيب محمود وأحمد بهاء الدين وأحمد بهجت وسيد يلين وبطرس غنلى ، وخصوصاً أثناء الفترة الأولى (فترة نهى هويدى ١٩٧٥ - ١٩٧٦) أما الفترة الحالية فيلاحظ أنه من النادر أن يكتب في الصفحة واحد من غير المتخصصين في الشؤون الدينية ، ونادراً ما تعتمد الصفحة على وكالات الأنباء الأجنبية في استقاء المادة الدينية . غير أن ذلك قد يحدث بالنسبة للمادة الدينية في الصفحات الأخرى من جريدة الأهرام . مثال :

(١) أكتوبر ، ١٩٨٠/٨/١٠ .

نشرت الأهرام في صفحتها الأولى خيرا عن اعتزام السادات بناء مجمع للاديان على قمة جبل موسى ، وقد نقلته عن وكالة الأنباء الفرنسية نقلا من تصريح للسادات لصحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية (يناير ١٩٧٨) .

٢ — جريدة الأخبار :

يلاحظ عدم وجود كادر متخصص في الشؤون الدينية لدى جريدة الأخبار ، ولذلك يكثر اعتمادها على الكتاب من الخارج ، ومن أبرزهم أحمد موسى سالم ، ومحمد علم الدين ، ومحمود عبد السميع ، وعبد الكريم الخطيب . هذا عدا بعض الشخصيات الرسمية من رجال الأزهر ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وعمداء المعاهد الدينية . ومن النادر ان تجأ الصحيفة الى الكتاب غير المتخصصين او وكالات الأنباء لاستقاء مادتها الدينية .

٣ — جريدة الجمهورية :

ينقسم محررو المادة الدينية بالجريدة الى محررين من داخل الجريدة وهم صلاح عزام وآتور الجندي وأبو الحجاج حافظ ومحمد نعيم وجمال العريان وعبد اللطيف فايد وأسماة أخرى عديدة ظهرت واختفت وربما لم تنشر سوى مرة واحدة أو مرتين على الأكثر . أما الكتاب الخارجيون فهم ينقسمون الى :

١ — رجال دين مثل الشيخ سعد جلال وعبد المنعم النمر وعبد الحليم محمود ومتولى الشمرأوى ومحمد بيسار وأحمد الشرباصى (معظمهم من شيوخ الأزهر) .

٢ — كتاب متخصصون مثل د. صافي حسين والشيخ عبد الرحمن البنسا و د. أبو الوفا التفتازانى ومحمد عمارة .

٣ — كتاب غير متخصصين مثل اللواء الركن محمود شيت خطاب وعبد الرحمن أمين وكمال أبو المجد .

٤ — عدد كبير من أئمة المساجد وبعض القراء مثل عيسى متولى ومحمود عبد الوهلب .

ثانياً - مصادر المادة الدينية في المجلات الأسبوعية :

١ - روز اليوسف :

يلاحظ أن الكتاب المصاحفين يحتلون المكانة الأولى في تحرير المادة الدينية في مجلة روز اليوسف خلال الفترة الأولى (فترة الشرقاوى من ١٩٧١ - ١٩٧٧) ومن أبرزهم د. محمود اسماعيل ، محمود البرشومى ، عبد المنعم النمر ، وفؤاد زكريا ، وعبد العظيم رمضان ، وحسن حنفى ، وعبد الله السلمان ، ومصطفى محمود . أما بالنسبة لكتاب المجلة فهم على التوالي عبد الرحمن الشرقاوى وناصر حسين ورزق هيبه .

أما في الفترة الثانية فيلاحظ أن المجلة كانت تعاني من نقص واضح في عدد الكتاب الخارجيين والداخليين فقد اقتصر الكتاب المصاحفون على : عبد العظيم رمضان ، وعبد المنعم النمر . أما كتاب المجلة فقد انحصروا في رزق هيبه وأحمد حبروش ومصلاح حافظ وعادل حمودة . ولذلك يلاحظ أن المجلة قد اعتمدت في هذه الفترة على بريد القراء (حوار الأسبوع) إلى حد كبير في تغطية القضايا الدينية .

٢ - مجلة آخر ساعة :

يلاحظ أن مجلة آخر ساعة تعتمد في الأساس على محرريها في تغطية المادة الدينية خصوصاً وأنها تتسم بالطابع الموسمى التقليدى ، وأحيثنا كانت تستكتب بعض رجال الأزهر في المناسبات الدينية مثل الاسراء والمعراج أو الحج .

٣ - مجلة الصور :

لا يوجد كتاب متخصصون في الشؤون الدينية بمجلة الصور بدليل أن محرريها هم الذين يتولون كتابة المادة الدينية وأبرزهم صبرى أبو المجد وغوميل لبيب وإبراهيم البعنى وأحمد أبو كف . أما الكتاب الخارجيون فقد كانوا من الكتاب المتخصصين في الشؤون الدينية. أمثال عبد الرزاق نوفل وعبد العزيز كيلل .

٤ — مجلة أكتوبر .

تعتمد مجلة أكتوبر على جهد محرريها في تغطية المادة الدينية في اللب الذي تخصصه لذلك تحت عنوان « آمنت بالله » ويشرف عليه إبراهيم مصبح . وهناك بعض الكتب الخارجيين من شيوخ الأزهر مثل الشيخ منصور الرفاعي ومحمد السعدى فرهود والشيخ محمد العيسوى والشيخ الباقورى وعبد الجليل شلبى ومحمد إبراهيم الخطيب وصابر فراج .

اتجاهات الصحافة المصرية ازاء أحداث العنف الدينى فى السبعينيات :

لقد شهدت حقبة السبعينيات عدة أحداث اتسمت بطابع العنف الدينى وهى على التوالى :

١ — حادث الفنية العسكرية الذى نشرته اخباره فى ٢٠ ابريل ١٩٧٤ ، والذى القى على التنظيم الدينى المدير له وقيادة ذلك التنظيم . ويعتبر ذلك الحادث اول صدام مسلح بين القيادة السياسية والجماعات الدينية ، فقد أسفر عن مصرع ١١ قتيلا واصابة ٢٧ شخصا آخرين بجراح ، كما اشارت الصحف الى صلة زعيم التنظيم بالحكومة الليبية .

٢ — مقتل الشيخ الذهبى (يوليو ١٩٧٧) على يد جماعة المسلمين المعروفة اعلاميا باسم التكفير والهجرة .

٣ — قضايا التنظيم الاسلامى المعروف باسم (الجهاد) الاولى فى عام ١٩٧٨ وقد شملت ٨٠ شخصا ، والثانية فى عام ١٩٧٩ وقد شملت ١٣٤ شخصا .

٤ — أحداث العنف الدينى فى سياق المسألة الطائفية وتشمل الاحداث التى وقعت فى المنيا (ابريل ١٩٨٠) واحداث الزاوية الحمراء (يوليو ١٩٨١) .

٥ — الجباعات الاسلامية فى الجامعات المصرية وتشمل احداث جامعة اسيوط يوليو ١٩٧٩ — جامعة المنيا نهاية العام الدراسى ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ثم صدام طلبة جامعة اسيوط بالادارة خلال عام ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

٦ — اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ،
انتهام الجماعات الإسلامية ، وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة
المتهمين .

ويتابعة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية خلال حقبة السبعينيات
لتحديد مواقفها واتجاهاتها من أحداث العنف الدينى من خلال استقراء
وتحليل المعالجات التى قدمتها لتلك الأحداث لوحظ ما يلى :

١ — ان جميع الصحف المصرية دون استثناء قد عالجت هذه الأحداث
بشكل منفصل عن الصفحات الدينية . وقد قلبت بتغطيتها صحفيا
من خلال الأخبار والتحقيقات والتعليقات والمقالات كأحداث مستقلة
لها أهميتها وخطورتها على الواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر .

٢ — ان بعض الصحف المصرية قد علقت على هذه الأحداث فى صفحاتها
الدينية المتخصصة ولكن بعد وقوع هذه الأحداث ، باستثناء جريدة
الأهرام التى نبهت فى بدايات علم ١٩٧٦ عندما أشار فهى هويدى
فى عموده (ولنا كلمة) الى خطورة جماعة التكفير والهجرة وسواها
من الجماعات الدينية المتطرفة ، وذلك فى سياق حديثه عن دور
الأزهر فى معالجة مظاهر الانحراف الدينى .

٣ — اتسمت مواقف الصحف المصرية من الجماعات الإسلامية بالسلبية
والمعالجات الخيرية البعيدة عن التحليل أو التفسير . كما اقتصر
معالجتها على تقديم وجهة نظر السلطة ، وعرض جماعة التكفير
والهجرة فى صورة مشوهة ، والتركيز على اقوال المنشقين
عن الجماعة .

٤ — شاركت الصفحات الدينية فى كل من الأهرام والجمهورية فى تغطية
مقتل الشيخ الذهبى من خلال نشر وتقديم فكر الشيخ الذهبى وآراء
الجماعات الدينية الإسلامية . فقد نشرت الأهرام عدة موضوعات
عن المؤمن والكافر فى الإسلام وجذور الفكر المنحرف . وبعد اعدام
شكرى مصطفى فى ١٩٧٧/١٢/١ نشرت الصفحة الدينية بالأهرام
سلسلة مقالات واحاديث عن الشباب والفراغ الدينى ، وعن دور
المسجد والمدرسة والجهاز الاعلام فى حماية الشباب .

كما نشرت الجمهورية في صفحتها الدينية تعليقا على مقتتل الشيخ الذهبي كعبه عبد اللطيف فايد في عموده (خواطر اسلامية) ، وقد نشر الحامض بأنه « اختلاف في الرأي ناتج عن تعدد مصادر الثقافة وعلى انبه ان تبحث في أوجه الخلاف ، وان تستمد افكارها من الله ورسوله » (١) .

كذلك نشرت الجمهورية في نفس الشهر تحقيقا عن شباب الجامعات يضع الحدود الفاصلة بين الجماعات الاسلامية وتنظيم التكفير والهجرة .

هـ — بدأت تحقيقات الاهرام المسلسلة حول مشكلات الجامعات الاسلامية ، واللول المترحة لها في ٢٧ يناير ١٩٧٨ بمواجهة بين رؤساء الجامعات في جامعة القاهرة ورئيسها في ذلك الوقت الدكتور صوفي أبو طالب ، الذي وضعت صورته الى جانب صورة لرئيس الجامعة الاسلامية بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

في هذا التحقيق تحدث ايضا عبد المنعم أبو الفتح رئيس اتحاد الطلاب وأحد رؤساء الجامعة عن مشكلات الجامعة وأهمها :

- (أ) تدخل ادارة الجامعة في الانتخابات .
 - (ب) منع اقامة المؤتمرات والندوات .
 - (ج) نقص الدعم المالى المخصص للجامعة .
 - (د) عدم وجود مساجد داخل الحرم تتناسب وحجم الطلاب .
 - (هـ) تجاهل الجامعات للنشاط الدينى واهتملها بحفلات الموسيقى والتثيل والفناء والرقص .
 - (و) وضع الصعوبات والمراقيل أمام الجامعات الاسلامية واعضاؤها .
- وقد قدم الدكتور صوفي أبو طالب ردوده على كل هذه التهامت محاولا الدفاع عن الجامعة وادارتها .

ثم نشرت الأهرام في «شعة الفكر الدينى» تصريحاً لنائب رئيس الجامعة د. محمود درويش يقول فيه «ديننا لا يعرف التعصب وينهى عن العنف فى الدعوة» ، كما نشرت الأهرام مجموعة من تصريحات شيخ الجامع الأزهر د. عبد الحليم محمود حول التسامح والتسلح باللين فى الدعوة وعدم اللجوء الى العنف وكذلك د. بيسار .

نشرت مع التحقيق صوراً للدكتور عبد الحليم محمود ، عبد الرحمن بيسار ، محمود درويش (صوراً شخصية) (١) .

واختتمت الأهرام سلسلة تحقيقاتها هذه بما يشبه الدعوة لمحاولة احتواء الجماعات الإسلامية حتى تعتمد عن فكرة العنف لئى تكون قوة ضاربة داخل الجامعة ضد بقية القوى اليسارية الموجودة .

النتائج العامة للدراسة :

باستقراء المؤشرات الوصفية للمسح الاعلامى الذى أجرى للمصحف المصرية اليومية والأسبوعية خلال حقبة السبعينيات بهدف استخلاص الملامح العامة للمواد الدينية فى الصحافة المصرية يمكننا أن نعرض أبرز النتائج العامة التى توصلنا إليها وذلك بالصورة التالية :

أولاً - شهدت السبعينيات ظهور صفحات متخصصة للقضايا الدينية فى الصحف اليومية وهذا التقليد لم يكن سائداً من قبل فى الصحافة المصرية الا فى شهر رمضان حيث دأبت أغلب الصحف اليومية على تخصيص صفحة يومية تتناول من خلالها الجوانب الخاصة بالمعابدات والصيام وإخلاقياته والتراث الإسلامى وتاريخ المساجد . كما كانت تقتصر المقابلات الخيرية للمواد الدينية على المناسبات الدينية الموسمية والمؤتمرات الإسلامية . وقد سجلت جريدة الأهرام بداية الاهتمام بالقضايا الدينية من خلال تخصيص صفحة أسبوعية للفكر الدينى فى فبراير ١٩٧٥ . وقد ساهمت هذه الصفحة بدور ملحوظ فى وضع البداية الصحيحة لما يمكن أن تقدمه الصحافة القومية فى معالجة القضايا الدينية بروح عصرية

(١) الأهرام ، ٢ فبراير ١٩٧٨ ، صفحة الفكر الدينى .
(م ١٤ - دراست فى الصحافة المصرية المعاصرة)

مستفزة . ثم تلفتها بعد ذلك جريدة الأخبار ، أما الجمهورية فقد كان يوجد بها باب ثابت بعنوان الدين والحياة منذ عام ١٩٧١ ، ثم أصبح صفحة مستقلة في أبريل ١٩٧٥ ، أما المجلات الأسبوعية فلا يوجد بها باب ثابت للشئون الدينية الا في مجلة أكتوبر ، حيث يوجد باب (آمنت بالله) من يناير ١٩٧٧ . ويقتصر اهتمام بعض المجلات بالشئون الدينية على المجلات الموسمية مثل آخر متاعه . بينما تحرص بعض المجلات على اثاره القضايا الدينية بإبعادها الفكرية والحياتية ، وتحرص على اشراك العديد من الكتاب والقراء الذين ينتهون لمختلف الاتجاهات مثال روز اليوسف (أثناء فترة عبد الرحمن الشرقاوي من ١٩٧١ — ١٩٧٧) .

وهناك بعض المجلات التي تعتبر القضايا الدينية جزءا لا يتجزأ من نشاطها الصحفي فتقوم بتغطية المؤتمرات الدينية واجراء الاحاديث انصحفية مع علماء الدين والتحقيقات سواء بالنسبة للدين الاسلامي او المسيحي مثال مجلة المصور .

ثانياً — التصنيفات الاعلامية (١) :

لوحظ بالنسبة لانباط تحرير الموضوعات الدينية ما يلي :

١ — **الخبر** : تعتبر الاهرام اكثر الصحف اعتمادا على الخبر حيث تبلغ نسبة مساحة الاخبار الدينية بها خلال فترة الدراسة ٤٥٪ وتليها الاخبار ٣٠٪ ثم الجمهورية ٢٧٪ .

٢ — **المقال الصحفي** : تعتبر الجمهورية والاخبار اكثر اهتماما بالمقال من الاهرام . فقد بلغت نسبة المقال بها حوالى ٥٠٪ من المساحة

(١) لوحظ ان النسب التقريبية التي توصلنا اليها من خلال المسح الاعلامي للمواد الدينية في الصحف المصرية تقترب الى حد كبير من النسب التي توصل اليها الزميل الدكتور محمد منير حجاب في دراسته للدكتوراه « موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الديني من عام ١٩٦٥ — ١٩٧٥ » بكلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

المخصصة للمادة الدينية . أما الأهرام فهي تخصص للمقال الدينى
حوالى ٢٥٪ من مساحتها الدينية .

٣ — **التحقيق الصحفى** : بلغت نسبته فى الأهرام ١٠٪ والأخبار ٧٪
أما الجمهورية ٦٪ من جلة المساحة الدينية .

٤ — **الحديث الصحفى الدينى** : يلاحظ أن النسبة التى خصصتها الصحف
اليومية للحديث الصحفى تكاد لا تذكر فهم تبلغ فى الجمهورية ٤٪
والأخبار ٢٪ والأهرام ١٪ .

أما بالنسبة لأشكال الأخراج : فقد لوحظ أن الصفحات الدينية تحتل
الصفحات الداخلية ٥ او ٧ او ٩ وبالنسبة للصور يغلب عليها الطابع
الشخصى ، وتقل الصور الموضوعية ، وينعدم الكاريكاتير وتتفوق الأهرام
١٢٪ ثم الجمهورية ٩٪ وأخيرا الأخبار ٧٪ .

ثالثا — لوحظ أن العامل الذاتى (١) يلعب دورا رئيسيا فى طبيعة
القضايا الدينية وأساليب معالجتها سواء فى الصفحات الدينية فى الصحف
اليومية أو المجلات الأسبوعية . إذ ترتبط هذه الأمور بشخصية المشرف
على الصفحة أو المجلة ، وقناعاته الفكرية . وهناك مثلاً بارزان ، أولهما
جريدة الأهرام ، فقد مرت الصفحة الدينية بمرحلتين ، الأولى (سرير
١٩٧٥ — مارس ١٩٧٦) كان يرأسها فهمى هويدى ، وقد اتسمت بقدر
كبير من المرونة والحرص على طرح كافة القضايا ، وإثارة الحوار حولها ،
وإشراك المسيحيين فى طرح قضاياهم الدينية . كذلك اتسمت بالطابع
التحليلي والتفسيري ، ولم تلجأ الى القوالب الخيرية الا فى أضيق الحدود .

(١) لقد ارتبط تغيير المشرفين على الصفحات الدينية فى الصحف المصرية
عام ١٩٧٦ بمجمل التغييرات السياسية والاقتصادية التى طرأت على الواقع
العربى ، والتى تمثلت فى التحول الى الغرب ، والتحالف مع الولايات
المتحدة الأمريكية ، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومن ثم التمهيد
لاتفاقيات كليب ديفيد ، والصلح مع إسرائيل . وقد استلزم ذلك ضرورة
الاستعانة بوجوه وأسماء تتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة .

وقد ناقشت الصفحة في تلك الفترة مجموعة من القضايا التي استحوذت على الرأي العام مثل التصدى للطرف الدينى فمرا وحركة ، ومنقشة النذور الحقيقية لظاهرة الانحراف الدينى والتصدى للتيارات التى تركز على الشكليات الدينية والمفاهيم السلفية . شهدت المرحلة الثانية من حياة الصفحة الدينية بجريدة الاهرام تحولا ملحوظا فى اتجاه الصفحة ومواقفها من القضايا الدينية المطروحة منذ ظهور البلب الأسبوعى للبشر على الصفحة بعنوان (الأسوة الحسنة) حيث يتناول الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس ، والكسوة الشريفة فى المزد العلى ، واقتصرت الصفحة على الاستمالة بكبار رجال الدين الرسميين ووزير الأوقاف ، وفقدت الكثير مما كانت تتميز به من حيوية وتنوع فى المرحلة الأولى عندما كان مسوحا للكتاب من مختلف الاتجاهات أن يشاركوا فيها .

المثل الثانى يتجسد فى مجلة روز اليوسف حيث مرت المادة الدينية ببرحلتين أولاها مرحلة عبد الرحمن الشرقاوى (١٩٧١ — ١٩٧٧) التى شهدت تنوعا ملحوظا ، سواء فى القضايا والمشكلات الدينية التى طرحتها المجلة أو الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين الذين شاركوا بأشكال متعددة ، فضلا عن الممارك الصحفية والقضايا الخلافية بين كتاب المجلة ورجال الدين الرسميين ، ومن أبرزها تلك المعركة التى دخلتها المجلة من أجل ٤٨ عالما أراد الأزهر أن ينبذهم لأنهم حصلوا على الدكتوراه من الدول الاشتراكية ، والحديث الشهير للشيخ الخفيف الذى قال فيه أن كل المسلمين يسار ، مما أثار ردود فعل عنيفة ضد الشيخ ، ودافعت عنه المجلة . هذه المعارك والقضايا ، وهؤلاء الكتاب الذين ينتهون لمختلف الاتجاهات لا نجدهم فى المرحلة الثانية التى بدأت برئاسة مرسى الشافعى (١٩٧٧ — ١٩٨٠) ، حيث تركت القضايا الدينية لمسئولية القراء ، وأصبح (حوار الأسبوع) هو المكان المفضل والمسوح به لاثارة القضايا الدينية فى مجلة روز اليوسف (١) .

(١) انظر بالتفصيل الجزء الخالص بروز اليوسف : التقرير النهائى عن بحث (الصحافة المصرية وأحداث العنف الدينى) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — أكتوبر ١٩٨٤ .

رابعاً — تركز معظم المواد الدينية التي تنشرها الصحف المصرية على شئون الدين الاسلامى والمسلمين ، ولكنها لا تفضل الاهتمام بالدين المسيحى ، فلاحظ أن هناك إجماعاً على الاهتمام الموسمى التقليدى بالدين المسيحى فى الأعياد والمناسبات الدينية ، ونادراً ما تشهد طرحة للقضايا الخلافية فى الدين المسيحى . وداخل هذا الاجتماع هناك اختلافات فى درجة الاهتمام ونوعه فنلاحظ أن الجمهورية أكثر الصحف اليومية اهتماماً بالشئون الدينية للمسيحيين ، ويتجلى ذلك فى عدم اقتصرها على المواسم والأعياد فحسب ، بل تحرص على المتابعة الخيرية لأحوال المسيحيين مع إجراء الأحاديث والتحقيقات من حين لآخر مع كبار رجال الدين المسيحى . كذلك تعتبر مجلة المصور أكثر المجلات الأسبوعية اهتماماً بالقضايا الخاصة بالدين المسيحى ، ويبرز هذا فى تغطيتها الدائمة للمؤتمرات والأنشطة الكنسية المختلفة مع استمرار إجراء الحوارات مع قادة الدين المسيحى .

أما الدين اليهودى فإن الاهتمام به لا يتعدى الأطار الخبرى فحسب ، وقد حدث ذلك بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٨ . ويلاحظ أن الجمهورية (نسيا) ومجلة أكتوبر هما اللتان توليان اهتماماً بمنابعة شئون اليهود والدين اليهودى وخصوصاً مجلة أكتوبر .

خامساً — لا تعتمد الصحف المصرية على كوادر صحفية متخصصة فى الشئون الدينية الا فى جريدتى الأهرام والجمهورية (جزئياً) . ولذلك فهى تعتمد فى الغالب على الكتاب الخارجيين ، سواء من المتخصصين من علماء الدين ورجال الأزهر ، وقليلاً ما تستضيف الكتاب غير المتخصصين (الأهرام فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ — ١٩٧٦) ، (روز اليوسف فترة عبد الرحمن الشرقاوى ١٩٧١ — ١٩٧٧) وأحياناً القراء .

سابعاً — قد يكون من الصعب تصنيف الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وإن كان يغلب عليها الطابع الرسمى شبه التقليدى فى معظم معالجاتها للقضايا الدينية أطروحة ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة منا أو هناك . ولكن لاحظ أن هذا التصنيف ممكن بالنسبة للمجلات

الأسبوعية . فإذا كثرت روز اليوسف تتسم بالروح العصرية والجرأة والاستشارة سواء في طرح القضايا الدينية المعاصرة مثل العدالة الاجتماعية والديمقراطية في الاسلام ... الخ او في استضافة مختلف الاجتماعات للمشاركة في ابداء آرائهم حول هذه القضايا ، او في تصديها الشجاع لمسيطرة الاتجاهات السلفية في المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) ، فإن مجلة آخر ساعة ليس لها طابع محدد في معالجة الشؤون الدينية بل تتسم بموضوعاتها بالتكرار والموسمية وغياب الحيوية .

وبينما نلاحظ أن مجلة المصور يظلب عليها الاهتمام بشئون الدين المسيحي على قدم المساواة مع الاهتمام بالشئون الاسلامية التقليدية . وقد يرجع ذلك في الغالب الى وجود عناصر مسيحية في رئاسة تحرير المجلة (فوميل ليبب) . نرى أن مجلة اكتوبر تركز على الشؤون اليهودية والاسرائيلية وخصوصا بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ .

سابعاً — لوحظ أن المعالجات التي تقدمها الصحف المصرية للقضايا الدينية في السبعينيات تلتزم بالخط الرسمي للدولة وللمؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر والأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية) بما عدا استثناءات قليلة تمثلت في مجلة روز اليوسف (فترة الشراوى ١٩٧١ — ١٩٧٧) ، وجريدة الأهرام (فترة نهى هويدى ١٩٧٥ — ١٩٧٦) ، والعهود الثابت الذي كان يقدمه الشيخ سعد جلال في الجمهورية بعنوان « قرآن وسنة » ، والمعروف أن الشيخ سماعيل جلال من المجدنين الاسلاميين . ولذلك يلاحظ أن الاعلام الدينى الذى تقدمه الصحف المصرية لا يتسم في مجمله بالرؤية النقدية ، ولا القدرة على اقتحام القضايا الدينية المعاصرة ، كما انه لا يقدم المعالجات الصحيحة التى تستجيب لاحتياجات الشباب الذى يسعى للخلاص من خلال المعرفة الحقيقية الشاملة لأمور دينه ودينياه .

ثانياً واخيراً — لم تتعرض الصحف المصرية لمنقشة العنف الدينى إلا بعد وقوع الاحداث المعروفة ، والتى بدأت بحادث الفنية العسكرية

عام ١٩٧٤ ، ثم مقتل الشيخ الذهبي ١٩٧٧ ، وأحداث الفتنة الطائفية في المنيا وأسيوط والزاوية الحمراء ٧٩ — ٨٠ — ١٩٨١ . وقد كان لجريدة الأهرام السبق في التنبيه الى خطورة الجماعات الاسلامية الجديدة : وضرورة اهتمام الأزهر بمعالجة ظاهرة التطرف الديني وجذوره . وقد لوحظ أن موقف الصحف اليومية من هذه الأحداث كان منفصلا عن مضمون الصفحات الدينية بها . فمن الواضح أن هناك استبعادا للتيارات الدينية الأخرى من حق التعبير في الصحف القومية ، والاقتمصار على الكتاب انرسميين والمعالجات التقليدية للقضايا الدينية المعاصرة . مما كان سببا في وجود انفصال كامل بين ما تنشره الصفحات الدينية في الصحف المصرية وبين الأحداث التي وقعت في السبعينيات ، والتي أطلق عليها (أحداث العنف الديني) .

بمسائل الدراسة

(أ) الصحف اليومية : ١٩٧١ - ١٩٨١ :

١ - الأهرام ، ٢ - الأخبار ، ٣ - الجمهورية .

(ب) المجلات الأسبوعية ١٩٧١ - ١٩٨١ :

١ - روز اليوسف ، ٢ - آخر ساعة ، ٣ - المصور ، ٤ - أكتوبر

المراجع العربية :

(أ) الكتب والمراسل المطبوعة :

أحمد ، رفعت محمد رفعت : **العلاقة بين الدين والدولة في مصر**
١٩٥٢ - ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٨٤ .

أمين ، سمير : « **حول الدولة والمجتمع في الإسلام** » ، السفير
١٩٨٣/٦/٦ ، ١٩٨٣/٦/٧ ، ١٩٨٣/٦/٨ .

البشرى ، طارق : **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢** ،
القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

جلاد المولى ، عبد الصمد : « **عن الجماعات الإسلامية** » ، السفير
١٩٨١/١٢/١٥ .

حجاب ، محمد منير : **موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الديني** ،
رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة : كلية الاعلام ، جامعة القاهرة
يوليو ١٩٧٨ .

هبروش ، أحمد : **قصة ثورة يوليو** ، الجزء الأول ، بيروت : ١٩٧٦ .
رزق ، يونان : **الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤** ، القاهرة :
١٩٧٢ .

رمضان ، همد المظلم : **تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦** ،
القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٢ .

— **تطور الحركة الوطنية ١٩٢٧ — ١٩٤٨** ، بيروت : الوطن
المصري ، ١٩٧٤ .

— « **الإخوان المسلمون والتنظيم السري** » ، القاهرة ، دار
روز اليوسف ، ١٩٨١ .

— « **عبد الناصر وأزمة مارس** » ، القاهرة : مجلة روز اليوسف ،
١٩٧٦ .

صليخ ، أنيس : **الفكرة العربية في مصر** ، بيروت : ١٩٥٧ .
الشاهد ، صلاح : **فكرتي في عهدين** ، القاهرة : دار الفريب ،
١٩٧٦ .

عبد الحليم ، محيى الدين : **الاعلام الدينى وأثره فى الراى العام**
« دراسة ميدانية فى الريف المصرى » رسالة دكتوراه غير منشورة ،
انقاهرة : كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

عبد الرحمن ، عواطف : **مصر وفلسطين** ، الكويت : سلسلة عالم
المعرفة ، فبراير ١٩٨٠ .

العربى ، أحمد مويلى : **المجتمع العربى وتطورات الاجتماعيه**
والسياسية ، القاهرة : الأنجلو ، ١٩٦٠ — ١٩٦٦ .

عمارة ، محمد : **الأعمال الكاملة للأفغانى** ، القاهرة : دار الكتب
العربى ، ١٩٦٨ .

— **العروبة فى العصر الحديث** : القاهرة : دار الكتب العربى ،
١٩٦٧ .

فياض ، محمود : **الصحافة الإذبية فى مصر — فترة ما بين الحربين** .
القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة .

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : **تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة** ،
القاهرة ١٩٧٤ .

(ب) **الدوريات والأرشيف :**

— أرشيف اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

— أرشيف المجلس الاعلى للشئون الاسلاميه .

— ٢١٨ —

- الجمهور المصرى ، ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- روز اليوسف ، ١٢ أكتوبر ١٩٥١ .
- السياسة الاسبوعية ، العدد الاول ، ٣ أكتوبر ١٩٢٢ .
- المعرفة ، أكتوبر ١٩٣١ .
- العروة الوثقى ، القاهرة : المكتبة الاهلية ، ١٩٢٧ .
- المسور ، ١٩٢٨ .
- المنار ، ج ٣ م ٩ ، ١٩١٦ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .
- الوقائع المصرية ، ١٩ ديسمبر ، ١٩١٤ .

الفصل الثالث

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية
في الستينيات والسبعينيات

ثورة يوليوس والقضية الفلسطينية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية للشعب المصري . فلم يوجد تيار من التيارات الوطنية في مصر في ذلك الوقت الا وهو معاد للصهيونية . كما أن التنظيم الماركسي الوحيد الذي وافق على مشروع التقسيم دفع ثمن ذلك غالياً على الصعيد الشعبي . وفور اعلان قيام الكيان الصهيوني المسمى بدولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصري مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسليده حكومة سعدية تستمد ثرائها الوطني من الوفد راعى التيار القومي المصري فقد شارك في تأييد القرار الشعبي المصري بتجارته السياسية المتعددة وعلى رأسها الوفد نفسه . ولقد ترتب على الهزيمة العربية في حرب ١٩٤٨ ضياع الوطن الفلسطيني وبالنسبة لمصر عبر الخطر الصهيوني الحدود واصبح مجسداً بصورة مادية بعد دخول الاسرائيليين ارض سيناء ، وبرزت على سطح الواقع المخاوف التي عبر عنها مصطفى النحاس في حديثه مع السفير البريطاني في يونيو ١٩٣٧ عندما قال : « انه لا يستطيع أن يشعر بالأطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذي يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد » (١) . والواقع أن بروز الخطر الصهيوني متمثلاً في وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلاً (ومع عدم اغفال التحمس المبكر لدى الشعب المصري للخطر الصهيوني) باقحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطيني كجزء سياسي من هموم الحركة الوطنية المصرية . فمن الملاحظ أن خطاب العرش الذي لقيه مصطفى النحاس (يناير ١٩٥٠) أمام البرلمان بعد

(١) انظر : عواطف عبد الرحمن : اتجاهات الصحافة المصرية ازاء القضية الفلسطينية ١٩٢٢ — ١٩٣٦ — رسالة دكتوراه غير منشورة — كلية الاعلام — جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ١٨٢ .

عودة الوفد الى الحكم لم يقتصر على الهنفيين التقليديين للحركة الوطنية المصرية وهما الجلاء والسودان بل اُضيف اليهما مسألة فلسطين . اذ قال : « ان الكارثة مهما عظم هولها فلن توهن عزائم العرب او تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها ... » (١) كذلك استهل وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين مباحثاته مع الجانب البريطاني حول القضية الفلسطينية في يوليو ١٩٥٠ بالحديث عن الجلاء ووحدة مصر والسودان ثم اُضيف مسألة قيام دولة اسرائيل واعرب عن اعتقاده بان بريطانيا قد انتهت هذه الدولة على حدود مصر كي تصبح « شوكة في جانبنا وخطرا يتهددنا لكي لا نخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها » (٢) . كما اناض وزير الخارجية المصري في حديثه امام البرلمان (اغسطس ١٩٥١) والخلص بتطورات المباحثات مع بريطانيا عن مخاطر التوسع الاسرائيلي في المستقبل اقريب مشرا الى ضرورة الاستعداد لدرء الخطر اليهودي باستخدام ابسط الحقوق واوضحها وهو حق الدفاع عن النفس .

ومن الجدير بالذكر ان نشر الى الاقتراح الذي طرحه الوفد بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر اذ اشار الى امكانية استبدالها بقاعدة في فلسطين المحتلة او غزة مستهدفا بذلك نقل الصراع بين مصر وبريطانيا الى صراع بين بريطانيا من ناحية واسرائيل والولايات المتحدة من ناحية اخرى . وقد اعترف السفير البريطاني عن قبول الاقتراح الوفدي مشرا الى ان العلاقة بين بريطانيا واسرائيل لا تسمح بالنظر في هذا الاقتراح وان كان قد حاول انتهاز هذه الفرصة كي يطرح قضية الصلح بين مصر واسرائيل كشرط لنقل القاعدة العسكرية الى غزة وكان رد وزير الخارجية

(١) طارق البشرى : مصر في اطار الحركة العربية . مجلة المستقبل انعربى — السنة الاولى — العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ — بيروت — ص ١٨ .
(٢) محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة — مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ — القاهرة — وزارة الخارجية الملكية — ١٩٥١ ص ٢٢ نقلا عن طارق البشرى — مصدر سابق .

المصرى جلسا اذ قال : « يصعب على الراى العلم المصرى قبول ذلك
او تصوره اى عقد صلح مع اسرائيل » (٤) .

لقد تطور الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية على المستويين
الشعبى والرسمى على النحو الذى فصلناه فى الفصول السابقة حتى
وصل فى بداية الخمسينيات الى اعتبار القضية الفلسطينية الضلع الثالث
لاحركة الوطنية المصرية بعد قضيتى الجلاء والسودان او معهما بمعنى
أدق ولذلك يصبح من الصعب اسناد هذا الفضل الى ثورة يوليو وان
كان لا يمكن انكار التأثير المباشر لحرب فلسطين فى ايقاظ وعى الضباط
الأحرار كما أن الحرب وفرت لهؤلاء الضباط فرصة تاريخية نادرة تعلموا
خلالها الكثير سواء ما يتعلق بلدراكمهم لازمة النظام الحاكم فى مصر او
خطورة القضية الفلسطينية واهمية مسألة التسليح وضرورة بناء جيش
وطني قوى . ويرى بعض المؤرخين أن الظروف والملابسات التى لحاطت
بتيام ثورة يوليو على أيدي الضباط الأحرار يكشف ان القضية الفلسطينية
قد صارت أحد المحركات او المختبرات الرئيسية ليس للحركة الوطنية
المصرية فحسب بل لمجمل الاطار السياسى ونظام الحكم وذلك بحكم انها
أصبحت تشكل أبرز مضامين حركة التحرير الوطنى فى مصر ولم يعد
بمقدور أى قوة سياسية تتولى السلطة فى مصر ان تتحاشى هذه الحقيقة
أو تتجاهلها واذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسى القديم عن
حل القضية الوطنية وعجزه أيضا عن طرح الحلول الملائمة للقضية
الاجتماعية قد أدى الى تبلور واكتمال الاسباب المباشرة لسقوطه فان
العامل الجديد الذى أضيف الى العوامل السابقة وساعد على انفضاحها
هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الاسرائيلى على الامن الوطنى
لمصر مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة
التحرر الوطنى فى مصر وفلسطين معا . لقد قادت الاخفاقات المتتالية للنظام
السياسى القديم (على مختلف الأصعدة وطنيا وديمقراطيا واجتماعيا مضافا
انها هزيمة حرب فلسطين) المجتمع المصرى الى طريق مسدود وادت فى

مجلها الى جعل الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الازمة المجتمعية الشاملة . الا انه من الواضح ان ازمة النظام الملكي المصرى كانت جزءا لا يتجزأ من ازمة اشمل ضمت مختلف الانظمة الحاكمة في العالم العربى سواء كانت تلك الانظمة تمثل حكما استعماريا مباشرا او نخبة محلية ذات طابع قباىلى عشائرى ولكن لان ازمة النظام المصرى كانت تجسد جماع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضرية ادى تفاعلت في اطار ظروف محلية وعربية وعالمية خاصة مما عجل بظهور البديل الذى تمثل في ثورة يوليو التى انبثقت في تلب الدائرة العربية وكان لابد ان تتداعى مضاعفاتها الى سائر اجزاء الوطن العربى .

البعد العربى لثورة يوليو :

لقد برز منذ اللحظة الاولى عدم التجانس في قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد ضم تنظيم الضباط الاحرار بين صفوفه وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسية متباينة بل ومتناقضة . كانت هناك عناصر ماركسية تمثل يسار التنظيم وكانت هناك عناصر تنتمى الى جماعة الاخوان المسلمين وتمثل يمين التنظيم . ثم كانت هناك الكتلة الرئيسية في التنظيم بقيادة جمال عبد اناصر وكانت تعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية يختلف فئاتها . وعبر مسيرة الثورة وفي مرحلة مبكرة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليسارى ثم من جناحه اليميني وانفردت قوة الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة . الا انه سرعان ما فرض تطور الاحداث استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة خلال الصراع الوطنى والاجتماعى وتحت تأثير التغيرات في موازين وعلاقات القوى الداخلية والعربية والعالمية وتم اقتضاء بعض الاتجاهات او اعلقتها بعد حين عبر سلسلة متعاقبة من التحالفات التى كانت تضيق وتتسع وتتراجع بين اليمين واليسار . وقد يبدو غريبا ان تقوم المشاركة في السلطة بين كل هذه القوى الاجتماعية المختلفة غير ان تفسير تلك الظاهرة يكمن في الظروف الذاتية والموضوعية التى كانت سائدة في المجتمع المصرى قبل يوليو ١٩٥٢ (٥) .

(٥) ط. ت. شاكور : قضيا التحرر الوطنى والاشتراكية في مصر — دار الفارابى — بيروت — ١٩٧٤ — ص ١٠ — ١٦ .

لقد انصرفت حركة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر في المرحلة الأولى (١٩٥٢ — ١٩٥٤) الى توطيد دعائم الحكم الجديد والتوجه الكلى الى الشئون الداخلية المصرية وتحقيق الاستقلال الوطنى الكامل للبلاد وذلك من خلال الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية واصدُر قانون الإصلاح الزراعى — كرمز لمحاربة الاقطاع — وعزل محمد نجيب الذى كان يدعو الى عودة الحياة الحزبية وحل الأحزاب السياسية وانشاء هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد ثم عقد الاتفاقية المصرية البريطانية في يوليو ١٩٥٤ الخاصة بالجلء . وقد كانت الفكرة الاسلمية التى سيطرت على القيادة السياسية لثورة يوليو ممثلة في عبد الناصر هى فكرة الاستقلال التام . ولم تكن قيادة ثورة يوليو معادية للغرب بصورة علنية ولكن تركزت الشعارات التى اطلقتها الثورة في المرحلة الأولى حول نقطة محورية هى الاستقلال .

ولقد اندركت قيادة يوليو منذ اللحظة الأولى أن استقلال مصر يرتبط باستقلال جيرانها في المنطقة العربية . ولذلك لم تقاوم ثورة يوليو فحسب شتى الضغوط التى مارسها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل انضمام مصر الى الحلف والمشاريع العسكرية في المنطقة وانما حرصت على منع دخول بقاى الدول العربية الى هذه الحلف . ومن أجل هذه الغاية شن عبد الناصر هجوما عنيفا ضد حلف بغداد وضد المشاريع العسكرية الغربية .

هنا وفي مواجهة الاستراتيجية الأمريكية التى اعتمدت على اسرائيل باعتبارها الركيزة الأساسية للدبلوماسية الأمريكية في العالم العربى وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفسها ازاء التحدى الأمريكى الاسرائيلى ملزمة باقتهاج خط استراتيجى يتجاوز حدودها الاقليمية ويمتد ليشمل العالم العربى ثم آسيا وأفريقيا . وفي مطلع عام ١٩٥٥ الذى يمكن اعتباره حلقة وصل بين فترة البناء الداخلى وتثبيت الحكم وبين فترة الظهور على المسرح العربى والدولى بدأت تتحدد على نحو واضح الملامح العربية والدولية لثورة يوليو وقد ساعد على تبلور ذلك مجموعة من الأحداث يمكن تلخيصها على النحو التالى :

(م ١٥ — دراستك في الصحافة المصرية المعاصرة)

أولا : الاعتداء الاسرائيلى على غزة في فبراير ١٩٥٥ الذى راح ضحيته عدد كبير من المدنيين والعسكريين وهنا برزت أهمية تزويد الجيش المصرى بالسلاح .

ثانيا : اشترك عبد الناصر في مؤتمر بلتدونغ (ابريل ١٩٥٥) .

ثالثا : عقد صفقة الأسلحة التشيكية وقد استقبلتها الجماهير المصرية والعربية بموجة حماسية ربما لأنها تمثل أول بوادر التحدى للغرب .

رابعا : عقد الاتفاق التجارى بين مصر والاتحاد السوفييتى (٦) .

ثم توالى الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يونيو وفى مقدمة هذه الأحداث العدوان الثلاثى على مصر (البريطانى الفرنسى الاسرائيلى) عام ١٩٥٦ . وقد شكل هذا الحدث ونتائج البعيدة اذى منعتنا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بالوطن العربى إذ أخذت التصريحات تتوالى منذرة الغرب بقطع النفط عنه وضرب مصالحه وتصفيه قواعده فى المنطقة العربية كلها . وتبطل الفترة الممتدة من ١٩٥٦ — ١٩٥٨ نروة المد القومى العربى لثورة يوليو . لقد شهدت تلك الفترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨) ثم قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق .

وقد بدأت مرحلة الجذر القومى بالنسبة لثورة يوليو بوقوع الانفصال حيث تمكنت القوى الرجعية فى سوريا من ضرب الوحدة المصرية السورية والانفصال عن مصر فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ ولقد تمسك عبد الناصر بعد الانفصال باسم دولة الوحدة وعنها وعاد الى التأكيد فى الميثاق على مسئولية مصر عن التقدم والسلام والحرية فى العالم العربى كله (٧) فالقوات المسلحة المصرية مسئولة عن أمن الدول العربية كلها لأنها فى رايه هى وحدها

(٦) مصطفى دندشلى : مصر الناصرية والتجزية الوحشية — مجلة الفكر العربى ، العدد ٤ ، ٥ — سبتمبر ١٩٧٨ — بيروت — ص ١٠٣ — ١١٨ .

(٧) مشروع الميثاق الوطنى (مايو ١٩٦٢) — القاهرة — ص ١٠٧ .

القادرة على القيام بهذا الواجب (٨) . ثم حدد عبد الناصر أهداف القومية العربية في الداخل بالعمل على تحقيق التقدم من خلال الثورة الاجتماعية . وقد أعقب الانفصال السوري استكمال ثورة يوليو لسلسلة القوانين الراديكالية ضد كبار الملاك والشرائح العليا من البورجوازية المتوسطة وكانت قد بدأت في يوليو ١٩٦١ أى قبل وقوع الانفصال .

هزيمة ١٩٦٧ وأثرها المصرية والعربية :

كان من الطبيعي أن تفجر هزيمة ١٩٦٧ شتى أنواع المتناقضات داخل المجتمع المصرى بعد أن كشفت الستار عن عجز البورجوازية الوطنية ليس فقط عن إنجاز مهام الثورة الوطنية والديمقراطية حتى نهيتها بل وأساسا عجزها عن حملة الاستقلال الوطنى . وقد تاهبت القوى المضادة للثورة للانقضاض على السلطة من أجل تحقيق الهدف الرئيسى للعدوان الصهيونى وهى الاطاحة بنظام الحكم الوطنى فى مصر . وفى الجانب المقابل كانت الانقضاة الشعبية فى ٩ - ١٠ يونيو التى قطعت الطريق على الثورة المضادة وأجبرت خطتها ونجح عبد الناصر بالاستناد الى هذه الحركة فى تصفية مجموعة عبد الحكيم عامر . كما أن هذه الانقضاة أقامت سدا بشريا ضد اتجاهات الاستسلام التى برزت على السطح . ورفعت الجماهير المصرية شعارات التغيير والجدية وحماية المكتسبات الاجتماعية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية (٩) . وتعد مصر فى ظل حكم عبد الناصر من أكثر النظم العربية تأثرا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وخصوصا الدور الرئيسى الذى كانت تلعبه على الساحة العربية قبل الهزيمة . وقد اظهرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ضرورة إعادة النظر فى مجموعة الصيغ التى خانت تحكم العلاقات بين الدول العربية فقد برزت أهمية العمل العربى المشترك وضرورة حشد جميع الموارد والطاقت العربية لخدمة معركة المصير وذلك بغض النظر عن الاختلافات القائمة

(٨) الميثاق — المصدر السابق — ص ٩١ .

(٩) انظر : ت. شاکر — مصدر سابق — ص ٤٣ — ٤٧ .

فيما بين النظم العربية وبعضها . وكما عبر عبد الناصر نفسه فان الهزيمة قد أثبتت أن المعركة هي معركة كل العرب لا فارق بين وطني يميني أو وطني يساري (١٠) ومع انعقاد مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ بدا العالم العربي ينتقل الى مرحلة جديدة تركزت حول الالتحاق على توحيد الجهود العربية في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة آثار العدوان الاسرائيلي مع الالتزام بالمبادئ الأساسية وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني (١١) . ومن الواضح ان هذه اللآءات الثلاث الشهيرة لم تحدد الخطوات التي يجب أن تتلزم بها الدول العربية لتصفية آثار العدوان على المدى الطويل كما لم توضح أسلوب التعامل مع صلب القضية الفلسطينية . وقد ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد أمن الدول العربية لتفسير قرارات مؤتمر الخرطوم وفق الظروف الداخلية والاطمينة والدولية لكل دولة عربية على حدة . ولذلك لم يكن قبول كل من مصر والأردن لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) خروجاً على مقررات مؤتمر الخرطوم بل واعتبر نوعاً من ممارساتها وخصوصاً البند الذي يدعو الى عدم نبذ المساعي السلمية في إطار الالتزام بالمبادئ الثلاثة من أجل ازالة آثار العدوان (١٢) ولكن قبول هذا الموقف بالنقد الشديد من جانب العديد من الدول العربية التي رفضت القرار ٢٤٢ وخصوصاً سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي . وفي ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعي ان تتعثر محاولات مصر الساعية الى تنشيط دور الجبهة الشرقية عسكرياً وبجانب ذلك كان هناك الحملات الاعلامية العدائية الموجهة من جانب السعودية وتونس ضد مصر وفي ديسمبر ١٩٦٩ يأتي

(١٠) كلمة عبد الناصر في اعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لتقابات العمال العرب — الأهرام ١٦/٤/١٩٦٨ .

(١١) الأهرام ١٦/٢/١٩٦٧ .

(١٢) اسماعيل صبرى عبد الله : حقائق في الموقف العربي — الطليعة

القاهرة — سبتمبر ١٩٧٠ — ص ٢٦ .

مؤتمر الرباط وهو مؤتمر القمة العربية الثانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حدثت أثناءه مواجهة حاسمة بين عبد الناصر والحكم العرب اذ طرح عليهم أحد الخيارين اما الالتزام بخوض المعركة مع مصر أو أن يتركوا مصر تخوض المعركة وحدها وفي هذه الحالة سوف تواصل مصر اعتمادها على الاتحاد السوفييتى عسكريا واقتصاديا مع الاستمرار فى جهود الحصل السلمى (١٢) . وقد فشل مؤتمر الرباط واضطر عبد الناصر الى انتهاج الأسلوب الثانى وخصوصا ان اسرائيل كانت قد بدأت منذ يناير ١٩٧٠ سلسلة جديدة من الغارات فى العمق المصرى شملت حلوان وابو زعبل والخانكة مستهدفة بذلك تحطيم معنويات الجبهة الداخلية والجيش المصرى . وفى يونيو ١٩٧٠ أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجز الأمريكية وقد فعل ذلك اثناء زيارته للاتحاد السوفييتى وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة فى ذلك الوقت . واذا كان فشل مؤتمر الرباط وازدياد كثافة الغارات الاسرائيلية فى العمق المصرى بجانب الضغوط السوفيتية لتفادى المواجهة العسكرية مع اسرائيل تبلى انهام الاستعداد العسكرى المصرى الذى لم يكن قد تحق بعد وخصوصا فى مجال الدفاع الجوى . اذا كانت هذه العوامل مجتمعة قد دفعت عبد الناصر الى قبول مبادرة روجز فقد رأى البعض انها تعبير عن فقدان مصر لالتزاماتها القومية كما رأى البعض الآخر انها مناورة سياسية من جانب عبد الناصر لاغاية السوفيت (١٤) وقد ادان قطاع من المقاومة الفلسطينية موقف عبد الناصر وقبول مصر لمشروع روجز . ولكن تبين الحقيقة وهى ان هذا الموقف الذى قد يعبر عن ازدواجية شكلية فى اسلوبك الوطنى كان لها مبرراتها الموضوعية ولا يمكن تناولها بمعزل عن السياق العام للحقبة التاريخية ومواقف عبد الناصر . اذ كان يرى ان وقف اطلاق النار سيمككه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة واستكمال

(١٣) الاهرام ١٢/٢٤ ١٩٦٩ .

(١٤) قال ذلك الرئيس السادات فى كتابه « البحث عن الذات » — المكتب المصرى الحديث — القاهرة ١٩٨٠ — ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

الاستعداد العسكري لاستعادة الاراضى التى احتلتها اسرائيل وهى خطط عرفت باسم (جرائيت) (١٥) .

هذا ولم يترتب على قبول مصر لمشروع روجز أية بادرة للتخلى او النكوص فى التزامات مصر السياسية والعسكرية تجاه الثورة الفلسطينية . وعندما حاول النظام الاردنى استغلال الخلاف المصرى الفلسطينى اذ بعبد الناصر يطلب من كل من الملك حسين وياسر عرفات الحضور الى القاهرة لتسوية الامر على غرار ما حدث فى لبنان ١٩٦٩ . غير ان طبيعة العلاقات بين النظام الاردنى والمقاومة الفلسطينية واللايسات الحادة التى احاطت بها قادت فى النهاية الى انفجار الوضع عسكريا . ورحل عبد الناصر وهو يحاول ان يضع حدا للحرب الدوية التى استشهدت تصفية المقاومة الفلسطينية فى الاردن وذلك فى سبتمبر ١٩٧٠ . وبرحيل عبد الناصر تنطوى صفحة هامة من التاريخ المصرى العربى المعاصر مخلفة وراءها الحقيقة الكبرى فى حياة الشعب المصرى وسائر الشعوب العربية وخصوصا الشعب الفلسطينى وهى ان الصراع العربى الاسرائيلى وفى قلبه القضية الفلسطينية أصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الاستقلال الوطنى الشلل بالنسبة لمصر ويمكن القول ان البعد المصرى للقضية الفلسطينية قد برزت ملامحه بوضوح أثناء الحقبة الناصرية .

ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية :

هناك شبه اجماع بين الدارسين العرب والإجانب على ان مصر بقيادة عبد الناصر قد لعبت دورا رئيسيا حاسما فى ظهور اول كيان تنظيمى معاصر للشعب الفلسطينى مجسدا فى منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ والواقع انه لم يكن لفلسطين تمثيل منظم فى الدول العربية سوى الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين التى كان يمثلها فى الجامعة العربية أحمد حلمى وكانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية

(١٥) محمد حسنين هيكل : حكاية العرب والسوقيت — الكويت — شركة الخليج لتوزيع الصحف ١٩٧٩ — ص ١٤٧ .

من خلال موقف الدول الأخرى من الرموز الفلسطينية مثل الحاج أمين الحسيني وموقف هذه الرموز من تلك الدول (١٦) .

ولقد قدمت وزارة الخارجية المصرية توصية لمجلس جامعة الدول العربية في مارس ١٩٥٩ من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني . وكلفت هذه هي المرة الأولى التي تبحث فيها الجامعة العربية مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه — على الصعيدين القومي والدولي . كما أوصت بإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية . ولكن لم تنفذ شيئاً من ذلك مما دعا مصر الى إعادة طرح الموضوع خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتوة (أغسطس ١٩٦٠) . غير انه بسبب معارضة الأردن لم يتخذ أى قرار بهذا الشأن مما دفع المؤتمر لرفع القضية الى اللجنة السياسية للبت فيه . ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أى قرار جديد حتى عام ١٩٦٢ حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة في تعيين ممثل لفلسطين خلفاً لأحمد حلمى الذى تولى في العام نفسه وتم اختيار أحمد الشقيري لهذا المنصب وطلبت منه الجامعة القيام بجولة في الدول العربية من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والعمل على تنشيط الاهتمام العربى بها (١٧) . وإذا كان عبد الناصر قد أوضح ان الغرض الاساسى من انشاء كيان فلسطينى مستقل هو مواجهة المحاولات الاسرائيلية التى تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب الفلسطينى فان مرجع ذلك فى الواقع كان عدم اقتناع عبد الناصر بتمثيل الهيئة العربية العليا للشعب الفلسطينى بما دفعه الى السعى من أجل ايجاد بديل لها قادر على استقطاب الفلسطينيين . وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى اعترضت تشكيل المنظمة وعطلت حركتها فى بداية نشاطها الا ان التسهيلات التى تقدمتها السلطات المصرية للمنظمة وأبرزها وسائل الاعلام المصرية ساعدت على

(١٦) القيس : منظمة التحرير ٢٠ عاما على طريق التحرير — الحلقة الرابعة — الكويت ١٩٨٥/١/٦ .
(١٧) المصدر السابق .

اخراج الكيان الفلسطيني الى النور . وقد نجح عبد الناصر والرئيس الجزائري احمد بن بيللا في اقناع مؤتمر القمة العربى الثالث الذى عقد بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما وافق المؤتمر على قرار المنظمة بقتناء جيش التحرير الفلسطينى وقد اصبح من الثابت تاريخيا أن عبد الناصر قد استثمر رصيده الشعبى على المستوى العربى فى الضغط على الدول العربية التى كانت تعارض قيام منظمة التحرير وقد نجح فى اجبارهم على الموافقة على معظم ما كان يخطط له بالنسبة للقضية الفلسطينية .

وقد أعلنت مصر بقيادة عبد الناصر تليدها الكامل وغير المشروط لمنظمة التحرير الفلسطينية (قلبا وقلبا) معتبرة المنظمة وجيش التحرير الفلسطينى جزءا لا يتجزأ من العمل العربى المشترك لخوض المعركة المصرية الشاملة ضد اسرائيل . وقد ابنت مصر فى البداية بعض التحفظ ازاء الخط الفدائى الذى اعلنته منظمة فتح والذى يستند الى انتهاز أسلوب حرب التحرير الشعبية وذلك خشية أن يؤدى ذلك الى صدام مسلح مع اسرائيل تحدده هى ولا يكون العرب متاهبين له . ولكن تغير الموقف المصرى من فتح واعمالها الفدائية بعد وقوع الغارة الاسرائيلية على النسيوع بالأردن فى نوفمبر ١٩٦٦ اذ أصبحت لا تعارض النشاط الفدائى شريطة أن يتم بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفى الفترة التالية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ قدمت مصر للمقاومة الفلسطينية تليدا ودعمها كبيرين تمثل فى تسليح المقاومة وتزويدها بالخبراء فى حرب العصابات لرفع مستوى التدريب والتخطيط لعمليات المقاومة . وقد انطلقت مصر فى مساندتها للمقاومة الفلسطينية من ايمانها « أن المقاومة قد وجدت لتبقى وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطينى وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لأمته العربية » (١٨) . وذلك كما جاء على لسان عبد الناصر نفسه وقد اهتمت مصر بتدعيم نشاط

المقاومة عربيا وتسهيل الاعتراف الدولي بهم كقوة ثورية تحارب من أجل قضية عاجلة ومن حقها الحصول على السلاح (١٩) . ويشير محمد حسين هيكل في هذا الصدد الى دور عبد الناصر في تقديم بلر عرفات الى السونيت في رحلته التي قام بها الى موسكو في يوليو ١٩٦٨ كما خصصت مصر اذاعة (صوت العاصفة) للسان ناطق باسم منظمة فتح رغم وجود اذاعة (صوت فلسطين) الناطقة بلسان منظمة التحرير وكلاهما كان يبعث من القاهرة . كذلك لعبت مصر دورا هاما في حث منظمى فلسطين العربية والهيئة العامة لتحرير فلسطين على اعلان حل تنظيماتها والانضمام الى فتح اثناء الدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى . ولم تخفى مصر وسما في تعضيد المقاومة الفلسطينية والعمل على حل أزمتها مع الدول العربية وقد اشترطت اثناء أزمة المقاومة مع النظام اللبناني في ١٩٦٩ أن ترتبط وسلطانها بضمان حرية العمل الفدائى في ممارسة دوره بما يكفل صيانة المصالح العليا للنضال العربى بما فيها السيادة اللبنانية . وكان لها دور كبير في توصل لبنيان والمقاومة الى اتفاقية القاهرة في نوفمبر ١٩٦٩ .

وبالرغم من أن المقاومة الفلسطينية كان لها موقفها الخاص من قرارات مؤتمر الخرطوم وتبول مصر لقرار ٢٤٢ فقد كان عبد الناصر يرى أن القرار ٢٤٢ ليس مصيبا للفلسطينيين وأن لهم الحق في عدم تبوله وإن ازالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين من النهر الى البحر .

وقد ظل طرح التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى اخطر ما يهدد العلاقات بين فتح والمقاومة علية وبين مصر . فحين قبلت مصر مبادرة روجرز (يونيو ١٩٧٠) شنت بعض اوساط المقاومة هجوما على الذين قبلوا المبادرة اى مصر والاردن متهمة اياهم بالخور والعمالة

(١٩) أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو — الجزء الخامس — خريف عيد الناصر — المؤسسة العربية للدراسات — بيروت .

للاستعمار والصهيونية وعرضت بعبد الناصر شخصيا حين قالت :
« اذا كان بعض الزعماء قد تعبوا من الكفاح فليتهم أن يخرجوا
من السلطة » (٢٠) .

وردت مصر على هذا الهجوم باغلاق اذاعتى مسوت العاصمة
وصوت فلسطين . ويرى البعض أن فتح لم تكن مسئولة عن هذه الاتهامات
وانما حكما جو المزايدات في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية (٢١) .

ومن الملاحظ ازدياد التصاق المقاومة بمصر وسياستها في الفترة
التالية لاحداث ايلول ١٩٧٠ . وقد عدلت المقاومة موقفها من قضية ازالة
آثار العدوان والتسوية السلبية اذ اعلنت انها لا تعارض أى تحرك سياسى
تمارسه الدول العربية لازالة آثار العدوان الاسرائيلى على الا يعنى ذلك
حرمان الثورة الفلسطينية من مواصلة كفاحها لتحرير باقى الاراضى
الفلسطينية المحتلة (٢٢) وربما يكون هذا التعديل تعبيرا عن بداية طريق
التنازلات فى مسيرة الثورة الفلسطينية .

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (الفترة الساداتية ١٩٧٠ — ١٩٨١) :

برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة
من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة
انسياسية فى البلاد قد ترعها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر ويستمر
الى نفس الشريحة الطبقيّة التى ينتمى اليها عبد الناصر هى الشريحة
الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة . وببداية الحقبة الثانية
من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية

(٢٠) محبة حسنين هيكل : عبد الناصر ومبالغة روجرز — الاهرام
١٩٧٠/١٢/٤ ص ٢٥٤ .
(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) فواز الشرحاوى : حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح)
رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية —
جامعة القاهرة — ١٩٧٤ — ص ٤٧٠ .

واجتماعية تخطف جفريا عن المرحلة السابقة كما يشهد بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية وعندها تولى السادات الحكم بدأ بطرح منهجه تدريجيا وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تجمعت وجهات نظر السادات السياسية والاقتصادية في مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤) .

ويمثل رحيل عبد الناصر وتولى السادات للسلطة في مصر نقطة فاصلة في توجه مصر العربي لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها . وقد انتقلت السلطة الى السادات وكان الوضع المصام للعلاقات المصرية عربيا ودوليا لا يزال يعانى من وطأة مخلفات هزيمة يونيو والتي تمثلت في تعثر محاولات احياء الجبهة الشرقية عسكريا وعودة الحملات الاعلامية الموجهة ضد مصر من قبل الدول العربية التي رفضت الفرار ٢٤٢ وانتقدت قبول مصر لمهمة يارنج وللمبادرة روجرز فضلا عن تردى الوضع بالنسبة لعلاقات المقاومة الفلسطينية والنظام الاردنى . كما تميز انوضع الدولي بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتى مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة وما طرحه من تصورات سياسية لحل القضية العربية سياسيا . وقد اعلن السادات في البداية تمسكه بطريق عبد الناصر الا أن ذلك لم يعن أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربيا ودوليا . ويجمع العديد من الباحثين على أن رحيل عبد الناصر وتولى السادات الحكم يعد عاملا أساسيا في هذا التحول الذى طرأ على توجهات مصر العربية والدولية رغم أن السادات قد انطلق من قلب الممارسات الناصرية ذاتها . ورغم أهمية العامل الذاتى الخاص بشخصية السادات وتأثيرها غير أن ذلك لا يقل أو يفى دور العوامل الموضوعية التى مارست تأثيرها وقلدت في النهاية الى هذه التحولات .

ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية في الفترة الاولى من حكم السادات وهى الفترة التى تبدأ من أكتوبر

١٩٧٠ — أكتوبر ١٩٧٣ . وان كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ او شروط على مذكرة يارنج (فبراير ١٩٧١) الخاصة بالتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل بل انه طرح مبادرته في ٤ فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام اسرائيل بانسحاب جزئى من القناة . وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض اسرائيل الانسحاب من كافة الاراضى العربية المحتلة واصرارها على اجراء مفاوضات مباشرة دون الالتزام مسبقا بالانسحاب توالى التصريحات التى توحى باستعداد مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (٢٢) وكما كان الحشد العربى هلما بالنسبة لعبد الناصر استعدادا لمعركة التحرير فان التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطا ضروريا لمواجهة الصهيونية . وتطبيقا لذلك قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية . وقد نجح بالفعل في حشد تضامن عربى لم يسبق له مثيل وكان أبرز ما في هذا الحشد هو اخراج العلاقات المصرية السعودية من دائرة الجمود التى تميزت بها في الفترة الناصرية وكذلك توطيد العلاقات مع كافة النظم المعتدلة سواء في الخليج او المملكة المغربية (٢٤) .

لها بالنسبة للمستوى الدولى فان السادات قد كشف عن عدائه الملحوظ للسوفيت والذى تمثل في مجموعة من المواقف الاستفزازية بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت في صيف ١٩٧٢ وذلك رغم ارتباطه بمعاهدة

(٢٣) انظر : حسن ناشعة : مصر والصراع العربى الاسرائيلى من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة — مركز دراسات الوحدة العربية — بيروت ١٩٨٤ . ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢٤) انظر : أحمد يوسف أحمد : السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلات ترتيب الاولويات في (محرر) على الدين هلال : الاستقلال الوطنى — سلسلة الفكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ — المركز العربى للبحث والنشر — القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢١ .

مداقة مع الاتحاد السوفيتي (مايو ١٩٧١) وهو ما لم يحدث أثناء الفترة الناصرية ثم بدا السادات في اجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أسفرت هذه الاتصالات عن نتيجة هامة هي لاقناع السادات باستحالة قيام الولايات المتحدة بالتحرك لانهاء حالة الجيود المخيم على الوضع في الشرق الأوسط ما لم يتم تحريك الوضع ذاتيا (٢٥) .

ومن المعروف ان العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تدخل في مرحلة التدهور منذ عام ١٩٦٢ بسبب تصاعد الخلافات بين الطرفين حول العديد من القضايا أهمها دور الولايات المتحدة في مساندة اسرائيل والدور المصري في اليمن فضلا عن التوجه الاشتراكي للنظام الاقتصادي في مصر . وقد بلغت الأزمة بين مصر وأمريكا ذروتها حينما أعلن عبد الناصر صراحة في ٢١ مايو ١٩٦٧ « احنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواخدة جانب اسرائيل ١٠٠٪ » (٢٦) ثم بلغ التدهور مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في ٦ يونيو ١٩٦٧ .

ولم تكن متعلقة السادات للحوار مع الولايات المتحدة عبر القنوات الرسمية الممثلة في وزارة الخارجية المصرية سوى اكمال لما بدأ في فترة عبد الناصر من الرغبة في خوض تجربة التسوية السلمية والتعامل مع أية اطروحات أمريكية تقترح في هذا الشأن .

حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبداية التحول :

ازاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم وانقضاء عام الحسم الذي أعلنه السادات دون حدوث ما يوحى برغبة أو قدرة

KISSINGER : ALA MAISON BLANCHE 1968-73 (٢٥)
pp. 1348 - 1356.

نقلا عن حسن نلقمة ص ٥٠ .
(٢٦) انظر : مصر وأمريكا — مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٧٦ . ص ٣١ — ٣٥ ، الأهرام : ١٩٦٧/٥/٢٠ .

النظام على التحرك مما أدى الى حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمتقنون المصريون بالمساندة والتأييد الشامل فضلا عن فشل المبادرة السلمية التي أعلنها السادات في ٤ فبراير ورغبة النظام في تحريك الوضع المجدد على الجبهة وذلك سعيا لخلق شرعية جديدة للنظام تتيح له القدرة على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية والعربية بما يتفق وتحقيق احلامه وطموحه في القيام بدور غير عادي في التاريخ المصري والعربي المعاصر . ازاء ذلك كله لم يكن هناك مخرج أمام السادات سوى اللجوء الى الحرب المحدودة (وان كان لم يعلن ذلك أبدا) من أجل تحقيق جملة أهداف بضربة واحدة مضمونة النتائج في ظل استعداد عسكري استكمل عبد الناصر مقوماته قبل رحيله وفي ظل تضامن عربي حشد له السادات قبل نشوب المعركة كما أن الظروف الدولية كانت مواتية الى حد كبير . وينشوب الحرب بدا لفترة وان كانت غير طويلة ان السادات قد نجح في تحقيق تضامن عربي فعال في مواجهة اسرائيل . وعندما سكنت المدافع برزتفاعلية التكتل العربي الذي نشأ عشية حرب أكتوبر خصوصا بين سوريا والسعودية ومصر . وكانت بداية ظهور هذا التكتل قد افتتحت بالتطورات الداخلية التي شهدتها مصر في بداية السبعينيات . كما أن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب أكتوبر تأثر بمتغيرين رئيسيين أولهما العودة الأمريكية الى مصر والثاني التطورات الاقتصادية في مصر (٢٧) .

فقد توالى الأحداث التي بدأت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ثم توقيع اتفاق مشابه على الجبهة السورية وجاء بعد ذلك توقيع اتفاق فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر ١٩٧٥ الذي عرف باسم اتفاقية سيناء وكانت تمثل البداية الحقيقية للزمة بين مصر وسوريا . إذ حضر الرئيس السوري من أن الولايات المتحدة أصبحت طرفا مباشرا في النزاع العربي الاسرائيلي على عكس ما تقضى به المصلحة العربية . وهنا نلاحظ أن سوريا لم تعد

ترفض مجرد توقيع مصر للاتفاقية الثانية لفض الاشتباك وانما تعارض أيضا التطفل الأمريكى المتزايد فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط (٢٨) .

والواقع أن الدور الأمريكى لم يؤد في النهاية سوى الى دفع مصر في اتجاه التسوية المنفردة مع اسرائيل وقد بدأ التمزق العربى يحدث بصورة لم تحدث من قبل اذ رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق الذى ينص على التزام طرفيه بعدم اللجوء الى القوة لحصل مشكلة الشرق الأوسط . واعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية « ان الشعب العربى لن يكون قادرا على تقبل او على الاذن استيعاب اتفاقية تتجاهل بصفة كلية ولا تلخذ حتى في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى الذى حصل على اعتراف ١٥٠ دولة ... الخ » (٢٩) .

اما المتغير الثانى الذى اثر بصورة سلبية على توجهات مصر القومية فهو يتمثل في التغير الذى طرأ على الصعيد الداخلى وكانت أبرز معالمه سياسة الانفتاح الاقتصادى وقد افرزت هذه السياسة اول عقد شعبى نها متمثلا في انتخابات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ التى كانت بمثابة انذار مبكر للسادات لتنبهيه الى خطورة توجهاته السياسية والاقتصادية على مجمل حركة الشعب المصرى محليا وعربيا ودوليا .

وقد توهم السادات أن القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق في معالجة الصراعات المصرية في حياة الشعوب قد يفتح امامه طريق الخلاص وكان قراره بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت في اتفاقيتى كلب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩) (٣٠) وبدلا من أن تسهم في تحقيق الخلاص للسادات اتت الى تحقيق الخلاص منه في مشهد شبه اسطورى كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

(٢٨) المصدر السابق ص ٦٠ — ٦١ .

(٢٩) النهار ٣ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر حسن نانعة مصدر سبق .

ورغم تباین مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين زافض ومتحفظ ومؤيد الا ان توقيع مصر في سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تضع احدهما اطارا لمعاهدة مصرية اسرائيلية والاخرى اطارا للحكم الذاتي للفلسطينيين ، هذا الموقف دفع جميع الدول العربية المتحفظة الى موقف الرفض للتحرك المصري . كما تحركت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة اطار كامب ديفيد . وفي سبتمبر ١٩٧٨ صدر اعلان الجبهة القومية للصود والتصدى التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد نص على اعتبار قضية فلسطين القضية العربية الاولى والعمل من اجل التحرير الكامل لجميع الاراضى الفلسطينية العربية المحتلة مع الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى (٣١) ومن الواضح ان معظم الدول العربية باستثناء دول جبهة الصود والتصدى لم تقطع الامل في عودة مصر الى الصف العربى رغم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد وقد ظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر القمة العربية الثالثة في بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ الذى عبر عن اعتراض الحكام العرب على سياسة السادات تجاه تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ولكن لم يصدر المؤتمر اية قرارات معادية لمصر او لنظام السادات واكتفى البيان الختامى للمؤتمر بالاشارة الى عدم جواز انفراد اى طرف من الاطراف العربية باى حل للقضية الفلسطينية بوجه 'خلص والصراع العربى الصهيونى بوجه عام . ولا يقبل اى حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربى يعتمد لهذه الغاية (٣٢) .

ثم جاء توقيع السادات للمعاهدة المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ كى يقطع آخر امل عربى في استعادة مصر للصف العربى ولقد ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى سواء فيها يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على ارضها او فيها يتعلق بالتزامات مصر العربية او تكريس تبعية مصر لولايات المتحدة الامريكية وتدعيم السيطرة الامريكية وهيمنتها على العالم العربى .

(٣١) انظر وحيد عبد المجيد — مصدر سابق ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٢) القيس ١٩٧٨/١١/٩ .

وقد اكدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية بوضوح انه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لاي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فان الالتزامات التي تترتب على المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناقذة ويعنى ذلك في التحليل النهائى ان المعاهدة تلزم مصر بنقص التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية . ويمكن القول انه قد تم تحديد مصر في الصراع العربى الاسرائيلى وفقا لنصوص المعاهدة وان كلن هناك اجماع من جانب الباحثين على أن هذه المعاهدة قد اجبرت مصر على الانحياز للطرف الاسرائيلى ضد الدول العربية . واذا كلن السادات قد ادعى انه لم يوقع حلا منفردا بديل توقيعه على اطار الحكم الذاتى للفلسطينيين فان هذا الاطار لا يمثل حلا للقضية الفلسطينية بل مجرد وثيقة تصد بهما تضليل الجماهير المصرية والعربية وضمن اخراج مصر من الصراع العربى الاسرائيلى نهائيا . فالمعروف ان الحل الوحيد والصحيح للقضية الفلسطينية هو عودة الحقوق الوطنية المأروعة للشعب الفلسطينى ولكن اطار الحكم الذاتى لا يحقق الحد الأدنى من هذه الحقوق بل يعمل على تكريس الادعاءات الصهيونية على الأرض العربية بفلسطين مبنيا بالكامل خدعة مناهم يبيعن للحكم الذاتى التى اقترحتها في ديسمبر ١٩٧٧ والتى تقوم على أساس التفرقة بين الأرض والسكان وبناء على ذلك فانها تعتبر اراضى غزة والضفة أرضا محررة وجزءا لا يتجزأ من اسرائيل (٣٣) . ورغم أن اطار السلام في الشرق الأوسط ينص على أن الحل الذى تسفر عنه المفاوضات يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطلبه العادلة غير أنه لم يتضمن أدنى توضيح أو تحديد لهذه الحقوق كما انه استبعد اهم هذه الحقوق وهى حق السيادة وتقرير المصير والعودة .

كذلك تنادى السادات في نقض جميع الالتزامات السابقة التى التزمت بها مصر عربيا ودوليا ازاء القضية الفلسطينية فعمد الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من كافة اشكال ومراحل التفاوض التى

(٣٣) انظر حسن نائفة — مصدر سابق ص ٧٨ — ٨٠ .
(م ١٦ — دراسات في الصلقة المصرية المعاصرة)

نص عليها الاطار . والمعروف أن مصر كاتت قد التزمت بالقرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العربى بالرباط (١٩٧٤) والذى ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ويتضح لنا فى النهاية وبما لا يدع مجالا للجدل أن الحل الذى تبنته مصر الرسمية فى ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلا صهيونيا ولم يكن حلا مصرية او عربيا او فلسطينيا .

ويبرز الوجه الآخر للحقيقة وهي أن الدول العربية رغم قرارات الادانة التى اتخذتها ضد حكم السادات بسبب خيائنه للقضية العربية الاولى الا وهي القضية الفلسطينية لم تستطع هذه الدول أن تبلور استراتيجية بديلة للحرك الساداتى وطغت الخلافات المعهدة بين الدول العربية وكان المعجز العربى هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية .

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خلال لعقبتى الستينيات والسبعينيات

بمقد أن استعرضنا الاطار العام للعلاقة التنظيمية والسياسية التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خلال فترتى حكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ — أن نتوصل الى التعرف والتحقق مما يلى :

١ — نوع وحجم الاهتمام المصرى بقضية المقاومة الفلسطينية من خلال المعالجات الصحفية .

٢ — موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقتها بالسلطة السياسية فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية او فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس ائشورى خلال الفترة الساداتية .

٣ — الى اى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة الفلسطينية انعكاسا لموقف السلطة السياسية من ناحية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية اخرى والى اى مدى تأثرت باتجاهات الراى العام المصرى ازاء المقاومة وذلك بهدف التوصل الى تحديد القوانين الجزئية والقانون العام الذى يحكم علاقة كل من الراى العام المصرى والنظام الحاكم بالمقاومة الفلسطينية خلال فترتى عبد الناصر والسادات .

ولقد تم اختيار مجموعة من الاحداث الهامة التى تعد بمثابة مؤشرات قياسية لرصد وتحليل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية بصورة اجمالية مع التركيز على جوهرها الايديولوجى والحركى متثالا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة تضالية تشكل فصيلا متقدما من حركة

التحرر الوطنى العربية خلال فترتي الستينيات والسبعينيات . ولقد روعى فى اختيار عينة الأحداث مجموعة من الاعتبارات أبرزها مدى فاعلية هذه الأحداث وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من خلال رصد وجهة نظر الصحف المعبرة عنها فى طبيعة دور المقاومة الفلسطينية فى هذا الصراع من ناحية أخرى .

وفاء على الاعتبارات السابقة تم اختيار الأحداث التالية :

١ — ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ وتتضمن ما يلى :

(أ) العمليات العسكرية الأولى التى قادت بها المقاومة .

(ب) الأنظمة العربية والمقاومة الفلسطينية .

(ج) المنظمات الفلسطينية .

(د) القوى الدولية والمقاومة .

٢ — حرب يونيو ١٩٦٧ :

(أ) مؤتمر القمة العربى بالخرطوم .

(ب) القرار ٢٤٢ .

٣ — استقالة الشقيرى .

٤ — معركة الكرامة مارس ١٩٦٨ .

٥ — موقف النظام الأردنى من المقاومة .

٦ — قبول مصر لمبادرة روجرز .

٧ — مذابح إيلول سبتمبر ١٩٧٠ .

٨ — حادث ميونخ .

٩ — عمليات المقاومة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

١٠ — عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات ١٩٧٥ — ١٩٧٧ .

١١ — المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ١٩٧٧ — ١٩٧٩ .

عينه الصحف :

لقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم في مصر خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات مع مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظم الفاسدى وخصوصا اليسار الماركسى . وتتمثل في مجلتى الكاتب والطليعة وقد توقفت الأولى عن الصدور في بداية عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت الى مجلة للشباب وعلوم المستقبل في مارس ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فإن الصحيفة التعددية في المجال الحزبى عبرت عن نفسها في المجال الصحفى على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلى :

١ - صحيفة مصر الأسبوعية صدرت عن حزب مصر العرب الاشتراكى (المسمى بحزب الأغلبية) في يونيو ١٩٧٧ وتوقفت في سبتمبر ١٩٧٨ .

٢ - صحيفة الأحرار لسان حزب الأحرار الاشتراكين وصدرت في نوفمبر ١٩٧٧ .

٣ - صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى صدرت في فبراير ١٩٧٨ - لم يصدر منها سوى ١٩ عددا وتوقفت في ٥ يونيو ١٩٧٨ بسبب كثرة المصادرات ثم عادت للصدور في ١٢ يوليو ١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ (العدد ٣١) . وازاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الصحيفة الى التوقف نهائيا . ثم عادت للصدور في مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات .

٤ - صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكى صدرت في اول مايو ١٩٧٩ . توقفت في سبتمبر ١٩٨١ اذ صدر قرار بحسب ترخيصها في ٥ سبتمبر ١٩٨١ وقد تم ذلك في إطار ما عرف بأحداث سبتمبر التى شكلت ذروة الصدام بين نظم السادات وكلفة مصالح المعارضة الوطنية .

٥ - مجلة الدعوة لسلطان حال الاخوان المسلمين وقد سمح السادات باعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤ .

٦ - صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) صدرت في مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية الثلاث بالنسبة للفترتين مع الاشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية في الفترة الثانية . وقد شملت هذه الصحف كلا من الاهالي - الشعب - الدعوة باعتبارها تمثل الاتجاهات الاساسية لاحزاب وقوى المعارضة التي سمح لها بالتواجد العلني في مصر اثناء حكم السادات والتي عبرت عن مواقف احزابها من اتفاقيتي كايه ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

اولا - ميلاد المقاومة الفلسطينية (يناير ١٩٦٥) :

رغم ان البداية المعروفة لنشاط المقاومة الفلسطينية في الاراضى المحتلة كانت في اول يناير ١٩٦٥ . فان نشر اخبار العمليات الفدائية داخل اسرائيل لم يبدأ سوى في ١٥ يناير عندما نشرت الاهرام مانشيتا رئيسيا في الصفحة الاولى (جماعات عربية مسلحة تتسلل الى داخل اسرائيل لنسف محطة ضخ المياه ...) . اما جريدة الاخبار فقد نشرت في نفس اليوم مانشيتا اسود في الصفحة الاولى بعنوان (اسرائيل تشكو من نشاط الفدائيين داخل اراضيها) وقد قلبت الجمهورية بتغطية الحدث مع استخدام عبارات مثل اسرائيل تعترف بقتضارات الفدائيين العرب (١) ونشاط كبير للفدائيين داخل اسرائيل (٢) .

ورغم ان الصحف الثلاث قد اقتصرت في تغطية البداية الاولى لنشاط المقاومة على الاخبار فقط الا ان هناك درجة عالية من الاهتمام

(١) الجمهورية ٢٠ يناير ١٩٦٥ .

(٢) الجمهورية ٢٨ يناير ١٩٦٥ .

قد أحيط بها الحدث باعتباره سابقة أولى . وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل إسرائيل دون الاهتمام بالمنظمة المسؤولة عن هذه العمليات وهي منظمة فتح . وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية دون تحديد أو إشارة الى فتح أو العارضة) ويلاحظ أيضا أن هذه العمليات رغم أنها لم تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية غير أن الأهرام حاولت أن تربط بين هذه العمليات واجتماع الرؤساء العرب على أساس أن هذه العمليات تهدف الى اعلقة مشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن وهنا تبدو محاولة الأهرام لايجاد علاقة بين هذه العمليات ومؤتمر القمة العربي الذي عقد من قبل لنفس الغرض .

أما فيما يتعلق بتغطية هذه الصحف لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط سبتمبر ١٩٦٥ فقد حرصت الصحف اليومية الثلاث على إبراز الدور الكبير الذي قام به عيد الناصر في المؤتمر من أجل مساعدة المقاومة الفلسطينية وتأكيد على أن المهمة الأولى للمؤتمر هي تحرير فلسطين (٣) . وفي هذا السياق اهتمت الجمهورية بإبراز اقتراح الرئيس بومدين لشن حرب عصابات داخل إسرائيل وكنتت العناوين الرئيسية (خبطة تحرير فلسطين) (٤) .

ونظرا لضالة النشاط الفلسطيني المسلح في تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة . فضلا عن أن النظام المصري آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية إلا أنه كان يولي ثقته للجيش النظامي وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمي وقد انعكس ذلك على اهتمام الصحف بنشر بعض الأخبار عن تدريبات للقوات الفلسطينية مع أن المتوقع هو اختصار هذه المعلومات العسكرية غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلا مختلفا فإبرزت الأهرام (٥) خبرا عن « بداية المقاومة للمنظمة ضد إسرائيل في القدس » والتركيز على عدم

(٣) الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ .

(٤) الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ .

(٥) الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧ .

اعراف الشعب الفلسطيني بتوحيد التطاعين العربى والاسرائيلى فى المدينة .. ثم علنت الاهرام بعد يومين فنشرت خبرا عن سجن أحد الفلسطينيين لمدة عشرين عاما بتهمة التسلل لنفس منشآت داخل اسرائيل . وبعد ذلك نشرت فى صفحتها الأولى عن اشتعال المقاومة فى الاراضى العربية مما يسبب قلقا للسلطات الاسرائيلية يدفعها الى اجراء اعتقالات ضخمة كما نشرت الأخبار عن « منشورات المقاومة تفرق الأرض المحتلة » وذلك رغم ارهاب السلطات الاسرائيلية ..

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه على ضوء عبادة جمال عبد الناصر « ان المقاومة الفلسطينية هى انبل الظواهر بعد نكسة يونيو .. وان الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى .. » فقد كانت المقاومة اذن هى بمثابة عامل هام لاعادة الثقة للجماهير العربية التى صدبت بهزيمة يونيو .

فيمما ينطلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة يلاحظ ان الصحف المصرية قد اهتمت بمساهمة بعض الأنظمة العربية فى تأييد النضال الفلسطينى فى الجزائر — العراق — الكويت (٦) .

كذلك اهتمت بنشر أخبار الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وان حاولت احتوائها فى البداية (الاهرام مثلا) الا انها تهاوت بعد ذلك فى تصوير الخلاف والاهتمام به واتخذ موقف التأييد الواضح لمنظمة التحرير وضد نظام حسين (٧) ويلاحظ ان توتر العلاقات بين مصر وبعض الأنظمة العربية ، (الأردن مثلا) قد انعكس على معالجة الصحف لخلافات هذه الأنظمة مع منظمة التحرير وهو ما يعنى اتخاذ هذه الخلافات أحيانا ذريعة لتأييد موقف مصر فى صراعها مع الأنظمة العربية المخالفة .

ويلاحظ أنه بينما تتميز المعالجة الصحفية لجريدة الاهرام بقدر كبير من التزام الموضوعية والاتزان وعدم اللجوء الى اساليب مبتذلة فى التغطية

(٦) الاهرام ١٠ أغسطس ١٩٦٧ .

(٧) الأخبار ٧ أغسطس ١٩٦٧ .

الخبرة لمستوى الخلاف بين المنظمة والأنتلجة العربية نجد أن أخبار اليوم قد استثمرت هذ الخلافات استثمرا اعلاميا مفرضا هدفه الوحيد الاثارة على حساب الموضوعية .

المنظمات الفلسطينية :

ويلاحظ أن الصحافة المصرية أبرزت بشكل أساسى ومكثف أخبار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى المعترف به للشعب الفلسطينى (٨) . مع التجاهل الكابل لأخبار المنظمات الفلسطينية الأخرى مع أن بعضها قد مارس فى نفس الفترة نشاطا أكثر أهمية مثل منظمة فتح والتي اقتصرت ذكرها على العمليات الفدائية التى قامت بها . وقد ركزت الصحافة المصرية على إبراز العلاقة التى تربط المنظمة والشقيرى بالثاهرة وعبد الناصر (٩) ولا ريب أن الصحافة المصرية قد أسهمت بها نشرته عن المنظمة واحاطتها بهالة من الأهمية فى إيهام الراى العام المصرى بأهمية الدور الذى يمكن أن تؤديه هذه المنظمة وقدرتها على « تحرير فلسطين » رغم أن كل الظروف الموضوعية يومها لم تكن تؤيد هذه المقولة .

المقاومة والقوى الدولية :

أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعنود على الأمم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية (١٠) كما عكست موقف النظام المصرى الذى اتجه إلى اعطاء أمريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير إلى رغبة أمريكا فى تصفية القضية الفلسطينية (١١) . وقد تصاعدت حدة الهجوم فى الأسابيع السابقة على هرب يونيو .

(٨) انظر الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦ ، الأخبار ٢٢ فبراير ١٩٦٦ .

(٩) الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٦٦ .

(١٠) انظر الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، ٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، الجمهورية

٦ يونيو ١٩٦٦ .

(١١) انظر الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦ ، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦ .

الأخبار ١١ فبراير ١٩٦٧ .

ثانياً — المقاومة الفلسطينية أثناء حرب يونيو ١٩٦٧

.. في أول اغسطس ١٩٥٧ نشرت الأهرام خبراً عن اعتقال ٤ من زعماء العرب بعد طردهم من القدس وأن « الوزارة الإسرائيلية تجتمع ٣ مرات في ٢٤ ساعة لبحث اشتداد المقاومة العربية » وذكرت أنه لم يعلن عن أسماء الزعماء ولكن من بينهم أنور الخطيب محافظ مدينة القدس وأن سبب الطرد هو « محاولة الأربعة تنظيم حركة عدم التعاون مع السلطات الإسرائيلية » وصدر القرار بحكم قوانين الطوارئ . وفي اليوم التالي تابعت الأهرام النشر عن إجماع مدن الضفة الغربية على مقاومة الإجراءات الإسرائيلية وأشارت الى البيان الذي قدمته ٤٦ شخصية من نابلس الى كبير قضاة مدينة القدس العربية مطالبين فيه بانسحاب إسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة . وقد أبرزت الصحيفة « تزايد وسائل المقاومة في الضفة الغربية لنهر الأردن » ، وأن « مدينة جنين بالضفة الغربية أضربت لمساعدة الاضراب في القدس ونابلس كما وزعت منظمة طلاب العود منشورات تحذر فيها من التعامل مع العدو » وفي الصفحة الأخيرة من نفس العدد تحقيق مصور مع بعض الذين أجبرتهم إسرائيل على مغادرة غزة ليروا « كيف تمضي المقاومة المنظمة في غزة ورمح وخان يونس رغم إجراءات إسرائيل القمعية من هدم المنازل وغير ذلك لانتهاء المقاومة ورد الأهالي على ذلك باضراب تجار غزة وقبض إسرائيل عليهم » (١٧) .

ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتساعدتها وكانت عناوين الأهرام والجمهورية والأخبار تشير الى منشورات المقاومة التي تفرق الأرض المحقة . وأن هناك عدة هيئات تتولى المقاومة في مختلف المناطق وتوزع المنشورات وهي :

— حركة المقاومة العربية في الضفة الغربية .

— جبهات التحرير الوطني الفلسطينية في الخليل .

(١٢) انظر الجمهورية ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦٥ ، الأهرام ٦ يناير ١٩٦٦ .

— الأحزاب والهيئات في رام الله .

وتابعت الأهرام والجمهورية « آلاف العرب يتظاهرون في القدس ضد اليهود » وأن « حاخام الجيش يتراجع ويلقى صلاة اليهود عند قمة الصخرة » وتوضح الأهرام أن سبب المظاهرة « الصلاة التي أتلها حاخام الجيش الإسرائيلي في هذه البقعة الإسلامية » ثم اضطر الحاخام تحت ضغط الاحتجاجات العربية إلى الغائها . وقد كتب على حدى الجبال في بابة اليومى « حديث الناس » (١٢) مشيرا إلى المقاومة ومشيدا بها فذكر :

١ — ان إسرائيل بدأت تواجه مقاومة متزايدة من الشعب في الأراضي المحتلة وترجع هذه المقاومة إلى عاملين : شسمرور العرب بحقهم في الأرض وارتباطهم بها من ناحية .. والأساليب النازية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب العربى من ناحية أخرى .

٢ — عرقله إسرائيل لمشروع الصليب الأحمر الذى يتعلق بالنازحين « وعدم السماح للشباب بالعودة » خوفا من الخطر الذى يمثلته هؤلاء الشباب . ويختتم الكاتب « حديثه إلى الناس » بقوله :

ونحن لا ندري ما هو موقف القوى التى ساعدتها في الحرب وأمتنتها بالعون العسكرى والسياسى والبشرى . لازالة الوجود العربى « ثم يقول انه لابد لهذه القوى من اعادة النظر فيما زيفت إسرائيل من حقائق وفيما شوهدت من وقائع حتى تسترد هذه الدول قنرتها في التزام الحق » وهو ما يعنى أن الكاتب لم يفقد الثقة بعد في هذه « القوى » وما زال يطمح في عودتها إلى الحق .. وهو موقف سنعود إليه بالتفصيل فيما بعد .

.. ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطينى قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ .. ولذلك كان تركيز الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على لوجه الكفاح الأخرى « المظاهرات — الاضرابات —

(١٢) الأهرام ٥ يونيو ١٩٦٦ ، الجمهورية ٣ ديسمبر ١٩٦٦ ، الأهرام ٥ فبراير ١٩٦٧ .

الاحتجاجات ... الخ « وفي الفترة من اول أغسطس حتى التاريخ السابق نجد أن الأهرام قد ركزت على الآتى :

- وجود المقاومة العربية بصورها المختلفة .
- الرد الاسرائيلى في صورة « اعتقالات — قمع — طرد ... الخ » .
- استمرار المقاومة وتصاعدها .
- مزيد من القمع الاسرائيلى + اجتماعات متتالية للوزارة + ذعر وخوف يعم اسرائيل .
- التأييد المصرى الكليل لنشاط المقاومة .

نفى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ نشرت الأهرام خبراً عن « تعزيز قوات اسرائيل في القدس بعد بدء المقاومة المسلحة » وأن « اسرائيل تعتقد أن ... { جندى اردنى ينظمون المقاومة في الضفة الغربية » كما جاء رأى الأهرام في اليوم التالى تحت عنوان « بعد مفاجأة الجولة الاولى ستزداد المقاومة » اشارت فيه الى : ان تعزيز اسرائيل لقواتها وانفجار المقاومة يعنى أن المقاومة أصبحت ظاهرة علنة وشاملة في كل الارض المحتلة وأن المقاومة ليست مجرد رد فعل سيزول ولكنها تعنى « رفض نقيج العدوان الاستعماري والاصرار على ازالة آثاره » ، وأن الارهاب الاسرائيلى لن يستطيع القضاء على المقاومة .. ثم ختمت افتتاحية الأهرام بطرح رؤية مستقبلية تؤكد نمو المقاومة واشتدادها بعد مفاجأة النكسة .. ثم تحية للناضلين . وقد لوحظ اريداد اهتمام الصحافة الحربية بتتبع اخبار المقاومة العربية بصورتها العسكرية وغير العسكرية وقد رجع ذلك الى عاملين اساسيين هما :

الاول — التواجد الحقيقى والمؤثر والفعال لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر مما كان يدعو في حد ذاته الى الاهتمام والمتابعة .

الثانى — الرغبة في اعادة الثقة الى الراى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو القلسية بإثبات أن المقاومة العربية لم تمت وأن نضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل اعادة التوازن الى النفوس التى اهتزت .

ومن ناحية التغطية الخيرية عن النشاط العدائي تكررت الاشارة الى معارك الفدائيين واشتباكاتهم مع قوات العدو « ٤٤ مرة » وقيلم الفدائيين بتفجير ونسف منشآت العدو ومشاريمه « ٣١ مرة » والتكرار ان يعينان بصورة غير مباشرة وان كادت واضحة تماما وجود المقاومة وتساعدنها فلم يرد ذكر المقاومة « العنيفة — العنيدة — المستمرة — المتصاعدة » بصورة مباشرة الا « ١٠ مرات » . وقد ورد ذكر استشهاد المناضلين العرب واصابتهم بجراح « ٣ مرات » وهو ما يحقق التوازن بين جدية الحركة التي تستلزم وجود ضحايا وبين الرغبة في عدم صدمة الراى العام بالمداومة في ذكر عدد القتلى والمصلين . اما اشكال المقاومة غير العنيفة مثل « الاضراب — الثورة — النضال » فقد تكررت « ٨ مرات » لانه رغم أهمية هذا الشكل من المقاومة فان النضال المسلح يكتسح امامه كل اشكال المقاومة غير المسلحة — مع أهميتها (١٤) .

وعن تغطية رد الفعل الاسرائيلى فقد تم ابراز أعنف ردود الفعل الاسرائيلية وهو ما يوحى بعنف الفعل الاصلى ، وهو المقاومة — مثل نفس البيوت وحملات التفتيش والانتقام ، وكذلك حظر التجول ومنع التجول « ١٣ مرة » ثم ما يوحى بقلق اسرائيل وتوترها واتخاذها اجراءات استثنائية ، ثم تاتى اعداد القتلى والمصلين من جنود اسرائيل وأخيرا شكوى اسرائيل واتهاماتها وتهديداتها . . لقد تم التركيز على توضيح مدى عنف المقاومة وما يتبع ذلك من مدى عنف رد الفعل الاسرائيلى مع الحرص على التمييز بين العنف الثورى المشروع الذى تلجأ اليه المقاومة وبين الارهاب الاسرائيلى المضاد (١٥) .

احتلت أخبار المقاومة الصفحات الاولى دائما وكانت تتحول الى مائشونات رئيسية في كثير من الاحيان ولم تقتصر الصحف على « الخبر الصحفى » فحسب في تغطية المقاومة بل استخدمت عدة فنون

(١٤) انظر الأهرام ١ ، ٤ أغسطس ١٩٦٧ . الجمهورية ٢ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ أغسطس ١٩٦٧ .
(١٥) الأهرام ٨/٢٣ / ١٩٦٧ .

صحفية أخرى مثل التحقيق المصور — الكاريكاتير — المقال — الحديث الصحفي — الباب اليومى الثابت « الملود » — تطبيق الصحفيين مثال « رأى الاهرام » . وهو ما يعنى تجنيد كل الامكانيات المتاحة فى خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية العربية تغطية صحفية جيدة ..

(١) مؤتمر القمة الخرطوم :

فى ٢٩ اغسطس كلفت العناوين الرئيسية فى الصحف المصرية عن مؤتمر الخرطوم الذى يبدأ اليوم ومغادرة عبد الناصر القاهرة وان المؤتمر سيبحث « المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية المعروضة أمامه فى قضايا المصير العربى » وفى اول سبتمبر كان المؤتمر يختتم أعماله ويصدر قراراته وينعش ببقله الى الامة العربية وقد ركزت الاهرام على :

- ١ — انتهاء الخلاف المصرى السعودى حول اليمن .
- ٢ — ان اى حل لا يحقق تصفية العدوان او يتجاهل حقوق شعب فلسطين حل مرموز لن يقبله العرب .

وفى هذا اليوم كان رأى الاهرام : حديث الناس ، كاريكاتير صلاح جاهين يدور حول المؤتمر وقراراته . هذا وقد ركزت الصحف المصرية فى تغطيتها لانباء مؤتمر الخرطوم على ما يلى (٧) :

- ١ — ان مؤتمر القمة العربى اصدر قراراته واعلن فى بيانه الختامى ان ازالة آثار العدوان مسئولية جماعية وان الطلقات العربية كقيلة بتصفيته .

- ٢ — اتفاق الدول العربية على الوسائل الفطية الفعالة لازالة آثار العدوان ودعم الدول التى تأثرت بواردها مباشرة لتمكينها من مواجهة الضغوط الاقتصادية .

- ٣ — مواصلة العمل العربى الموحد من أجل فلسطين والتمسك بحق شعبها فى وطنه ورفض أية محاولة للصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها .

- ٤ — دعم الاعداد العسكرية لمواجهة كل احتمالات الموقف .
- ٥ — سرعة تصفية القواعد الاجنبية .
- ٦ — انشاء صندوق للانماء الاجتماعى والاقتصادى .
- ٧ — الالتزام بميثاق التضامن العربى .
- ٨ — السعودية والكويت وليبيا تساهم بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه سنويا منها ٩٥ مليون جنيه لمصر و ٤٠ مليون جنيهه للاردن الى ان تتم تصفية العدوان .
- ٩ — الاتفاق على عقد اجتماعات دورية للقمة يتحدد زماتها ومكانها فيها بعد متابعة تطورات الموقف وجميع احتمالاته القابلة .

وفى حديث الناس بالاهرام .. اهتم على حمدي الجمل بابرار التزام المؤتمر بأنه لا صلح ولا تفويض ولا اعتراف بإسرائيل والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه وعدم تصفية قضية فلسطين .. ثم يعاود الجمل فى اليوم التالى تعليقه على قرارات المؤتمر مع التركيز على اللاءات الثلاثة ويقرن هذه اللاءات بالعمل العربى الموحد ويشير الى التحدى القريب الذى سوف يواجهه العرب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وان عليهم ان يواجهوه بالعمل المشترك (١٧) .

أما الأخبار فقد انفردت بخبر يحمل عنوان « اقوى سلاح سياسى ضد إسرائيل » (١٨) ويحوى الخبر تفاصيل عن استعداد بريطانيا لمواجهة عواقب قرارات المؤتمر فيما يتعلق بالبترول والجنه الاسترلينى وقناة السويس ويعلن المحرر قائلًا « ان اتخاذ المؤتمر لقرارات قوية شديدة سيكون اخطر واقوى سلاح سياسى لطرد إسرائيل » وفى نفس العدد كان رأى الاخبار يدور حول ازالة آثار العدوان واهمية العمل العربى الموحد .. الخ .

ويمكن القول بوجه عام ان الصحافة المصرية قد ركزت فى تغطيتها المؤتمر الخرطوم — على اهمية العمل العربى المشترك وذلك من اجل

(١٧) الاهرام ١٢/٢١/١٩٦٧ .

(١٨) انظر الاهرام — الاخبار — الجمهورية : ٧/٢٩ الى ٧/٢/١٩٦٧ .

تحقيق الهدف العاجل وهو ازالة آثار العدوان — أى آثار هزيمة يونيو — بينما أصبح الهدف القابل للتأجيل هو صيكة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وقد حرصت الصحف الثلاث على التركيز على قرار المؤتمر « لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل » في ضوء الماراة الشديدة التى أحس بها الراى العام المصرى والعربى وسعى الانظمة العربية — والتنظم المصرى بوجه خاص — الى ضرورة اعادة بث الثقة من جديد وذلك من خلال اتخاذ مواقف متشددة والتركيز عليها مع اغفال المواقف الأقل تشددا « مثل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ » . وقد ركزت الاخبار على صدق المؤتمر « لتوضيح اهمية وفاعلية قراراته » . أما عن اعادة النظر فيما قبل ١٩٦٧ فقد تبنت الصحف المصرية هذه الدعوة استجابة لنداء الرئيس عبد الناصر الذى كان اول من تنبه ونبه الى ضرورة اعادة النظر في سبلات ما قبل الهزيمة .

(ب) القرار ٢٤٢ :

بسبب التناقض بين قرارات مؤتمر الخرطوم التى نصت على انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل وبين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى نص على انتهاء الحرب والاعتراف بوجود اسرائيل وحققها فى الأمن والسلام ، يلاحظ ان الصحافة المصرية قد اصبحت بها يشوبه البلبلة وعدم وضوح الرؤية ولذلك لم تجد مفرا من تجاهل أخطر ما فى قرار مجلس الأمن اى ما يتعلق بالاعتراف وانتهاء حالة الحرب وقد تابعت الصحف المصرية الثلاث أخبار مجلس الأمن وقراراته وانفردت الأخبار (١٩) بنشر نص المشروع الذى يتضمن :

اولا — تحقيق سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط قائم على المبادئ
الائتية :

- (أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة فى القتال الاخير .
- (ب) انتهاء حالة الحرب ... الخ .

ثانياً — يؤكد المجلس أيضاً ضرورة :

- (أ) ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة .
 - (ب) تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين .
 - (ج) ضمان الكيان الإقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق إجراءات تشمل خلق مناطق منزوعة السلاح .
- ثالثاً — تعيين مندوب خاص للسكرتير العام للاتصال بدول المنطقة من أجل تنفيذ القرار .**

رابعاً — تقديم السكرتير العام لتقارير عن سير الجهود التي يبذلها مبعوثه الخاص للمجلس .

وفي مجال اهتمامنا بهذا القرار ينبغي أن نشير إلى : انتهاء جميع حالات الحرب — تحقيق حل عادل لقضية « اللاجئين » — حق دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل أن تعيش في سلام . وموافقة مصر على هذا القرار تعني موافقتها ضمناً :

— على انتهاء حالة الحرب مع إسرائيل إذا وافقت الأخيرة على تنفيذ بنود المعاهدة .

— على تصفية قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها « قضية لاجئين » .

— الاعتراف بوجود إسرائيل وحققها في الأمن والسلام .

وفي كلمة اليوم تحت عنوان « الحل السياسي والمجالات الأخرى » أكتت الأخبار وجهة النظر العربية وهي « أن العدوان لا يمكن أن يكون سبباً في مكافأة المعتدى وأنه لابد من الانسحاب ... » و « تحاول بعض المشروعات المقدمة بصورة أو أخرى أن تربط بين الانسحاب والتسوية أو بين الانسحاب وإملاء الشروط وهو ما لا تقبله الدول العربية » .

ثم أشارت الصحف إلى المشروع السوفيتي ومعارضة مندوب أمريكا له . ونشرت الأخبار (٢٠) النص الكامل للمشروع وأبرزت أوجه الاختلاف بينه وبين المشروع البريطاني على النحو التالي :

(٢٠) الأخبار ١٩٦٧/٨/٢٩ .

(م ١٧ — دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

(أ) الدعوة الى الانسحاب من « كل » الاراضى المحتلة بعد ٥ يونيو .

(ب) عدم ورود « الحدود الآمنة الدائمة » فى نص القرار .

ولكن المشروع يتضمن الاعتراف والصلح وتسوية النزاعات بغير القوة ومعالجة مشكلة اللاجئين ... الخ . وفى ٢٣ نوفمبر اشارت الصحف الى « اقرار المشروع البريطانى » مع تصريح لمحمود رياض بعد التصويت يؤكد فيه ان القرار هو الخطوة الاولى نحو السلام « وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى العربية » وخلت الصحف من اى تعليق على القرار .. وفى اليوم التالى تركز اهتمام الصحف على خطاب عبد الناصر الذى اعلن فيه ان المشروع البريطانى ليس كافيًا لايجاد حل سلمى و « اننا لن نتنازل عن الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كل شبر عربى » و « لن نمر اسرائيل من قناة السويس لان هذا جزء من قضية فلسطين » واكد عبد الناصر « انه لا اعتراف باسرائيل ولا صلح معها ولا تفويض .. ولا تصرف فى القضية الفلسطينية لانها ملك للشعب الفلسطينى » ويؤكد حتمية الكفاح المسلح ..

وقد انفرد فتحى غاتم فى جريدة الجمهورية بالتعليق على مناقشات مجلس الأمن بمقال اكد فيه « اننا لا يجب ان فتكر بكلمة حاسم لان العدوان لن يزول بمجرد صدور القرارات » (٢١) .

ثالثا - استقالة الشقيرى :

.. تابعت الصحافة المصرية باهتمام بالغ — يميل الى الحياد بين الأطراف المتنازعة — قضية استقالة احمد الشقيرى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بناء على رغبة الكثيرين من رجال المقاومة الفلسطينية الذين اعتبروه « حيز عثرة » امل العمل الفلسطينى الموحد .

وقد نشرت الصحف المصرية وجهات نظر الفريق المخالف للشقيرى المطالب بالاستقالة كما نشرت وجهات نظر الفريق المؤيد للشقيرى المصم على استمرار قيادته . فقد نشرت الاهرام فى صفحتها الاولى تحت عنوان « أزمة فى منظمة تحرير فلسطين » مطالبة بعض الاعضاء بتحية الشقيرى

ويشير الخبر الى حجة هذا الفريق وقالت تبريرا لطلبهم ان استقالة الشقيرى امر حتى لا تقاذ وحدة الشعب الفلسطينى ومساعدة منظمة التحرير على التعاون مع المنظمات الفلسطينية فى جبهة فلسطينية واحدة . ويشير الخبر كذلك الى رد فعل الشقيرى على ذلك بتخفيض أعضاء اللجنة التنفيذية الى النصف . وقد تابعت الصحف الثلاث خلال اسبوع كامل الازمة بين الشقيرى والمطالبين بتفحيته من قيادة منظمة فلسطين . وقد نشر الاهرام تفاصيل الازمة واسبابها من وجهة النظر المعارضة لوجود الشقيرى مثل اتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة الذى عتد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه جانبيا من الاعتراضات منها :

- ان الشقيرى لم يعمل على تطوير المنظمة محوريا .
- اصدر بيانات نسب فيها الى المنظمة عمليات قامت بها منظمات اخرى .
- استمرار المنظمة فى نفس الاسلوب الذى اتبعته وتصديها للغمية عن طريق بلاغات وخطب ومواقف ارتجالية .
- ظهور التسلسل العردي داخل المنظمة مما يبعد خدمة القضية .
- تصريحات الشقيرى الخاصة بان الدول العربية تقف ضده .
- صدور تصريحات للشقيرى يفيد منها العدو .

كما حرص الخبر على ايراد « بيانات تأييد للشقيرى » صدرت عن بعض فصائل المقاومة .. مما يؤكد حرصه على التوازن فى المعالجة الصحفية وحقيقة الامر ان التنازل لا يخلو من تجنيد لآراء المعارضة لوجود الشقيرى دون ان يصل هذا التجنيد الى تأييد كمال مواد الراى — غير الخبرية — عن الظهور الى حين .

وعندما نشرت الاهرام (٢٢) خبر استقبال محمود رياض لاثنتين من المنظمة المطالبين بتفحية الشقيرى .. حرصت الاهرام على تأكيد ان هذه المقابلة تمت « بناء على طلبهما » حتى لا تختلط الامور وينهم

ان مصر وراء الحملة ضد الشقيرى . ولكن الازمة سرعان ما تطورت ودخلت مرحلة حاسمة — على حد تعبير الصحف — بعد ان أجمع معظم اعضاء اللجنة التنفيذية على طلب استقالة الشقيرى وقد افردت الاهرام صفحتها الثالثة لتغطية الخبر تغطية صحفية كاملة واثارت الى ان « ازمة منظمة تحرير فلسطين تحسم اليوم » . كما بدأت المواد « غير الخبرية » في الظهور فنشر على حمدي الجبال رايه في حديث الناس « وفي رأى ان المعركة التي تخوضها جبهة التحرير ليست معركة اشخاص وانما هى معركة وطن ومستقبل وليس مقبولا على الاطلاق ان تتدخل العوامل الشخصية لى تعوق هذه المسيرة النضالية ومن هنا لايد من انتهاء هذا الخلاف بما يحقق المصلحة العامة وعلى كل من يرى في نفسه عقبة في طريق التفاهم ان يخرج من الصف حتى يواصل الباقون حركتهم فليست المعركة معركة أشخاص انما هى معركة وطن » (٢٢) .

ويبدو واضحا من حديث الجبال وقوفه الى جانب تنحية الشقيرى .. ويبدو واضحا ايضا أن الاهرام قد صمتت حتى بدا أن الازمة قد وصلت الى ما قبل الانفراج فادلت برأيها الذى يمثل الرأى القالب لرجال المقاومة . ولهذا لم يكن غريبا أن يكون ملتشيت الاهرام في اليوم التالى هو « استقالة الشقيرى من رئاسة منظمة تحرير فلسطين » وكتيجة لهذه الاستقالة ظهرت أحداث جديدة للعمل الفلسطينى لخصتها الاهرام في اليوم التالى : ١٢/٢٦ في الاهداف الآتية :

- ١ — تصعيد النضال المسلح في الأرض المحتلة تحت قيادة مجلس تمثل فيه جميع القوى .
- ٢ — تحقيق الوحدة الوطنية .
- ٣ — قيام مجلس تمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة .
- ٤ — تعبئة الجهود القومية .
- ٥ — تطوير اجهزة المنظمة .

وفي نفس اليوم — بعد استقالة الشقري واختيار يحيى حودة كرئيس مؤقت للمنظمة — كان رأى الأهرام « اللجنة التنفيذية لمنظمة فلسطين تنتظرها مهام ضخمة » يتحدث عن توحيد كافة المنظمات الفلسطينية في إطار فضالى واحد ويعقد كثيرا من الآمال على مستقبل العمل الفلسطينى الموحد . وكان حديث الناس للجمال فى ١٢/٢٧ يدور حول التطورات الجديدة وبينان اللجنة التنفيذية الذى قال ان الميدان الفعلى للعمل هو المقاومة المسلحة . ولا يكاد الأمر يخطف كثيرا فى الأخبار ، فقد تابعت أخبار الأزمة بتفاصيلها وتطوراتها وسعت الى اتخاذ موقف يبدو محايدا ونشرت آراء المعارضين والمؤيدين للشقري . . كما امتنعت عن نشر أى تعليق أو رأى لها حتى انتهى الأمر باستقالة الشقري فكان جزء من « كلمة اليوم » (٢٤) عن هذه الأزمة التى كانت تقصف بوحدة الشعب الفلسطينى . ولعل أهم ما ورد فى هذا الرأى ما ذكرته الأخبار ان « العرب فى كل مكان قابلوا حل الأزمة بالارتياح دون الدخول فى أسباب الأزمة والخلاف فالأمر لا يعنى سوى الشعب الفلسطينى وما يعنينا هو ألا ينشغل بالخلاف وينسى العدو » ولعل هذه الكلمة تلخيص شامل لموقف النظام المصرى وصحافته من قضية استقالة الشقري .

وتابعت الجمهورية تفاصيل الأزمة بنفس الأسلوب المتبع فى الأهرام والأخبار وكتب الأستاذ فتحى غانم مقالا عن « معنى الاستقالة » يحيى فيه الشقري لأنه استقال « ووضع القضية الفلسطينية فى مكانها الصحيح فوق الخلافات وفوق الأسماء والشخصيات والحزبية والتكتلات » ثم يقول « أننا نثق فى هذه المعانى الكبيرة التى تحملها استقالة الشقري . . انها سوف تسود بين الجميع وتوحد بينهم حتى نصل للنصر » (٢٥) ومن خلال تتبعنا لمواقف الصحافة المصرية تجاه استقالة أحمد الشقري يمكننا ان نقدم الملاحظات الآتية :

-
- (٢٤) انظر الأهرام ١٢ — ١٩٦٧/١٢/٢١ ، الجمهورية ١٥ ، ١٩٦٧/١٢/١٦ .
(٢٥) الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٢ .

١ — وقعت هذه الأزمة اثناء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح .. وهى أزمة صحيّة ومبدئية اهتمت الصحافة المصرية بالتابعة الكلمة الدقيقة لها .

٢ — سمعت الصحافة الى اتخاذ موقف موضوعى من الخلاف منذ بدايته حتى ظهر ثاماً أن استقالة الشقيرى حتية فرجيت الصحافة بالتغيير دون أى اساءة للشقيرى . « مقال فتحى غانم مثلاً » .

٣ — بدا واضحاً رغبة الصحافة المصرية فى احتواء الخلاف وعدم تصعيده مع التذكير الدائم بأن هناك عدواً أساسياً ينبغى توجيه الجهود ضده وهو اسرائيل .

٤ — التمسى الى وحدة الفصائل الفلسطينية المقاتلة واتمهل المشترك المنسق بين مختلف هذه الفصائل .

.. لا شك أن المتابعة الصحفية المصرية كانت نموذجاً لما ينبغى أن تكون عليه المتابعة الموضوعية وهو موقف يعكس الموقف المشرف للنظام المصرى بمعد الهزيمة تجاه وحدة العمل الفلسطينى وبايد النضال المشروع له .

رابعا — معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨) :

من المعروف أن عمليات المقاومة العسرية تد تزايدت فى نهاية عام ١٩٦٧ وحتى معركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) التى صمد فيها الفدائيون لهجوم اسرائيلى شمل كلن يستهدف ابادة الفدائيين فى منطقة الاغوار . وتد تكبدت اسرائيل خسائر فادحة غلبت ميزان المعنويات على الطرفين العربى والاسرائيلى وبددها تمت عمليات المقاومة بصورة مطردة حتى مذابح ايلول . وقد وقعت معركة الكرامة عندها عبرت قوة كبيرة من القوات الاسرائيلية نهر الأردن باتجاه بلدة الكرامة ودارت هناك معركة عسكرية استمرت ما يقرب من ست عشرة ساعة بين القوات الاسرائيلية المهاجمة ، والمقاومة الفلسطينية ، وقطاعات من الجيش الأردنى من جانب آخر .

وتعتبر هذه المعركة من أكبر المعارك التى دارت بين المقاومة الفلسطينية وقطاعات من الجيش الأردنى ، والقوات الاسرائيلية بعد هزيمة الخلمس من يونية ١٩٦٧ .

وتستند معركة الكرامة أهميتها من وجهة نظر الثورة في انها كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى فقد توجت المرحلة التي بدأت في ٢٨ أغسطس ١٩٦٧ مع تصعيد الثورة لجهودها لكسر حالة الحصار التي تعرضت لها الجماهير العربية والفلسطينية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

ملاحظات :

ولقد تابعت الصحف اليومية الثلاث معركة الكرامة وتطوراتها وان تفلوتت اشكال التغطية الصحفية ومصادرها . ويمكن اجمال ملاحظتنا على النحو التالي :

- ١ — تنصدر الاخبار المعالجة من حيث المادة الاعلامية ، لاسباب منها :
 - (أ) وجود مراسل صحفى خاص بالأخبار في الأردن ، وذلك قبل الاعتداء الصهيوني . بالإضافة الى أن الجريدة أرسلت أحد محرريها من القاهرة لتغطية الحدث .
 - (ب) استخدمت الأخبار اتصالاتها ، وأجرت حديثا مع بهجت التلهوني رئيس الوزراء — تليفونيا .
 - (ج) أكثر المعالجة الخبرية جاءت لترصد الدور الأردني على حساب الدور الفلسطيني ، حيث نشرت معظم الأخبار أن طرفي الصراع كان الأردنيين من جهة والصهيينة من جهة أخرى .
- ولعل جريدة الأخبار الوحيدة التي رصدت الدور الفلسطيني حيث كان مراسلها يزودها بالأخبار .

انفردت صحيفة الأهرام بنشر البيانات التي كانت تقيمها إذاعة عمان عن الناطق العسكري الأردني .

وجاءت المقالات في جريدة الأخبار أكثر حدة منها في الصحف الأخرى . ففي مقال « العالم الخارجى » كتب فيليب جلاب (٣١) بجريدة الأخبار يقول « ليس هناك كلام كثير يقال عن وحشية وسفالة الفاشيست الاسرائيلى ، ولم يعد السؤال الهام متى تعتدى اسرائيل على الأردن أو مصر أو سوريا

أو حتى عليهم جميعا فمن البديهيات أن إسرائيل ولدت بالعدوان وعاشت بالعدوان وستموت به أيضا » .

واضاف ان أهداف العدوان تتركز في الآتي :

١ — تدعيم مركز الحكومة الاسرائيلية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة .

٢ — تشديد الضغط على حكومة الأردن لكي تتخذ الموقف الذي يحلم به الاسرائيليون عند حركة المقاومة .

وجاء في يوميات الأخبار في الصفحة الأخيرة والتي كتبها الأستاذ محمود أمين العالم « ليس من قبيل المصادفة أن تثن إسرائيل عدوانها القفر على الضفة الشرقية للأردن بالأمس . وهو اليوم الثاني لاتفاق المنظمات الفدائية الفلسطينية على وحدة النضال العسكري والسياسي فيما بينها » (٢٧) .

بينما جاءت مقالات الأهرام في المرتبة الثانية من حيث الحدة . فقد كتب على حدى الجبال في عبوده اليومى يقول : « لقد تطورت الظروف تطورا خطيرا بعد العدوان الاسرائيلى الآخر على الأردن يحتاج الوضع معه الى نظرة جديدة واقعية وكما قال الرئيس عبد الناصر انه ليس هناك بديل الآن عن وقفة واحدة » (٢٨) .

أما من حيث الافتتاحيات فقد أشارت الأهرام الى انه يتأكد كل يوم ما كنا وما زلنا نؤكد دائما من أن إسرائيل خلقت كبؤرة عدوان وزرعت في الأرض العربية جسما غريبا كتعاودة توسع وكلب حراسة للمصالح الاستعمارية » (٢٩) .

وقد كتبت جريدة الأخبار تقول : « واطن ليفى أشكول في الكنيست ان القوات الاسرائيلية قامت بهذا الهجوم لتطهير المنظمة من الفدائيين

(٢٧) الأهرام ١٢/٢٤/١٩٦٧ .

(٢٨) الأهرام ١٢/٢٥/١٩٦٧ .

(٢٩) الأخبار ١٢/٢٦/١٩٦٧ .

وانها ستسحب فور الانتهاء من هذه المهمة . لقد ردت القوات الاردنية الهجوم الاسرائيلي وكبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات « (٢٠) .
أما في الجمهورية فقد ضمن فتحى غاتم رأى الجمهورية « موقفنا اليوم » الأهداف التي تسعى اليها اسرائيل في الافتتاحية بعنوان — ما بعد الحل السلمي (٢١) .

هذا وقد انفردت الأخبار بنشر حديث صحفى يوم ٢٢ مارس أجرته احدى محررات الجريدة مع السيد بهجت التلهوني رئيس وزراء الاردن تليفونيا .

وقد اعتمدت الصحف الثلاث على المصادر الأجنبية في تغطية الحدث غالبا ما كتبت هذه المصادر الوكالات الأجنبية المعروفة بالإضافة الى المراسلين الاجانب وكانت الأهرام الاولى من حيث استخدام المصادر الأجنبية ، وقد اعتمدت على ي. ب. ا. ، ا. ب. ا. وجون لوتون مراسل وكالة يونيتدبرس . وليفون كشييلان . بالإضافة الى وكالة تاس في خبرين فقط . وقد اعتمدت في الدرجة الثانية على المصادر المحلية وهى وكالة الشرق الأوسط ، بالإضافة لمندوبى الجريدة . وجاء في الأهرام خبر من دمشق من مراسل لها في دمشق هو احسان بكر كما اعتمدت على اذاعة عمان ، والاذاعات العربية في نقل ردود الفعل .

وتلت الأهرام ، الجمهورية في اعتمادها على الوكالات الأجنبية واعتمدت في الأسس على الوكالات الغربية في تغطية الحدث . ثم تلى ذلك المصادر المحلية ثم العربية . وان جاء في أكثر من خبر عدم ذكر المصفر ، هذا وفي اليوم الثالث على المعركة نشرت الجمهورية تفصيلا عنها لمراسلها هناك أحمد عباس .

أما الأخبار فاعتمدت على مراسلها في تغطية معظم جوانب الحدث ثم اعتمدت على المصادر الأجنبية ثم العربية . فقد كتب لها في اليوم التالي

(٢٠) الجمهورية ١٢/٢٧/١٩٦٧ .

(٢١) الأخبار ٣/٢٢/١٩٦٨ .

للمعركة مراسلها سيد نصار . ثم المحرر العسكري للأخبار وقد نشرت الأخبار أيضا أخبارا عديدة بدون ذكر المصدر .

وقد ركزت الصحف الثلاث على تغطية الحدث في صفحاتها الأولى والداخلية . فقد أبرزت الأهرام والأخبار والجمهورية الحدث في مانشيتات الصفحات الأولى .

خامسا — موقف النظام الأردني من المقاومة :

في أول فبراير ١٩٦٨ شن الملك حسين هجوما شديدا على العمل الفدائي الفلسطيني مؤكدا أنه لن يسمح بتقديم مبرر جديد لأعداء البلاد . وفي اليوم التالي شنت القوات الأردنية غارة مفاجئة على قاعدتين للفدائيين الفلسطينيين في الأغوار بجنوب الأردن . وفي الثالث من أكتوبر ١٩٦٨ أرسل الملك حسين رسالة الى صحيفة « صنداي تايمز » اللندنية نفى فيها أنه ينوى تحويل الأردن الى دولة للفدائيين . وفي نوفمبر شنت القوات الأردنية غارات واسعة على الفدائيين في عمان والمدن الأردنية الأخرى ..

وقد حاولت الصحف المصرية تجاهل تصرفات الأردن ولم تحاول نشرها أو التطبيق عليها ولكنها لم تستطع مواصلة الصمت إزاء تزايد حدة الخلاف بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية ومحاولات إسرائيل للتوسيع من شقة الحلاف بهدف العمل على ضرب المقاومة .. في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٨ نشرت الأهرام في صفحاتها الأولى خبرا عن « محاولة للتوفيق بين منظمات المقاومة وحكومة عمان » .. « منظمة فتح تكشف المحاولة التي أوشكت أن تحدث أزمة خطيرة » ويمكن تلخيص ما ورد بالخبر إلى :

— كشفت اليوم محاولة للاتفاق بين منظمات المقاومة وحكومة الأردن ولم يتم بعد في ضوء ما عرف عن المحاولة وقت كلف للبحث الكامل عن محركها الأصلي .

— أدى كشف المحاولة الى تجنب أزمة قد تنتج عن خطأ في التفسير لوشك في غير محله وكان يمكنها أن تؤدي الى قدر كبير من أعمال العنف بين المقاومة والجيش الأردني فحسب بل بين صفوف جيش الأردن نفسه .

— المشكلة نتجت من « اشاعت » عن مؤامرة تستهدف الى صد رجال المقاومة في منطقة الأغوار .

— وفي حالة فشل الوقعة فإن المؤامرة تستهدف الحد من نشاط رجال المقاومة ان لم يكن القضاء على هذا النشاط تماما .

✽ ومن الواضح تماما أن الأهرام حاولت تصوير الخلاف باعتباره « وقعة » ونتيجة « لمؤامرة » ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة بدليل ما نشرته الأخبار (٢٢) عن أن المصادر السياسية في العواصم العربية قد حذرت في الأيام الأخيرة من « خطط » توضع في الخارج للوقعة بين رجال المقاومة والحكومة الأردنية . وأسفل هذا الخبر مباشرة خبر آخر عن بيان أذاعته قيادة قوات التحرير الشعبية التابعة لمنظمة تحرير فلسطين أعلنت فيه أنها « لن تقف مكتوفة الأيدي ازاء محاولة ضرب المقاومة وتصفيقها .. وأن قوات المقاومة انطلقت تعمل في الأرض المحتلة بفلسطين معتدة على تأييد العالم العربي بأجمعه » .

ثم نشرت الأهرام (٢٢) بعض التفاصيل التي يشوبها الغموض حول الأزمة فاشارت الى أن الأزمة قد خفت حدتها بعد تبادل وجهات النظر بين الأردن والمقاومة وأن هناك عناصر تسعى الى « احداث سلسلة من سوء الفهم يسهل معها وقوع صدام سافر » .

ولم تحدد الأهرام طبيعة هذه العناصر وما اذا كانت نابعة للنظام الأردني أم لا .. خلسة لو عرفنا أن هذه « العناصر » قد دعت رجال المقاومة الى اجتماع ابلغتهم فيه — كما نشرت الأهرام في تفاصيل الخبر .. ما يلي :

١ — تقتيش جميع عربات رجال المقاومة واخضاع السيارات التي تحمل الأسلحة لهم للرقابة .

(٢٢) الأخبار ١٩٦٨/٢/٢٣

(٢٣) الأهرام ١٩٦٨/٢/٢٢

٢ — حصر جميع رجال المقاومة في منطقة الأغوار في وادي الأردن .
٣ — عدم دخول رجال المقاومة عمان بملابسهم أو أسلحتهم أو سياراتهم .
٤ — المطالبة بتسليم بعض انواع الأسلحة للسلطات الأردنية المختصة .
هذه المطالب الخطيرة الكافية لاثارة الريبة لا يمكن أن تصدر من أى « عناصر » بل هى فى حقيقة الأمر مطالب النظام الأردنى نفسه الذى يسمى لتصفية المقاومة .. ولكن الأهرام سعت الى تخفيف الأزمة مع أنها لم تكن كذلك .. وقد ظلت المتابعة قاصرة على الجانب الخبرى فحسب حتى كتب على حمدي الجبال فى « حديث الناس » (٢٤) وأشار فى حديثه الى أزمة الأردن .. ويستمد مقال الجبال أهميته من أنه يلخص موقف الصحافة المصرية من هذه الأزمة ومن الأزمات المشابهة .. يركز الجبال حديثه على :

— ان أى خلاف ينشأ بين أية حكومة والمنظمات المختلفة لابد وأن يقضى عليه فى أسرع وقت ممكن لأن المعركة لا تحتل أن يضع رجال المقاومة جهودهم فى تلقى المساهم من داخل الوطن العربى ومن العدو .

— أهمية التنبيه لمؤامرات اسرائيل الرامية الى عرقلة المنظمات عن أداء الدور العظيم الذى تقوم به .

— ان هذه الخلافات لابد وأن « تنتهى فى دقائق » من خلال « المواجهة والصراحة بين طرفى الخلاف » .

— الضرورة الملحة فى توحيد العمل بين المنظمات وبين الحكومات العربية .

وفى اليوم التالى (٢٥) نشرت الأهرام خبر اغتيال المناضل الفلسطينى صبحى ياسين قائد وحدة خالد بن الوليد فى قوات العاصفة ونقل جثمان الشهيد الى القاهرة حيث نشرت صور تشييع جثمانه « التى تحولت الى مظاهرات كبيرة فى القاهرة سار فيها الآلاف » .

(٢٤) الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٤ .

(٢٥) الأخبار ١٩٦٨/٣/٢٣ .

وقد نشرت الأهرام (٢١) حديثاً مع بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن تحدث فيه عن الأزمة بين المقاومة وحكومة الأردن وعن الشائعات التي تردت عن اتصالات بين الأردن وإسرائيل وقال ان هناك مخططات لضرب المقاومة من الداخل والخارج وكذلك هناك تشكيلات مفتعلة ومنظمات برزت الى الساحة مهمتها تخريب المقاومة وأشار في حديثه الى اختطاف حسن الأطرش واغتيال الشهيد صبحي ياسين باعتبارهما « القنبلة الموقوتة لتفجير الموقف كله » وأكد التلهوني في نهاية حديثه « ان خط الحكومة هو الخط العربي الذي لن تحيد عنه » وتعليقاً على هذا الحديث بنفس المدد كتب على حمدي الجمال في حديث الناس مركزاً على وجود « قوى خارجية تريد الوقعة بين حكومة الأردن والمقاومة » وثانياً الاشاعات التي تردت عن أن « هناك محاولات تجري للتفاهم بين الأردن وإسرائيل » وهكذا تستمر الأهرام في محاولة التحقيق « المتوازن » في تغطيتها لأزمة المقاومة مع الأردن وذلك بالتركيز على ان الخلافات مؤقتة ونتيجة لمؤامرات خارجية وان كل ما يتردد عن المواقف المتخاذلة للنظام الأردني هي « اشاعات » غير ان الأمر لم يكن كذلك ولم تنته الأزمة وعادت الأهرام في الخلد من نوفمبر لتنشر في صفحتها الأولى « محاولة خطيرة لاجداث فتنة في الأردن » وأفردت الصفحة الثالثة لنشر البيانات والتفصيلات حول هذه « الفتنة » مع تركيز الأهرام على :

- ان هناك مخططاً مرسوماً لخلق سبب للصدام المسلح بين الحكم الأردني وبين منظمات المقاومة الفلسطينية .
- وان بعض وكالات الأنباء قد سارعت الى نشر أخبار مؤداها ان الحكم الأردني قد بدأ في تصفية المقاومة .
- ان الموقف قد اتضح عند الظهر بعد بيانات من وزارة الداخلية الأردنية وبيان من منظمات المقاومة وكلمة وجهها الملك حسين الى المواطنين .

- ان منظمة فتح تتدد بالعناصر المندسة في المقاومة وتستعد لعقد اجتماع لبحث الأزمة .
- وفي نفس العدد كان رأى الأهرام تحت عنوان « الموقف من المقاومة يحدد وطنية كل انسان حى » وفيه تركز الحديث على :
- ان أى عربى لا يملك ان يقف موقف المتفرج من قضية المقاومة الفلسطينية المسلحة ومصرها .
- ان هذه المقاومة جزء لا يتجزأ من ارادة الصمود العربى ضد العدوان الاسرائيلى .
- ان أى محاولة للنيل من المقاومة أو وضع القيود عليها تكون ضربة موجهة الى كل الشعوب العربية وليس للمقاومة محاسب .
- ان الشعب العربى فى مصر وفى الدول العربية مصمم على دعم وحماية المقاومة الفلسطينية بكل الطرق والوسائل .
- ومن الملاحظ ان نفخة الأهرام قد بدأت تتغير قليلا وتبتعد عن الرغبة فى تصغير حجم الخلاف وتشير بطريق غير مباشر الى موقف النظام الأردنى وان مصر لن تسمح بتصفية المقاومة .
- وفي اليوم التالى كان « الموقف شديد التوتر فى عمان » فقد سقط مشرات القتلى والجرحى ودوت طلقات الرصاص ونقلوا عن قادة منظمات المقاومة قالت الأهرام انهم « يعتقدون ان عناصر معينة فى الأردن تطرح شعار تنسيق العمل الفدائى وهى تقصد الى السيطرة عليه » .. ثم نشرت الأهرام فى نفس الصفحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت بياناً تتهم فيه « عناصر رسيسية أردنية » بالعمل ضد المقاومة وفى الصفحة الخامسة كان تحقيق كامل من مراسل الأهرام (٢٧) فى بيروت كان عنوانه :
- * اضاء على المحولة الثانية لاحداث فتنة فى الأردن وعناصرها .
- * من هم الذين يقفون وراء المؤامرة وما هى خططهم « لاحتواء منظمات المقاومة » .

وفي هذا التحقيق تلخيص للموقف في الأردن باعتبار أن رجل الشارع يقف مع المقاومة والجماهير تقف بالمرصاد لكشف أى محاولة مضادة لضرب العمل الفدائي غير « أن هناك عناصر لا يمكن اغفال أهميتها المتزايدة تدعم الآن بشكل ملحوظ العمل الفدائي الفلسطيني ، ومع ذلك فإن الدوائر المطلعة تخشى أن يحدث تغيير في الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة وما يستتبع ذلك من تغييرات أساسية » . ورغم أن التحقيق لا يتهم الحكومة الأردنية مباشرة إلا أن النخبة السائدة فيه ليست محايدة أو تبيل إلى التوازن بنفس القدر الذي كان في بدايات الأزمة . وفي اليوم التالي كان ما شيت الأهرام هو « انفراج الأزمة في الأردن » وكان رأى الأهرام عن « الأردن ومنظمات المقاومة » ويمكن تلخيصه في :

- ان الصدامات الدامية والمؤسفة تثير عبق القلق في الرأى العام العربى .
- رغم حرص الطرفين على تجنب الصدام فقد وقع الصدام المسلح مما يدعو للسؤال كيف وقع وكيف يمكن أن يعالج ؟١٩.
- أهمية تحسيد العناصر المشبوهة — جماعة طاهر وبلان — وعزل هذه العناصر كابر حيوى لكل من الجانبين .
- أهمية الاستفادة من الأزمة في تنقية العلاقات بين المنظمات والحكومة الأردنية من الشوائب .
- وابرز الرأى بالتصميل هذه النقطة الأخيرة الخاصة بتنقية الشوائب باعتبار أن ذلك يتم من خلال :
- ١ — الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطينى في تنظيم فتلانه المسلحة .
- ٢ — ان المقاومة تمثل ارادة الصمود العربى التى لا تقتصر على بلد عربى واحد دون الآخر .
- ٣ — حق المقاومة في التمتع باستقلالها الذاتى في الحركة تكتيكيا واستراتيجيا .
- ٤ — احترام سيادة الحكومة الأردنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل منظمات المقاومة .

وفي ضوء ما سبق يلاحظ ان الاهرام قد استمرت :

* في تجاهل ارهاصات الازمة الفلسطينية الاردنية ولم تبدأ في الاهتمام بمتابعة الازمة الا عند تفجرها وهو ما يعكس الرغبة في احتواء الخلافات والظهور في موقف الحياد والتوازن بين الطرفين .

* ومن اجل هذا فقد اقتضت المتابعة في البداية على نشر الاخبار دون ابداء الراى باعتبار انها ازمة عابرة سوف تمر ولن تطول ولكن عندما تبين ان الامر خلاف ذلك ظهرت فنون صحفية أخرى مثل راى الاهرام وحديث الناس بالاضافة الى الحديث الصحفى مع الظهونى رئيس وزراء النظم الأردنى .

* استمرار اتباع سياسة التوازن حتى بدأ أن بعض الرسميين الأردنيين ضالمون في تنفيذ المؤامرة فتفجرت النغمة قليلا مع التلويح بأن مصر لا تسمح بتصفية المقاومة أو شل ارادتها .

سلسلا — مبادرة روجرز :

.. في ٢٤ يونيو ١٩٧٠ اشارت الصحافة المصرية الى مقترحات أمريكية جديدة في ازمة الشرق الأوسط . وكانت هذه المقترحات هي مبادرة روجرز التى أعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه بمناسبة عيد الثورة ٢٣ يوليو في نفس العام موافقته عليها .. ويلاحظ أنه في نفس الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر موافقته على المبادرة السلمية أشار الى تزايد خوتنا في الردع وتزايد الدعم السوفيتى لنا بما يعنى عدم استبعاد الحل العسكرى وعندما التركيز على المبادرة السلمية وحدها .. وقد اثلرت المبادرة ردود فعل مختلفة على الصعيدين العربى والفلسطينى وعلى الصعيد الدولى أيضا .. فقد اعترضت معظم المنظمات الفلسطينية على قبول مصر للمبادرة باعتبارها تعنى التفریط في قضية الشعب الفلسطينى .. واعترضت العراق أيضا — وكانت قد رفضت قرار ٢٤٢ من قبل — وتأرجحت الأنظمة العربية البلقية بين الموافقة والصمت .

وكان طبيعيا أن تهتم الصحافة المصرية الثلاث مستخدمة كل الفنون

الصحفية بهذه المبادرة وما أثارته من مشاكل وقضايا .. نشر صلاح جاهين رسمين كاريكاتوريين (٢٨) يدوران حول قبولنا للمبادرة :

الأول — يصور فيه عبد الناصر بحجم كبير يلعب الشطرنج ويمسك بيده قطعة من الشطرنج على شكل روجرز وهو يحمل الرد الإيجابي على المبادرة وكتب تحت الرسم « كش ملك » .

الثاني — يصور مسبورة عليها عمليت ضرب « $\frac{1}{6} \times \frac{1}{6}$ » تملاها بينما تتف جولدا مائير مضطربة وعلى الجانب الآخر يفت العالم يسأل : بتملوا ليه كل ده ؟ فترد جولدا : زى ما انت شارب بنضرب اخناس في اسداس .

وهذان الرسمان يسهمان الى حد كبير في القاء الضوء على موقف الصحافة المصرية من المبادرة — انعكاسا لموقف السلطة — التي رأت في قبول المبادرة « احرابا » لاسرائيل وكثفا لها امام العالم .. وهو نفس السياسة التي اتبعت في قبول قرار مجلس الأمن والمبادرة والقرار .. يناقضان مقررات قمة الخرطوم التي نصت على اللامعاقبة — والاعتراف .. واللامعاقبة . لأن قبول المبادرة يعنى الاعتراف والصلح مما دعا الحكومة الفلسطينية الى الاعتراض على قبول مصر للمبادرة . وفي نفس اليوم الذي رسم فيه صلاح جاهين رسمه الثانى (٢٩) نشر الشاعر الفلسطينى معين بسيسو مقالا تحت عنوان طويل .. يقول « قضية رغم ضجيج بورصة الأوراق السياسية اعطى صوتي لعبد الناصر » . وقد نشر مقال بسيسو في الصفحة التاسعة على خمسة أعمدة . قال معين ان مصر وعبد الناصر مع المقاومة دائما . واتبعت التجارب العملية — الهزات والضربات والمذابح الفردية والجماعية والمتاصل بكل انواعها وانتهى شحذت سكانيتها للمقاومة ولواجهاتها ولذبحها — اثبت بالموقف العملى ان الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها المناضل والبطل اتقوى جمال عبد الناصر كان درع الفولاذ على

(٢٨) الأهرام ١٠/١٨/١٩٦٨ .

(٢٩) الأهرام ١٠/٢٠/١٩٦٨ .

(م ١٨ — دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

صدر المقاومة وبالنسبة للزمتين التاريخيتين اللتين تعرضت المقاومة لهما في كل من لبنان والأردن وفي المجال الدولي وبالنسبة للاتحاد السوفيتي بالذات لعب « جمال عبد الناصر » ورمى بكل ثقله السياسي والتقدمي من أجل « الاعتراف بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة » - ويضيف بعد ذلك ان أي تناقضات بين مصر والمقاومة هي تناقضات ثانوية اما التناقض الرئيسي فهو بين المقاومة والامبرياليين والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية. ويستند المقال اهميته من أن كاتبه شاعر ومفكر فلسطيني بارز وهو يدافع عن مصر وعبد الناصر - بما يعنى ضمنا دفاعه عن المبادرة - وهو في ثورة حماسه لم يتنبه الى أن قبول الصلح وحل القضية في الاطار الامبريالي يتناقض مع تناقضنا الرئيسي مع الامبريالية واسرائيل وان قبول مبادرة روجرز يعنى الاعتراف والصلح مع اسرائيل ويضمن لهما الوجود والحدود الآمنة .

غير أن المقال الأكثر أهمية هو ما كتبه هيك « بصراحة » (٤٠) تحت عنوان « قضايا أساسية للمناقشة .. وحتى لا تنفضنا الرياح الى حيث نشاء » فقد كان محمد حسنين هيكل وزيرا للإرشاد القومي ورئيسا لتحرير الأهرام وأحد المعبرين عن فكر النظام وفلسفته .. سأل في مقاله « هل تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تقود حرب تحرير شعبية تنتهي بالتحرير الكامل من النهر الى البحر ؟ » ورد على سؤاله بالنفي وان الأمل في التحرير مرهون بـ :

* تأكيد وتحقيق أن الصراع عربي - اسرائيلي وليس فلسطينيا - اسرائيليا .

* تمكن مصر من دورها ومسئوليتها في قيادة عمل قومي لتحقيق له الظروف الموضوعية اللازمة .

ثم راح هيكل ليجهد نفسه في اثبات « ان التفكير في فلسطين بمنطق فيتناسي قياس خاطئ » يجب عدم الوقوع فيه لأن الظروف أثبتت ما تكون

اختلافا بين الساحتين « واستمر في مقاله الخطير ليقول في النهاية « ان ذلك لا ينبغي ان يدفعنا الى التقليل من أهمية المقاومة ودورها ولكن لكل قوة حجمها وكل طاقته بما تحتل » ويشر هذا الحديث « الصريح » عدة ملاحظات :

١ — استحالة الاعتماد على حرب التحرير الشعبية — وهي الأسلوب الوحيد الصالح لتحرير فلسطين — وعجز المقاومة بمفردها ان تفعل شيئا وهو ما يعنى الاعتماد على الجيوش النظامية وفرض وصاية على النضال الفلسطيني باسم « تمكين مصر من ... » وهي مقولة تتضح في عبارات هيكل ونمت بعد ذلك في مراحل تالية .

٢ — الاستعداد لقبول التسوية في الاطار الامبريالى وهو ما لا يعنى بيع القضية الفلسطينية فحسب بل يعنى التفریط في استقلالنا الوطنى والاقتصادى ودوراننا في الفلك الامبريالى وضياح اقتصادنا الوطنى في السوق الراسيالى العالمى .

وقد حاول على حمدي الجمال في نفس اليوم في « حديث الناس » ان يذكر المقاومة الفلسطينية بدور مصر التى « تحملت دعم المقاومة الفلسطينية عسكريا واقتصاديا ومعنويا ودليا وسعت حتى انتزعت من جهات كثيرة الاعتراف بهم » . ووضع القضية على هذه الصورة مخالطة واضحة لان مساعدات مصر للمقاومة لا يعنى ان لمصر وصاية على العمل الفلسطينى .. كما ان الاعتراض الفلسطينى المشروع على بيع قضيته لا يسمى « مزادات » كما قال الجمال في مقاله .

ورغم هذه النغمة التى بدأت في الظهور فقد نشرت الأوسام فيها بعد (٤١) حديث التليفزيون الفرنسى مع وزير الارشصاد القومى — هيكل — وقال هيكل ان « حركة المقاومة الفلسطينية حركة شعبية مشروعة » و « ان المساعدات التى كنا نقدمها لحركات المقاومة لم تتوقف حتى هذا اليوم » وان اغلاق الاذاعة الفلسطينية في القاهرة « لانهم

تجاوزوا حدود الخلاف في الرأي» و « ان لهم الحق في مخالفتنا في الرأي » .

ثم جاء رأى الاهرام في اليوم التالي بعنوان : الخلاف في الرأي لا يغير من المواقف المبدئية « كى يؤكد على مساعدة ومساندة المقاومة الى غير ما حدود رغم الخلاف في أعقاب قبول القاهرة لمبادرة روجز » . ويؤكد الرأى على حق المقاومة « أن تخالف وأن تناضل فهذا لا يعارضه أحد » .

وقد استمرت الصحف الثلاث أثناء تصاعد الخلاف في نشر العمليات العسكرية للمقاومة ومن العمليات التي نشرتها في اغسطس ١٩٧٠ :

- (١) ١٩٧٠-٨-٢ تصاعد المقاومة في قطاع غزة الاهرام — الاخبار .
- (٢) ١٩٧٠-٨-٤ نصف مصنع اسرائيلى في عمليات للمقاومة بالجليل الجنوبية .
- (٣) ١٩٧٠-٨-٥ سابع هجوم بالقنابل في غزة خلال ٢٤ ساعة الاخبار .
- (٤) ١٩٧٠-٨-١٦ هجمات متعددة للمقاومة على المستعمرات والدوريت الاسرائيلية الاهرام .
- (٥) ١٩٧٠-٨-٢٧ المقاومة تنسف محطة وقود في رفح الاهرام — الاخبار

ورغم الاستمرار في النشر الا ان هذه الاخبار لم تثل اهتماما كبيرا واحتلت مساحات صغيرة وخلت اعداد كلمة من أى ذكر للمقاومة وهو ما يعكس توتر العلاقات السياسية بين مصر والمقاومة على معالجة الصحافة المصرية لعمليات المقاومة العسكرية . واعتبرت الاهرام (٤٢) أيضا بإبراز أى تأييد لقبول مصر المبادرة .. فقد نشرت ان منطقتين للمقاومة تهلنان تأييد موقف مصر . وفي ٨/٧ « منظمة ثالثة للمقاومة تجدد تأييدها لموقف مصر وتندد بمقتلى الحروب الكلامية » . وفي ٨/٢٧ صورة عبد الناصر وهو يرحب بعرفات الذى يشد على يد الرئيس يكتسب عليه أثناء اجتماع الرئيس مع وفد المقاومة .

وبالنسبة للأخبار عقد أهتمت منذ اليوم الأول بمتابعة سدى المبادرة وانضوت ببعض الأخبار والاتحادات التي تبرز شئيد موقف مصر فيشارت إلى أن « ٣ منظمات عدائية تؤيد وقف الجمهورية العربية » وأن « وكالة رويتر تقول : عبد الناصر سيحقق ما يريده العرب بموقفه الجديد » المبادرة أم فشلت « وفي نفس اليوم خير آخر « برافدا تسمى : موقف بعض العناصر العربية يتفق مع القتل والمنطق ويدعو للدهشة » . ومن خلال هذه الأخبار تسمى الصحيفة إلى :

أولا : اظهار أكبر قدر من التأييد العربي والعالي قتله موافقة مصر على المبادرة .

ثانيا : الشكك في المعارضين سواء من خلال تصيد كلماتهم أو نقلا عن مصادر أخرى .

وقد أشارت الأخبار في « كلمة اليوم » ١٩٦٠، تحت طر ان « طبع ابلدس في الجنة » إلى الغائب التي مثيرا اسرائيل في ذرى اسام وعدم التزامها بقرارات مجلس الامن وتمسكها بعتود آمنة تضم مرتفعات الجولان واجزاء اخرى مع ان « مجلس الامن وامل اكبرى مستنهم الحدود الآمنة لكل دولة في الشرق الأوسط » بما في ذلك اسرائيل طبعاً ! . كما اكدت مرة اخرى في كلمة اليوم « أزمة اسرائيل - تصريح لموتسي ديان » وتري الأخبار « ان أزمته الحزبية تثمة بين طريدهم العدوانية بين الظروف الضافطة التي تحيط بهم » وان موافقتها لن تتم « إلا عرا عتوا وأنها على استعداد العدول عن الموافقة اذا لقيت أى مخرج ذاك كان حماقة من الحماقات » (٤٤) . أما بيزر الأخبار التي كتبها موسى مصري (٤٥) تحت عنوان « يد السلام » فتهاجم فيكسرين ردا على نصريده التي وصف فيها مصر بأنها دولة عدوانية تريد انقاء اسرائيل في البحر ويقتل موسى

(٤٣) الأهرام ٧/٢٥ - ١٩٧٠/٨/١ .

(٤٤) الأهرام ١٩٨٠/٨/١ .

(٤٥) الأهرام ١٩٧٠/٨/٧ .

صبرى أنا مع ذلك خططنا بتفكير بارد وحددنا موقفنا بعقل هادئ، وأغلقتنا حسب الأصوات الحلقدة الزائدة التى تريد الحرب بالتضحيل المصرية فقط . ولم يحدد السيد موسى صبرى هذه الأصوات « الحلقدة الزائدة » وأن كان مذهبنا أن أصوات المنظمات الفلسطينية المعارضة ضمن هذه الأصوات . أما احسان عبد القدوس فقد كتب فى الموقف السياسى فى اليوم التالى مقالا بعنوان « لماذا لا نقول : لا ؟ » قال فيه : ان « لا » سلاح الضعفاء وشعار الزايدات بين الأحزاب والحكومات العربية . ولو فرض وقبيل اسرائيل الإتسحاب من كل الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ولم يسترد شعب فلسطين حقه فان القضية لا تنتهى ومسئولية منظمات المقاومة لا تنتهى بل ان قبولنا مناقشة المبادرة يجعل أمريكا تحاول الضغط على اسرائيل او توقف امدادها بالأسلحة ... » فهل كان يتصور أن أمريكا سوف تضغط على اسرائيل وتنبع امدادها بالأسلحة ! ويتصور بعد ذلك ان « الولايات المتحدة تفقد قوة اصدقائها الذين لا تزال تعتمد على قوتهم فى العالم العربى ... » وكأن هذه الأنظمة حريصة على استعادة الشعب الفلسطينى لوطنه وارضه السليبة مع أن الوطن والأرض ماضيا لا يفضل هذه الأنظمة !! وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجز على موقفها من الأنظمة العربية والمتلومة وفى كلمة اليوم (٤٦) كتبت الأخبار « أمة واحدة وقضية واحدة » قالت : « ان القضية هى قضية الأمة العربية بأكملها ولو كانت قضية الشعب المصرى فقط ما احتلجت منا كل هذا العناد وكل هذه التضحيل طوال أعوام عديدة مضت » وتؤكد الكلمة ان مصر قد تعرضت لكثير من الاغراء لتفرض يدها من القضية ولكن مصر ترفض التفریط فى القضية العربية .

ثم نفاجا بكلمة اليوم تستخدم آية قرآنية (٤٧) هى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » وهى الآية التى استثمرها السلدات

(٤٧) الامرام ١٩٧٠/٧/٢١ .

(٤٦) الامرام ١٩٧٠/٨/٢٢ .

مباشرة بعد لخدمة الاستسلام الكابل ومحولة تصفية القضية الفلسطينية في أعقاب زيارته « التاريخية » للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ! ثم يتحدث كاتب كلمة اليوم (٤٨) عن « موقف مصر من المقاومة الفلسطينية » تقول الكلمة ان قبول المبادرة لا يختلف عن قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ « فلماذا رأت المقاومة في قبول المبادرة بمثابة بيع فلسطين بشمن بخس ؟ » .

أما الجمهورية فقد نشرت قبول المبادرة كما فعلت الأهرام والأخبار وتابعت أخبارها بنفس الاهتمام وان كانت قد أبرزت أكثر بعض الأخبار التي نشرت في بقية الصحف .. فقد كان المانشيت الرئيسى في ٨/١٣ هو « لا مفاوضات مع إسرائيل » (٤٩) نقلا من تصريح وزير الإرشاد القومى الذى أعلن أن « المبادرة الأمريكية لا تعنى توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل أو التقابل مع إسرائيل » وكتب: فتحى غلتم — رئيس تحرير الجمهورية — أكثر من مرة في عموه « موقفنا اليومى » عن الموقف المصرى من المبادرة والمقاومة والأنظمة العربية .

ويمكننا أن نوجز موقف الصحافة المصرية من المقاومة أثناء مبادرة روجرز في :

✱ ان مصر تؤيد المقاومة دائما وأى تلتصق بينهما ثنائى وأن مصر هى أكثر الأنظمة العربية تاييدا للمقاومة .

✱ ان قبول مصر للمبادرة لا يختلف عن قبولها لقرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ .

✱ اننا لن نخسر شيئا من قبول المبادرة .. ولن تنتهى قضية فلسطين .

✱ ان المقاومة تؤدى دورا عظيما ومن حق رجالها ان يختلفوا مع الموقف المصرى .

غير انه ظهرت أيضا بعض الاتجاهات السلبية أبرزها ما جاء في مقال هيكى يوم ٧ أغسطس ١٩٧٠ من ان المقاومة عاجزة بمفردها من

(٤٨) الأخبـل ١٩٧٠/٨/٢ ، ١٩٧٠/٨/٤ .

(٤٩) الأخبـل ١٩٧٠/٧/٢٧ .

تحرير فلسطين وإن حرب التحرير الشعبية لا تنفد في مقاومة اسرائيل .
كذلك ما أثار اليه احسان عبد القدوس (اول أغسطس ١٩٧٠) عن
الثقة المفرطة في الدور الأمريكي لاتقرار السلام من خلال الضغط على
اسرائيل ومنع السلاح عنها .

اتهام المعارضين العرب لقبول المبادرة « بالمزايدة » و « المتاجرة
بالقضية » ورغبتهم أن تضحي مصر وحدها وتظهر هذا الاتجاه في كتابات
موسى صبرى وعلى حمدي الجبال وفي بعض الآراء الرسمية مثل رأى
الاهرام وكلمة اليوم .

« كلمة عن فتحى غانم » ولابد ان ننوه بالاتجاه الايجابى الذى ظهر
في كتابات فتحى غانم رئيس تحرير الجمهورية في ذلك الوقت فقد ركز في
كل ما كتب على :

✱ ان المعركة كانت وما زالت عربية تستحق الاحتشاد الكامل لكل
القوى العربية لمواجهة العدو وضرب العدوان والتوسع والنفوذ
الامبريالى .

✱ ان اعتراض بعض القوى العربية يجب أن لا يحول بيننا وبين ايماننا
بقوميتنا ووحدتنا وعملنا المشترك من أجل تحرير الأرض واسترجاع
حقوق شعب فلسطين .

✱ أهمية التنبؤ بما قد يفيد العدو من خلافاتنا وعدم السماح له
بمحاولة تشتيت جهودنا .

احداث اليلول : ٩/١٧ الى ٩/٢٨/ ١٩٧٠ :

تعتبر ازمة الحرب الاهلية بين النظام الأردنى والمقاومة نقطة تحول
في تاريخ المقاومة بوجه عام . ولعل من الاسباب المباشرة لها قبول مصر
والأردن لمشروع روجز في صيف عام ١٩٧٠ . هذا وقد بدأت الازمة عقب
تشكيل حكومة محمد داوود في الأردن ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وقيامها بعمليات
عسكرية تهديدية في الجنوب للتحرش بكتائب المنظمات الفدائية وتصاد
الصدام وشمل عمان والزرقاء وازاء احتدام الموقف عقد الملوك والرؤساء
العرب قمة غير رسمية بالقاهرة في ١٧ سبتمبر جمعت العاهل الأردنى

ويلسر عرفات وتم توقيع اتفاقية القاهرة التي كان أهم بنودها وقف كافة العمليات العسكرية على الساحة الأردنية ولكن استمر القتال وتركت الجهود على المفاوضات بين السلطة والمقاومة من أجل اخلاء المدن من العناصر العسكرية وتم هذا بالفعل ووضعت اتفاقية تفصيلية عرفت ببروتوكول عمان في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ ولكن استمرت حالة التوتر نتيجة عدم نجاح اللجنة العربية في تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان وتم التوصل الى اتفاق جديد في ٤ ديسمبر ١٩٧٠ . وفي بداية ١٩٧١ تولى وصفى التل الحكومة وأضفى بعدا جديدا في حسم الصراع مع المقاومة وقامت الحكومة بتوزيع مذكرة على الدول العربية تنهم فيها المقاومة باعداد خططها وتتميز . وتلى ذلك عملية تطويق لقوات المقاومة في جرش وعجلون . وبانتهاء معركة جرش وعجلون انتهى آخر وجود علني للعمل الفدائي في الأردن .

وقد خرجت عناوين الصحف المصرية الثلاث يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ تحمل خبر تشكيل « حكومة عسكرية في الاردن وانفجار الازمة بين الحكومة والمقاومة .. الملك حسين يشكل حكومة عسكرية ويعلم الاحكام العرفية .. المقاومة ترفض تسليم اسلحتها وتتخذ مواقع للقتال .. رسالة من عرفات للملك والرؤساء العرب » . لقد قلبت الأهرام بعرض موقف كل من المقاومة والملك حسين حيث ركز جانب الملك حسين على « اعادة النظام وفرض سلطة الدولة وصون المقاومة من المخطط المعادي وتحقيق التعاون الإيجابي معها » ولذلك طلبت الحكومة العسكرية بأن تقوم الميليشيات بتسليم أسلحتها لمنظمات المقاومة النابئة لها تمهيدا لاعادة توزيعها « وقد حددت المقاومة موقفها في رسائل عرفات الى الملوك والرؤساء العرب » بدعوتهم الى تحمل مسؤولياتهم واييقاف التزيف الدبوي الذي يخطط له وينفذه العملاء والقوى المشبوهة في الاردن » كما نشرت الصحيفة نتائج اجتماع اللجنة المركزية للمقاومة التي قررت فيه « اختيار رئيسها يلسر عرفات قائدا عاما لجميع قوات المقاومة ومنحه كافة الصلاحيات لمواجهة الموقف ... » .

وفي اليوم التالي كان ملتبست الصفحة الأولى لجريدة الأهرام (٥٠) الفريق صادق يحمل رسالة من عبد الناصر ونميرى والقذافي الى عمان « ... لوقف المجزرة الرهيبة في عمان » وتتضمن الرسالة ٨ نقاط هامة منها « انها تتردد كثيرا قبل الدخول في أسواق المزايدات التي تجرى الآن لاستغلال المقاومة الفلسطينية بمعناها الشريف في عمليات ... لا تستهدف الا الكسب الرخيص على حساب دم الأبرياء . كما ان هنالك تصرفات وقعت لم تسوء الى صورة المقاومة وحدها ولكنها أساءت الى الأمة العربية كلها والى سمعتها .. ولكن هذه الاستفزازات لا يمكن سحب المسؤولية عنها الى كل المقاومة الفلسطينية ولا بد من مساندة العناصر الشريفة في المقاومة لتوجيه الأمور » . « تأييدها لدور المقاومة وهو موقف مبدئي بصرف النظر عن تجاوزات تصدر عن بعض المنظمات » .

« ان القاهرة رفضت ان تلخذ في الأزمة موقفا ينبني على العاطفة وحدها لأن ذلك يقلل الطريق أمام جهودها للاتصال بالطرف الأخرى » . « انه مهما كان المنتصر في هذا الصراع فان تكاليفه في الأرواح سوف تتراوح ما بين ٢٠ او ٣٠ ألف عربي تضيق دملهم في معركة ليس لها أهمية عربية ، وتتابع الأهرام نشر اخبار الأحداث « قتل الشوارع بين الجيش والمقاومة في عمان » « رسائل من عرفات لعبد الناصر » يطلب فيها التدخل الفوري لايكف مؤامرة تصفية المقاومة . ثم توالى العناوين الرئيسية في الصحف المصرية « الموقف مروع في عمان — القاهرة تبذل جهودها لوقف الحرب الأهلية » كما قدمت الأهرام عرضا متوازنا لوجهة النظر الأردنية والفلسطينية وتصوير كل منهما للمبارك .

« محاولات مضية لوقف الحرب الأهلية في الأردن .. رسائل عاجلة من عبد الناصر الى حسين وعرفات » كما يشر الى اقتراح تونس بعقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة .. وتلمح الأهرام للمرة الثانية الى الموقف الأمريكي « مصر تحذر أمريكا من التدخل » و « القوات الأمريكية

تقرب من الأردن » وكانت الأهرام قد نشرت في افتتاحيتها يوم ١٧/١ مقالا بعنوان « تعالى أمريكا وتدخّلها في مصر العالم العربي ومشكلته » . الى أن تقرر عقد مؤتمر القمة في القاهرة ونشرت الصحف « الملك حسين يوقف إطلاق النار ضد المقاومة بعد رسالة هلمة من عبد الناصر سلمها له الفريق صديق » . « الحالة في عمان مؤلمة .. شبح التواطؤ الأمريكى مع إسرائيل ظاهر .. نضيحة لحزب البعث العراقى » (٥١) .

ثم ركزت الصحف على مؤتمر القمة « رؤساء الدول العربية في سباق مع الوقت لوقف النزيف المخيف في عمان » و « توصّلوا في نهائية الاجتماع الى قرار بارسال وفد كبير الى عمان يتكون من الرئيس جعفر نميرى والباهى الادغم رئيس وزراء تونس ووزير الدفاع الكويتى والفريق صادق » .. « الدمار يفترس بقايا عمان .. صرخات الجرحى تسمع في الشوارع وهم يحاولون في يأس لفت الانتظار لاتقّاهم .. » « مساعدات عاجلة من القاهرة والدول لضحايا الأردن » و « عمان تخصص مكلفاة للقبض على زعيمين للمقاومة » وهما جورج حبش ونافى حواتمه (٥٢) .

وفي ١٦/٢٤ كان الملتقيت « في مفترق الطرق اما حل يوقف الأزمة واما اندفاع أكثر الى الدم واندمار » كما تنشر في صفحتها الأولى صورة للعاصمة عمان نغطيها سحابة سوداء من الدخان الكثيف المتصاعد من بيوتها ومن معسكرات اللاجئين .. ثم يكتب هيسكل يحذر من التدخل الأمريكى « تدخل أمريكا سيصير عملا عدائيا ضد الأمة العربية وضد السلام .. مصر لن تسمح تحت أى ظرف من الظروف بتصفية حركة التحرير الفلسطينية .. ليس هناك جدول لاعمال الملوك والرؤساء سوى وقف المذبحة الجارية ووقف مضاعفاتها » (٥٣) .

(٥١) الاخبار ١٩٧٠/٧/٣١

(٥٢) الاخبار ١٩٧٠/٨/٣

(٥٣) الاخبار ١٩٧٠/٨/٢٣

أما في ٩/٢٥ فكان المانشيتات « يوم حاسم في المسألة الرهيبة » .
« رغم التأكيدات التي قدمتها الأردن بوقف القتال فإن التصف مستمر في
عمان وأريد .. » . « المقاومة تؤكد ازدياد اشتعال القتال في شمال
الأردن رغم رفع حظر التجول مرتين » . وتقدم الأخبار مفاجأة « استقالة
رئيس الحكومة العسكرية الأردنية وهو في القاهرة » .

وفي ٢٦ سبتمبر تنقل الأهرام « وصول ياسر عرفات إلى القاهرة
 واجتماعه مع الملوك والرؤساء » .

وفي يوم ٩/٢٨ .. تفرد الصحف صفحاتها الأولى لاتفاق القاهرة
« التوصل الى اتفاق » . وكان من ضمن نتائج المؤتمر التي أوردتها
الأهرام « ان القضية ليست قضية دستورية تهم الأردن وحدها ولكنها
مسئولية تاريخية انسانية تتعلق بمصر أمة العرب بأسرها » (٥٤) .

ملاحظات أساسية :

١ — يبدو أن الصحافة المصرية لم تعلق اهتماما كبيرا على تطورات الأزمة
الأردنية قبل ٩/١٧ حتى وصل الأمر في ذلك التاريخ بإعلان تشكيل
الحكومة الأردنية الى نقطة التفجير الكامل الذي لم يد يدركنا ولا
لائقا بعده السكوت .

٢ — اهتمت الصحافة المصرية بالأزمة منذ ١٧ — ٩/٢٨ اهتماما ملحوظا
فاحتلت أحداث الأردن مانشيتات الجرائد وجل صفحاتها الأولى
والصفحات الداخلية .. وقامت بتغطية الحدث بكافة الفسوس
الصحفية من الأخبار بشكل رئيسي الى التحقيقات والصور ثم قدر
أقل من التعليقات وأبواب الرأي .

٣ — لم تحاول أن تأخذ الصحافة المصرية موقفًا حازمًا من أحد طوفا
الصراع الرئيسيين (الأردني — الفلسطيني) بل انها قدمت عرضا
متوازنا لوجهات نظريهما في البداية خاصة وان مالت الى قدر
من التعاطف نحو ما يحدث للمقاومة ونهت الى أبعاده ولكن بشكل

غير كاف ومتعق و تم ذلك مع تقدم الأحداث ولكن بحيث لم تتجاوز الحدود في ادانتها للأردن .. وقد كان ذلك لا يتمشى مع موقف النظام الذى تعكسه بالتالى الصحافة — الذى يقوم على الوساطة بين الأطراف مما يوجب استمرار حد أدنى من العلاقة بين النظام وأطراف الصراع على اختلافهما .

٤ — نجحت الصحافة الى ان الأحداث تمثل امتدادا لعدم انضباط بعض فصائل المقاومة (حادثة خطف الخمس طائرات) ولكنها لم تذهب الى تبني الموقف الأردنى كاملا ..

٥ — اتخذت الصحافة المصرية موقفا وطنيا فيما ينطق بضرورة المحافظة على المقاومة — وان كانت قد ركزت على الجانب الإنسانى من الأزمة وتصور بشاعة الأحداث وقد انعكس ذلك على الانماط المستخدمة فى المنشئيات والوصف (مروع — غليظ — مذابح — دم — المجاعة .. الخ) ورغم أهمية هذا البعد فى تلك الأحداث صحفيا فإنها قد تعكس للأسف منظورا شديدا لخطوره فى الرؤية المصرية .. إذ انصرفت الى أيقاف نزوف الدم من منظور إنسانى غلط أو يغلب عليه .. مهما كان الثمن السياسى الذى يدفعه حركة المقاومة فى سبيل سرعة هذا الموقف دون أساس سياسى .. وبذلك دفعت حركة المقاومة وأجبالها بعد ذلك الثمن بقتل قاعده العمل الرئيسى لها وأشد القواعد حيوية ضد إسرائيل .

٦ — على هامش تتبع أخبار القتل والجهود المصرية العربية لحل الأزمة والتى تم إبرازها بشكل ضخم .. رددت الصحف تصريحات الى أمريكا وأعادت تخوفها من تدخل أمريكا للأجهزة على المقاومة .. كما عارضت تدويل الأزمة حتى أن محاولة مجلس الأمن مناقشته انفضت لم تلق من الصحف الا قليلا من الاهتمام بل أقل اهتمام .. يمكن .. فى مقابل التركيز على الخط الذى تبنته السياسة المصرية على اعتبار ان المشكلة عربية بالأساس ويجب حلها فى إطار الوساطة العربية ..

٧ — كما أن خلافت النظام المصرى مع البعث العراقى وعدم موافقته على قرار ٢٤٢ واتهامه للأنظمة العربية التى قبلته ومنها مصر بالتقريط فى القضية ولم تستطع الصحف المصرية (الأخبار) أن تفساه فى ذروة الأحداث فلم تنس أن تستغل الأزمة لتهاجم من خلالها البعث على أساس أنه دفع الفلسطينيين الى تصادم غير محسوب من قبل قوة الأردن وأسلحته التى تكفى لضرب عاصمة اسرائيل كما وصفها الأخبار !! فعلى سبيل المثال تنقل الصحيفة بشكل بارز قول أحد الفدائيين الذى يقول فيه ان القوات العراقية قد خذلت الفدائيين !!.

٨ — أما بخصوص اختلاف المعالجة بين الأهرام فقد تبنت بالطبع الجريعتان خطأ سياسيا واحدا .. أشرنا اليه — بحكم اتهاهما تعبران عن جهة واحدة .. وان كان ذلك لا ينفى أن الأهرام كانت أكثر محافظة وموضوعية فى تتبع الأحداث بينما مالت الأخبار الى الإثارة الصحفية والتعريض — فى حدود — بحسن .. كما صورت الخطر الأمريكى بشكل أكبر .. كذلك كتبت أكثر تهجبا على بعث العراق .. ولبرزت صحفنا بقع الدم وسحابت الدخان فى الأردن !!.

أعمال المقاومة بالأرض المحتلة بعد أحداث أيلول :

رغم المحن التى كانت تمر بها المقاومة الفلسطينية الا ان على ١٩٧٠ و ١٩٧١ شهدا أعمالا فدائية كثيرة موجهة ضد اسرائيل علاوة على انتفاضات الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة .. ورغم الضعف النسبى الذى أصاب حركة المقاومة فى الضفة الغربية نتيجة لمؤامرة أيلول الأسود وما تلاها من صدام مستمر متقطع مع السلطة الأردنية والمنظمات الفدائية .. فان الرد العملى والشعبى تمثل فى تصاعد ملفت للنظر لحركة المقاومة فى قطاع غزة ليؤكد ظاهرة استمرار النضال ضد الاحتلال .. وقد اهتمت الصحف المصرية بتتبع ومناقشة تلك الظاهرة الإيجابية الهامة باعتبار أنها الدليل العملى على صمود وبقاء المقاومة ..

فقد أشارت الأهرام الى « اشتباك بين المقاومة ودورية اسرائيلية »

في الجليل الأعلى وتم ذلك عن طريق الأراضي اللبنانية (٥٥) و « قنابل ومظاهرات بغزة في ذكرى وعد بلفور » (٥٦) « ٣ انفجارات في غزة واصابة ٧ اشخاص » و « اسرائيل تعتقل ١٢٨ عربيا خلال ساعات من انفجار تل ابيب » و « قوات اسرائيل تطلق النار على المتظاهرين في غزة » (٥٧) .

وتتوالى انبساء المقاومة على صفحات الاهرام : « نفس تطار اسرائيل على طريق القدس » (٥٨) و « السلطات الاسرائيلية تفرض حظر التجول في قطاع غزة المحتل .. » و « انفجار قنبلة يدوية في دورية للعدو في غزة » و « اصابة فتاة في غزة برصاص دورية اسرائيلية » و « موجة من الانفجارات في غزة ... الخ » . و « تزايد المقاومة في غزة » (٥٩) .

وقد عقلت الاهرام على استمرار عمليات المقاومة فذكرت ان « دلالة زيادة المقاومة في الارض المحتلة .. وستستمر المقاومة في نشاطها الى ان تخضع اسرائيل بضرورة ايجاد حل ليقرر الشعب الفلسطيني مصيره ووجوده القومي المشروع وفق قرارات الأمم المتحدة » (٦٠) . تواصل الاهرام : « اضراب عام في يوم مليء بالهجمات بالقنابل في غزة » كما تنشر الاهرام اجراءات اسرائيل التعسفية ضد اهالي قطاع غزة وتعلق عليها في نفس العدد « رأى الاهرام » فتقول : « ان الارهاب الذي فرضه اسرائيل على غزة واعتقال المئات من الشباب العربى ... الخ كل هذا لم يمنعهم من مواصلة المشاركة والاضراب مما يدل على ان المقاومة العربية

(٥٥) الاهرام ١٩٧٠/٩/١٨

(٥٦) الاخبار ، الاهرام ١٩٧٠/٩/٢٢

(٥٧) الاخبار ١٩٧٠/٩/٢٣

(٥٨) الاهرام ١٩٧٠/٩/٢٤

(٥٩) الاخبار ١٩٧٠/٩/٢٨

(٦٠) الاهرام ١٩٧٠/١٠/١٢

في الأرض المحتلة لا يمكن إخمادها وإن استقرار المملطة الاسرائيلية في هذه المناطق أمر مستحيل » (١١) .

وفي ١/٢٥ « المقاومة تنسف مبنى في عملية جريئة داخل تل أبيب (إسرائيل) » .

وفي ١١/٢/١٩٧١ : « محلكة تلميذة في غزة عبرها ١٦ سنة بتهمة تخلف الحجارة على القوات الاسرائيلية أثناء سيرها » .

وفي ١٩٧١/٢/٩ : « قصف مستعمرة ضمن عمليات للمقاومة » وفي نفس العدد « حرائق غامضة في تل أبيب تشتعل في عدة مصانع » .

وفي ٣/١٠ : « المقاومة تجدد هجماتها في المرتفعات السورية المحتلة » .

وفي ٣/٢١ : « نسف بنك اسرائيلي في خان يونس » وتواصل الأهرام متابعتها لعمليات المقاومة فتشير الى « قصف مستعمرتين في منطقة الجليل الأعلى بقذائف الباروكا » .

وفي ٤/٢٦ : « اسرائيل تهدد لبنان بسبب نزاييد نشاط المقاومة في الجليل » (١٢) .

ثم تشير الى « القاء قنبلة في غزة على دورية اسرائيلية » (١٣) وإن « المقاومة تهاجم في غزة اتوبيسا اسرائيليا » (١٤) .

وفي ٩ يوليو ١٩٧١ نشرت الأهرام أخبار منشيت الصفحة الاولى « انفجارات تل أبيب وقصف (بنجاح تكف) بالصواريخ » وهي أول مستعمرة صهيونية يؤسسها اليهود الأوائل في فلسطين .. وعلق « رأى الأهرام » بأن الصواريخ العربية التي أصابت تل أبيب تؤكد لاسرائيل أن تجسيد الموقف على ما هو عليه أمر مستحيل المنال كما تأتي تلك الانفجارات

(١١) الأهرام ١١/٢/١٩٧٠ .

(١٢) الأهرام ١١/٧ ، ١١/٢٥ ، ١٩٧٠/١١/٢٥ .

(١٣) الأهرام ١٢/٣/١٩٧٠ .

(١٤) الأهرام ١٢/٧ ، ١٢/١٩ ، ١٢/٢٥ ، ١٩٧٠/١٢/٢٥ .

في وقت يعقد فيه المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر رمزا حقيقيا
عنى أن المقاومة لم تنطفىء شعلتها وإن كل محاولة للفيل منها تانى
بالعكس .

كما أولت الأخبار نفس الاهتمام تجاه نشاط المقاومة في الاراضى
المحتلة فعلى سبيل المثال أشارت الى أن « القدس تستيقظ على انفجارات
جديدة مخبرة بعد يومين من ضرب بتاح تكف بالصواريخ » (٦٥) . كما ذكرت
أن « الذعر يجتاح اسرائيل بعهد ضرب الفدائيين لتل اييب بالصواريخ
٣٢٠ قتيلًا وجريحا حسب تقدير اسرائيل .. فرض حظر التجول في الضفة
الغربية ... » (٦٦) .

ويلاحظ أن الصحف المصرية قد تتبعته باهتمام بالغ نشاط المقاومة
المتزايد في الأرض المحتلة خاصة قطاع غزة ..

— من الملاحظ أن الصحف كانت تعبر عن الهجيات أو القائلين بها كثيرا
بلفظ (العرب أو العربية) ويعكس ذلك الشعور بالحاجة الى نسب
تلك المقاومة الى الشعب العربى والعرب بشكل عام لاضفاء روح
المقاومة عليهم جميعا في وقت سكنت فيه الانظمة العربية وراشت
شعوبها — ومنها الشعب المصرى — تحت وطأة الاحساس بالصمت
والجمود .

— اظهرت الصحف تعاطفا شحيذا تجاه مقاومة السكان في قطاع غزة
والارض المحتلة ككل ..

— تناولت الصحف بالتطبيق والرأى تزايد المقاومة كظاهرة هامة
وايجابية ترد على محاولات تصفية المقاومة خاصة من قبل الاردن .
— تميزت معالجة الأخبار بطابع أكثر اثارة .. من الاهرام التى التزمت
المحافظة نسبيا .

(٦٥) الاهرام ١٩٧١/١/٧ .

(٦٦) الاهرام ١٩٧١/١/١٨ .

(م ١٩ — دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة)

وعلى المستوى الدولي تابعت الصحف قضية الأزمة الحالية التى تمر بها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة ، وفى ١٢/٣/١٩٧٠ على سبيل المثال اشارت الصحف المصرية الى أن وكالة غوث اللاجئين تواجه عجزا رغم زيادة ميزانيتها .. كما اهتمت الصحف بقرارات الامم المتحدة (الجمعية العامة) التى تدعو العدوان الصهيونى وعلى سبيل المثال نشرت الاهرام (فى ١٢/٣/١٩٧٠) « قرار بمعالجة المناضلين من رجال المقاومة كاسرى حرب .. اقرت ذلك اللجنة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة » . كما درجت المجلات والتعليقات على التأكيد على عزلة اسرائيل دوليا وعدم احترامها لمواثيق الامم المتحدة ودارت حول قرار ٢٤٢ .. كما انتقدت الموقف الأمريكى المؤيد للصهيونية والعدوان والمتناقض مع ميثاق الامم المتحدة وقراراتها الدولية .

كما تابعت الصحف تطورات الأزمة الأردنية الفلسطينية صغودا وهبوطا وإن كانت قد اتخذت موقفا أكثر وضوحا وتشجدا تجاه الأردن لتخليها فى المؤامرة بشكل جلى .

ونشرت أخبار الوحدة بين المنظمات الفلسطينية ثم انشقاق جبهة التحرير الشعبية والجبهة الديمقراطية .

نشرت الاهرام فى ١٧ مايو ١٩٧١ أى بعد أحداث مايو فى القاهرة « تأييدا للرئيس السادات من الشعب الفلسطينى وقيادته ولا تخفى دلالة ذلك الخبر فى هذا الوقت بالذات . أى أن النظام حاول استخدام السمعة الطيبة للشعب الفلسطينى والتعاطف الشعبى بمصر الموجه للفلسطينيين فى معركة داخلية » ..

ثانيا - أحداث يونيو :

نشرت الاهرام فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحتها الاولى وباهتمام كبير خبر هجوم الفدائيين الفلسطينيين على البعثة الرياضية الاسرائيلية فى القرية الاولى و « مصرع ٢ من الاسرائيليين اثناء الهجوم ووضع الباقين رهينة حتى تفرج اسرائيل عن ٢٣٠ غداثيا » . وفى عموده اليومى كتب على حمدي الجمال يدافع عن الفدائيين الفلسطينيين ويطالب بالتروى

قبل الهجوم عليهم لانهم « ليسوا هواة قتل بل انهم واقعون تحت الضغط التى يفرضها العدو الاسرائيلى فى فلسطين ... » ثم نشرت الاهرام فى صفحتها الاولى صورة الفدائيين الثلاثة الذين امقلوا عقب الحادث بالماتيا ونشرت خبرا عنوانه « المخابرات الاسرائيلية اشرفت على اعداد الكمين للفدائيين » (٦٧) . ثم كتب احسان بكر مقالا بعنوان « ميونيخ وحرب الاعماق بين الفلسطينيين واسرائيل » يقول فيه : « ان حادث ميونيخ يعتبر مرحلة جديدة فى العمل الفدائى ويقول ان حرب الاستنزاف ضد الفلسطينيين قد بدأت أيضا بعد ميونيخ » (٦٨) .

لما الاخبار فقد نشرت تفاصيل الحادث وكان رأى الاخبار فى حادث ميونيخ أنه « ايا كانت الخلافات فى وجهات النظر حول الأسلوب الذى استخدمه الفدائيون الفلسطينيون فى هجوم ميونيخ ضمن كصاحهم ضد العدو الاسرائيلى ومصلحه فى كل مكان فان هذا الخلاف لا ينبغى أن يحول انظار الرأى العام العالمى عن الحقيقة الأساسية وهى أن استخدام الفلسطينيين للعنف هو نتيجة مباشرة أو بالأحرى النتيجة الوحيدة التى كان لابد أن تترتب على الجريمة التى كان ضحيتها الشعب الفلسطينى وهى جريمة كانت مفذ البداية ملطخة بدم الفلسطينيين » . واتهم المقاتل انبوليسى الالماني بأنه السبب فى قتل الرهائن ... ومن الجدير بالذكر أن المتحدث الرسمى وصف تصرف حكومة الماتيا الاتحادية ازاء حادث ميونيخ بأنه « نصرف غير سليم لا يتسم بالحكمة وأن حكومة الماتيا الاتحادية تتحمل نتائج هذا الحادث وعليها وحدها تقع المسئولية كاملة وانه كان من اناوجب على هذه الحكومة أن تحترم تعهداتها مع الفدائيين وان تتحمل تبعاتها بدلا من أن توزع الاتهملت ضد مصر والعرب » (٦٩) .

(٦٧) الاهرام ١٩٧١/٤/٥ .

(٦٨) الاهرام ١٩٧١/٥/٦ .

(٦٩) الاهرام ١٩٧١/٦/١ .

وقد اهتمت الأخبار بهذا الحادث وعلقت عليه كثيرا .. سواء في رأى
الأخبار الرسمي « كلمة اليوم » أو من خلال بعض كتابها الكبار ومنهم
انيس منصور وفيليب جلاب (٧٠) .

الخلاصة :

لقد تبنت الصحافة المصرية وجهة النظر المدافعة عن الفدائيين
الفلسطينيين باعتبار ما فعلوه حقا مشروعاً لهم لمواجهة الارهاب الصهيونى
الذى ينكل بالفدائيين العرب فى السجون الاسرائيلية . وحرصت الصحف
المصرية الثلاث على إبراز هذه الحقائق :

١ — ان النفوذ الصهيونى المتزايد فى المثلثا عجل ضغط على الحكومة
الامنية .

٢ — ان المسؤولية المباشرة فى الحادث تقع على عاتق السلطات الامنية
التي خدعت الفدائيين وخضعت لأوامر المخابرات الاسرائيلية .

٣ — المانيا واسرائيل معاديان فى دائرة النفوذ الأمريكى وتحت تخطيط
حلف الاطلنطى .

٤ — ان حل القضية الفلسطينية هو الكفيل بالقضاء على اى عمليات
مماثلة وبذلك غان ممارسات اسرائيل داخل الاراضى الفلسطينية
هى السبب الرئيسى والحقيقى فى الحادث .

تاسعا — عمليات المقاومة أثناء حرب أكتوبر :

تابعت الصحف المصرية اليومية الثلاث على مدار شهر اكتوبر بكمله
العمليات العسكرية التى قامت بها المقاومة الفلسطينية .. وتراوح موقع
الأخبار التى تتحدث عن نشاط المقاومة بين الصفحة الاولى والصفحتين
الداخلية . وقد نشرت الاهرام خلال شهر اكتوبر الأخبار الآتية عن المقاومة
الفلسطينية :

م	موقع الخبر	تاريخ النشر	بمضمون الخبر
١ -	الصفحة الخامسة	٨ أكتوبر ١٩٧٣	نشاط المقاومة خلف خطوط إسرائيل وبيان عرفات يدعو الى ضرب جميع الأهداف الإسرائيلية .
٢ -	الصفحة الثانية	١١ أكتوبر	هجوم يشنه الفدائيون في الجليل .
٣ -	الصفحة الثانية	١٢ أكتوبر	هجوم فدائي على قرية مطلة على الحدود الاسرائيلية اللبنانية .
٤ -	الصفحة الثانية	١٣ أكتوبر	هجوم فدائي على ٩ مستعمرات اسرائيلية واسقاط مقاتوم اسرائيلية .
٥ -	الصفحة الاولى	١٤ أكتوبر	اشتباك للمقاومة مع القوات الاسرائيلية وتساعد النشاط الفدائي .
٦ -	الصفحة الاولى	١٨ أكتوبر	قصف المقاومة لـ ٤ مستعمرات اسرائيلية بالصواريخ .
٧ -	الصفحة الاولى	٢٠ أكتوبر	قصف المقاومة لأهداف اسرائيلية في الجليل .
٨ -	الصفحة الثانية	٢٨ أكتوبر	استمرار هجمات المقاومة ضد إسرائيل .

وبالإضافة الى هذه الأخبار المباشرة عن النشاط الفدائي فقد نشرت الأهرام خبرا آخر يدل على عنف هذه المقاومة يوم ١٩ أكتوبر ومضمون الخبر ان اسرائيل قدمت شكوى للأمم المتحدة بسبب تضاعف نشاط المقاومة .

اما الأخبار فقد تابعت العمليات العسكرية للمقاومة ايضا .. ولكن بصورة اقل من ناحية العدد والابرار ولكنها في ١٩ أكتوبر نشرت في صفحتها الأولى خبرا عن « ١٠٧ عملية للفدائيين في اسرائيل » اشارت فيه الى اشتداد العمليات الفدائية بين يومي ١٢ ، ١٦ أكتوبر نقلا عن راديو اسرائيل .. وفي ٢١ أكتوبر نشرت تحت عنوان « العمليات العسكرية للفدائيين الفلسطينيين » اهم العمليات التي قام بها الفدائيون اثناء حرب أكتوبر والماكن التي وجهت اليها العمليات .

ولا يكاد الأمر يخطف كثيرا في الجمهورية التي واطليت على نشر العمليات الفدائية التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون خلال الحرب .

ولكن .. ابتداء من اول نوفمبر قل الاهتمام نسبيا بالعمليات العسكرية نتيجة الاهتمام الطاغى بمؤتمر السلام ومدى امكانية مشاركة الفلسطينيين فيه .. ومع ذلك فقد نشرت الصحف الثلاث بعض العمليات التي قام بها انفدائيون خلال الشهور التالية لآكتوبر ويلاحظ قلة مواد الراى التي تتحدث عن هذه العمليات العسكرية باستثناء الأهرام التي كتبت مرتين عن هذه العمليات خلال شهر نوفمبر وأينتها بعيدة عن الموقف المصرى المؤيد لاستمرار العمل العسكرى . كما نهبت الأهرام الى ضرورة الحرص على الجبلولة دون اية محاولة للنيل من العلاقات الوطنية التي تربط انقياسهرة بالمقاومة الفلسطينية ودعم علاقة المقاومة بالاتحاد السوفيتى فهما ركيزتان اساسيتان في ضمان حل عادل لازمة الشرق الأوسط يستند اليه ما اتجز في حرب أكتوبر من تلاحم على الصعيد العربى ومن تأييد دولى ليقظنا الإزمة من ركودها والمطلوب الآن السير بمنجزات هذه الحرب حتى يستعيد العرب حقوقهم كاملة بها في ذلك الحق المشروع لشعب فلسطين العربى ..

ومنظمة تحرير فلسطين هي وحدها — كما تؤكد موسكو — هي المثل
الأشروع للشعب الفلسطيني ، لذلك تشكل المحادثات التي يجريها ياسر
عرفات في هذا الطرف في كل من القاهرة وموسكو عنصرا بالغ الأهمية
في تأكيد تماسك الجبهة العالمية المعادية للعدوان الاسرائيلي واحتفاظها
بالمبادأة ضد مناورات العدو في المرحلة الحساسة القادمة » (٧١) .

كما أكدت الأهرام في مقال افتتاحي آخر نفس الموقف السابق للسلطة
المصرية من المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بصفة عامة ،
وبعض مقتطفات من المقال توضح ذلك .

اذ اوضحت انه « من الأهمية بمكان ان نلتقي كلمة الدول العربية
جميعها ودون أن ينطوى ذلك على حساسية لاية دولة عربية ايا كانت
على أن يمثل شعب فلسطين هو التنظيم الذي يضم في صفوفه المقاتلين
من شعب فلسطين الذين رفعوا راية المقاومة ورفضوا في أى وقت الانصياع
لمخططات اسرائيل في تصفية كيأن فلسطين العربي كقضية شعب له حقه
المشروع في أن يقرر بنفسه مصيره داخل ارضه اى ارض فلسطين ذاتها » .

ليس من شك في أن الدول العربية جميعها حريصة على أن جميع
شرائع شعب فلسطين العربي التي صمدت بشتى الصور للاحتلال
الاسرائيلي لا بد أن تكون لها كلمة في تمثيل شعب فلسطين .

أما الجمهورية فقد أثارت في احدى افتتاحياتها الى موقف مؤتمر
القيمة في الجزائر الذي يرفض اعتبار وقف اطلاق النار الحالي مرادفا
للسلام ، مؤكدا أن المعركة ما زالت مستمرة وأن شروط التسليم هي
الانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية المحتلة وفي مقدمتها
القدس واستعادة حقوق شعب فلسطين الذي تمثله منظمة التحرير
الفلسطينية » (٧٢) .

(٧١) الأخبار ١٩٧١/٦/٩ .

(٧٢) الأهرام ١٩٧٢/٦/٨ .

هذا وقد تركز معظم اهتمام الصحف المصرية بعد انتهاء أكتوبر
لئنساء حديثها عن المقاومة تجاه الموقف من مفاوضات السلام المزمع
إجرائها .. ويمكننا أن نرصد بعض النتائج من تتبع الصحف لمفاوضات
السلام :

✽ اهتمت الأهرام كثيرا بجذوى العلاقات الفلسطينية السوفيتية باعتبار
أن الاتحاد السوفيتي صديق لمصر والمقاومة مما . واهتمت الأهرام
بزيارة وفد منظمة التحرير لموسكو ونتائج زيارته .

✽ أكدت الصحف الثلاث على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المثل
الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

✽ لم يكن هناك اتفاق محدد حول نوعية السلام ومدى تحقيقه لحقوق
الشعب الفلسطيني : فقد نشرت الأهرام في ١٩ نوفمبر مقالا للبروخ
البريطاني ارنولد توينبي بعنوان « نظرة جديدة على أزمة الشرق
الأوسط » يقترح فيه :

- عودة إسرائيل الى خطوط ما قبل ١٩٦٧ .
- دولة فلسطينية لضمان حقوق شعب فلسطين .
- تدويل القدس تحت اشراف الأمم المتحدة .. وقيام قوات يابانية
بالمحافظة على السلام فيها ..
- وفي ٢٢ نوفمبر نشرت تصريحات لمسؤولين في المقاومة قالوا فيها
أن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ هو الحد الأدنى لمطالب المقاومة .
- وفي ٣ ديسمبر نشرت خبر قبول عرفات مشروع إقامة دولة
فلسطينية نقلا عن راديو ليبيا وعادت في اليوم التالي فنكتبه
نقلا عن نفس المصدر !!.
- وفي ٩ ديسمبر كتبت عناوينها الرئيسية تتحدث نقلا عن مصادر
مصرية رسمية أن مبادئ مصر في حضور مؤتمر السلام تتضمن
انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب
الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره ..

نشرت الصحف كثيرا من الآراء المتضاربة دون أى تعليق مباشر .. وكان رأيها هو المحافظة على حقوق الشعب الفلسطينى والانسحاب من الاراضى المحتلة .. دون تحديد للمقصود من هذه المعاي « غير المحددة » .

ولكن الصحف الثلاث اتفقت — كصدى للسياسة المصرية الرسمية — على المطالبة بلقاة حكومة فلسطينية فى النفى من أجل الاشتراك فى مفاوضات السلام !!.

لم يكن الأمر قد تبلور تماما .. الشيء الوحيد الذى آمنت به السلطة السياسية هو أن القضية يجب أن تحل سلميا دون أن تحدد كيف يكون هذا الحل .

١٠ — نشاط المقاومة الفلسطينية قبل المبادرة :

لرصد موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية بين عامى ١٩٧٥ — ١٩٧٨ فقد قسمنا هذه المرحلة الى قسمين :

القسم الأول : هو ما قبل مبادرة الرئيس المصرى أنور السادات بزيارة فلسطين المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ .

القسم الثانى : هو ما بعد هذه الزيارة وحتى توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨ ثم توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ .

ويتضمن كل قسم رسدا لموقف الصحافة المصرية من :

١ — المقاومة الفلسطينية بصورتها العسكرية والمدنية .

٢ — الصور الأخرى للمقاومة وإزماتها .

وقد شهدت هذه الفترة « ١٩٧٥ — ١٩٧٨ » عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية فى بيروت فى أبريل ١٩٧٥ . والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الاراضى المحتلة .. انتهاء بزيارة السادات وتوقيعه للصالح الانفرادى مع العدو الصهيونى .

✽ كان أبرز أحداث هذه الفترة التدخل السورى فى لبنان والمذابح التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية .

* ادانت الاهرام التدخل السوري في لبنان ودور سوريا في مذابح تل الزعتر .. وحظيت سوريا بالكبر قدر من الهجوم في هذه الفترة ووصل الأمر في ٧/٣١ الى اتهام سوريا باجراء اتصالات مع اسرائيل التي تبارك المخطط السوري في لبنان . ولكن حقيقة الأمر ان هذا الموقف المصري يتسم بعدم المبدئية فبعد أن تم الصلح بين السادات والأسد اختفت تهما نغمة الهجوم على البعث السوري وبدأ الحديث عن السلام من جديد (بعد أن تعرضت المقاومة لضربة شديدة) .

* ادانت الصحف موقف الأردن أيضا ولكن بدرجة اقل من سوريا .. وطفى الهجوم على البعث السوري بعد ذلك حتى كاد الحديث عن الأردن يختفي تهما من الصحف الثلاث (٧٢) .

* لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا من ملأه تل الزعتر وكانت الآسى التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية في لبنان ومع ذلك فلم تنل اى هجوم من الصحف المصرية في هذه الفترة .. وذكرت بصورة ايجابية دائما .

* كان لانهاء المعاهدة المصرية السوفيتية في ١٤ مارس ١٩٧٦ أثر بارز في الموقف من الاتحاد السوفيتي فقد تعرض لحملات من الصحف الثلاث بسبب مواقفه بعد الغاء المعاهدة .

* وبسبب العلاقة بين الصاعقة وسوريا .. فقد اتهمت الاهرام الصاعقة بالعمالة والخيانة .. وذلك اما نقلا عن مصادر فلسطينية اخرى واما بعيدا عن رأى الاهرام (٧٤) .

* اكمت الصحف المصرية على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى لشعب فلسطين .. وأن لمصر منها موقف مبدئي لا يتغير رغم كل الخلافات المؤقتة .. وكان هذا التأكيد مقترنا باشتراك المنظمة في اى مجهودات سلمية لاتقرار السلام في المنطقة .

(٧٣) الاهرام ١٦/١٦/١٩٧٢ .

(٧٤) الاخبار ١٢/١٦/١٩٧٢ .

* وتكرر الحديث أيضا عن صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .. وهو لا يدل على شيء في حد ذاته .. لأن السادات كان يصر حتى لحظة اغتياله على الادعاء بأنه يحصل على صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني !!.

* أما وحدة العمل الفلسطيني فرغم تكرارها عدة مرات .. إلا أن الصحف المصرية لم تكن متحمسة كثيرا .. وغالبا ما استخدمت هذا الشعار لمواجهة سوريا أو الأردن .. أو رغبة في احتواء العناصر المتطرفة في بعض المنظمات الفلسطينية .

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمجلات الصحف المصرية الثلاث للانتفاضات العربية خلال عام ١٩٧٦ مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي :

* عنف المقاومة العربية واستمرارها وتعايدها في وجه محاولات إسرائيل لضم الأراضي المحتلة .

* عنف القمع والارهاب الإسرائيلي الموجه ضد المقاومة العربية .
وادانة هذا الارهاب .

* تأكيد موقف مصر من المقاومة وتأييدها لهذا النضال المشروع .

* الاتجاه لمجلس الأمن باعقبه قلدرا على وقف الارهاب الاسرائيلي !.

* الربط بين الحل الشامل وأصول السلام وبين هذه المظاهرات والانتفاضات العربية !.

* كان الاهتمام بتغطية الانتفاضات العربية متوسطا .. فرغم احتلال بعض أخبار الانتفاضات للصفحات الأولى إلا أنها لم تبرز بما فيه الكفاية (٧٥) .

١١ — المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ، ديسمبر ١٩٧٧ ،
سبتمبر ١٩٧٨ :

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها .. او كانت تنشرها في صفحات داخلية بعيدا عن الصفحة الاولى .. ولكنها في ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل عمل فدائي باهر قام به رجال 'المقاومة' .. فقد كانت العملية من الاهمية بحيث اجلت زيارة بيجين لأمريكا على حد قول الاهرام .. كان عنوان الخبر الذي نشرته الصحف في الصفحات الاولى « مصرع واصابة ١٠٠ اسرائيلي في تل أبيب في معركة مع الفلسطينيين المسلحين » ويتلخص ما نشرته الصحف في ان بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة انوبيسات واستطاعوا قتل حوالي ٣٠ شخصا واصابة ٧٠ ويلاحظ على معالجات الصحف لهذا الخبر ما يأتي :

١ — استخدام كلمتي « فلسطين مسلحين » بدلا من « فدائيين فلسطينيين » في عنوان الخبر .

٢ — الاعتماد على وجهات النظر المسيهونية والغربية « تصرّح بيجين + تصريح وايزمان + شهود العيان من الجنود والضباط الاسرائيليين + التلفزيون الاسرائيلي + وكالات الانباء الغربية » اما الجزء الذي يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان صغيرا جدا وأهم ما فيه اعلان المنظمة مسئوليتها عن الحادث .

وقد استمرت الصحف الثلاث ملتزمة سلسة الحيداد المفروض عند متابعتها للخبر في اليوم التالي (٧٦) .

ولكن الذي يثير الغرابة هو رأى الاهرام في تلك العملية الفدائية الباهرة :

* غنى ١٤ مارس كان رأى الاهرام « الدولة الفلسطينية هي الحل » ويتلخص الرأى في ان العملية الفدائية التي قام بها الفلسطينيون

داخل العمق الاسرائيلي دليل على ان كل وسائل الحماية الحديثة لا تقف عقبة امام شعب يطالب بحقوقه المشروعة التي اقرها المجتمع الدولي .. » وان اقامة الدولة الفلسطينية وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هي الطريق الوحيد امام مناحم بيجين لكي يستعيد لشعبه امنه واستقراره وبدون هذا الحل سيبقى امن اسرائيل مجرد احلام تميت بها دعاوى السيطرة والعنصرية وستظل اسرائيل وشعبها اسيرة الفزع والهلع « !! .

* كما كتب على جدى الجمال مقالا بعنوان « بعيدا عن الحسابية والهرج » (٧٧) يركز فيه على :

- ان العملية الفدائية في تل أبيب نوع من اليأس الفلسطيني نتيجة اصرار اسرائيل على تجاهل حقوقهم .
- وان هذه العملية كانت بمثابة دعوة رسمية من الفدائيين لكي تتهاجم اسرائيل جنوب لبنان ! .

وحول موقف الصحف المصرية من هذه العملية الفدائية سواء من ناحية التغطية الخبرية او من ناحية الرأى والتعليق يمكننا ان نطرح هذه الملاحظات :

- ١ — ان هذه الصحف أبدت حرصها على امن واستقرار شعب اسرائيل اكثر من حرصها على المقاومة ومستقبل قضيتها فهي تطلب من بيجين « اعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه من الفزع والهلع » ! .
- ٢ — ان الأهرام لا ترى في العملية صودا فلسطينيا واصرارها على مواصلة النضال المشروع من أجل قضيتهم العادلة .. بل ترى فيها « نوعا من اليأس » علاجه عند اسرائيل ومناحم بيجين !! .
- ٣ — تحمل الأهرام الفدائيين الذين قاموا بالعملية مسؤولية الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان !!

٤ — تابعت الصحف الحادث خبريا بتوازن وحياد .. واعتمدت على المصادر الاسرائيلية ووصفت الفدائيين بأنهم من « الرجسالم المسلمين » ولولا بعض الحياء والخجل لوصفتهم « بالارهابيين » !

وعن الاعمال العسكرية الأخرى فقد استمر « عدم الاهتمام » فلم تطلق الصحف على هذه العمليات واكتفت بنشر هذه العمليات مثل « خبر » مصرع ٣ اسرائيليين واصابة ٤ في اشتباك مع الفدائيين جنوب صـحـر ومصدر الخبر متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي .

ونشرت الأهرام يوم ١٧ أبريل ١٩٧٨ (٧٨) :

✽ خبر « مقتل واصابة ٢٥ اسرائيليا في انفجار قنبلة بـلتوبيس » (٧٩) .

✽ خبر « مصرع ٢ واصابة ٤٧ اسرائيليا في انفجار السوق الرئيسية بالقدس » (٨٠) .

لقد كان هذا التجاهل مواكبا لسياسة الصحافة المصرية تجاه المقاومة بعد المبادرة وهي سياسة تقوم على تشويه صورة المقاومة والقتل من أهميتها .

١٢ — الصور الأخرى للمقاومة : ديسمبر ١٩٧٧ : سبتمبر ١٩٧٨ :

في أول ديسمبر ١٩٧٧ كان رأى الأهرام هو « قمة الرفض ورفض القمة » يطلق على « الحركة المحيومة بين عدد من العواصم العربية التي قامت بها عناصر الرفض القابضة وقاد الشارع العربى » وترى الأهرام ان هذه الحركة موجهة ضد مصر وجهودها من أجل السلام والكيان الفلسطينى وليست موجهة ضد اسرائيل ! وفى مقال زكريا نيل بنفس العدد تركيز على المبدأ الرئيسى الذى تؤمن به مصر وهو « ان أى تحرك فى مبادرة السادات من أجل السلام سواء كان هذا التحرك فى القدس أو

(٧٨) الجمهورية ١١/٣/١٩٧٣ .

(٧٩) الأهرام — الجمهورية — الأخبـار : مارس — أبريل ١٩٧٦ .

(٨٠) الأهرام ٢٠/٣/١٩٧٦ .

القاهرة او جنيف يهدف الى تسوية عربية اسرائيلية وليس مصرية
اسرائيلية فقط » وان المحورين الاساسيين اللذين أكد عليهما السادات هما :
١ — تحرير الاراضى العربية التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ .

٢ — أنه لا مسالمة حول « المسألة » الفلسطينية وأنه يجب اعطاء الشعب
الفلسطينى وطناً قومياً وأن يكون له حق تقرير المصير .

وتحدث رائد عطار فى عموهه اليومى « الموقف الراهن » عن رحلة
السادات العظيمة للقدس وموقف الدول العربية منها او دول الرمض التى
« لا تريد حلاً سريعاً بل تمشى ببطء الى ما لا نهاية » ويصور صلاح جاهين
فى نفس العدد مصر « أم العرب » والعرب بجانبها طفل يلعب ويلهو ..
ويطلق صلاح قاتلاً « يابنى يا حبيبى امشى جنبى وبطل تضيق وقت احنا
مش فاضيين » .

وتهاجم الصحف المصرية جهود الدول العربية الراضية لمبادرة
السادات وان كل ما يفعلوه يتم تحت « الحماية السوفيتية » .

ثم يظهر كاريكاتور جاهين فى الاهرام (٨١) يصور العرب بمسورة
رجل ضخم والسلام بصورة فتاة رقيقة كالملاك ويطلق قاتلاً « الظاهر لازم
الاول نعمل مؤتمر للسلام بين الفلسطينيين وبعض وبين البعثيين وبعض
وبين العرب وبعض وفى الاخر بين العرب واسرائيل .. » وفى اليوم
التالى ٥ ديسمبر — كانت افتتاحية الاهرام بقلم على حدى الجبال تحت
عنوان « لعبة السوفيت الجديدة » يقول فيها ان الاتحاد السوفيتى يدرك
جيداً ان نفوذه فى المنطقة سوف ينهار فى اليوم التالى لتوقيع اتفاق السلام
مع اسرائيل لان وجودها مرتبط بتوريد السلاح ! وان الاتحاد السوفيتى
يلجأ الى التفرقة بين العرب حتى لا يتم السلام ويستمر نفوذه !! ويصور
جاهين فى نفس العدد العرب جميعاً وكأنهم خونة ! ولم يوضح يخونون
ماذا .. وكيف ؟ وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الاهرام خبر قطع مصر
لمعلاقات مع سوريا وليبيا والجزائر والعراق واليمن الجنوبية وذلك رداً

« على الموقف المشين لقيادات هذه الدول في مؤتمر طرابلس بتجميد العلاقات مع مصر » وهاجم « رأى الأهرام » العرب الرافضين الذى يريدون « ضرب مصر وضرب صمود الشعب المصرى » ويهاجم الأهرام العراق وسوريا والجزائر وليبيا بالتحديد مذكرا كل منهم بمواقفه السابقة تجاه القضية الفلسطينية ! ويرى صلاح جاهين بنفس العدد ان العرب « متخلفون » لا يفهمون شيئا . وفى ١١ ديسمبر نشرت الأهرام حديث السادات « لستلبا » الإيطالية وفى الحديث قال السادات انه لا استقرار فى الشرق الأوسط بدون فلسطين وهاجم الدول العربية الرافضة جيعا !! وفى اليوم التالى نشرت الأهرام حديث السادات الى ممثلى الصحافة الأوروبية والذى اشار فيه الى « أن مصر لا تسحب اعترافها بمنظمة التحرير .. على العكس وجهت لها الدعوة لحضور المؤتمر » .

ولم تهمل الأهرام الموقف الأمريكى « الجديد » فقد كان المتشيت الرئيسى فى عدد ٥ يناير ١٩٧٨ هو تصريح كارتر فى اسوان أثناء اجتماعه مع السادات بأنه « يجب حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها وان يشارك الفلسطينيون فى تقرير مصيرهم » وتعليقا على هذا التصريح كان رأى الأهرام « عودة الأمور الى نصابها » مليئا بالمذائع للسيد كارتر ويرى الأهرام ان كارتر تحدث عن نقطتين :

* ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من جميع الاراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ .

* حل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها واترار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

وتقول الأهرام « ولوحظ ان الرئيس كارتر أدلى ببيته مكتوبا ومحددا ولم يرتجله ولم يقله فى سياق ملاحظات جارية مما يؤكد حرصا واضحا على الالتزام بموقف لا يقبل التأويل » . وفى « رأى الأهرام » تحت عنوان « الثورة الفلسطينية تكلل بنيتها » (٨٢) شفت الأهرام هجوما على المنظمات

الفلسطينية التي انسحقت وراء قوى الرفض « خطوة أولى على طريق الضياع السيلسي » وذلك بمناسبة اغتيال سعيد حبلى في لندن .

وقد استمرت الصحف المصرية طوال يناير وفبراير ١٩٧٨ في ترديد نفس الكلمات حول اصرار مصر على الحل العادل والشامل للقضية وحرصها على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ... الخ . ثم جاء وقوع حادث اغتيال يوسف السباعى في ١٩ فبراير ١٩٧٨ وقد كان هذا الحادث مناسبة للنيل من الثورة الفلسطينية .. فقد كان رأى الأهرام في نفس اليوم تحت عنوان « الارهاب الاسود » تحدث عن اغتيال يوسف السباعى بيد بعض المنظمات الارهابية الفلسطينية « الذين يضيعون على الشعب الفلسطينى كفاحه النبيل والذين اساعوا من قبل وما زالوا يسيئون الى الاهداف المخطمة للشعب الفلسطينى » ورغم انه من حق الأهرام أن تدنئ اغتيال السباعى .. ولكن الذى ليس من حقها أن تحول نضال « بعض » المنظمات الفلسطينية الى « ارهاب » وتصفها بأنها منظمات ارهابية .. و « انهم اساعوا من قبل للقضية » . مع عدم تحديد أوجه هذه الاتهامات الماضية .. ففى ٢٠ فبراير من نفس العام وبفد المسامرة الفاشلة للنظام المصرى الذى راح ضحيتها عدد من رجال الصاعقة انتهت الأهرام ببعض رجال المقاومة الفلسطينية بالاشتباك مع القوات المصرية فى قبرص ! وفى خطاب السادات الذى نشرته الأهرام فى ٢٢ فبراير وصف قاتلى السباعى بأنهم « ماجورين » وأنه يقول للفلسطينيين قبل الجميع : « سنرد الضربة بعشرة أمثالها » مع الاصرار الكهل أيضا على الانسحاب الكامل والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطينى ... » .

وفى ٢٥ فبراير كتبت افتتاحية الأهرام بقلم على حمدي الجبال بعنوان « تصريحاتهم العميلة لن تنسينا فلسطين » ويقول فيها « عدد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أصيبوا بالضياغ الى الحد الذى فقدوا فيه القدرة على الإدلاء بتصريحات لها مضمون أو معنى .. وقد انضم ياسر عرفات لهذه المجموعة فادلى أمس بتصريحه يؤكد أنه لا يفهم ما يجرى فى الساحة العربية أو أنه لمصلحة شخصية لا يريد أن يفهم » ويخفى (م ٢٠ — دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة)

الجمال في مقالة قتلا » ان يلصر عرضت انتهى معذ ان وضع على السموم التي خرجت من مؤتمر الرفض الذي عقد في طرابلس . ومع ذلك فمصر ايماناً بمسئوليتها ودورها القومي الطليعى سوف تظل تناضل في سبيل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى ولا تحمل اخطاء رئيس المنظمة ونائبه وعملاء الانظمة المعيلة في المنطقة ... » ومن كلمات جمال يتضح ان :

- ١ — ان قيادة المقاومة في حالة ضياع لا يعرفون ماذا يفعلون .
 - ٢ — وان هذا مرتبط برفضهم للخط المصرى في التسوية وانضمامهم الى جبهة الصمود والتصدى الراضة .
 - ٣ — ان المصالح الشخصية تتحكم في قيادات المقاومة .
 - ٤ — وان الجميع عملاء .. المنظمات الفلسطينية عيلة للانظمة العربية التي هي بدورها عيلة للاتحاد السوفييتى .
 - ٥ — وان مصر وحدها « تناضل » في سبيل فلسطين !
- وفي ٢٨ فبراير اهتمت الصحف بمناقشات مجلس الشعب .. فقد طالب الاعضاء « باعادة النظر في اوضاع الفلسطينيين المقيمين في مصر » وهاجموا « القيادات الفلسطينية التي باعت نفسها لجبهات الرفض » وان مصر « سوف تتعامل معهم على هذا الاساس » ولم تهتم الصحف ان تنشر ما قاله الاعضاء الوطنيون في مجلس الشعب بصدد تأييدهم للمقاومة ورفضهم لهذه المراجعة والانحراف في تفكير القيادة المصرية .. ولم تهتم كذلك بتفسير مغزى هذه الاجراءات الموجهة ضد الشعب الفلسطينى رغم المزامم المتصلة حول الدفاع عن حقوقه واحترام رغبته في تقرير مصيره !!

وفي ٣ مارس ١٩٧٨ نشرت الاخبار والاهرام والجمهورية حديث السادات مع احدى محطات التلفزيون الامريكية وقال السادات « ان منظمة التحرير مسئولة عن جريمة اغتيال يوسف السباعى » وان مصر لم تغير موقفها تجاه القضية الفلسطينية ولا سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية ! ورغم اتهام السادات فقد اشار في حديثه الى « انه لم يثبت

بعد اشتراك الفلسطينيين في الهجوم المخاذر على قوات الصاعقة المصرية في تبرص « وتجاهل السادات أيضا ادانة مختلف المنظمات الفلسطينية لاغتتيال السباعي وفي نفس العدد الذى اتهم فيه السادات المنظمة قال الجبال في مقال له بالصفحة الاولى : انه لم يعد مقبولا ان تسكت مصر على الاسفاف والتصريحات غير المسئولة والتي تعدت كل الماييس الاخلاقية » واستمر في حديثه مركزا على ما يلى :

- انه ان الاوان لكى تلقى مصر نظرة موضوعية على علاقتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

- ان مصر هى الوحيدة التى وقفت مع قضية فلسطين منذ البداية .

- ان مصر لن تسكت على اخطاء قادة المنظمات وعلى كل مسئل
فلسطينى ان يتحمل مسئولية التصريحات التى « يهذى » بها .

ولتأكيد « النضال » المصرى فى سبيل فلسطين ابرزت الاهرام فى صفحتها الاولى « كارتر يؤكد : حقوق الفلسطينيين شرط للتسوية الدائمة » ولم يهتم كارتر بالاشارة الى معنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وان اهتم بالاشارة « الى حق جميع دول المنطقة فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها » .

واستمرت الصحف المصرية فى سياستها الغريبة هذه وانخفضت موقفا « متوازنا » ومحايدا تجاه عمليات اسرائيل الارهابية فى جنوب لبنان بل انها نشرت يوم ١٦ مارس بيان مصر حول العدوان الاسرائيلى على جنوب لبنان فى صفحات الوفيات .

وواصلت الصحف المصرية اهتمامها بتتبع ابناء الخلافات داخل المنظمات الفلسطينية . ومن ابرز الامثلة « السيطرة على محاولة انشقاق داخل حركة فتح » (٨٢) . وان هذا الانشقاق يتزعمه ابو داود وعدد من انصاره .. « الجبهة الشعبية تهدد المنظمة لقبولها وقف نشاطها العسكرى

بجنوب لبنان » (٨٤) . وفي ٣١ أغسطس جاء تقرير خاص للأهرام من داخل المجلس الوطني الفلسطيني ذكر أن « عرفت بشييد بدور محر ويكشف مخطط العراق ضد الفلسطينيين » نقلا عن « المصادر الفلسطينية المطلعة .. ان عرفت اشد » بالدور الإيجابي والهام الذي لعبه الوفد البرلماني المصري برئاسة سيد مرعي لصالح القضية الفلسطينية خلال زيارة الوفد المصري لأمريكا » ... « كما ان التقرير كشف دور العراق التخريبي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية » وتأكيدا لهذا الاتهام التخريبي للعراق نشرت الأهرام بصفتها الأولى بعد يومين : ١٩٧٨/٨/٢ « هجوم فلسطيني بالدفاع الرشاش على سفارة العراق ببيروت » وذكرت الأهرام في تفصيل الخبر « ان هذا الهجوم ضمن سلسلة الأحداث الناتجة من الخصومة العنيفة بين منظمة فتح ويسر عرفت من جهة وبين العراقيين المتطرفين من جهة أخرى » . واستمرت الصحف في متابعة تفاصيل الخلافات الفلسطينية والمبالغة في اظهارها وإبرازها .. مع الاستمرار في التأكيد على اصرار مصر على تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة .. وبلغ الحق بالأهرام الحد الذي جعلها تزيف أخبارا وهمية منها ما نشرته في ٢٦ سبتمبر « ببجين يعلن استعدادة للتفاوض مع أعضاء منظمة التحرير اذا تم انتخابهم في الضفة » مع المواظبة في نشر تصريحات المسئولين المصريين التي تؤكد ان ما حدث في كامب ديفيد ليس اتفاقا فرديا وان مصر مصممة على حل المشكلة الفلسطينية ...

الخلاصة :

لوحظ ان الصحف المصرية قد انتهجت في معالجتها للقضية الفلسطينية بعد مبادرة السادات (نوفمبر ١٩٧٧) نهجا يختلف تماما عن الفترة السابقة ويتمحور حول :

١ - الاغفال شبه الكامل للعمليات العسكرية الفلسطينية والعرض

التوازن للمعمليات النادرة المنشورة مع الاعتماد على المصادر الصهيونية في نقل هذه الاخبار .

٢ — عدم الاشارة نهائيا الى الانتفاضات الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة ضد زيارة السادات .

٣ — محاولة الابهام بوجود انفصال بين الشعب الفلسطينى وقياداته .. وأن القاعدة الثرىضة للجهاىم الفلسطينية تعترض على قيادتها .

٤ — اللجوء الى الابتذال فى مواجهة الرفض العربى شبه الجماعى لزيارة السادات واتهام الدول العربية الراضة بالعمالة والخيانة والتفريط فى قضية الشعب الفلسطينى !

٥ — اتهام المنظمات الفلسطينية الراضة للسياسة المصرية بالعمالة للدول العربية وعجز هذه المنظمات عن الحركة فى حرية .

٦ — الاحاح على الموقف المصرى المناصر للقضية الفلسطينية مع اغفال وجود أى سلبيات تقرب على زيارة السادات الى اسرائيل .

٧ — اتهام الاتحاد السوفيتى بأنه سبب الرفض العربى حرصا على مصالحه الذاتية وتصور الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها المناصر الحقيقى للقضية الفلسطينية وتخفيف اللعجة العدائية ضد اسرائيل !!!

٨ — استخدام كل الفنون الصحفية فى تحقيق الأهداف السابقة .

مما سبق يمكن استخلاص الملامح العامة لانتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية قبل وبعد مبادرة السادات ونوجزها على النحو التالى :

(١) قبل المبادرة :

— الاهتمام بعنف المقاومة العربية واستمرارها وتساعدتها .. وادانة القمع الاسرائيلى وتأكيد موقف مصر « المبدئى » من المقاومة وتأييد نضالها المشروع .. والاشارة الى قدرة مجلس الامن على وقف

الارهاب الاسرائيلى .. والربط بين الحل الشلل وقرار السلام
وبين القضاء على هذه المقاومة ورد فعلها الارهابى .

— اتخاذ موقف معاد من الأنظمة العربية عند تقييم مواقفها تجاه
المقاومة الفلسطينية باعتبار هذه المنظمة تتاجر بالقضية وتخونها
وتعمل على تصفيتنا ...

— ادانة الاتحاد السوفيتى باعتباره حريصا على استمرار القضية
بلا حل « لمصالحه الذاتية » واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية
وهدها قدرة على « انتهاء » الصراع لأنها تملك ٩٩٪ من اوراق
اللعبة !

— معاداة بعض المنظمات الفلسطينية التى تتخذ موقفا معاديا للسياسة
العربية او موقفا مؤيدا لاحد الانظمة العربية الاخرى .

— التركيز على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد
للشعب الفلسطينى .

(ب) بعد المبالغة :

— تجاهل المقاومة العربية والعرض المتوازن عند التعرض للعمليات
العسكرية الفلسطينية . ولم يعد الاهتمام منصبا على ادانة الارهاب
الاسرائيلى بقدر « نصيحة » اسرائيل ان تسرع بحل القضية حرما
على ابن الشعب الاسرائيلى !

— استمرار معاداة الأنظمة العربية التى اتخذت موقفا رافضا لسياسة
الرئيس السادات .. والتبذل الشديد فى معاداة هذه الأنظمة ومن
أى مرض موضوعى لما يقوله هؤلاء الرافضون .

— استمرار معاداة الاتحاد السوفيتى وكشف سياسته الاستعمارية فى
المنطقة !! والدفاع المستمر عن المواقف الأمريكية رغم وضوح بعدها
عن تبني مصلحة الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة .

— التأكيد على اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى
ولكن مع الايهام بوجود خلافات بين قيادات المنظمة والشعب
الفلسطينى بما يوحى انهم لا يمثلون هذا الشعب .

ومما يجدر ملاحظته ان التغيير فى موقف الصحافة بعد المبادرة كان
تغيرا فى الدرجة وليس فى النوع . . ذلك ان هذه المبادرة ما هى الا حلقة من
مجموعة حلقات متصلة فى سبيل تصفية القضية الفلسطينية . . وخيانة
حق الشعب الفلسطينى فى وطنه الشرعى . . وهو ما يمثل خيانة حقيقية
لمصالح الطبقات الشعبية فى مصر ويهدد المستقبل الوطنى كله .

المراجع

- ١ — أحمد بهاء الدين — اسرائيليت وما بعد العنوان — دار الهلال — القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢ — أحمد حبروش — قصة ثورة ٢٣ يوليو — مصر والعسكريون — الجزء الأول — الطبعة الثانية — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — القاهرة ١٩٧٧ .
- ٣ — أحمد يوسف القرعى (اعداد) — الصهيونية والعنصرية — مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٧ .
- ٤ — اديب ديمقوى — المسألة اليهودية والاشتراكية العلمية — مجلة الكاتب — القاهرة — أغسطس ١٩٧٣ .
- ٥ — د. أسعد رزوق — نظرة على أحزاب اسرائيل — سلسلة دراسات فلسطينية بيروت — ١٩٦٦ .
- ٦ — د. أسعد رزوق — الدولة والدين في اسرائيل — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٧٠ .
- ٧ — اسماعيل محمود — حدود أكتوبر — دار الطليعة — بيروت — ١٩٧٤ .
- ٨ — جاكوب لاندو — الحياة النيلية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ — ترجمة سامى اللبثى — مكتبة مديولى — القاهرة .
- ٩ — د. جمال حمدان — اليهود انثروبولوجيا — المكتبة الثقافية — القاهرة — فبراير ١٩٦٧ .
- ١٠ — د. جمال حمدان — شخصية مصر — دراسة في عبقرية المكان — القاهرة — ١٩٦٧ .
- ١١ — د. جمال حمدان — اسرائيل ، الصهيونية وارض فلسطين — مجلة الهلال — القاهرة — مايو ١٩٦٨ .
- ١٢ — جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة — القاهرة .

- ١٣ — لطفى الخولى — ٥ يونيو : الحقيقة والمستقبل — دار الكاتب العربى — القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٤ — ليلى القافى — المستدروت — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٦٧ .
- ١٥ — صبحى محمد ياسين — حرب العصابات فى فلسطين — دار الكاتب العربى — للقاهرة ١٩٦٧ .
- ١٦ — صلاح زكى — الثورة الفلسطينية — التاريخ — الواقع — المستقبل — دار الثقافة الجديدة — القاهرة — ١٩٧٧ .
- ١٧ — صلاح عيسى — الأسس الاجتماعى للثورة العربية — القاهرة — ١٩٧٣ .
- ١٨ — صلاح عيسى — مقدمة كتاب الاخوان المسلمون لريتشارد ميتشل — مكتبة مبدولى — القاهرة — ١٩٧٧ .
- ١٩ — صلاح عيسى — مستقبل الديمقراطية فى مصر — مجلة الكاتب — القاهرة — سبتمبر ١٩٧٤ .
- ٢٠ — عبد القادر ياسين — شبهات حول الثورة الفلسطينية — دار الثقافة الجديدة — القاهرة — ١٩٧٧ .
- ٢١ — عبد القادر ياسين : النظام الأردنى والكيان الفلسطينى — مجلة الكاتب — القاهرة — سبتمبر ١٩٧٤ .
- ٢٢ — د. عبد الوهاب الكيالى : الموجز فى تاريخ فلسطين الحديث — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت — ١٩٧٤ .
- ٢٣ — د. عبد الوهاب الكيالى : المطامح الصهيونية التوسعية — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٦٦ .
- ٢٤ — د. عبد الوهاب المسيرى : : نهاية التاريخ — مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى — مركز الدراسات السياسية والامراتيحية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٣ .
- ٢٥ — د. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٢٧ — ١٩٥٢ — د. ت.

- ٢٦— د. على بركلت : تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤
وانثره على الحركة السياسية — دار الثقافة الجديدة — القاهرة —
١٩٧٧ .
- ٢٧— د. على بركلت : الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩ — ١٩٥٢)
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة
١٩٧٨ .
- ٢٨— د. نؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى — دار الثقافة الجديدة —
القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢٩— كارل ماركس : المسألة اليهودية — مطبعة مكتبة دار الجبل —
د. ت.
- ٣٠— ناجى علوش : الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية —
١٨٨٢ — ١٩٤٥ — سلسلة دراسات فلسطينية — ١٩٧٤ .
- ٣١— نجيب صدقة : قضية فلسطين — دار الكتاب — بيروت — ١٩٤٦ .
- ٣٢— مجموعة من العلماء السوفيت — التركيب الطبقي للبلدان النامية .
- ٣٣— وزارة الشبلب — ج . ع . م . — القضية الفلسطينية — الحقيقة
والصير — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٣٤— مجلة شئون فلسطينية — العدد ١٦ — يونيو ١٩٧٥ .
- ٣٥— قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة — الهيئة
المصرية للكتاب — ١٩٧٤ .
- ٣٦— الأهرام الاقتصادى — العدد ٥٢٦ — ١٥ يوليو ١٩٧٧ .

مراجع خاصة بالبحث القانونى :

- ١— د. جمال المطيئى : حرية الصحافة — دار المعارف — القاهرة —
١٩٧٤ .
- ٢ — جمال الشرقاوى : ملاحظات على صحافة الشعب — مجلة الكاتب —
القاهرة — أبريل ١٩٦٨ .
- ٣ — د. مختار التهامى : مع الصحافة في شهر — مجلة الكاتب —
القاهرة — مايو ١٩٦٧ .

الفصل الرابع

دور الصحافة المصرية في تشكيل الرأي العام
خلال حقبة الستينيات والسبعينيات

من الواضح ان عمليات تنظيم المعلومات ومناهج الاعلام وما ينشأ عنها من دعاية وحرب نفسية قد أصبحت في ظروف العالم المعاصر قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالغة الخطورة لا تؤثر فقط في صياغة وجهات نظر الناس وفي العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية ولكنها تؤثر ايضا في العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ومن هنا جاء الاهتمام بوسائل الاعلام ومضمونها ثم بأسلوب تنظيم عمليات الاعلام والتحكم فيها . وقد أصبحت هذه الامور سائدة في جميع دول العالم غير ان الخلاف الاساسى يكن في ثلاث مسائل اساسية هى المنهج والمضون والهدف . الدول الاشتراكية تلك وسائل الاتصال الجماهيرى عن طريق مؤسساتها الاشتراكية والدول الرأسمالية تلك هى الأخرى ووسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها وشركاتها الاحتكارية الا ان المضون يخلف وكذلك المنهج والهدف . والمضون قد يكون حقيقة حركة التاريخ وقوانينها او تشويه الوعى بهذه الحركة وقوانينها . والمنهج قد يكون المنهج العلمى المستند الى المادية التاريخية او مناهج أخرى شبه علمية تستند الى منطق شكلى او الى منطق لا يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المجردة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث . والهدف قد يكون خدمة الجماهير بتوفير الوعى العلمى لها كي تتمكن فعلا من حماية مصالحها وتشكيل مصيرها . وقد يكون الهدف تضليل الجماهير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها . وعلى أساس هذه الخلافات المبدئية تبينت الاستخدامات وتناحست . ان وسائل الاتصال الجماهيرى يمكن ان تكون أدوات واجهزة لتنقيح الجماهير وتوعيتها بحقائق العصر الذى تعيش فيه وحقائق المجتمع الذى يرتبط مصيرها به ولتعليمها شتى أنواع المعرفة بدءا بالحروف الأبجدية وانتهاء بأحداث نشاطات العلم والتكنولوجيا ولتزويدها بتأوع من الفداء الوجدانى والنفسى من خلال نشر الانتاج الأدبى والفنى الذى يبعث الأمل ويكون حافزا للانتاج والحركة ، وكذلك يمكن ان تصبح وسائل الاتصال مسيلا لنشر للثقافة المدمرة العقبة على الاثارة وتمجيد العنف والمعدوان

واشاعة مناخ مجبب هدام استنادا الى نظريات تهدف الى محاصرة الجماهير في مفاصل الجنس والعنف والغرائز البدائية وتجردها تماما من مقسرة اللجوء الى العقل والمنطق مما ييسر قيادها والتحكم في مصيرها مثلما حدث للجماهير الالمانية والايطالية في ظل النظامين النازي والفاشي قبل اثناء الحرب العالمية الثانية .

وكما تساعد وسائل الاتصال على خلق علاقات متبادله فعالة بين انتاج الفنان العظيم واحتياجات الناس من اجل خلق فن اكثر رقيما واكثر ارتباطا بقضايا المجتمع ومشاكله كذلك تطلحن وسائل الاتصال القائمة على الاثارة ومخاطبة الغرائز البدائية قدرات ومواهب الفنان وتضعه تحت رحمة مؤسسات الاعلان التجارية .

وتلعب وسائل الاتصال الجماهيري دورا هاما في تنمية العلاقات البناءة بين الشعوب في ميادين السياسة والثقافة والاقتصاد والعلم ، كذلك يمكن ان تكون أدوات لشن حروب نفسية تضر بعلاقات الشعوب ومصالحها المشتركة .

ولا شك ان الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري سواء كان ايجابيا لخدمة الانسان وتطوير امكانياته وقدراته على الخلق والابداع او كان دورا سلبيا يهدف الى تجريد قدرات الانسان وارجاعه الى السلوك الغريزي المتخلف سواء كان هذا الدور ام ذاك فلن الامر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال الجماهيري ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل هل تخدم وسائل الاتصال الرؤية العلية لحركة التاريخ ام تعمل على تعطيل حركة التاريخ وتعمق تقهيمه ؟...

هل تخدم مصلحة الجبوع الحاشدة من الناس في الانتاج الثقافي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ام تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين ؟

وهنا لابد من التعرض للتعريفات التي وضعتها المدارس المختلفة للاعلام ويمكن تلخيصها في تعريفين رئيسيين اولهما : التعريف التقليدي

الذى يرى أن الاعلام هو نشر الحقائق والامكرو والاخبار والآراء من خلال الصحف والاذاعة والسينما والمحاضرات والندوات وغيرها وذلك بهدف تحقيق التفاهم والافتناع وكسب التأييد . ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على المعنى الوظيفي للاعلام فانه يحدد وظائف معينة للاعلام وهي تحقيق التفاهم وكسب التأييد بينما يغفل وظائف أخرى مثل التنقيف والنقد وتسليح القراء بالموعى السياسى والاجتماعى ومن الواضح أن هذا التعريف يهدف الى عزل الاعلام عن السياق الاجتماعى والتاريخى لجمهور المستقبلين فهو منذ البداية يرى أن الاعلام يسعى الى نشر الحقائق دون ذكر أو اشارة الى المضمون الاجتماعى الذى تعكسه هذه الحقائق . أما التعريف الآخر للاعلام فهو يركز فى الأساس على المضمون الاجتماعى للاعلام ويرى أن الاعلام ظاهرة مجتمعية تسعى الى التعبير عن أفكار ومصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا وأيديولوجيا وسياسيا وذلك من خلال ارساء مضمين فكرية وسيلفنية واجتماعية محددة تجسد مصالح هذه القوى .

وإذا كنا نتطلع الى محاولة استكشاف الأدوار المختلفة التى يقوم بها الاعلام المصرى وخصوصا الصحافة والتى تسعى من خلالها الى تشكيل وصياغة الراى العلم المصرى فى المرحلة الراهنة فإن ذلك يستلزم تحديد بعض المؤشرات التى تعد بمثابة دلالات استطلاعية للدراسة . وأهم هذه المؤشرات :

أولاً — تحديد الخط العلم للدولة فى المجال الاعلامى أى تحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة ويتطلب ذلك تحقيق أمرين :

(أ) مراجعة المواثيق الرسمية للدولة التى تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ولوسائل الاعلام معا .

(ب) استعراض العلاقة بين الاعلام المصرى والسلطة السياسية أى تحديد ملكية وسائل الاعلام ودور السلطة السياسية فى التأثير على مضمون

الكتابات الصحفية من خلال قوانين المطبوعات والقرارات المنظمة
للمؤسسات الصحفية .

ثانياً — تحديد العلاقة بين الاعلام المصرى والبناء الاجتماعى
اى تحديد الجمهور الذى تتوجه اليه الصحف فى المدن والريف .

ثالثاً — تحديد نوعية القضايا والمشكلات والهموم الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية التى تشغل الجماهير المصرية فى المدن والريف
فى مرحلتى الستينيات والسبعينيات .

ومما يتعلق بتحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى
تبرز املنا مقولة وليبورشرام عالم الاعلام الامريكى الشهير (١) الذى يرى
انه ليس هناك نظرية للدولة واخرى لوسائل الاعلام بل هناك ايدولوجية
واحدة تحدد الخط العام للدولة ووسائل الاعلام . فلما كان النظام
السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الاساسية فى المجتمع
وتسيطر بالتالى على وسائل التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى ،
فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى .
ولا شك ان هناك ايدولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى
والاجتماعى للدولة كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه
التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم
واهداف الطبقة التى تحكم والتى تسيطر بالتالى على وسائل التعبير
الاعلامى .

واذا حاولنا الرجوع الى المواثيق الرسمية للدولة فى مصر نجد املنا
ثلاث قضايا اساسية تتمثل فيما يلى :

١ — قضية الديمقراطية .

٢ — قضية التنمية والتحول الاشتراكى .

(١) حسن الحسن : الاعلام والدولة — بيروت ١٩٦٥ ص ٥٨ ، ٦٢ .

٣ - قضية التحالف وتمحيقها فكريا وسلوكيا وعدم محاباة طبقة على حساب الطبقات الأخرى .

وإذا سلمنا بوجود نظرية واحدة تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ولوسائل الاعلام التى تعبر عنها ، فإن هذا يعنى ضرورة التزام وسائل الاعلام المصرية بهذه القضايا التى يتمحور حولها الخط الفكرى والسياسى للدولة . ولا شك أن هذا الاطر النظرى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الأيديولوجية والسياسية يعمد بمقابلة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية فى مصر والتى سبق الاشارة إليها فى مدخل الكتاب (١) .

وقد اكدت جميع الوثائق والتصريحات التى صدرت من الرئيس عبد الناصر خلال الستينيات على حقيقة أساسية هى حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالفهم الذى حدده الميثاق كما تنفى وجود الرقابة على الصحف . فقد اكد الرئيس عبد الناصر فى فبراير ١٩٦٥ أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق وأنه يرجو أن تتمتع جميع الصدور للنقد البناء وأن الاتحاد الاشتراكى يضع خطأ مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرص لكل صاحب رأى كى يبدية وأنه لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط أن لا يكون هناك صدام مع المبادئ الأساسية للثورة ، بمعنى أنه لا ينبغى المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكتلة من الكتل . وكذلك كانت هناك تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف ، ففى أغسطس ١٩٦٦ اكد الرئيس عبد الناصر أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رئيس التحرير هو المسئول « وأنا لم نؤم الصحف بل ملكناها للاتحاد الاشتراكى » وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف ولكن ليس معنى ذلك أنها ألغيت أو اختفت بل أصبحت رقابة ذاتية

(١) انظر هذا الكتاب مدخل تاريخى عن الصحافة المصرية الجزء الخاص بالصحافة المصرية وثورة يوليو .
(م ٢١ - دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة)

يقوم بها رئيس التحرير ، وفي مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية وإبرزها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة ابلاغ قرارات رؤساء مجالس ادارات الصحف الى وزير الدولة وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال اسبوعين تصبح نافذة . وهذا لا شك أنه يشكل قيدا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء في قانون المؤسسات الصحفية الذي صدر في مارس ١٩٦٤ والذي يمنح رؤساء ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة . ومن القيود الخفية التي فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس ادارات انصحف واعضاؤها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . وقد شكلت امانة للصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر الا بضعة اشهر .

وقد شهدت الفترة التالية صدور قرارات تلخص بدقة التغييرات السلبية واليجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر . وأبرز هذه القرارات إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ ، وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف ان الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ اعلان الاحكام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود النقاشي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض اية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب كما ينص المشروع على بعض الضمانات

المهنية بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مواصلة أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين . وكلفت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية وذلك استجابة للرأي العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى اعلته بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى . وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ . ومع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم يكد يمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض اقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحه للصحف اذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وصريحات وقد دفعه ذلك الى التفكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشده به العاملون فى الصحافة . وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ .

قال : « ان الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كل شيء فى مصر خطأ وغايد ومربك وأن الحياة لم تعد تطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا الا أن تقوم ثورة تصحح الأوضاع » . وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح انسادات الفرق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على

حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر قراراً بتشكيل مجالس إدارات الصحف في مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قراراً في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تؤول إلى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات . كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها في الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفي وإصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي أصوليات التعامل المهني ويشير إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير في مسؤولية ما ينشر . والواقع أن القرارين الآخرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والأيدولوجي للسلطة . كانت السلطة قد مهدت لهذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائجها التي تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج إعلامي . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية وإبراز مثال طرد الكادر الصحفي لـ مجلة الكاتب في ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية وذلك في مارس ١٩٧٧ . هذا علاوة على التغييرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في إقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بآخرين يلتزمون بالخط الفكري والأيدولوجي للسلطة السياسية الحاكمة وقد تم ذلك في إطار تصور النظام الحكم لدور الصحافة ورسالتها .

اذ كان يؤمن بضرورة اعادة تنظيمها على انها سلطة رابعة من سلطات
انظام السياسى وقد عمدت السلطة السياسية فى السبعينيات الى تعزيز
دائرة نفوذها واحكام سيطرتها على الصحافة باصدار مجموعة من القوانين
تحت اسماء مختلفة وابتداء من عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ،
١٩٨١ وبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية ١٩٧٢ ثم قانون حماية
الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ١٩٧٨ وأخيرا قانون حماية القيم
من العيب ابريل ١٩٨٠ وقد نصت هذه القوانين وخصوصا القانون الاخير
على مجموعة من العقوبات السياسية والادبية والحرمان من القيام بأعمال
لها تأثير فى الراى العام وتفتين سلطة الصحافة فى القانون رقم ١٤٨
لسنة ١٩٨٠ . وقد عززت السلطة السياسية فى السبعينيات هذه
التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كلوضع ما يكون فى موافقها
من صف المعارضة وخصوصا صحيفة الاعلى لسان حال حزب التجمع
وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقيفها بعد عدة اشهر
من صدورها . وكذلك موقعها من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل
الاشتراكى حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١ .
هذا وقد بلغت الازمة بين السادات والصحافة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١
وكانت بمثابة جزء من الازمة الشاملة لنظام السادات وصداها مع كافة
القوى الوطنية والديمقراطية . والتي تمثلت فى اعتقال عدد كبير
من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم ضمن سائر الفئات من المثقفين واساتذة
الجامعات وقوى المعارضة . ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى يمارس
فيها النظام الحاكم سلطاته ضد حرية الصحفيين وحقوقهم فقد كانت البداية
بمكة منذ فبراير ١٩٧٣ حيث تم اسقاط عضوية ٦٤ صحفيا من الاتحاد
الاشتراكى مما ترتب عليه ابعادهم عن العمل الصحفى ولم تقتصر مطاردة
النظام لمعارضيه من الصحفيين فى الداخل بل ترددت شكواه من الصحفيين
المصريين الذين يكتبون لصحف اجنبية وطلب الاتحاد الاشتراكى منذ ابريل
١٩٧٤ من نقابة الصحفيين أن تتخذ موقفا منهم لانهم يتعاملون مع صحف
تحارب مصر وفى لقاء السادات بكتاب مصر وصحفيها فى مايو ١٩٧٨ قال :
« اننا لن نطالب بشطب الصحفيين الماركسيين من جدول النقابة ولكن

مسئولية النقلة أن تتخذ الاجراءات الواضحة في مواجهة هؤلاء الذين اساعوا الى سبعة مصر في الخارج » وفي يونيو ١٩٧٨ تم تحويل خمسة صحفيين الى المدعى الاشتراكي للتحقيق معهم بتهمة نشر مقالات في الخارج — وقد ردت نقابة الصحفيين على موقف السادات بشكل حاسم عندما اصدر مجلس النقلة بيانا في مارس ١٩٧٩ يؤكد فيه ما سبق ان اعلنته الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين من انها ترفض بشدة وتدين أى محاولات سابقة ولاحقة للتمسك بجدول الصحفيين على أسس سياسية وقد أكد مجلس النقلة أن نقابة الصحفيين نقابة مهنية وليست حزبا ورغم ذلك لم يتوقف النظام الحاكم عن اثاره هذه القضية ومحاوله توريط مجلس الشعب والهيئات القضائية في اصدار تصريحات تحمل تهديدا لسلطة الصحفيين الذين يعملون بالخارج الى ان انتهى الامر في اكتوبر ١٩٨١ باستدعاء المدعى الاشتراكي لـ ١٠٢ صحفيا مصرية بالخارج قيل انهم يكتبون مقالات مناهضة لنظام الحكم في مصر . هذا ولم تسلم نقابة الصحفيين من تهديدات النظام وسعيه الى سحب اختصاصاتها في القيد والتأليب وتحويلها الى نادى اجتماعى مثل نادى القضاة وقد انصح كل من السادات ورئيس مجلس الشعب عن هذه الرغبة اكثر من مرة ولكنها تراجعا عنها بسبب رد الفعل العنيف الذى اثارته هذه التصريحات في الأوساط الصحفية وأعلن وزير الاعلام فى يوليو ١٩٨٠ أن توجيهات السادات بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقاء على نقابة الصحفيين لترعى شؤون أعضائها .

أما المؤثر الثانى الخاص بتحديد علاقة الاعلام المصرى بالبناء الاجتماعى أى تحديد الجمهور الذى تتوجه اليه وسائل الاعلام . ويلاحظ بوجه عام غياب الدراسات الخاصة بالجمهور رغم اهميتها الجوهرية بالنسبة لبحوث الاعلام . غير ان الخريطة الطبقيه لاجتماع المصرى تشير انى أن شرائح الوسطى للطبقت البورجوازية من سكان المدن هى التى تتولى قيادة العمليات الاعلامية سواء المقروءة او المسموعة والمرئية . كما ان معظم الدراسات الميدانية والعملية التى اجريت على الاعلام المصرى

قد أثبتت أن الغالبية العظمى من جمهور الصحف والإذاعة والتليفزيون من سكان المدن أيضا بل ومن الفئات المتعلمة والقادرة اقتصاديا كما أثبتت هذه الدراسات أن المضامين الإعلامية التي تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام المصرية لا تتناول إلا مشكلات وهموم الطبقة الوسطى من سكان المدن كما سنرى فيما بعد .

وفيما يتعلق بالمؤثر الثالث الخاص بتحديد نوعية المشكلات والهموم التي تشغل الجماهير المصرية في المدن والريف في المرحلة الراهنة فأننا سوف نعود إلى نتائج الدراسة التي أجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من تحليل مضمون بريد القراء في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات (١) ورغم أن أبواب بريد القراء في فترة الستينيات .. لم تكن تنال الاهتمام الكافي من الصحف المصرية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب في مقدمتها طبيعة النظام السياسي القائم في ذلك الوقت . إذ كان يعتقد أن البلاد تمر بمرحلة انتقال اجتماعية تفرض ضرورة أن تتقدم قضية التحول الاجتماعي على قضية الديمقراطية إلا أنه يلاحظ زيادة اهتمام الصحافة المصرية بأبواب بريد القراء في السبعينيات وقد تمثل ذلك في زيادة المساحة الممنوحة لها أو انتظام نشر هذه الأبواب والاهتمام بإخراجها الصحفي . ويرجع ذلك في الأسس إلى أن السلطة السياسية كانت في حاجة إلى التعرف على اتجاهات الرأي العام المصري في تلك المرحلة فسمحت للصحف بالتوسع في نشر أبواب بريد القراء .

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

أولا - لوحظ تغير نوعية المشاكل والقضايا التي تشغل الجماهير المصرية في الستينيات عنها في السبعينيات ، فالتشكاوى والآراء الاقتصادية التي نشرت في أبواب بريد القراء في الستينيات كانت تتناول المحافظة

(١) دراسة جماعية أجريت تحت إشراف الدكتور عواطف عبد الرحمن و د. نادية سالم - المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية - القاهرة مارس ١٩٧٩ .

على المال العام والفصل التصفى والازدواج الوظيفى وتطبيق القوانين الاشتراكية للسوق المصرى ومشكلات خاصة بالجملرك وبيع الاراضى لغير المصريين والاختلاسات والسرقات فى القطاع العام والعمالون فى الدول العربية .

ثانيا - اتضح أن الشكوى من الخدمات كالمواصلات والاسكان وارتفاع الاسعار والروتين ولتقطاع المياه استمرت خلال الستينيات والسبعينيات وان كلفت قد ازدادت فى السبعينيات بشكل ملحوظ كما لوحظ أن هذا النوع من الاستمرارية فى بعض الشكوى يرجع الى طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى ونمط الانتاج السائد الذى لم يتغير تغيرات جوهرية تسمح بالحداث تحولات فى اتجاهات الراى العام .

ثالثا - اكنت نتائج هذه الدراسة أن النسبة الغالبة من الذين يبعثون الرسائل الى الصحف ينتبون الى الطبقة الوسطى يختلف شرائحها الاجتماعية فى المدن ومواسم الأرياف .

بعد تحديد هذه المؤشرات الأساسية التى لوضحت لنا ابعاد العلاقة بين الاعلام المصرى والسلطة السياسية . كما اوضحت نوعية الجمهور والمشكلات والقضايا التى تشغل اهتمام الجماهر المصرية . فاننا سوف نقوم باستعراض وتحليل نتائج بعض الدراسات الميدانية التى أجريت على الاعلام المصرى وقياس اتجاهاته ازاء بعض القضايا . وهذه الدراسات سوف تزودنا ببعض الاجابات التى يمكن استخدامها فى تحديد الأدوار التى يقوم بها الاعلام المصرى سواء فى تشكيل اتجاهات الراى العام او تضليه او تعديل مساره لخدمة مصلحة ما .

ولنحاول مما أن نرى هل يهتم الاعلام المصرى بالمشكلات والقضايا التى أشارت اليها نتائج الدراسة الخاصة بأبواب بريد القراء ٤٠٠ وما هى الشرائح الاجتماعية التى يخالطها الاعلام المصرى ٤٠٠ وهل يلتزم بمواثيق الدولة وإلى أى مدى ٤٠٠ .

لدينا ثلاث دراسات تتناول الأولى الآراء ووجهات النظر التى يتلقاها

القرىء المصرى من خلال الكتبلت الؤومفة لرؤساء ءحربر الصءف المصرفة فى مسألتنف ءورؤتفن القضافة الوطنفة المنؤلة فى الصراع العربى الاسرائىلى والقضافة الاجؤماعفة المنؤلة فى النؤمفة والنءول الى الاسؤراكة . وقء اعؤءءء الدراسة على ءءلل مضمون كؤابلء كل من انفس منصور — ءءسن ءءء ومصطفى أمفن وموسى صبرى .

الدراسة الؤائفة ءنؤول الصورة الؤى ءرسءها الصءف المصرفة فى العقل المصرى عن القضافا العربفة والأفرقفة والعالفة وذلء من ءلال دراسة ءاولء ءءلل مضمون الصءفة الءارءفة فى الصءف الؤومفة المصرفة فى السبعمفئاء .

أما الدراسة الؤائفة نفى ءركز على القفم الؤى ءفرسها وسائل الاعلام فى العقل المصرى عن ءور المرأة المصرفة وقضاياها ومشاكلها فى المءال الاجؤماعى والاؤصءاى والسفاسى .

وءءف ءمفء هؤء الءراساء الى كؤف أبعاء الءور الؤى فقوم به الاعلام المصرى فى ءشكفل الرأى العام وائءاءهائء ازاء القضافا الوطنفة والاجؤماعفة الؤى ءءءء مسارءفاء الؤومفة وأمافها المسؤبلفة .

نؤالء الءراسة الأولى :

لءء اعؤءء هؤء الدراسة على ءءلل مضمون بعض الكؤابلء الصءففة الؤى نؤرء ءلال شهر ءافو ١٩٧٧ بهءف الكؤف عن القضافا والمشكلاء الؤى ءطرءها هؤء الكؤابلء وءى ارؤباطها بالمشكلاء الؤى ءعانف منها الجاهفر المصرفة فى المرفطة الرائءة . ءما ءءف هؤء الدراسة الى الكؤف عن الرؤفة الؤى ءطرءها هؤء الكؤابلء وهل ءسؤء الى أسس نقءفة ءعمل على ءزؤفء الجاهفر بالوعى الاجؤماعى والسفاسى أم رؤفة ءسؤء الى ءوانب ءضلففة ءءف الى ءؤوفه وءزففب الوعى الوطنى والاجؤماعى ..

وقء اسؤءءء الدراسة الى عفة من الكؤابلء ءءفى مسلءة زفففة ءءوءة ءبلء أسبوعفن ءبءا من ٢٩ أبرفل ١٩٧٧ الى ١٥ ءافو ١٩٧٧ .

وتتضمن هذه العينة عمود انيس منصور الذى يحمل عنوان « مواقف »
بالأهرام وعمود محسن محمد الذى يحمل عنوان « من القلب » بالجمهورية
وفكرة مصطفى امين بالأخبار (١) .

وقد أوضح التحليل الكمي بالنسبة لكل من :

١ — انيس منصور :

١ — اذا رتبنا الموضوعات التى اهتم بها انيس منصور على مدى ١٥ يوما
سنجد أنها مرتبة حسب نسبتها المئوية كالآتى :

- الفنانون — مطربون وممثلون — ثلاث حلقفت بنسبة (٢٠ ٪) .
- الحديث عن الرئيس السادات مرتين بنسبة (١٣٣ ٪) .
- الأدياء والكتاب مرتين بنسبة (١٣٣ ٪) .
- بقيسة الموضرعات مرة واحدة بنسبة (٦٦ ٪) وهى :
- ١ اللان الأوربيون — اليهود — الطلاب المهاجرون — موضة
- النسيدات — الأشجار — سفاراتنا بالخارج — كلام عام .

٢ — يلاحظ على أهم المشكلات المطروحة امرين أساسيين :

- انها مشكلات جزئية وفردية لا تهم الا افرادا محددين .
- انها مشكلات لا تخص المجتمع المصرى على الإطلاق باستثناءات
ضئيلة جدا من ناحية أسلوب التعبير والصياغة .
- لا يهتم الكاتب بأى نوع من التفسير لآى مشكلة من المشكلات
التي يطرحها رغم جزئيتها وهذا يتناقض مع عنوان عموده
اليومى « مواقف » التى تمنى فى الأساس النقد والتحليل
والتفسير وتجاوز الواقع الى بدائل أفضل .

(١) قلم باعداد هذه الدراسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى كجزء
من دراسة اشمل العنوان « الاعلام وتزييف الواقع » ص ٦٢ — ٨٥ —
دار الثقافة الجديدة — القاهرة ١٩٧٩ .

٢ — محسن محمد :

١ — ان اهتمامات محسن محمد مرتبة حسب نسبتها المثوية ، هي كالآتي :

— المشكلات والقضايا العامة تجاوزا بما في ذلك مجلس الشعب
٦ حلقات بنسبة (٤٠٪) .

— مشكلة كرة القدم حلقتين بنسبة (١٢٣٠٪) .

— بقية الموضوعات ولكل منها حلقة واحدة بنسبة (٦٦٪) .
وهي (الأدباء — الصحفيون — القانون — الفلسطينيون —
مقاومة العصابات — على أمين — منوعات) .

٢ — المشكلات التي طرحها الكاتب معظمها مشكلات جزئية وفرعية
وان كان هو أكثر اقترابا من بعض القضايا الهامة من « أنيس منصور »
حيث أشار « محسن محمد » اشارات خذرة للقضية الفلسطينية ،
واشارات محدودة للمستغلين والطفيليين والى بعض الأمور المرتبطة
بسيادة القانون والتنظيمات ومجلس الشعب .

٣ — مصطفى أمين :

١ — ان اهتمامات مصطفى أمين مرتبة حسب نسبتها المثوية كالآتي :

— قضايا شبه عامة تجاوز عددها ثلاثة بنسبة (٣٠٪) فقط .

— البسائط قضايا جزئية وفردية بنسبة (٧٠٪) .

٢ — القيم المعروضة تركز على البطولة الفردية والنجاح الفردي والهجرة
وعدم الارتباط بالوطن وتشجيع الصل الفردي واعتبار الانسان
سلعة وكلها قيم راسمالية وفردية وان كانت بعض الافكار لا تظلو
من القيم الايجابية كالتضحية والوفاء .

٣ — القيم المطروحة قيم فردية تتعارض مع قيم المجتمع الاشتراكي كالميل
والجماعية والمبادأة والعدل والكلية .

ثانياً - قضية التحول الاشتراكي والانتفاخ الاقتصادي : أسفرت التحليلات الكيفية لاتجاهات الكتاب المصريين ازاء قضية التحول الاشتراكي في الستينيات والتفسير الذى طرأ على مواقفهم والذى استطعنا رصد من خلال كتاباتهم عن الانتفاخ الاقتصادى فى السبعينيات عن النتائج التالية :

١ - موسى صبرى يبدى فى الستينيات تأييداً حماسياً لعملية التحول الاشتراكي فى المجتمع المصرى ويرى ان تلك العملية الشاقة تحتاج لجهد مستمر وخلصه ان المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال ويجب ان تستمر لجنة تصفية القطاع فى عملها « (١) » .

سرعان ما ينتقل موسى صبرى بنفس الحماس الى تأييد سياسة الانتفاخ الاقتصادى ويبدو ذلك من خلال كتاباته العديدة فى هذا المجال وخصوصا الحوار الذى اجراه مع د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانتفاخ فيقول موسى صبرى : « سمعت ان بعض القائلين على امر القطاع العلم يضع العقبات امام سياسة الانتفاخ لانه يخشى ان تكشف منافسة الادارة الناجحة عن عجزه وفشله . ثم يوجه موسى صبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء الى المشروعات التى تحقق عقداً سريعاً وأولها وأهمها مشروعات السياحة » (٢) .

٢ - أما أنيس منصور فقد أكد إيمانه وعبر عن تأييده غير المحدود لقوانين التأميم التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ فى عديد من المقالات وخصوصا فى باب أخبار الأدب الذى كان يشرف على تحريره فى جريدة الأخبار (٣) ولكننا سرعان ما نكتشف التخلّى شبه الكامل عن آرائه فى قوانين يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المبلوئ تأييداً وتشجيعاً لمسيرة البلاد نحو التحول الى الاشتراكية . وإذا به

(١) الأخبار - ٢٠ أغسطس ١٩٦٦ .

(٢) الأخبار - ١٧ يوليو ١٩٧٤ .

(٣) الأخبار - ٢٨ يوليو ١٩٦١ .

يتحدث عن الافتتاح الاقتصادي بكنة خير وأموال سوف تهبط على مصر فتحولها الى جنة ، فيقول بالحرف الواحد : « شيء من ذلك سوف يحدث في مصر فلوس كثيرة من العرب وامريكا واوروبا . هذه الفلوس مياه غزيرة لابد لها ان تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضع خطة لها ذهابا وايابا » (١) .

بالتسبة للصراع العربي الاسرائيلي :

وعندما حاولنا اجراء مقارنة بين الآراء التي كار يرددها رؤساء تحرير الصحف المصرية في فترة الستينيات ثم تحولوا عنها في فترة السبعينيات وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الاسرائيلي توصلنا الى بعض النتائج الاساسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

اسفر التحليل الكيفي لمقالات موسى صبرى في جريدة الاخبار خلال على ١٩٦٧ ، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية :

١ — كتب في ٢٩ اكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمي (الدبلوماسي) الا في حدود كونه يمثل مرحلة قومية او خطوة تكتيكية ويرى ان القضية العربية لن تحل الا على الارض العربية ويؤكد ان ما تصر امريكا على فرضه على العرب لا يرضى احدا ولن ينتج عنه اى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا الى حياة جديدة في المنطقة كما يتصور البيت الابيض وان الكفاح الدبلوماسي يهبط الى منع العدو من ان يفرض شروطه علينا فهو هدف محدد لمرحلة محددة لان الحلول الدائمة هي التي تتفق مع طبيعة الأشياء . وينتقل في مقال آخر الى توضيح ماذا نعني بالحل الدائم فيقول (اننا نعيش اياها فاصلة اما ان نثبت وجودنا واما ان يلغى الاعداء هذا الوجود) ويطلب برفع شعار كل وحدة عمل خلية ثورية اى يجب ان تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها الى قمة الاستعداد لمواجهة العدو

(١) الاخبار — ٢٥ أغسطس ١٩٧٤ (موافق) .

الاسرائيلي في الداخل بنفس القوة والاستعداد الذي ستواجهه به قواتنا المسلحة في جبهة القتال (١) .

وعندما تنتقل الى مقالات موسى صبرى في السبعينيات نراه يصف قرار السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم وأن رحلة السادات الى اسرائيل هي اخطر رحلة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاما (٢) . ويتهم موسى صبرى دول الرغض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا الى حل منفرد مع اسرائيل . ثم نفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجين لمصر اذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجين : (نعم الأحداث تجري بسرعة ولم تكن نتوقع زيارة بيجين لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الاسرائيلية مفر الا أن تخضع لارادة شعبه ويتعايش مع صفحة التاريخ الجديدة التي صنعها السادات » (٣) .

٢ — يبدى مصطفى امين حماسا ملحوظا في تأييده لمبادرة السادات اذ يرى أنها لا تصل من أجل مصر فقط ولكن من أجل العرب والفلسطينيين (٤) ثم سرعان ما يقع في التناقض عندما يشير في سائر مقالاته الى أنه بالمال اليهودى والعبرية المصرية نستطيع أن نبنى الشرق الأوسط من جديد . ولا يتعرض لمناقشة الفوائد التي ستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على ابراز الجوانب الايجابية بالنسبة لليهود ويهاجم قوى الرغض العربية بزميم بشتى التهم فمراه مثلا يقول (ان العرب يمتقنون الديوقراطية ويمبدون الديكتاتورية ويرون في تلقى الاوامر من موسكو عروية وطنية وفي الاستقلال عن موسكو خيانة وطنية » (٥) ويرى أن قوى الرغض العربية والفلسطينية تمثل اقلية مسحوقة وليس من المعقول أن تتحكم في اغلبية ساحقة يرفضها لمعاهدة السلام .

(١) الاخبار — ٢ يوليو ١٩٦٧ ، ٥ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٢) الاخبار — ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٣) الاخبار — ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٤) الاخبار — ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٥) الاخبار — ديسمبر ١٩٧٧ .

٣ — أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التي ناقش من خلالها المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الحذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف محددة واضحة . غنى نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور في كتاباته عن المبادرة على أسلوب الكر والفر والجل التي لا تحمل رأيا مثلا يقول عن المؤتمر الصحفي الذي حضره السادات وببجين (ان مصر لديها التزامات قومية وأخلاقية والمثكلة الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية .. هذا الالتزام هو الذي جعل مصر ترفض ان تعلن ما تحقق في لقاءات القدس والاسماعيلية » (٦) .

ويدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار اضعاف ما به من الاقتناع يقول (ان عذرنا الوحيد هو ان هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير في التاريخ ولذلك نقد اخذتنا معها وبهرتنا وأربكتنا — لقد اكتسحتنا المبادرة واطاحت بأحلامنا ورؤوسنا ثم جاءت الاصداء من العالم كله فاحضنا الناس معنا وطرنا بهم الى السماء) (٧) .

ويعترف في احدى كتاباته بأنه (كان من الأفضل ان ننتظر ونسالم اسرائيل على هذه الخطوة ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون في السلام ولكن المشكلة متعددة الاطراف ومعقدة والناس مستعجلون ولذلك فان النتائج سوف تأتى ولكن ابطا مما يتصور الناس) (٨) .

ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على اعطاء سسلاح لمصر والسعودية لا يعنى ان أمريكا لن تساعد اسرائيل ولكنها سوف

(٦) الأهرام — ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٧) الأهرام — ١٦ نوفمبر ١٩٧٨ .

(٨) الأهرام — » ١٩٧٨ .

تساندها ولكن ليس الى درجة الاضرار بمصالح الشعب الامريكى
فى الشرق الأوسط والعالم كله (٩) .

٤ — ويبدو محسن محمد أكثر نكاه من زملائه فى اعلان تأييده للمبادرة مع
ابرار تحفظاته على موقف اسرائيل من خلال صياغات مدروسة
وتحسوبة معاً اذ نلاحظ حرصه على نشر المواقف الاسرائيلية المتعنته
والعدائية خصوصاً ازاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير
الفلسطينية (١٠) . ويتميز موقفه من الدول العربية الراضية بانه أقل
عداء وحدة من زملائه الذين سبق أن استعرضنا مواقفهم كما أنه
يحاول أن يفند مواقف الرافضين فى هدوء ويبدى اهتمامه بتفسير
الدوافع التى أدت الى قيلم السادات بمبادرته فيستعيد الأزمة
الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على مسبب آخر هو (أن
مصر تستالم لأنها ترى أن اسرائيل هزمت فى آخر الحروب العربية
الاسرائيلية وأن السلام قد استقر فى القلوب ويقن أن يتخذ تسكله
المكتوب فى اتفاق ونصوص (١١) .

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض فى عبوده اليومى
لموضوع المبادرة منذ اعلان الرئيس السادات بانه على استعداد
لزيرة اسرائيل فى خطبة بيجلس الشعب وحتى ٢٨ نوفمبر . ولم
يكتب عن المبادرة الا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر فى متابعة
الموضوع من زوايا مختلفة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر
طرابلس وجبهة الرفض .

(٩) الأهرام — ١٨ مايو ١٩٧٨ .

(١٠) الجمهورية — عمود من القتب — ١٩٧٧/١٢/٢٨ .

(١١) » — » — » — ١٩٧٧/١٢/٣٠ .

نفايح الدراسة الثانية (١) :

تعتمد الدراسة الثانية على تحليل مضمون الصفحة الخارجية في الصحف اليومية الثالث (الاهرام - الاخبار - الجمهورية) من خلال عينة زمنية تشمل ستة أشهر تبدأ من يناير الى يونيو عام ١٩٧٩ . وتهدف هذه الدراسة الى تحديد حجم ونوع المعلومات التي يتلقاها القارئ المصرى عن العالم الخارجى وهى تتضمن اخبار العالم الراسملى ويطلقون عليه العالم الاول والعالم الاشتراكى اى العالم الثانى ثم العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربى والدول الافريقية . كما تهدف الدراسة الى تحديد المصادر التى تعتمد عليها الصحف المصرية فى استقاء الانباء الخارجية .

وقد اسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية :

١ - تحتل اخبار العالم الراسملى المرتبة الاولى فى الصفحة الخارجية فى الصحف المصرية وتليها اخبار العالم العربى ثم العالم الاشتراكى واخرا الشؤون الافريقية . هذا باستثناء الموقف فى ايران حيث كانت هذه الفترة تمثل ذروة تصاعده وبلغتلى فقد احتل مساحة كبيرة من الصفحة الخارجية فى الصحف المصرية .

كذلك يلاحظ ان اخبار العالم الراسملى تحتل اكبر مساحة علاوة على تنوع طرق عرضها وصياغتها من حيث اتماط التحرير الصحفى ما بين التقرير والحديث والمقال والخبر والتعليق بينما تقتصر اخبار العالم العربى فى الاهرام مثلا على برقيات صغيرة ومقتضبة فى بعض الاحيان .

٢ - هناك اعتماد كبير على مصادر الانباء الغربية وخصوصا وكالات الانباء الغربية فهى تستقى منها كل اخبار العالم الغربى وحوالى ٤٥٪ من اخبار الدول العربية و ٦٥٪ من اخبار العالم الثالث ،

(١) قام باعداد هذه الدراسة فريق من الباحثين بكلية الاعلام تحت اشراف الدكتورة عواطف عبد الرحمن - ديسمبر ١٩٧٩ .
(م ٢٢ - دراست فى الصحافة المصرية المعاصرة)

٥٧٪ من أخبار الكتلة الشرقية والصين — بينما لا تستقى الا ٣٪ من أخبار العالم الثالث و ٢١٪ من أخبار العالم الاشتراكي من خلال وكالات الأنباء الاشتراكية ولا تستقى من وكالات الأنباء العربية الا ٤٠٪ من الأنباء العربية و ٢١٪ من انباء العالم الثالث و ١٥٪ من انباء الدول الاشتراكية .

٣ — القيم : تبجل الجداول ارتفاع نسبة الاخبار السلبية المنشورة من العالم الاشتراكي ٨٢٫٥٪ والعالم الثالث ٦٨٪ بينما سجلت ارتفاع نسبة الأخبار الايجابية عن العالم الرأسمالي ٦٥٪ .

نتائج الدراسة الثالثة :

تتناول هذه الدراسة تحليل مضمون صفحة المرأة في صحيفتى الاهرام والأخبار ومجلة حواء ، وتشمل العينة الزمنية فترات مختلفة من السبعينيات وتمتد حتى منتصف السبعينيات . وقد جاء اختيار العينة على أساس اختيار ثلاثة أشهر من كل عام من الأعوام التالية : ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مع مراعاة توزيع العينة الزمنية على مختلف شهور السنة . وفيما يتعلق بمجلة حواء فقد تم اختيار ١٠٪ من أعدادها السنوية تتضمن بداية ١٩٧١ ومنتصف ١٩٧٣ ونهاية ١٩٧٦ (١) .

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

١ — تركيز صفحة المرأة على اهتمامات وقضايا لا تخص سوى شريحة ضئيلة من نساء مصر مثل الأزياء والملكيات وحياة المرأة بعد سن الستين ولا تتعرض للنشاطات النسائية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أو انجازات الخلق والابداع لدى القطاعات النسائية الا في اضييق نطاق وعلى شكل أخبار قصيرة .

٢ — تبال نساء المدن وخصوصا الشريحة البورجوازية الناصب الأكبر من اهتمام صفحة المرأة . كما لوحظ أنها تحتل ٣٦ صفحة من صفحات

(١) انظر : عواطف عبد الرحمن : الصحافة المصرية ودور المرأة في التنمية — مؤتمر الانبئان المصرى عام ٢٠٠٠ — القاهرة ديسمبر ١٩٧٦ .

العدد الأسبوعي لحواء أى بنسبة ٧٠٪ على الأقل بينما لا تتناول مشكلات وتضايا وهموم نساء الطبقات الشعبية في المدن أكثر من ٣ صفحات أسبوعيا من مجلة حواء أى بنسبة ١١/١٠ . وفيما يتعلق بنساء الريف فلا وجود لهن على صفحات حواء الا من خلال جريمة قتل نسائية أو قصة طريفة أو أزمة الشغالات في المنازل رغم ضخامة عدد النساء العاملات في القطاع الزراعى في مصر فلا نجد أية بادرة من جانب الصحافة النسائية في مصر لمعالجة مشاكلهن أو حتى التطرق لهن كجزء من القوى الاجتماعية المنتجة في المجتمع المصرى .

٣ - أما القيم التى تؤكدھا الصحافة النسائية في مصر فهى تدور حول تكريس الاطار التقليدى للمرأة بكل ما يرمز اليه هذا الاطار من قيم مختلفة عن متطلبات العصر بشكل عام وتمثل عائقا فعليا امام اطلاق قدرات ومواهب المرأة من خلال مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

بمعد استعراض النتائج التى أسفرت عنها الدراسات السابقة سنحاول أن نستخلص منها الاجابة على سؤالين رئيسيين أولهما الى أى حد تسهم وسائل الاعلام المصرية في تشكيل الرأى العام وما هو نوع هذا الاسهام هل يتسم بالسلبية والتضليل ام بالاجابية والنضج ؟..

والسؤال الثانى يتعلق بالشرائح الاجتماعية التى يعبر عنها الاعلام المصرى والجمهور الذى يتوجه اليه ويحاول التأثير فيه سلبا او ايجابا ؟..

ويمكننا التوصل الى اجابات ليست نهائية ولكنها قابلة للمناقشة اذا استعرضنا النتائج النهائية لهذه الدراسات والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى :

أولا - ان القيادات الاعلامية ممثلة في كبار الكتاب والصحفيين يعملون ويوعى ضد الخط الاشتراكى والقيم الوطنية والروح الجماعية حيث يركزون على القيم الفردية والمظاهر الاستهلاكية ويشجعون على ترك

انوطان وقد اتضح ذلك من خلال التخليط الكمي لكتابتهم في الصحف اليومية . هذا فضلا عن التذبذب الواضح في مواقف واتجاهات هؤلاء الكتاب ازاء قضيتي الصراع العربي الاسرائيلي والتحول الاشتراكي وقد تأكد ذلك بشكل حاسم من خلال مقارنة آرائهم في الستينيات في هاتين القضيتين ورصد التحول الملحوظ الذي طرأ على وجهات نظرهم في السبعينيات .

ولا يخفى علينا الآثار السلبية التي تترتب على تذبذب آراء القيادات الاعلامية وعدم ثبات مواقفها الفكرية والسياسية ازاء القضايا الجوهرية التي يواجهها الرأي العام المصري ومن أبرز هذه الآثار فقدان الثقة من جانب الرأي العام المصري في قياداته وبالتالي انعدام ثقة هذه القيادات على التأثير الإيجابي .

ثانيا - تعتمد الصحف المصرية تشويه رؤية المواطن المصري للعالم الخارجى من خلال تقديم معلومات متحيزة وجزئية وأحادية المصدر عن أحداث العالم الخارجى اذ تعتمد بشكل اسلئ على المصادر الغربية في استقاء هذه الأنباء يضاف اليها الصياغات المجزأة وغير المكاملة . وبهذا تنتهك الصحافة المصرية احد الحقوق الأساسية التي نص عليها ديثاق حقوق الانسان وهو حق الانسان في الاعلام اى تلقى معلومات كاملة عما يدور حوله من أحداث .

ثالثا - ان الفئات والشرائح الاجتماعية التي يركز عليها الكتاب والصحفيون في كتاباتهم هم نجوم المجتمع من الكتاب والأدباء والمطربين والممثلين ولاعبى كرة القدم . ويقتصر تناولهم لهذه الفئات على إبراز جوانب الشهرة والبطولة الفردية . ونادرا ما يتعرض هؤلاء الكتاب للقضايا ذات الطابع الجماعى أو التي تمم القطاعات العريضة من الطبقات الشعبية في المدن أو الفلاحين في الريف .

رابعا - تعمل الصحافة النسائية على تدعيم الاتجاهات التقليدية بالتركيز على إبراز الجوانب المختلفة من اهتمامات المرأة مثل الأزياء

والمكياج وسائر الموضوعات المشابهة التي لا تمس في الواقع سوى
انثرائح العليا من نساء الطبقة الوسطى (بورجوازية المدن) وخصوصا
الفئات النسائية غير المنتجة .

ولا تحاول الصحافة النسائية الاقتراب من مشاكل الغالبية العظمى
من نساء مصر في الريف او في الاحياء الشعبية وذلك بالتعرض التحليلي
والدراسة للمشكلات التي تمس هذه القطاعات والتي تنبع جميعها
من الفقر والامية والنضال الضارى الذى تخوضه المرأة المصرية المتهمية
لهذه القطاعات في مواجهة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والشعور
بالعجز الناتج عن عملية التغير الاجتماعى الذى لا تجنى المرأة المسرية
الكادحة سوى سلبياته وكل تلك التفاصيل غالبة تماها عن ذهن ووجدان
التيادات الاعلامية المسئولة عن الصحافة النسائية في مصر .

اعتجت هذه الدراسة على المصادر التالية

أولا — بحوث ودراسات عربية أخرى منشورة :

- ١ — نبلى عبد المجيد : الصحافة المصرية من أكتوبر ١٩٧٠ — أكتوبر ١٩٨٠ — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — أبريل ١٩٨٢ .

ثانيا — كتب ودراسات عربية :

- ١ — د. ابراهيم امام : الاعلام والاتصال بالجمهور — القاهرة — الأنجلو ١٩٦٩ .
- ٢ — د. أحمد أبو زيد : سيكولوجية الراى العام ورسالة الديمقراطية — القاهرة — عالم الكتب ١٩٦٨ .
- ٣ — حسن الحصن : الاعلام والدولة — بيروت ١٩٦٥ .
- ٤ — د. صليب بطرس : الصحافة فى عقدين ١٩٦٠ — ١٩٨٠ — القاهرة — المركز العربى للصحافة ١٩٨١ .
- ٥ — د. عبد الباسط عبد المعطى : الاعلام وتزييف الومى — القاهرة — الثقافة الجديدة — ١٩٧٩ .
- ٦ — د. مواطن عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية — دار العربى — القاهرة — ١٩٨١ .
- ٧ — مبلوش ماركو : الحرب النفسية — ترجمة لبيب لهيطة — القاهرة — الثقافة الجديدة — ١٩٧٣ .
- ٨ — كليل زهيرى : الصحافة بين المنح والمنع — سلسلة القضايا المعاصرة — العدد ٢٦ — القاهرة (دار الموقف العربى — ١٩٨١) .

بحوث ومقالات منشورة

- ١ — د. نادية سالم ، د. عواطف عبد الرحمن :
يريد القراء في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات —
المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة —
مارس ١٩٨٠ .
- ٢ — د. عواطف عبد الرحمن وآخرون :
..
الدلالة الاجتماعية لصفحة الحوادث في الصحافة المصرية في الستينيات
والسبعينيات — المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية —
القاهرة — أغسطس ١٩٨١ .
- ٣ — د. عواطف عبد الرحمن :
دور الاعلام المصرى في صياغة الراى العام فترتى السادات
وعبد الناصر — مجلة قضايا عربية — بيروت ١٩٨٠ .
- ٤ — د. عواطف عبد الرحمن :
وسائل الاتصال الجماهيرى لمصلحة من ؟ — مجلة الموقف العربى —
القاهرة — مايو ١٩٧٨ .

المحتوى

صفحة

٣	اهتمام
٥	مقدمة
	مدخل تاريخى : الصحافة المصرية .. النشأة والتطور (١٧٦٨ -
٩	(١٩٨١)
١١	نمو الصحافة فى مصر
١٢	الجريدة العسكرية
١٢	وقائع كريدية
١٢	جريدة التجارة والزراعة (جرنال الجعى) : عهد ابراهيم
١٤	نكسة الصحافة المصرية : « عهد عيسى الاول »
١٤	عهد سعيد
١٤	النهضة الصحفية : عهد اسماعيل
١٤	من أهم ملامح عهد اسماعيل
١٥	ظهور الصحف الشعبية
١٧	انصحف الرسمية
١٧	الصحف الاهلية
١٧	الصحافة المصرية والثورة العربية
١٨	عهد توفيق
٢٠	قانون المطبوعات سنة (١٨٨١)
٢٠	صحف الثورة : وزارة البشارودى
٢١	الصحافة المصرية والاحتلال البريطانى سنة (١٨٨٢)

ماذا كان موقف الاحتلال	٢١
تفسيه حرية الصحافة	٢٢
الاحتلال يسامد على اصدار صحف موالية	٢٣
الصحافة المصرية بين القوى السياسية في مصر	٢٥
الانجليز يساعدون على امتداد صحف يهودية بمصر	٢٦
الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الاولى : الفترة العزبية الاولى	٢٦
الصحافة العزبية	٢٧
اهم الصحف العزبية في بداية القرن العشرين	٢٨
ثانيا - صحف حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية	٢٩
ثالثا - حزب الأمة	٣٠
رابعا - صحف حزبية أخرى	٣٠
الصحافة المصرية بعد تحرير كرومر	٣٠
انصحافة المصرية والحرب العالمية الاولى	٣١
مرحلة ما بعد الحرب	٣٢
انصحافة المصرية وثورة سنة (١٩١٩)	٣٤
اعادة الرقابة على الصحف	٣٥
الخضاء الرقابة	٣٦
نفي سعد زغلول	٣٦
تصريح ٢٨ فبراير سنة (١٩٢٢)	٣٦
دستور سنة (١٩٢٣)	٣٧
الموايل التي اثرت في الصحف المصرية في فترة ما بين الحربين	٣٨
(١) ظهور الأحزاب السياسية الجديدة	٣٨
(٢) طبيعة الحركة الوطنية في تلك المرحلة	٤٠
(٣) التشريعات والقيود القانونية	٤٤

صفحة	
٤٨	(٤) الضغوط الاقتصادية والسياسية
٤٨	الفن التحريري وتطوره
٤٨	الفن الإخراجي والطباعة
٤٩	الصحافة المصرية خلال حقبة الأربعينات
٥٠	الأوضاع الاعلامية في ظل ثورة يوليو (١٩٥٢ — ١٩٨١)
٥٢	اولا : الملامح العامة للأوضاع في مصر في الفترة الممتدة من يوليو ١٩٥٢ وحتى سبتمبر ١٩٧٠
٥٣	ثانيا : التشريعات الاعلامية التي كانت تحكم الصحافة خلال تلك الفترة
٥٤	نمط ملكية الصحف وأصول تمويلها
٥٤	الصحف الناطقة باسم الثورة
٥٦	علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الفترة من ١٩٥٤ وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠
٥٦	التشريعات الاعلامية (١٩٥٤ — ١٩٦٠)
٥٦	الرقابة السابقة على النشر
٥٧	الرقابة على برقيات المراسلين الأجانب
٥٧	مرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة
٥٨	اصدار تعليمات أو توجيهات حكومية
٥٨	قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠)
٦٣	الفترة من يونيو عام ١٩٦٧ حتى سبتمبر ١٩٧٠
٦٥	الصحافة المصرية خلال الحقبة الساداتية
٦٧	الصحافة الحزبية
٦٨	فترة ما بعد صدور قانون نـسـلـطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ من حيث القانون وموقف السلطة السياسية
٧٠	اللامع العامة لعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الفترة الساداتية
٧٤	مراجعة الخـلـل

صفحة	
٧٧	الفصل الأول : الدلالات الاجتماعية لمسافة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات
٧٩	مقدمة
٨٤	الخطوات المنهجية — الهدف من الدراسة
٨٤	فروض الدراسة الاستطلاعية
٨٥	فروض الدراسة السببية
٨٥	نوع الدراسة
٨٦	منهج الدراسة — أدوات البحث
٨٨	إجراءات تصميم استمارة تحليل المضمون
٩١	تمهيد : الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والاعلامى في مصر في الستينيات والسبعينيات
٩٢	المرحلة الأولى : المرحلة التجريبية
٩٣	أولاً — من الناحية السياسية
٩٥	ثانياً — من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
٩٨	ثالثاً — النواحي الاعلامية والثقافية والتعليقية
١٠٢	المرحلة الثانية : من الفترة الناصرية التى نطلق عليها مرحلة التحول الاشتراكى (١٩٦١ — ١٩٧٠)
١٠٤	الأوضاع الاعلامية أثناء مرحلة التحول الاشتراكى
١٠٦	المرحلة الثانية : من ثورة يوليو (نظام السادات ١٩٧٠ — ١٩٧٧)
١١٠	أوضاع الصحافة في ظل سياسة الانفتاح
١١٢	المبحث الأول : خريطة الجريمة في مصر في ضوء الاحصاءات الرسمية
١٢٤	المبحث الثانى : مقارنة وصفية وتطليلية بين نتائج تحليل صفحات الجريمة في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات
١٢٨	المبحث الثالث : مناقشة فروض الدراسة في ضوء النتائج الوصفية والتطليلية لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات

الخلاصة	١٥٦
مصادر الدراسة ومراجعتها	١٦٢
الفصل الثاني : المواد الدينية في الصحافة المصرية وملاقتها بأحداث	
العنف الدينى في السبعينيات	١٦٥
تمهيد : التيار الإسلامى	١٦٩
١ - المرحلة الأولى	١٧٠
٢ - المرحلة الثانية	١٧١
التيار الإسلامى في الصحافة المصرية	١٧٦
الاخوان المسلمون النشأة والاستمرارية	١٧٨
ثورة يوليو والاخوان المسلمون	١٨٢
اجهزة الاعلام الدينى في مصر	١٨٦
التضايك الدينية في وسائل الاعلام المصرية	١٨٩
تصنيف المواد الدينية في الصحف المصرية	١٩١
المواد الدينية في الصحف المصرية خلال السبعينيات	١٩٢
اتجاهات الصحافة المصرية ازاء أحداث العنف الدينى في السبعينيات	٢٠٦
النتائج العامة للدراسة	٢٠٩
مصادر الدراسة	٢١٦
الفصل الثالث : اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية	
في الستينيات والسبعينيات	٢١٩
ثورة يوليو والقضية الفلسطينية	٢٢١
البعد العربى لثورة يوليو	٢٢٤
هزيمة ١٩٦٧ واكثارها المصرية والعربية	٢٢٧
ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية	٢٣٠
المرحلة الثانية من ثورة يوليو (الفترة الساداتية ١٩٧٠ - ١٩٨١)	٢٣٤

صفحة

٢٣٧	حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبداية التحول
٢٤٣	اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات
٢٤٦	الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية
٢٤٦	أولا - ميلاد المقاومة الفلسطينية (يناير ١٩٦٥)
٢٥٠	ثانيا - المقاومة الفلسطينية أثناء حرب يونيو ١٩٦٧
٢٥٤	مؤتمر قمة الخرطوم
٢٥٦	القرار ٢٤٢
٢٥٨	ثالثا - استقالة الشقيرى
٢٦٢	رابعا - معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨)
٢٦٦	خامسا - موقف النظام الأردنى من المقاومة
٢٧٢	سادسا - مبادرة روجرز
٢٨٠	أحداث أيلول (١/١٧ الى ١/٢٨ / ١٩٧٠)
٢٨٦	أعمال المقاومة بالأرض المحتلة بعد أحداث أيلول
٢٩٠	ثامنا - حادث ميونيخ
٢٩٢	تاسعا - عمليات المقاومة أثناء حرب أكتوبر
٢٩٧	عاشرا - نشاط المقاومة الفلسطينية قبل المبادرة
٣٠٠	حادى عشر - المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة (ديسمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨)
٣٠٢	ثانى عشر - الصور الأخرى للمقاومة (ديسمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨)
٣١٢	المراجع

صفحة

الفصل الرابع : دور الصحافة المصرية في تشكيل الراى العام	
خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات	٣١٥
نتائج الدراسة الاولى	٣٢٩
نتائج الدراسة الثانية	٣٣٧
نتائج الدراسة الثالثة	٣٣٨
المصادر التى اعتمدت عليها هذه الدراسة	٣٤٢
مهرس الكتاب	٣٤٤

رقم الايداع ٨٥/٧٨٣٣
التقديم الدولي ٥ - ٢٠١ - ١٠ - ١٧٧

دار عطيه للطباعة

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطبع والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ ارضى

ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤

Biblioteca Mexicana



0328283